

الكتاب الثاني في الشريعة والقانون

التبيان
لفتح غموض النسخ
والتكرار

الأستاذ
مصطفى الزاهد الكردي
الأستاذ المتمرس في الشريعة والقانون

الطبعة الاولى ٢٠١٤

الشيخ لرفع غموض النسخ في القرآن

تأليف

الدكتور مصطفى ابراهيم الزلي
الاستاذ المتمرس في الشريعة والقانون

طبعت على نفقة
السيد رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان العراق
الاستاذ نيجيرفان البارزاني المحترم

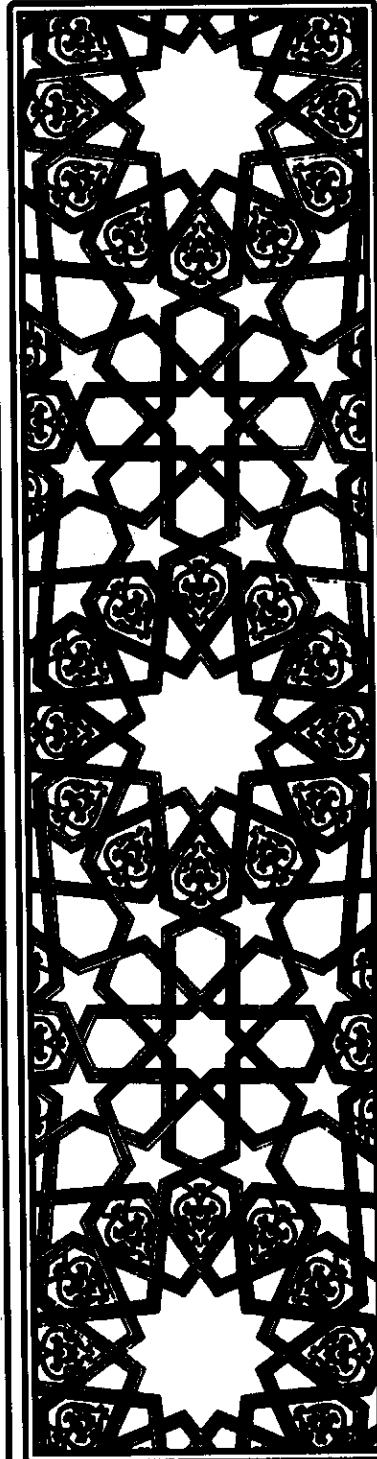
التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن

تأليف : البروفيسور مصطفى ابراهيم الزلي
الناشر: نشر احسان للنشر و التوزيع
الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ١٤٣٥
مدير المشروع: ريدار رؤوف احمد
تصميم : جمعة صديق كاكه
المشرف على الطبع: ياسر يعقوبي

رقم الإيداع : ٩٤٦ - ٢٠١١
رقم الدولي (ISBN) للمجموعة:
978-600-349-009-3
رقم الدولي (ISBN) للكتاب:
978-600-349-006-2

الموقع: <http://zalmi.org/arabic>
الاهيل: dr.alzalmi@gmail.com
فيسبوك: [facebook.com/dr.alzalmi](https://www.facebook.com/dr.alzalmi)

يمنع طبع أو اخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من اشكال الطباعة أو
النسخ أو التصوير أو الترجمة الي أي لغة الا بأذن خطي من المؤلف



﴿الرَّكَنُ أَهْمَكَ إِتْنَهُ ثُمَّ فَصَلَتْ مِنْ لَدُنْ
حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴿١﴾﴾

سورة هود / ١

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾﴾

سورة الحجر / ٩

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ
عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ
خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾

سورة فصلت / ٤١-٤٢

الفهرس

١١ المقدمة
١٣ الأسباب الموجبة
١٧ النسخ
١٧ النسخ في لغة العرب:
١٧ النسخ في اصطلاح السلف:
٢٠ النسخ في اصطلاح الخلف:
٢١ إمكانية النسخ
٢٣ التدرج في القضاء على نظام الرق
٢٤ مناع الرق
٢٨ أسباب القضاء على نظام الرق:
٣٠ شروط النسخ:
٣٨ أدلة أنصار النسخ في القرآن
٤٥ المقالة في القول بالنسخ في القرآن
٥١ أسباب المقالة في القول بالنسخ في القرآن:
٦١ الفروق الجوهرية بين النسخ والتخصيص
٦٥ أقسام النسخ
٦٥ التقسيم الأول- من حيث المنسوخ:
٧٤ التقسيم الثاني: للنسخ في القرآن من حيث الناسخ:
٨٤ التقسيم الثالث من حيث طبيعة الحكم :
٨٧ النسخ المزعوم في سورة البقرة
١٠٤ أدلة بطلان زعم النسخ:
١٥٢ النسخ المزعوم في سورة آل عمران
١٦١ النسخ المزعوم في سورة النساء

- ١٩٤.....النسخ المزعوم في سورة المائدة
- ٢٠٧.....النسخ المزعوم في سورة الأنعام
- ٢١٩.....النسخ المزعوم في سورة الأعراف
- ٢٢٢.....النسخ المزعوم في سورة الأنفال
- ٢٣٤.....النسخ المزعوم في سورة التوبة
- ٢٤٢.....النسخ المزعوم في سورة يونس
- ٢٤٤.....النسخ المزعوم في سورة هود
- ٢٤٦.....النسخ المزعوم في سورة يوسف
- ٢٤٧.....النسخ المزعوم في سورة الرعد
- ٢٤٩.....النسخ المزعوم في سورة الحجر
- ٢٥٠.....النسخ المزعوم في سورة النحل
- ٢٥١.....النسخ المزعوم في سورة الإسراء
- ٢٥٦.....النسخ المزعوم في سورة الكهف
- ٢٥٧.....النسخ المزعوم في سورة مريم
- ٢٦١.....النسخ المزعوم في سورة الأنبياء
- ٢٦٤.....النسخ المزعوم في سورة الحج
- ٢٧١.....النسخ المزعوم في سورة المؤمنون
- ٢٧٤.....النسخ المزعوم في سورة النور
- ٢٨٤.....النسخ المزعوم في سورة الأنفال
- ٢٨٧.....النسخ المزعوم في سورة الشعراء
- ٢٨٨.....النسخ المزعوم في سورة النمل
- ٢٨٩.....النسخ المزعوم في سورة القصص
- ٢٩٠.....النسخ المزعوم في سورة العنكبوت
- ٢٩٢.....النسخ المزعوم في سورة الروم
- ٢٩٣.....النسخ المزعوم في سورة لقمان
- ٢٩٤.....النسخ المزعوم في سورة السجدة
- ٢٩٥.....النسخ المزعوم في سورة السبا

- ٢٩٦.....النسخ المزعوم في سورة فاطر
- ٢٩٧.....النسخ المزعوم في سورة الصافات
- ٢٩٩.....النسخ المزعوم في سورة ص
- ٣٠٠.....النسخ المزعوم في سورة الزمر
- ٣٠٢.....النسخ المزعوم في سورة غافر
- ٣٠٤.....النسخ المزعوم في سورة فصلت
- ٣٠٥.....النسخ المزعوم في سورة الشورى
- ٣١١.....النسخ المزعوم في سورة الزخرف
- ٣١٤.....النسخ المزعوم في سورة الدخان
- ٣١٦.....النسخ المزعوم في سورة الجاثية
- ٣١٩.....النسخ المزعوم في سورة الأحقاف
- ٣٢٣.....النسخ المزعوم في سورة محمد
- ٣٢٨.....النسخ المزعوم في سورة ق
- ٣٣٠.....النسخ المزعوم في سورة الذاريات
- ٣٣٣.....النسخ المزعوم في سورة الطور
- ٣٣٦.....النسخ المزعوم في سورة النجم
- ٣٣٩.....النسخ المزعوم في سورة القمر
- ٣٤٠.....النسخ المزعوم في سورة الواقعة
- ٣٤٢.....النسخ المزعوم في سورة الحشر
- ٣٤٣.....النسخ المزعوم في سورة الممتحنة
- ٣٥١.....النسخ المزعوم في سورة التين
- ٣٥٢.....النسخ المزعوم في سورة العصر
- ٣٥٣.....النسخ المزعوم في سورة الكافرون
- ٣٥٥.....الاستنتاج

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عرفت الأستاذ الجليل الدكتور مصطفى ابراهيم الزلي منذ أن بدأت معه في التدريس بكلية صدام للحقوق. فقد شاطرته في تدريس مادة (المدخل لدراسة الشريعة). ثم استقر هو بتدريس مواد الشريعة واستقلت بتدريس القانون المدني.

ظلت صلتني بهذا الأستاذ الجليل تزداد يوماً بعد يوم وظل إعجابي بخلقه وعلمه وإخلاصه وتفانيه يزداد يوماً بعد يوم كنت أظن أن عصر فقهائنا الكبار قد انقضى منذ زمن بعيد وأصبح مجرد ذكريات، فإذا بي أرى احدهم يعيش بين ظهرانينا يحادثنا ونحادثه ونسأله فيفيض علينا علمه وأدبه.

تفضل الأستاذ الجليل الدكتور الزلي فقدم لي نسخة من مؤلفه القيم^(١) "التيبان لرفع غموض النسخ في القرآن". فبدأت بقراءته (بل بدراسته) فإذا بي وجهاً لوجه أمام عالم مدقق مجتهد وضع نصب عينيه الدفاع عن الإسلام وتنزيه كلام الله من التناقض واللفو. تصدى الأستاذ الجليل لبحث موضوع من أدق مباحث القرآن الكريم واشدها تعقيداً وغموضاً، واخذ يسير في بحثه بخطوات مرسومة مستأنية لم ينته منها إلا بعد أن أضاء لك كل جوانب البحث وغموضه ووضع أمام عينيك حقيقة النسخ واضحة جلية.

بدأ الأستاذ الكبير بتحديد مفهوم النسخ واستبعاد ما ليس منه، فالنسخ عبارة عن رفع حكم شرعي بدليل تراخ. هذا هو (النسخ) بمعناه الدقيق، أما تخصيص العام، وتقييد المطلق والاستثناء والرخصة بعد العزيمة فليس من النسخ في شيء.

عرض الأستاذ الكبير لأسباب المغالاة في القول بنسخ القرآن (وحصرها في سبعة عشر سبباً) كما عرض لقول بعضهم أن آية السيف نسخت (١٤٤) آية من آيات القرآن وأن آخر هذه الآية نسخ أولها؟! وقال إن مجموع آيات القرآن الكريم (٦٢٠٤) آية ذهب بعضهم إلى أن المنسوخ منها (٥٦٤) آية أي ما يقارب عشر آيات القرآن الكريم. فينسخم هذا الرأي مع ما ينبغي أن يحاط به كلام الله من تقديس واحترام وتنزيه و الواقع إن هذا النفر من الناس

قد أخطأوا في استنتاجاتهم بفتحهم الباب على مصراعيه أمام أعداء الإسلام وأمام أولئك الذين يطلون بين النسخ والبداء وبين النسخ والأنساء وبين نسخ الأحكام ونسخ الأخبار. لم يكتب الأستاذ الكبير بتحديد مفهوم النسخ وشروطه، ونطاقه، وأنواعه، وعرض كل هذه المسائل والأبحاث عرضاً واضحاً رائعاً لا تكاد تغطي بمثله في أي مرجع آخر، وإنما عهد إلى استعراض الآيات التي زعموا أنها منسوخة، فقد عرض لأكثر من خمسين آية مبتدئاً منها بما ورد في سورة (البقرة) منتهياً بما ورد في سورة (الكافرون) سلط على هذه الآيات التي زعموا بانها منسوخة ما أفاء الله عليه من علم غزير بالفقه وأصوله وبالبلغة والمنطق وبالفسفة وعلم الكلام وما حباه الله من إيمان صادق وعقل نير وغيرة على الإسلام وعلى كتاب الله جل وعلا. فناقش من زعم أنها آيات منسوخة وفند زعمهم هذا بما يجعلك تفرج وأنت مطمئن القلب قرير العين ثابت الإيمان، لكتاب الله العزيز في قلبك المكانة التي يجب أن تحتلها في قلب كل مؤمن صحيح الإيمان.

هذه نظرة طارئة إلى هذا المؤلف الجليل الذي يعتبر في نظري فتحاً فتح الله له قلب هذا الأستاذ الكبير المجاهد المؤمن، داعياً المولى عز وجل له دوام الصحة والعافية وطول العمر، وان يحفظه المولى ذخراً للعلم وعلماً نبياً من أعلام الإسلام. انه نعم المولى ونعم المجيب.

الأستاذ المتمرس الدكتور

حسن علي الذنون

الأسباب الموجبة

الدوافع التي دفعتني الى تقديم هذه الخدمة المتواضعة للقران الكريم وانا في مرحلة الشيخوخة وارذل العمر وضعف قدرة التفكير والإبداع كثرةً منها ما يلي:.

أولاً- تفنيد مزاعم المستشرقين الذين ديدنهم البحث عن الشبهات وعلامات الاستفهام المزهومة ، لتشويه حقيقة خاتمة الرسالات الإلهية. ومن تلك الشبهات الاحتجاج بالنسخ في القرآن ، على عدم كونه وحياً إلهياً على أساس أن تشريع حكم لم إلغاءه وتبديله بأخر بعد مدة من سمات النقص. والله تعالى منزلة عن النقص . فالنسخ في القرآن دليل على كونه من صنع محمد نفسه.

وقد سبقني بعض علماء وشيوخ الأزهر في رد مزاعم المستشرقين في نسخ بعض الآيات. وسبق الكل بمنات السنين المرحوم العلامة أبو مسلم الأصفهاني الذي أثبت في تفسيره الكبير عدم وجود النسخ في القرآن ، ولكن أحرقه بعض الجهلة حتى لا تنتشر هذه الحقيقة الصافية.

ثانياً- التمييز بين ما يجري فيه النسخ وما لا يجري فيه، ومحاولاتي لنفي النسخ تقتصر على نسخ القرآن بالقرآن مع الاحتفاظ بالنسخ فيه. أما نسخ السنة بالسنة أو بالقرآن ، ونسخ بعض أحكام الرسالات السابقة بالرسالة المحمدية فهو من البديهييات التي لا يمكن إنكارها

ثالثاً- من البديهي أن النسخ أو إلغاء حكم سابق بدليل لاحق في الشرائع والقوانين نوعان صريح وضمني :.

أ- النسخ الصريح: كأن يقول القرآن أن الآية كذا منسوخة بالآية كذا، وهذا واضح ولكن لا يوجد في القرآن الكريم هذا النوع من النسخ

ب- النسخ الضمني: هو أن تجتمع في القرآن آيتان متناقضتان تتوالى فيهما شروط التناقض ، ولرفع هذا التناقض تُعد الآية المتأخرة تشريعاً ناسخة

للآية السابقة لرفع التناقض، لإتفاق العلماء والعقلاء على أن المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، كما يأتي ذلك مفصلاً في هذا الكتاب.
 رابعاً- إثبات عدم وجود حكمة تقتضي النسخ في القرآن، فالنسخ فيه بلا حكمة عبث والله منزّه عن أن يعمل العبث أو يقره، وأوجه ذلك لا تحلو من إحدى الفرضيات الآتية:.

أ- لم يعلم سبحانه وتعالى حين تشريع الحكم الأول الملقى أن الحكم الجديد البديل الناسخ أصلح. وهذا يستلزم نسبة الجهل إلى الله تعالى واللازم باطل بإتفاق العقلاء وكذلك المنزوم.

ب- أو كان يعلم ذلك ولكن كان عاجزاً آنذاك عن الإتيان بهذا البديل وهذا يستلزم نسبة العجز إلى الله واللازم باطل بلا خلاف وكذلك المنزوم.

ج- أو كان يعلم أن الناسخ أصلح للبقاء من المنسوخ وكان قادراً عليه ورغم ذلك فضل النسخ على الإتيان بالأصلح حين التشريع وهذا مرفوض أيضاً بإتفاق العقلاء لأنه من باب العبث والسفه والله سبحانه منزّه عنهما.

د- أو كان مركز المسلمين في البداية ضعيفاً لذا سمح القرآن في التعامل مع غير المسلمين بصوره تدريجية والتساهل معهم وفضل الاقتناع بالحكمة والموعظة الحسنة على إستخدام العنف والقوة ، ولما تقوى مركزهم وتكفروا من استخدام القوة تبذلت الرسالة المحمدية من أسلوب الطريقة السلمية إلى أسلوب القوة ، واستخدام طريقة العنف ، وهذا ما زعمه المستشرقون فيما كتبوا عن الاسلام والمسلمين في تعاملهم مع غير المسلمين وهذا الزعم باطل لأن الطرف الداعي الى الصواب هو الله ولم يكن المسلمين ولا يتصور بالنسبة الى الله الضعف.

هـ- الاحتجاج الاخير لانصار النسخ هو أن أحكام القرآن تغيرت بتغير المصالح البشرية فالمصلحة التي كانت تقتضي الحكم المنسوخ تغيرت وتبدلت بمصلحة جديدة إقتضت تغيير الحكم (المنسوخ) والإتيان بالحكم الجديد(الناسخ)

هذه الفرضية لو سلمنا بها لَنُزِمَ القول بتعطيل العمل بالقرآن اليوم وفي المستقبل لأن القول بنسخ أكثر من (٢٥٠) آية قرآنية كما يقول بعض أنصارالنسخ خلال ثلاث وعشرين سنة من عمر الوحي على أساس تَغْيِيرِ المصالح في بيئة متخلفة كالجزيرة العربية يستلزم عدم

وجوب العمل بالقرآن بعد أن تغيرت المصالح البشرية في هذا العصر أكثر من مئة مرة بالنسبة لعمر الوحي،

وهذا الزعم باطل بدهاءة لأن القرآن إقتصر على الكليات التي لا تتأثر بالازمنة والأمكنة وكلف العقل البشري بإرجاع الجزئيات المتأثرة بالمتغيرات الزمانية والمكانية الى تلك الكليات.

فبقاء الرسالة المحمدية ومدى شموليتها وإحاطتها بكل ما يحدث في المستقبل مبنيان على أساس حصر القرآن في الكليات غالباً، وإرجاع الجزئيات المتغيرات والمستحدثات في المستقبل الى تلك الكليات.

سادساً- تنبيه من يدافع عن وجود النسخ في القرآن بحسن ظنه على أنه لن يخدم بهذا الدفاع سوى اعداء الاسلام من^(١) طعنوا في مؤلفاتهم القرآن بالنسخ محتجين بأن النسخ من سمات تشريعات تكون من صنع الانسان.

سابعاً- ابراز الخلط القائم بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لكل ما يطرأ على النص من تخصيص أو تقييد أو تفصيل أو تخفيف أو نحو ذلك وبين النسخ بمعناه الخاص الذي استحدثه علماء الاصول المتأخرون وهو الغاء حكم سابق بدليل شرعي لاحق، ومن الخطأ الجسيم إثبات النسخ بمعناه الخاص عند الخلف بالنسخ بمعناه العام عند السلف. ثامناً- الايمان بالقرآن الكريم يأتي مباشرة بعد الايمان بالله وقد اجمع العلماء المسلمون قديماً وحديثاً على عدم جواز الاعتماد على الظنيات في المعتقدات بالاجتهادات ولا باتباع المسالك التقليدية" والايمان التقليدي، وكل ما قيل بصدد نسخ القرآن لا يستند إلا الى الادلة الظنية وهي لا تفيد إلا الظن.

تاسعاً- بعد مراجعة مئات المراجع المعتمدة من تفاسير القرآن والحديث الشريف وشروحه وكتب أصول الفقه والمؤلفات القديمة والحديثة بشأن النسخ في القرآن لم أجد دليلاً قطعياً من آية قرآنية أو سنة نبوية متواترة أو اجماع الصحابة أو اقوال كتّاب الوحي البالغ عددهم أكثر من اربعين صحابياً يدل على نسخ آية معينة بآية اخرى أو بسنة متواترة.

فكل ما كتب وقيل ليس إلا دليلاً ظنياً مختلفاً فيه مستنتجاً من أخبار الأحاد أو الاجتهادات الشخصية او الدلالات الظنية للنصوص فقد اجمع علماء الاسلام قديماً وحديثاً على أن ما ثبت باليقين لا يزول إلا باليقين.

(١) كالمستشرقين.

وهناك أسباب أخرى كثيرة يأتي بيانها وتفصيلها ودعمها بادلة عقلية وعقلية بإذن
العلي العظيم راجياً من لطفه اللامحدود أن يعصمني من الخطأ والزلل وأن يحفظني من
تطاول السنة ذوي العقول المتعجرة والافكار التقليدية المتعصبة ممن قولهم اعرض من
عملهم ولسانهم أمهر من عقولهم، انه على كل شيء قدير.

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أحاط علمه بما جرى ويجري في الأزمنة الثلاثة والصلاة والسلام على من
خوَّطب بقوله تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) وعلى آله وصحابه
الذين يسروا طريق فهم القرآن لمن يأتي بعدهم.

النسخ

النسخ في لغة العرب:

النسخ في لغة العرب ورد بعدة معان منها: الإزالة ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا
يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾^(١) ومعنى التبديل ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً
مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). ومعنى
التحويل كتناسخ الموارث أي تحويل الميراث من وارث الى آخر.
ومعنى النقل من موضع الى موضع ومنه اکتتاب کتاب حرفاً بحرف والأصل نسخة
والمكتوب عنه نسخة لأنه قام مقامه والکاتب ناسخ ومنتسخ^(٣).

النسخ في اصطلاح السلف:

هو كل ما يطرأ على ظاهر النص من تخصيص عومه، أو تقييد مطلقه، أو بيان مجمله،
أو تدرج حكمه، أو تحفيفه، أو إلغاء الحكم، أو نحو ذلك.
قال الامام ابن العربي عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾
: ان العلماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخاً لأنه رفع بعض

(١) سورة الحج/٥٢.

(٢) سورة النحل/١٠١.

(٣) لسان العرب لابن منظور (جمال الدين بن محمد مكرم الانصاري): ٢٨/٤ فصل النون وحرف الحاء.

ما يتناوله العموم مساعمةً، وجرى ذلك على السنتهم حتى أشكل على من بعدهم^(١). قال ابن قيم الجوزية^(٢) تحت عنوان المراد بالناسخ والمنسوخ عند السلف والخلف: ((مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بملمته تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة اما بتخصيص او تقييد او حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبينه حتى انهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمر خارج عنه ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزال عنه به إشكالات^(٣) أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر)).

وقال القرطبي^(٤): ((التخصيص من العموم يوهم أنه نسخ وليس به لأن المخصص لم يتناوله العموم قط ولو ثبت تناول العموم لشيء ما ثم أخرج ذلك الشيء عن العموم لكان نسخاً لا تخصيصاً. والمتقدمون يطلقون على التخصيص نسخاً توسعاً ومجازاً)).

وقال الشاطبي^(٥): ((ان الذي يظهر من كلام المتقدمين ان النسخ عندهم في الاطلاق أعم منه في كلام الأصوليين: فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً، لان جميع ذلك مشترك في معنى واحد وهو ان النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى ان الأمر المتقدم غير مراد في التكليف وإنما المراد ما جيء آخره فالأول غير معمول به والثاني هو المعمول به وهذا المعنى جارٍ في تقييد المطلق فإن المطلق متوك الظاهر مع مقيدته فلا اعمال له في اطلاقه بل المعمول به هو المقيد فكأن المطلق لم يقد

(١) القرطبي: ١٦٩/٣.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت-٧٥١هـ) أعلام الموقعين: ٣٥/١.

(٣) ومن هذه الاشكالات كثير من الأصوليين والمفسرين والباحثين يستدلون بقول السلف على نسخ كثير من الآيات بمعنى الخلف وهذا مرفوض منطقياً لأن الأعم لا يستلزم الأخص وبالتالي لا يستدل به على اثباته.

(٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرح الأنصاري الخزرجي الاندلسي القرطبي المفسر (ت-٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن: ٦٥/٢.

(٥) إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت-٧٩٠هـ) الموافقات في أصول الشريعة: ١٠٨/٣.

مع مقيد شيئاً فصار مثل الناسخ والمنسوخ^(١). وكذلك العام مع الخاص إذا كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام من الاعتبار فأشبهه الناسخ والمنسوخ إلا ان اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص^(٢) وبقي السائر على الأول.

والمبين مع المبهم^(٣) كالمقيد مع المطلق فلما كان كذلك استعمل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها الى شيء واحد).

قال الزركشي^(٤): بصدد اجتهاد المفسرين في قولهم بنسخ بعض الآيات: ((وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم القرآن وقال سبحانه وتعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٥). وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ وإنما هو نسا وتأخير، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره، أو مخصوص من عموم أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى في معنى.. وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخاً وليس به وانه الكتاب المهيمن على غيره وهو في نفسه متعاقد وقد تولى الله حفظه فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَكُنَّا نَحَافِظُونَ﴾^(٦).

وأكتفي بهذا العرض لأقوال كبار العلماء في قولهم بأن معنى النسخ عند السلف الصالح أعم بكثير من معناه المعروف عند علماء الأصول كما يأتي ويحمل على هذا المعنى للنسخ عند السلف كل ما روي عن ابن عباس (رضي الله عنه) من نسبة النسخ الى بعض الآيات القرآنية ولا يجوز للمفسرين وعلماء الأصول والباحثين الاستدلال بقوله على نسخ آية بمعناه الخاص عند المتأخرين.

(١) كما في قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْفَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا) الآية مع قوله تعالى (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ) لأن قوله (نُؤْتِهِ مِنْهَا) مطلق مقيد بالمشيئة في قوله تعالى (المن يريد) كما يأتي في محله.

(٢) أي يهمل منه ما دل الخاص على إهماله ويعمل بالباقي وهو ما عدا مدلول الخاص.

(٣) كما يأتي مثاله في قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) مع قوله تعالى (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) الآية وكما في قوله تعالى (قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) مع قوله (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ) الآية.

(٤) الإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي. البرهان في علوم القرآن، تحقيق عماد إبراهيم: ٤٣/٢.

(٥) سورة النحل/٤٤.

(٦) سورة الحجر/٩.

وكذلك يجعل على المعنى العام للنسخ ما روي عن سيدنا علي بن أبي طالب ^(١) كرم الله وجهه من أنه قال لقاضي الكوفة (أبي عبيد): هل علمت الناس والمنسوخ؟ قال لا. قال: هلكت وأهلكت أي عرضت نفسك والناس للهلاك ما دمت لا تعرف الناس والمنسوخ، فهذه الرواية إن صحت فإن النسخ في كلامه أراد به تخصيص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل وغير ذلك من المعاني التي تندرج تحت مفهوم النسخ عند السلف الصالح ومن الواضح ان من شروط أهلية القضاء ان يكون من يتولاه عالماً بصفات ألفاظ النصوص من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد ومجمل ومبين ورخصة وعزيمة وغير ذلك بما عاجله علماء الأصول.

النسخ في اصطلاح الخلف:

وردت تعريفات أصولية وتفسيرية في المراجع الأصولية للنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين وهي متعددة في التعابير ومختلفة أو متقاربة في المعاني كلها تدور حول معنى واحد وهو ان النسخ إلغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق ^(٢).

^(١) الإبتان في علوم القرآن للسيوطي (جلال الدين): ٢/٢٠.

^(٢) عرفه العالم الأصولي الحنفي صدر الشريعة (عبيد الله بن مسعود) في التوضيح والتنقيح: ٢/٣٠٥ فقال: هو أن يرد دليل شرعي متراخياً عن دليل شرعي مقتضاه خلاف حكمه.

وعرفه العالم الأصولي المالكي القراني (شهاب الدين أحمد بن إدريس) في شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ص ٣٠١: بأنه خطاب دال على ارتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه.

وعرفه العالم الأصولي الشافعي ابن السبكي (تاج الدين عبد الوهاب) في كتابه جمع الجوامع: ٢/٥٠: بأنه رفع الحكم الشرعي بخطاب.

وعرفه العالم الأصولي الحنبلي الفتوي (شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز) في كتابه شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ص ٢٥٤: بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ.

وعرفه العالم الأصولي الشيعي محمد جواد مغنية في كتابه علم أصول الفقه في توبه المجدد ص ١٩١: بأنه بيان دليل على انتهاء الحكم الموجود.

وعرفه العالم الأصولي الزيدي الحسين بن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد في كتابه هداية العقول الى غاية السؤل في علم الأصول: ٢/٤٠٧: بأنه بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ.

وعرفه العالم الأصولي الظاهري ابن حزم (محمد بن علي بن حزم الاندلسي الظاهري) في كتابه الأحكام في أصول الأحكام: ٤/٤٣٨: بأنه بيان انتهاء زمان الأمر الأول فيما لا يتكرر.

وعرفه العالم الأصولي الاباضي السالمي أبو محمد في كتابه شرح طلعة الشمس على الألفية: ١/٦٩: بأنه رفع حكم شرعي بعد ثبوته بحكم شرعي آخر.

وملاحظ ان أكثر التعريفات الأصولية للنسخ ركزت على نسخ الحكم السابق بدليل شرعي لاحق وهذا يتعارض مع تقسيمهم للنسخ في القرآن باعتبار المنسوخ الى منسوخ الحكم والتلاوة معاً ومنسوخ الحكم دون التلاوة ومنسوخ التلاوة دون الحكم ذلك لأن تعريفهم اقتصر على إلغاء الحكم.

والتعريف المختار الذي أقتوح الأخذ به هو أن النسخ إلغاء وحى سابق بوحى لاحق ويشمل الوحي المتلو (القرآن) وغير المتلو (السنة النبوية).

أما الحكم الاجتهادي فيعرف نسخه بأنه إلغاء حكم سابق بسند شرعي لاحق فيشمل إلغاء الإجماع بالإجماع وإلغاء القياس بإجماع أو بالقياس.

إمكانية النسخ

١. لا خلاف بين علماء المسلمين في أن الشرائع الالهية السابقة نُسخت أحكامها الفرعية التي تتلف باختلاف الزمان والمكان بالشرعية الاسلامية لأن القرآن الكريم هو الدستور الإلهي الأخير جاء معدلاً للسائير السابقة فألغى منها ما كانت قابلة للإلغاء وأقرت منها ما كانت غير قابلة له كالأحكام الاعتقادية وآيات الأحكام التي لا تتلف باختلاف الزمان والمكان وأصبحت تلك الأحكام الباقية جزءاً من شريعة الاسلام كما ان الدستور الوضعي يلغى بعض أحكام الدستور ويُقر بعضها فيصبح هذا البعض جزءاً من الدستور الجديد فيعمل به لا على أساس انه جزء من الدستور القديم فكما ان مجتمع دولة واحدة يخضع لدستور واحد كذلك الأسرة البشرية المطلوب منها ان تخضع لدستور إلهي واحد لأنهم كلهم إخوة وأخوات من أب وأم واحدة والكل مخلوق من معدن واحد ومن خالق واحد ولهم مصير واحد.

٢. لا خلاف في أن السنة النبوية نسخت بالسنة النبوية ومن تطبيقات هذا النسخ قول الرسول (ﷺ): (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودُهَا أَوْ أَلَا فَرُودُهَا) ^(١) فكانت زيارة القبور محرمة في صدر الاسلام لأن الناس قبل الاسلام كانوا يعتقدون تقديس القبور فمنعهم الاسلام وحرم عليهم تلك العادة لأن التقديس لغير ذات الله محرم ولما تبلورت الحقيقة وآمن الناس بإله واحد وتخلصوا من فكرة الحرافات نسخ الرسول (ﷺ)

(١) رواه مسلم واحمد في مسنده.

الحكم السابق وهو التحريم وأجاز لهم زيارة القبور بقدر ما يتعلق بتذكرة الآخرة وبتفكير الانسان بمصيره المحتوم حتى لا تطفئ عليه الحياة الدنيوية بحيث ينحرف عن طريق الصواب وأما التقديس فلا يزال محرماً ولم ينسخ.

٣. لا خلاف في نسخ السنة النبوية بالقرآن الكريم كنسخ التوجه الى بيت المقدس بعد أن تقرر هذا التوجه بالسنة النبوية حيث بقي بعد الهجرة مستمراً هذا التوجه لفترة تتراوح بين ثلاثة عشر شهراً وثمانية عشر بحسب الاختلاف في رواية هذا الموضوع فألغى القرآن ذلك وأمر بالتوجه الى البيت الحرام في مكة المكرمة كما يأتي تفصيل ذلك في عله.

٤. لا خلاف في جواز نسخ القرآن بالقرآن لأنه أمر ممكن والله تعالى قادر على جميع الممكنات والدليل على هذا الإمكان قوله تعالى: ﴿مَا كُنْصَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا كُنَاتِ بِغَيْرِ مِئْهَآ﴾^(١) وهذه الآية دليل على الجواز العقلي لا على الوقوع لأن حرف (ما) اسم شرط بمعنى (إن) أي إن ننسخ.

وجدير بالذكر ان كلاً من (إن) و(إذا) من أدوات الشرط غير ان الأولى تستعمل في أمر غير محقق الوقوع بخلاف الثانية. يقول التفتازاني في مقدمة كتاب المطول^(٢) حيث يشكو من دهره: (والى الله المشتكى من الدهر إذا أساء أصر على إساءته وإن أحسن ندم في ساعته) وعلقت عليه الحواشي بأنه استعمل (إذا) مع الإساءة لأنها محققة الوقوع واستعمل (إن) مع الإحسان لأنه مشكوك فيه بالنسبة إليه لأنه عاش في ظروف استثنائية.

والاستدلال على وقوع النسخ بهذه الآية خطأ شائع تنقصه الدقة.

٥. لا خلاف في إمكان نسخ بعض الآيات في القرآن قبل وفاة الرسول (ﷺ) ولكنها ليست ثابتة في المصحف الشريف الذي هو بين أيدي المسلمين اليوم غير أن لم يثبت تواتره والخلاف موجود فيه حتى ظن البعض انها منسوخة الحكم دون التلاوة وياتي الجواب على ذلك في عله.

٦. لا خلاف (او يجب أن لا يوجد) في عدم نسخ القرآن الكريم أو السنة النبوية بالإجماع أو القياس لأن هذين المصدرين لم يعمل بهما في عهد الرسالة وانتهى النسخ بوفاة الرسول (ﷺ).

(١) سورة البقرة ١٠٦.

(٢) سعد الدين التفتازاني، المطول ص ٣٥.

٧. لا خلاف (أو يجب أن لا يوجد) في أن النسخ لا يسري على الأخبار والوعد والوعيد والأحكام الاعتقادية والأحكام الأبدية.

٨. لا خلاف في أن في القرآن آيات توقف العمل بها لأن أحكامها كانت منوطة بأسباب زالت هذه الأسباب من غير رجعة عادة فزالت الأحكام تبعاً لذلك ومن هذه الآيات توقف صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم لأن سببها كان حاجة الاسلام الى استمالة قلوب هؤلاء حتى لا يقفوا حجر عثرة لنشر رسالة السماء فلما تقوى الاسلام واستغنى عن تلك الاستمالة زال السبب أو العلة والحكم يدور مع سببه وجوداً وهدماً.

ومنها الآيات المتعلقة بأحكام العبيد والجواري كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢) وغير ذلك من الآيات التي تناولت الأحكام المتعلقة بنظام العبيد والجواري لأن الاسلام أتى بنظام تحرير الانسان من العبودية لغير ذات الله ولم يقر نظام الاسترقاق واستعباد الانسان لأخيه الانسان وإنما وضع مقدمات لإنهاء هذا النظام البغيض في فترة انتقالية قد انتهت من غير رجعة كما في الإيضاح الآتي:

التدرج في القضاء على نظام الرق

ومن صور التدرج في القرآن الكريم تحرير استعباد الانسان لأخيه الانسان. جاء الاسلام في وقت كان عدد نفوس العبيد في العالم أكثر من نفوس الاحرار^(٣) ولو حررهم دفعة واحدة لتبنت على ذلك نتائج سلبية كما في الإيضاح الآتي:

١. ملايين الجواري والعبيد كانوا يعيشون على نفقة أسيادهم فتحريروهم مرة واحدة كان يؤدي الى رد فعل سلبي وهو قيام هؤلاء العبيد والجواري بالتمرد ضد الاسلام لعدم تمكن بيت مال المسلمين آنذاك من تأمين معيشتهم والانفاق عليهم وعدم تمكن الدولة الاسلامية الفتية من تأمين عمل شريف لكل واحد منهم ليضمن لهم العيش الكريم.
٢. لو حررهم القرآن دفعة واحدة لقام الطفاه من أسياد هؤلاء العبيد والجواري بأعمال معادية للاسلام ذلك لتعرض مصالحهم للضرر بالنسبة إليهم ومن الواضح ان مثل

(١) سورة النساء/٣.

(٢) سورة النساء/٢٤.

(٣) ينظر أسرى الحرب عبر التاريخ/للأستاذ عبد الكريم فرحان/ص ١٠ وما بعدها.

هذا الطغيان كان يضر بالاسلام والمسلمين في الصدر الاول حين كانوا ضعفاء من الناحية المادية وفي العدة والعدد.

٣. كانت التجارة بالرق تشكل العمود الفقري للحياة الاقتصادية شأنها شأن الفوائد الربوية في البنوك على السلف والقرض التي محرمة بالنص والاجماع في الوقت الحاضر ومن الواضح أن سد كل باب اقتصادي مشروع أو غير مشروع بوجه الناس يحتاج الى تقديم بديل يعرض عن الملهي المبدل منه.

٤. إن من طبيعة بعض النفوس البشرية أنها إذا استمرت مدة على نمط معين من الحياة والعيش أصبح هذا النمط جزءاً من طبيعتها بحيث يكون من الصعب انتزاعه دفعة واحدة ولو حرم نظام الرق في صدر الاسلام دفعة واحدة لأدى ذلك الى رد فعل سلبي بالنسبة للعبيد الذين يفضلون العبودية في بيت أسيادهم على التحرر والبقاء بلا مأوى ولا منزل. كما حصل ذلك حين حرمت أمريكا الاسترقاق دفعة واحدة^(١) دون ملاحظة الاعتبارات الجوهرية المذكورة فأجيت فكرة التحرير بصدمة عظمتها فهرب الأرقاء المحررون من الحرية الى الرق من جديد لانهم عجزوا عن تأمين ما كان يؤمنه لهم أسيادهم.

وبناء على هذه الأمور وغيرها نظر الاسلام الى معالجة هذا المرض المزمن التاريخي المشين والمهين لكرامة الانسان وبأهدار آدميته كأنه مستنقع نتن يزود بالماء من عدة منابع فاخذ طريقة الحكمة وهي قطع الروافد لتلك المنابع التي تأتي بالماء لذلك المستنقع حتى يبس بصورة تدريجية ويزول الى الابد من غير رجعة.

منابع الرق

كان للرق منابع كثيرة أهمها ما يأتي:

١. أسرى الحرب: عرف الانسان القتال منذ أن وجد على كوكب الأرض نتيجة حب السيطرة والتغلب وتطور القتال بين الفرد والفرد فاقخذ مظهراً جماعياً فانتشر بين الأسر والقبائل ثم بين المقاطعات والأقاليم ثم بين الدول وظهرت قضية الأسرى كأحدى نتائج الحرب فقتلوا وذبحوا ومثل بهم وأكلت لحومهم في عصر الهمجية الاولى

(١) لماذا أنا مسلم / للأستاذ عبد الرحمن العيسوي / ص ١٤٩.

بدافع الانتقام والقضاء على المحصم. وكان الغزاة في الايام الاولى من حياة الانسان يبقون على حياة أسراهم من الرجال لغرض تعذيبهم او ذبحهم في معابد الالهة وغالباً يقتل الاسرى في ساحة المعركة تخلصاً من أطعماهم وإرهاباً لأقوامهم ولكن يستحيون النساء والأطفال فيضمونهم الى القبيلة المنتصرة في الغزو لتكاثر سكانها وبعد ان دخل الانسان مرحلة استثمار الارض والزراعة أخذ الغزاة يحتفظون غالباً بالاسرى من الرجال لتشغيلهم في المزارع وهكذا نشأ الرق وأصبح الاسير عبداً للمنتصر في المعارك والغزوات وتحول الى جزء من متاعه وثورته^(١). وكان الملوك والزعماء والقادة أول من لجأ الى طريقة استرقاق الاسرى.

ولما جاء الاسلام وهو دين الانسانية ومقاصده تحقيق مصلحة الاسرة البشرية كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢) أقر المساواة بين بني البشر على أساس وحدتهم في النسب ووحدهتهم في المعدن الذي خلقوا منه فقال تعالى: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وفرض على الانسان شعاراً يكرهه في صلاته يومياً عشرات المرات وهو قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ كَسْتَعِينُ﴾ حتى يشعر بكرامته وشخصيته وبأنه سيد في ذاته وليس عبداً إلا لمن خلقه، وقد مرصير الاسير فحصره في تسريحه أما مناً وتفضلاً وأما فداءً وبمقابل من المال او الاسير الذي لدى الطرف الآخر فقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَكْفَتْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الرِّقَابَ قَلْبًا مَّا بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ كَفَّعَ الرِّقَابَ أَوْ ذَارَهَا﴾^(٣).

٢. القرصنة والحطف والسبي: كانت هذه الطرق وسيلة لاصطياد الإنسان لأخيه الانسان او سرقة واختطافه ثم استرقاقه وجعله عبداً له وجزءاً من أمواله الخاصة.

وسادت هذه الطريقة عند الإغريقين. فالأمة الإغريقية التي أنجبت العظماء من الفلاسفة كسقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم ممن تركوا للبشرية ثروة فلسفية ضخمة كانت تحسب الاسترقاق من مظاهر الطبيعة والحضارة فمدى أرسطو أن التكوين الخلقى لبعض البشر لا يرقاهم الى مرتبة السادة وان في العالم أناساً مخلوقين للسيادة وآخرين

(١) ول ديورانت/ قصة الحضارة، ط/ ١٩٥٦ ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود: ٤٢/١، أسرى الحرب عبر التاريخ/ الاستاذ عبد الكريم فرحان ج١/ بيروت ص٦.

(٢) سورة النمل/ ٢٧.

(٣) سورة محمد/ ٤.

للطاعة. وبنى أفلاطون جمهوريته على أكتاف الرقيق. والمرجع المعروف صولون نظم القرصنة على أساس أنها مهنة الأشراف والعظماء وألف لتلك العصابات نقابات لتزويدها بما تحتاج إليه من سفن وسلاح.

ولما جاء الاسلام حرم القرصنة والاختطاف وعدد الممارسين لهذه الطرق المشينة من المفسدين في الارض وأقر لهم أشد وأقسى العقوبات فقال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١١).

٣. ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة كالقتل والسرقة والزنا: كانت عقوبة الحكم على الجاني في هذه الجرائم بالاسترقاق لمصلحة الدولة أو المجني عليه أو ورثته. وكان هذا المنبع للرق معروفاً عند الرومانيين المعروفين بالتقنيات الوضعية وكان للقاضي الروماني ان يصدر حكماً باسترقاق من هربوا من الجيش أو من دفع الضرائب الحكومية. وإذا لم تتمكن من القبض على الفارين فلها استرقاق آبائهم. ومن قوانينهم أيضاً أن المرأة الحرة إذا اتصلت جنسياً برقيق لشخص آخر رغم تهدير سيده لها تصبح مسترقة لهذا السيد باعتبار الاسترقاق عقوبة لجريمة الزنا.^(١٢)

ولما جاء الاسلام حدد لكل جريمة عقوبتها وحرّم عقاب كل جان بعقوبتين أصليتين فعقوبة السرقة هي قطع اليد إذا توافرت أركانها وشروطها وانتفت موانعها وعقوبة الزنا هي الجلد إذا توافرت الأركان والشروط وانتفت الموانع وكذلك حرم استرقاق الأحرار.

٤. الفقر المتفشي الذي يلجأ الى الاستدانة: فعندما يعجز المدين عن سداد الدين يضاف إليه الريا أضعافاً مضاعفة في مجتمع فقير اختفت فيه موازين العدل وكان هذا الريا باعثاً على زيادة حدة الفقر الذي يفضي بالمدين الى مستنقع الرق حيث يبساح للدائن أن يبيع المدين بيع الأرقاء وكان هذا شائعاً في كثير من المجتمعات قبل الاسلام ولما جاء الاسلام حرم الريا فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا

(١١) سورة المائدة/٣٣.

(١٢) لا رق في القرآن ص ٢٠.

مَا يَكْفِي مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ
تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»^(١).

وقال بالنسبة للمدين الفقير غير المتمكن من وفاء دينه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَيُطَهَّرْ
إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٢) وبناء على ذلك فإن المدين لا يجوز بأي حال من الاحوال مس كرامته
ولا حبسه ولا عقابه، أما إذا كان متمكناً من الوفاء فإنه يجوز حبسه كما يجوز ذممه
أمام الناس فقال الرسول (ﷺ): (لَيْ يُؤَاوِجِدِ يَجِلْ عَرَضُهُ وَعَقُوبَتُهُ)^(٣).

٥. سلطة الشخص على نفسه عند الحاجة الاقتصادية: كان للشخص الفقير ان يبيع
نفسه للغير للحصول على لقمة العيش.

وكان الصينيون يسترقون أسرى الحرب ويسترقون الذين اجأتهم الفاقة الى بيع
انفسهم^(٤).

وجاء الاسلام فحرم بيع الحر مطلقاً وفرض نفقة القريب على القريب فكل قريب وارث
لقربه الفقير تجب عليه نفقته فقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٥) وفرض
الزكاة على الاغنياء فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٦) إضافة الى ذلك أمر المتمكنين مالياً بالانفاق على
المحتاجين فقال: ﴿وَأَلْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَعْلِفِينَ فِيهِ﴾^(٧) وفرض على أفراد
المجتمع التكافل والتضامن والتعاون على البر والخير فقال: ﴿وَكَمَا وَتُوا عَلَى الْبِرِّ
وَالتَّقْوَى﴾^(٨) الى غير ذلك من منات الأوامر بالانفاق على المحتاجين ومد يد
المساعدة إليهم حتى لا يدفعهم فقرهم الى سلوك لا يتلاءم مع إنسانية الانسان
وكرامته.

(١) سورة البقرة/٢٧٩.

(٢) سورة البقرة/٢٨٠.

(٣) أخرجه أحمد في أول مسند الكوفيين والنسائي في البيوع وأبو داود في الاقضية وابن ماجه في الاحكام
واللفظ لأحمد. والعرض بكسر العين ما يمدح به الشخص أو يذم.

(٤) لا رق في القرآن ص ٢١.

(٥) سورة البقرة/٢٣٣.

(٦) سورة التوبة/٦٠.

(٧) سورة الحديد/٧.

(٨) سورة المائدة/٧.

٦. السلطة الأبوية والزوجية: كانت هذه السلطة تحول صاحبها يبع أولاده أو زوجته، فالبايع يصبح رقيقاً وملكاً للمشتري كسائر أمواله الخاصة وهذه الطريقة كانت موجودة ومعروفة لدى الصينيين.

٧. تناسل الأرقاء: كان ولد الجارية رقيقاً ولو كان زوجها حراً وذلك عن طريق الوراثة. وجاء الاسلام فحضى على هذه الطريقة وأقر حرية ولدها كما أقر حرية أم الولد^(١) بعد زواجها من حر أو بعد وفاة زوجها على الخلاف الموجود في المسألة.

وكانت هذه الروافد السبعة المذكورة تزود مستنقع الرق بالماء فقطعها الاسلام فيبس المستنقع وانتهى نظام الرق الى الأبد من غير رجعة وكل قول بخلاف ذلك خاطئ لأنه يصطدم مع القرآن الذي لا رق فيه إضافة الى المبادئ العامة التي تدل دلالة قطعية على تحريم نظام الاسترقاق أيا كان منبعه.

أسباب القضاء على نظام الرق:

إضافة الى قطع الروافد والمانع المذكورة للرق شرع الاسلام طرقاً كثيرة لإنهاء هذا النظام الذي هو ضد الانسانية والكرامة التي منحت للانسان من الله سبحانه وتعالى ومن هذه الاسباب ما يأتي:

١. شرع الاسلام نظام المكاتبه أي أن يطلب الرقيق (عبداً أو أمة) من سيده مكاتبته على مال يؤديه له مقابل عتقه وواجب على السيد قبول هذا الطلب بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَفُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٢) وفرض على بيت المال أن يساعد العبد المكاتب على أداء المال الذي تعهد به لسيده مقابل عتقه. كما فرض الزكاة وخصص (٨/١) من جميع موارد الزكاة للعبيد حتى يتمكنوا من شراء أنفسهم من أسيادهم.

٢. جعل الاسلام تحرير العبيد كفارة لكثير من الذنوب منها ما يأتي: كفارة الظهار: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَصِفُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِهِمْ أَنْ يَكْتُمُوا﴾^(٣).

(١) أم الولد وهي الجارية التي عاشها سيدها أو زوجها الحر وأهبت منه ولداً ذكراً كان أو أنثى.

(٢) سورة النور/٣٣.

(٣) سورة المجادلة/٣.

اليمين الكاذبة أو حنث اليمين: قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَاهَدْتُمْ بِالْإِيمَانِ﴾^(١)

القتل خطأ: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا عَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا عَطَاً فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٢)

الإفطار في رمضان بالجماع: عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: (جاء رجل الى النبي ﷺ) فقال: هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان، قال: هل تجد ما تعتق رقبة، قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين، قال: لا، قال: هل تجد ما تطعم ستين مسكيناً، قال: لا، قال: ثم جلس فأتني النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: تصدق بهذا، قال: أفقر منا؟ فما بين لابتيها أهل بيت أخرج منا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال: اذهب فاطعم أهلك^(٣).

٣. شرع الاسلام نظام التبويض: فإذا كان (العبد أو الأمة) ملكاً لعدة شركاء يجوز لأحدهم أن يعتقه عن حصته ففي هذه الحالة يجب أن يقبل الشركاء الآخرون مكاتبته العبد ويسمى العبد في هذه الحالة مبعوضاً.

٤. أوجب الاسلام على الشريك المعتق إن كان غنياً أن يدفع الى كل شريك مقابل حصته حتى ينال العبد حرته كاملة، قال الرسول (ﷺ): (من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد والا فقد عتق منه ما عتق)^(٤).

٥. أوجب الاسلام عتق الرقيق على سيده إذا آذاه أو أساء المعاملة معه فقال الرسول (ﷺ): (من ضرب مملوكه أو لطمه فكفارته عتقه)^(٥).

٦. أوجب الاسلام على السيد إذا مازح عبده بالعتق أن يعتقه مهما تراجع عن مزاحه، قال الرسول (ﷺ): (ثلاثة ليس فيهن لعب الطلاق والنكاح والعتق)^(٦).

(١) أخرجه مسلم والبخاري والترمذي وأبو داود.

(٢) سورة المائدة/٨٩ "وابن ماجة والدارمي ومالك في كتاب الصيام.

(٣) سورة النساء/٩٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العتق.

(٥) رواه مسلم وأبو داود عن ابن عمر.

(٦) انفرد به مالك.

٧. حث الاسلام على عتق العبيد فقال تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكُلُّ رَقِيْبَةٍ﴾^(١).

٨. جعل الاسلام المكاتبه مؤجلة الى أجل معلوم أجله نيمان (دفعتان) ويحب على السيد أن يضع من مال المكاتبه شيئاً يستعين به على أداء نجوم المكاتبه وتكون من جهة السيد لازمة^(٢).

وهكذا وضع الاسلام فترة انتقالية لانتهاه هذا النظام البغيض لا تتجاوز القرن الأول الهجري ووضع الوسائل المذكورة لتحقيق هذه الغاية وقد تحققت.

وإن ما جاء في القرآن الكريم من الأحكام بالنسبة للعبيد مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٣) أو نحو ذلك فإن هذه الأحكام قد انتهت لأنها كانت مؤقتة بوقت فانتتهت بانتهاه ذلك الوقت وكل من يدعي أن الاسلام أقر نظام الرق فإنه قد افتري على الله كذباً.

شروط النسخ:

لم يفرق علماء الأصول والباحثون في النسخ بين نسخ القرآن ونسخ غير القرآن في الشروط وهذا أول خطأ ارتكب في حق القرآن كما انهم اختلفوا في تعداد هذه الشروط بين مقل ومكثر من جهة وبين تقسيمها الى الشروط المتفق عليها والشروط المختلف فيها والذي يهمنا في هذا البحث هو شروط النسخ في القرآن لانه المختلف فيه من حيث النسخ وعدمه وما عداه لسنا بحاجة الى تعداد شروط النسخ فيه وبوجه خاص إن دور النسخ قد انتهى فما نسخ نسخ وما بقي فهو باق.

وجدير بالذكر أن بحثنا لشروط النسخ في القرآن وسيلة من وسائل ازالة الغموض في نسخ القرآن لأن الذين يمتجون على آيات كثيرة في القرآن بالنسخ عن طريق التقليد يهلون هذه الشروط.

(١) سورة البلد / ١١.

(٢) أي غير قابلة للتراجع.

(٣) سورة النساء / ٣.

ومن الواضح أنه ما من كتاب أصولي في العالم الاسلامي إلا وقد بحث عن النسخ بطريقة تفصيلية أو إجمالية ومنذ ١٩٤٠م^(١) أعيش مع علم أصول الفقه تعليماً وتعليماً وتالياً وباحثاً وتبين لي من هذه الخبرة الطويلة أن شروط النسخ في القرآن الكريم أربعة لا خامس لها كما في الإيضاح الآتي:

الشرط الأول: ثبوت قرآنية كل ما يسمى بالناسخ والمنسوخ في القرآن بالتواتر بناء على ما أجمع عليه علماء الاسلام من الأصوليين والفقهاء والمفسرين قديماً وحديثاً من أن كل سورة من سور القرآن، وكل آية من آياته، وكل جملة من جملة، وكل كلمة من كلماته ثبتت قرآنيته بالتواتر ووصلن إلينا بالتواتر وثبتن في المصحف الامام الموجود بين ايدي المسلمين.

كما أجمع علماء المنطق^(٢) على ان عكس النقيض الموافق لهذه القاعدة الكلية الموجبة ان كل ما لم يكن متواتراً ليس من القرآن وبالتالي لا يسمى النسخ في القرآن نسخ غير القرآن بالقرآن وهذه القواعد المنطقية من البدهيات الثابتة بالاجماع والتواتر الذي يكون النقاش فيها من باب الجهل أو الجدل والمكابرة على كل ذي عقل سليم استبعاده وينبني على هذه البدهيات بطلان إدخال أخبار الآحاد في باب نسخ القرآن سواء عدت هذه الأخبار ناسخة أو منسوخة.

ومن الأخبار الأحادية التي أدخلت في القرآن وعدت ناسخة أو منسوخة فيه ما يأتي:

آ. ما جاء في صحيح مسلم^(٣) من أنه ((حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُخَرَّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)) وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)).

وأطرح على القارئ الكريم هذه الاستئلة وأترك أجوبتها^(٤) لكل ذي عقل سليم:

(١) أي منذ ستين سنة.

(٢) في البرهان للكليني ص ٢٨٠: (عكس النقيض هو جعل المحكوم به محكوماً عليه ونقيض المحكوم عليه محكوم به مع بقاء الصدق والكيف (الإيجاب والسلب) فالوجبة الكلية تنعكس الى نفسها). وبناء على ذلك عكس نقيض قاعدة (كل قرآن متواتر) هو (كل لا متواتر لا قرآن).

(٣) للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - طبعة دار الفكر: ١٠٧٥/٢ رقم الحديث ١٤٥٢.

(٤) فسر البعض هذا الكلام البعيد عن الواقع بأنه كان القارئ لم يعلم بأنه منسوخ.

١. ما هي الحكمة الالهية التي أدت الى جعل عشر رضعات محرّمات أولاً ثم الى نسخ خمس منها ثانياً هل كان يجهل سبحانه وتعالى أن خمس رضعات كافية للتحريم فلا داعي لعشر ثم ظهر له ذلك فنسخ خمساً منها.
 - او كانت هناك مصلحة اقتضت عشرأ أولاً ثم تغيرت هذه المصلحة ودعت الى جعلها خمساً فما هي هذه المصلحة ؟
 ٢. لماذا نسخ الناسخ تلاوة وبقي حكماً كما يزعم البعض.
 ٣. إذا كان هذا العدد (خمس رضعات) من القرآن حكماً لا تلاوة لماذا تحول من كونه قرآناً الى كونه حديثاً ؟
 ٤. إذا كان قرآناً لماذا انفردت عمرة بروايتها عن عائشة أم المؤمنين (رض) ولم يعلم بهذه القرآنية غيرها علماً بأن الموضوع حساس يتعلق بالحلّ والحرمة وشرف الانسان وعرضه ونسله ؟
 ٥. إذا كان هذا الحديث الأحادي قرآناً لماذا لم يعمل به غير الشافعية.
 ٦. كيف خالف جمهور فقهاء الشريعة الاسلامية هذه الآية الموجودة المنسوخ نصفها الأول بنصفها الثاني ؟
 ٧. ما هذا التناقض بين الأقوال والقواعد العامة المجمع عليها ؟
- ب. في صحيح مسلم^(١) : ((عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله (ﷺ) لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب^(٢) ويتوب الله على من تاب)). وفي رواية أنس بن مالك: ((عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا وَلَا يَمَلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ))^(٣).
- ومن الغريب ان ينقل بعض كبار العلماء هذا الحديث ويعتبروه قرآناً منسوخاً حكماً وتلاوة دون تعليق او ترده ومن هؤلاء العلماء ابن سلامة^(٤) حيث يقول فأما ما نسخ حكمه وخطه فمثل ما روي عن أنس بن مالك أنه قال كنا نقرأ على عهد رسول

(١) ٧٢٥/٢ باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً، رقم الحديث ١٠٤٨.

(٢) أي لا يزال حريصاً على الدنيا حتى يموت ويمتلئ جوفه من تراب قبه.

(٣) صحيح مسلم: ٧٢٥/٢.

(٤) الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة بن نصر بن عامر البغدادي (ت-١٠٤١هـ) دراسة وتحقيق موسى

نباه علوان العليبي ص ٦٥-٦٦.

الله ﷻ) سورة تعدل سورة التوبة وما أحفظ منها غير آية واحدة وهي لو أن لابن آدم واديين .. الى آخره وأغرب من ذلك أن راوي الحديث في صحيح مسلم هو أنس بن مالك نفسه فكيف يعتبره قرآناً تارة وحديثاً تارة أخرى؟

ومنهم السيوطي حيث ينقل الحديث في كتابه الاتقان في علوم القرآن^(١) على أساس أنه من القرآن المنسوخ حكماً وتلاوة. وكذلك نقله ابن حزم تحت عنوان نسخ الخط والحكم^(٢).

الشرط الثاني: ثبوت تأخر الناسخ عن المنسوخ في النزول بالتواتر لأن الحكم المنسوخ كان قبل النسخ من القرآن وثبتت قرآنيته بالتواتر وما ثبت بالتواتر لا يزول إلا بما هو ثابت بالتواتر للقاعدة الشرعية العامة المتفق عليها (إن اليقين لا يزول إلا باليقين) والقاعدة الفقهية (اليقين لا يزول بالشك) بل ولا يزول بالظن أيضاً.

يقول ابن حزم الظاهري^(٣): ((لا يحمل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا ييقن لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٥). ثم يمضي قائلاً: غالى كثيرون من مدعي وجود آيات منسوخة حتى بلغت دعاوى النسخ مئات فكل ما أنزل الله في القرآن أو على لسان نبيه فرض اتباعه فمن قال حدثني أنه منسوخ فقد وجب ألا يطاع ذلك الأمر وأسقط لزوم اتباعه وهذا معصية الله حرمة وخلاف مكشوف إلا أن يقوم برهان (والبرهان دليل قطعي وجميع مقدماته قطعية) على صحة قوله وإلا فهو مفتر ومبطل فمن انحاز خلاف ما قلنا فقولته يزول الى إبطال الشريعة كلها)).

وخلاصة الكلام ان الاجتهاد في النسخ ليس له أي دور لانه دليل ظني والقرآن ثبوته قطعي فلا يمكن رفع القطعي بدليل ظني.

الشرط الثالث: قابلية الحكم للنسخ فأحكام المعتقدات والأخبار والوعود والوعيد، وأمهات الأحكام التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان لا تقبل النسخ بإجماع العقلاء.

(١) الاتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي (ت-٩١١هـ): ٢/٢٥.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن حزم الاندلسي ص ٩.

(٣) الاحكام في أصول الاحكام: ٤/٤٣٨.

(٤) النساء: ٦٤.

(٥) سورة الاعراف: ٣.

قال السيوطي^(١): ((لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ ومنه الوعد والوعيد)).

قال صدر الشريعة^(٢): ((من شروط النسخ أن لا يكون الحكم السابق من الأحكام الإعتقادية وما يجري مجراها كالأمر الحسية والاخبارات من الأمور الماضية والحاضرة والمستقبلية)).

قال ابن حزم^(٣): ((والنسخ إنما يقع في الأمر والنهي ولا يجوز أن يقع في الأخبار المحضة والاستثناء ليس بنسخ)).

الشرط الرابع: التناقض بين الآيتين (الناسخة والمنسوخة) من البدهي أن النسخ (الإلغاء) في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية اما أن يكون صريحاً أو ضمناً.

١. النسخ الصريح: هو أن تدل آية أو سنة متواترة أو إجماع الصحابة على ان الآية كذا في القرآن نسخت بآية كذا وهذا النوع من النسخ غير موجود في القرآن الكريم بإجماع علماء المسلمين قديماً وحديثاً لكنه موجود في السنة النبوية وقد ثبت بالإجماع أن التوجه الى بيت المقدس الذي كان ثابتاً بالسنة قد نسخ بالقرآن بالأمر بالتوجه الى بيت الله الحرام في مكة المكرمة.

وكذلك نسخ حكم زيارة القبور بالأمر بها فهو نسخ صريح لقول الرسول (ﷺ) ((كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودُهَا)) فهذا النص صريح في إلغاء التحريم الثابت بالنهي بالجواز الثابت بالأمر.

٢. النسخ الضمني: وهو النسخ الذي يعرف بوجود التناقض بين نصين ويرفع بالقول بأن المتأخر في التشريع قد ألغى السابق.

وبناء على هذه الحقيقة فإن النسخ في القرآن بما أنه ضمني لا يكون إلا في حالة قيام التناقض بين آيتين لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما، فالحل الوحيد لرفع هذا التناقض هو القول بأن إحدى الآيتين المتناقضتين ألغت الأخرى.

(١) الالتقان في علوم القرآن: ٢١٢/٢.

(٢) التوضيح والتنقيح مع المحاشي: ٣٠٩/٢.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص: ٨.

أما مجرد التعارض بينهما فإنه لا يوجب النسخ، لأن التعارض يمكن رفعه بغير اللجوء الى النسخ، ذلك لأن علماء الشريعة من الأصوليين والفقهاء أجمعوا على ان رفع التعارض بين دليلين (أو نصين) يجب أن يرفع بحسب التسلسل الآتي:

أولاً. محاولة الجمع بين النصين المتعارضين وهذا أمر ممكن كما في التعارض بين آية عدة المتوفى عنها زوجها وعدة الحامل فهما متعارضتان ويرفع التعارض بالجمع بينهما لأن النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه كما في الإيضاح الآتي:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَلَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَتْرَوْنَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١) فهذه الآية عامة للحامل وغيرها وخاصة بالمتوفى عنها زوجها. وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢) عام يشمل المطلقة والمتوفى عنها زوجها وخاص بعدة الحامل.

وبما أن كل واحدة منهما عامة من وجه وخاصة من وجه آخر يمكن الجمع بينهما بأن يعمل بهما معاً على أساس أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الأجلين دون وضع الحمل فإذا وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشرة أيام تنتظر انتهاء هذه المدة وإذا انتهت المدة ولم تضع الحمل بعد تنتظر وضع الحمل.

وقد جمع بينهما بعض الفقهاء من الصحابة منهم سيدنا علي بن أبي طالب ومن الأئمة منهم المالكية وبه أخذ المشرع العراقي^(٣).

ثانياً. محاولة ترجيح أحد النصين أو الدليلين على الآخر إذا لم يمكن الجمع بينهما كالتعارض بين العام والخاص فيرفع بترجيح العمل بالخاص على العمل بالعام عن طريق تخصيص العام والتعارض بين المطلق والمقيد فيرفع بترجيح العمل بالمقيد وحمل المطلق على المقيد كما يأتي تفصيل ذلك في محله.

وفي الآيتين المذكورتين رفع الجمهور التعارض بينهما بترجيح العمل بآية: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ على الآية الأولى بالنسبة للحامل المتوفى عنها زوجها استناداً الى حديث سيبعة الأسلمية.

(١) سورة البقرة/٢٣٤

(٢) سورة الطلاق/٤

(٣) المادة (٤٨/٣) من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٩.

ثالثاً. محاولة معرفة المتأخر من المتعارضين من حيث التشريع حتى يعد المتأخر ناسخاً للمتقدم منهما وبناء على ذلك فإن التعارض لا يكفي للقول بالنسخ بل يجب قيام التناقض لأن كل تناقض تعارض دون العكس الكلي فلا يمكن حدوث النسخ في القرآن أو في السنة أو الإجماع ما لم يكن بين النصين (أو الدليلين) أو الآيتين تناقض ومن البدهي أن التناقض لا يتحقق إلا بعد اتحادهما في تسعة أمور واختلافهما في أمرين.

آ. الوحدة في الأمور التسعة الآتية:

١. وحدة الموضوع (أو المحكوم عليه أو المسند إليه)، فلا تناقض بين (عقد كامل الأهلية صحيح) و (عقد عديم الأهلية باطل) لعدم وحدة الموضوع. وكذلك لا تناقض بين قوله تعالى: ﴿وَاللَّامِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادْرَاهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). لأن موضوع الحكم في هذه الآيات الثلاث يختلف، فموضوع الآية الأولى جريمة المساحقة بين الأنثيين، وموضوع الثانية جريمة اللواط بين الذكرين، وموضوع الثالثة جريمة الزنا بين الذكر والأنثى. فلا تناقض بين هذه الآيات حتى تُعتبر المتأخرة منها ناسخة للمتقدمة، كما زعم كثير من الناس.

٢. وحدة المحمول فلا تناقض بين (عديم الأهلية يسأل مدنيا) و (عديم الأهلية لا يسأل جنائياً) أي في حالة إلحاق الضرر بالغير. وكذلك لا تناقض بين آية: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٤). وبين آية: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ

^١ النساء : ١٥

^٢ النساء : ١٦

^٣ النور : ٢

^٤ البقرة : ٢٣٤

إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(١). لأن الآية الأولى خاصة بحق الله، والآية الثانية تخص حق الزوجة. فالتناقض أصل النسخ، لأن النسخ يأتي لرفع التناقض، فإذا كان الأصل معدوماً، فلا وجود للرفع.

٣. وحدة الزمان فلا تناقض بين (يجب الصيام في نهار رمضان) و (لا يجب الصيام في ليالي رمضان).

٤. وحدة المكان فلا تناقض بين (يسري قانون العقوبات العراقي على الجرائم التي ترتكب في إقليم العراق) و (لا يسري على الجرائم التي ترتكب خارج إقليم العراق).

٥. وحدة الشرط فلا تناقض بين (المتهم يعاقب بشرط ثبوت التهمة الموجهة إليه) و (المتهم لا يعاقب بشرط براءته من التهمة) لاختلاف الشرط.

٦. وحدة الإضافة فلا تناقض بين (المتهم يدان بالنسبة إلى الجريمة التي ارتكبتها) و (المتهم لا يدان بالنسبة للجريمة التي لم يثبت ارتكابها منه).

٧. وحدة القوة والفعل فلا تناقض بين (الجنين له شخصية قانونية) أي بالقوة والامكان و (الجنين ليس له شخصية قانونية) أي بالفعل قبل ولادته.

٨. وحدة الكل والجزء. فلا تناقض بين (الرمان يؤكل أي جزؤه) وهو اللب و (الرمان لا يؤكل أي كله) لأن القشر لا يؤكل.

٩. وحدة العزيمة أو الرخصة: العزيمة عبارة عن الحكم الأصلي كما هو المطلوب من الشارع. والرخصة هو تغير (أو تبديل) الحكم من الصعوبة إلى السهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي. وبناءً على ذلك لا تناقض بين آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٢) وبين آية ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٣)، لأن الحكم في الأولى عزيمة وفي الثانية رخصة.^(٤)

^١ البقرة : ٢٤٠

^٢ الأنفال : ٦٥

^٣ الأنفال : ٦٦

^٤ هذا الشرط من زيادته، لأن شروط التناقض في الوحدة بميزان علم المنطق ثمانية كما ذكرنا.

وكذلك يُعد من باب عدم الوحدة في العزيمة والرخصة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَ اللّٰهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ أَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللّٰهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللّٰهَ وَرَسُولَهُ وَاللّٰهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١).

ب. الاختلافات في الكم والكيف:

والإختلاف في الكم بأن يكون أحدهما كلياً والآخر جزئياً، فلا تناقض بين كليتين لجواز كذبهما، مثل كل حي انسان ولا شيء من الإنسان بحي، فهما كاذبان. وكذلك لا تناقض بين قضيتين جزئيتين، مثل بعض الإنسان عالم وبعض الإنسان ليس بعالم، لصدقتهما معا. أما الإختلاف في الكيف أي في الإيجاب والسلب، فكما ذكرنا في الأمثلة التسعة السابقة. ومع مراعاة هذه الشروط الاربعة للنسخ في القرآن الكريم لا يستطيع الباحث ان يجد آيتين متناقضتين تتوافر فيهما تلك الشروط.

أدلة أنصار النسخ في القرآن

المنطق السليم يبرر جواز النسخ عقلاً لانه امر ممكن والله على كل شيء قادر اضافة الى وقوعه بالنسبة للشرائع السابقة والخلاف انما هو في الوقوع وبالنسبة للقرآن الكريم استدل القائلون بالنسخ في القرآن بالقرآن وبعض الروايات عن السلف اضافة الى بعض الادلة العقلية كالاتي:

اولاً- القرآن

استدلوا ببعض الآيات القرآنية على وقوع النسخ في القرآن في حين انها لا تدل الا على جوازه ومن هذه الايات:

آ- قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخْهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٢).

ب- قوله تعالى: ﴿يَمْنَعُوا اللّٰهَ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٣).

^١ المجادلة : ١٢-١٣

^(٢) سورة البقرة/١٠٦

^(٣) سورة الرعد/٣٩.

ج- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.^(١)

مناقشة الاستدلال بهذه الآيات على وقوع النسخ

الآية الاولى- تدل على الجواز دون الوقوع على فرض كون (آية) بمعنى الآية القرآنية للأسباب الآتية:

١- الآية (١٠٦) جواب للآية (١٠٥) قبلها أي النسخ في الكتب سابقة لا في القرآن، لأن الآية التي قبلها هي (ما يؤد الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليك من غير من ربكم والله يخص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم).^(٢) فكان الكفرة من أهل الكتاب والمشركين لا يجبون نزول الوحي على عهد (ﷺ) وأمتهم ويعتبرون دينهم خيراً من الاسلام فأنزل الله الآية (ما ننسخ من آية- الآية) رداً عليهم فيكون معناه هكذا (مانسخ من آية أو نسيها في التوراة والانجيل والكتب سابقة ونأتي غير منها في القرآن وهذا واضح في سياق الآيات التي قبلها وبعدها لأنها في موضوع أهل الكتاب.

٢- لفظ (ما) في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾ اسم شرط بمعنى (إن) الشرطية وهي عادة تستعمل لامر غير علق الوقوع.^(٣) يقول سعد الدين التفتازاني في مقدمة كتابه المطول^(٤) وهو يشكو من عدم استقرار الوضع في ظرف تأليف هذا الكتاب (والى الله المشتكى من الدهر إذا أساء أصر على إساءته وإن أحسن ندم عليه في ساعته) وعلق على هذا الكلام المعلقون قائلين: استعمل (إذا) في الإساءة لأنها مؤكدة الوقوع و (إن) في الاحسان لانه مشكوك فيه.

وبناءً على ذلك فإن الآية تدل على جواز النسخ إن أريد بلفظ (آية) الآية القرآنية لا على وقوعه.

(١) سورة النحل/١٠٦.

(٢) البقرة ١٠٥

(٣) يقول الرازي (ضياء الدين عمر) في تفسيره الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٢٤٧/٢

(والاستدلال بقوله تعالى ما ننسخ من آية) الآية استدلال ضعيف لأن (ما) في هذه الآية تفيد الشرط

والجزء فلا تدل على حصول النسخ بل على أنه متى حصل النسخ يأتي بجرمته.

(٤) صفحة ٤.

٣- ان المراد بلفظ (اية) في الآية المذكورة العلامة والمعجزة التي يظهرها الله لاثبات نبوة نبي من انبيائه ورسول من رسله والمراد بالنسخ في هذه الآية هو ترك العمل بالمعجزات السابقة وعدم اعادتها والاثيان بمعجزات جديدة للانبيااء اللاحقين. ومن الواضح ان لكل نبي ايات من المعجزات فليسيدنا موسى (ﷺ) معجزات خاصة به وليسيدنا عيسى (ﷺ) معجزات انفراد بها وليسيدنا محمد (ﷺ) معجزات خاصة غير المعجزات السابقة وفي مقدمتها القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه.

والدليل على حمل لفظ (آية) على المعجزة في الآية المذكورة هو نهايتها بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لان ذكر القدرة والتقرير بها لا يناسب موضوع الاحكام وانما يناسب المعجزات ولو اراد بها الآية القرآنية لقال (الم تعلم ان الله عليم حكيم) ^(١).

وكذلك تدل على ان المراد من لفظ (اية) المعجزة الايتان التاليتان لهذه الآية في سورة البقرة وهما:

آ- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ^(٢).

ب- قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ ^(٣).

وسؤال بني اسرائيل من موسى هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ ^(٤).

ومن الواضح ان الصلة وثيقة بين الآيات القرآنية والترايط متين بينها بحيث يفسر بعضها بعضاً كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كُنْصَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ الآية بالآيتين التاليتين لها.

اما اذا حملنا النسخ على المعنى الاصطلاحي الذي هو الغاء القرآن بالقرآن فلا نجد آية مناسبة بينها وبين الآيتين التاليتين لها.

(١) تفسير المنار للاستاذ الامام الشيخ محمد عبده والاستاذ الشيخ محمد رشيد رضا: ٤١٦/١.

(٢) سورة البقرة/١٠٧.

(٣) سورة البقرة/١٠٨.

(٤) سورة البقرة/٥٥.

٤- لفظ (آية) يشمل آية قرآنية او علامة او معجزة الهية لتصديق الانبياء او الشرائع الالهية السابقة كما ذكرنا واذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال.

٥- واذا سلمنا جدلاً ان هذه الآية تدل على وقوع النسخ في القرآن الكريم فإنها لا تدل من قريب او بعيد على وجود آية واحدة في القرآن في المصحف الذي بين ايدي المسلمين نسخ حكمها وبقي لفظها او بتعبير اخر أزيل لبها وجوهرها واحتفظ بغلافها او عكس ذلك بقي الحكم وأزيلت الذات او أحتفظ بالمدلول وحذف داله لان هذا الاسلوب الشاذ اللامعقولة اذا فعله المشرع في القوانين الوضعية ينسب اليه العيب والخروج عن المألوف المعقول والله سبحانه وتعالى منزه من ان ينسب اليه ما يكون نقصاً بالنسبة الى الانسان قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصِمُ لَأَنَّ كَعَمُونَ﴾ ويأتي تفصيل الموضوع في محله.

الآية الثانية- قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَهِنَّهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١) استدل البعض بهذه الآية على وقوع النسخ في القرآن على اساس تفسير المحو بالنسخ والاثبات بالناسخ وهذا الظن اجتهاد خاطئ للأسباب الآتية:

١- القرآن يفسر بعضه بعضاً والترابط موجود بين آياته وان الآيات التي تلي هذه الآية لا تنسجم مع حمل المحو على النسخ لانها صريحة في ان المراد به التبدلات الكونية كما تفهم هذه الحقيقة من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَخْتَصِمُ لَأَنَّ مَعَكِبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^(٢) فالمراد بمحو ما يشاء من المخلوقات ويشبث ما يشاء منها فالكل ملكه وهو يتصرف في ملكه ما يشاء في ضوء حكمته لتدل هذه التفيرات على ان العالم حادث ولكل حادث محدث وهو الله سبحانه وتعالى.

٢- المحو عام والنسخ من جزئياته وصورة من صورده فهو كما يتحقق في النسخ يتحقق في غيره فلا يجوز الاستدلال بالاعم على وجود الاخص.

٣- للمحو والاثبات احتمالات كثيرة منها:

آ- محو من الرزق ويزيد فيه، ومحو السعادة والشقاوة ويشبثهما.

(١) سورة الرعد/٣٩.

(٢) سورة الرعد/٤١.

ب- يحو بالتوبة جميع الذنوب ويثبت بدل الذنوب حسنة كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَهَمَلَ حَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾.

ج- يحو ما يشاء من القرون ويثبت ما يشاء منها كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْفَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ وقوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾. وهناك احتمالات أخرى لا مجال لاستعراضها^(١) ومن القواعد الاصولية والمنطقية (إذا حصل الاحتمال في شيء سقط الاستدلال به).

٤) كل آية من آيات القرآن ثابتة تلاوة وحكماً بالتواتر والآية المذكورة تدل على النسخ دلالة ظنية والثابت باليقين لا يزول بالظن.

الآية الثالثة- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا آتَتْ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

ورد في القرآن الكريم لفظ (تبديل) ومشتقاته في اكثر من اربعين مرة كلها ترجع الى صور ثلاث وهي:

آ- مقترناً بحرف الباء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^(٢) وكما في قوله تعالى: ﴿أَكْسَبِدُلُونِ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِاللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٣) والباء في هذه الصورة تدخل على المبدل منه وبعض الكتاب يدخلونها على البديل فيؤدي ذلك سوء فهم للكلام.

ب- قد يذكر لفظ تبدل ومشتقاته مع لفظ (مكان) كما في قوله تعالى: ﴿قُمْ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾^(٤) الآية وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَكَانْتُمْ إِحْسَانًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَاتِكُمْ وَإِنَّمَا مَسِيئَةٌ﴾^(٥).

ج- واحياناً يذكر لفظ التبدل ومشتقاته غير مقترن لا بالباء ولا بالمكان كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾^(٦) وذهب البعض الى ان التبدل في آية: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾. اخ يراد به النسخ أي اذا نسختنا

(١) ينظر: جمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٦/٢٩٨.

(٢) سورة البقرة/١٠٨.

(٣) سورة البقرة/٦١.

(٤) سورة الاعراف/٩٥.

(٥) سورة النساء/٩٠.

(٦) سورة البقرة/١٨١.

آية ووضعنا اخرى ناسخة مكانها قال الكافرون ان هذا افتراء على الله وهذا التصور خاطىء من الالوجه الاتية:

١. لفظ آية مشترك لفظي - كما ذكرنا سابقاً- بين الآية القرآنية والآية في جميع الشرائع الالهية والمعجزة والعلامة فالقرآن استعملها بهذه المعاني الاربعة وحمل المشترك اللفظي على معنى من معانيه بدون قرينة قاطعة تحدد هذا المعنى يكون حملاً اجتهادياً ظنياً وثبوت القرآن قطعي وما ثبت لفظاً وحكماً بدليل قطعي لا يزول بدليل ظني لعدم التكافؤ بين الدليلين.

٢. وبناءً على ذلك يكون المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ هو انه اذا بدلنا آية من القرآن بآية من التوراة او الانجيل او غيرها من الشرائع السابقة قال اهل الكتاب هذا افتراء على الله.

واذا سلمنا جدلاً ان المراد بالتبديل هو النسخ فإنه لا يدل على نسخ الحكم دون التلاوة او نسخ التلاوة دون الحكم لان التبديل يشمل الآية بكاملها وهذا لا يمكن انكاره لجواز نسخ ايات لم يتم تشبيتها في المصحف الذي بين ايدي المسلمين اليوم ولكن لا يدل على ما يدعيه انصار النسخ من عشرات الآيات الموجودة في القرآن الكريم وهي منسوخة من حيث الحكم وباقية من حيث التلاوة لان مثل هذا التصرف من العبث يرفضه العقل السليم والله تعالى منزه من ان يعمل العبث كما يأتي تفصيل ذلك في تقسيم النسخ من حيث المنسوخ.

٣. لم يقل وإذا نسخنا آية بآية.

٤. لم يقل وإذا بدلنا آية بآية، بل قال وإذا بدلنا آية مكان آية وهذا تبديل وارد في القرآن كثيراً كقصة آدم عليه السلام حيث وردت في سبع سور من القرآن في كل سورة وفي كل مكان بأسلوب جديد بدون أي تناقض وهكذا قصص بقية الانبياء وارادة في عدة موضوعات في القرآن، بأساليب متنوعة تدل على اعجاز القرآن.^(١)

(١) علوم القرآن/ص.١٢٢.

ثانياً- الاستدلال بأقوال السلف الصالح

يستدل كثيراً انصار النسخ في القرآن بأقوال وروايات السلف الصالح على اثبات هذا النسخ^(١).

ومن البدهي ان الاستدلال على النسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين وهو الالغاء بالنسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لتخصيص النص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل والرخصة والتدرج وهو ذلك استدلال خاطئ في ميزان العقل السليم والمنطق لا من القواعد العامة البديهية ان الاخص لا يثبت بالاعم.

فمن باب الاجتهاد الخاطئ الحكم على كثير من آيات الاحكام في القرآن بأنها منسوخة من حيث الحكم وبقية من حيث التلاوة لان هذه الآيات اما عامة خصصت او مطلقة قيدت او مجملة بينت او نحو ذلك كما يأتي تفصيله في محله بإذن الله.

ثالثاً- الاستدلال بالأدلة العقلية

استدل انصار النسخ في القرآن بأدلة عقلية على اثباته منها:

أ- النسخ لا محذور فيه عقلاً وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً واستدلوا بالجواز العقلي على الوقوع وهذا الاستدلال اجتهاد خاطئ لان الجواز لا يستلزم الوقوع ولا يمكن اثبات الوقوع بالجواز العقلي لانه يكون من قبيل اثبات الدعوى الخاصة بدليل عام وهو خلاف المنطق والعقل السليم.

ب- واستدلوا على وقوع النسخ في القرآن بوقوع النسخ في القرآن وفي هذا الاستدلال دور او استحالة منطقية لان اثبات وقوعه يتوقف على ثبوت وقوعه وثبوت وقوعه

(١) وعلى سبيل المثل: يقول النحاس في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ١٦ في قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْمُعْتَدِ بِالْعَمْدِ بِالْعَمْدِ﴾ الآية عن ابن عباس انه قال نسخها آية ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ لِيَهَيَّا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾.

ويقول ابن سلامة في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٦٩: وقال الضحاك يدخل النسخ على الامر والنهي وعلى الاخبار التي معناها الامر والنهي.

ويقول ابن حزم في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٤٢ سورة ابراهيم مكية وهي عند جمهور المفسرين حكمة الا عبد الرحمن بن زيد بن اسلم فإنه قال فيها آية منسوخة وهي قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفَطُورٌ كَفَّارٌ﴾ وناسخها قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ سورة النحل ١٦.

ويقول ابن الجوزي في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٦٠ عن عكرمة عن ابن عباس ان آية الوصية منسوخة بآية الميثاق. وهكذا مئات الاستدلالات بأقوال السلف موجودة لا مجال لذكرها.

يتوقف على اثبات وقوعه.

المغالاة في القول بالنسخ في القرآن

بالغ الكثير من المفسرين وعلماء الاصول والمؤلفين في هذا الموضوع الى درجة غير معقولة من الناحية الشرعية والمنطقية والعقلية.

وعلى سبيل المثال:

يقول هبة الله بن سلامة البغدادي (ت-٤١٠هـ) في كتابه الناسخ والمنسوخ^(١) ان آية السيف وهي قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٢) الآية نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار اخرها ناسخاً لاولها وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ اضافة الى الآيات الاخر المنسوخة بغير آية السيف وهي تتلى في القرآن ويقول ((ان كل ما في القرآن مثل عرض، وتولى عنهم، وذرههم وما اشبه ذلك فناسخه آية السيف)).

وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٣) فناسخه ﴿يَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^(٤)

وكل ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب والامر بالعمو عنهم فناسخه ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥) وكل ما في القرآن من الامر بالشهادة فناسخه ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٦)

وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد فناسخه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٧)

ويقول ابن حزم الاندلسي في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم^(٨)

(١) ص ١٢٨.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) سورة يونس/١٥.

(٤) سورة الفتح/٢.

(٥) سورة التوبة/٢٩.

(٦) سورة البقرة/٢٨٣.

(٧) سورة البقرة/١٨٥.

(٨) ص ١٢.

الاعراض عن المشركين في مائة واربعة عشرة آية هي في ثمان واربعين سورة:

١. البقرة ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(١) نسخ عمومها ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا﴾ ﴿فَإِنْ انْتَهَرُوا﴾ نس معنى لان تحته الامر بالصفح ﴿قُلْ تَتَالُ﴾، ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾.
٢. آل عمران ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾، ﴿مِنْهُمْ تَقَاةٌ﴾.
٣. النساء ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ في موضعين ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾، ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾.
٤. المائدة ﴿وَلَا آمِينَ﴾، ﴿عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ﴾، ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ... إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ اي امرتم ونهيتهم.
٥. الانعام ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾، ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾، ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾، ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، ﴿وَلَا تَسُبُّوا﴾، ﴿فَتَرْهَمُ﴾ في موضعين ﴿وَرِاقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتَتِكُمْ﴾، ﴿قُلْ انتظروا﴾، ﴿لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾.
٦. الاعراف ﴿وَأَعْرِضْ﴾، ﴿وَأْمَلِي﴾.
٧. الانفال ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ﴾ يعني المعاهدين.
٨. التوبة ﴿فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾.
٩. يونس ﴿فَانتظروا﴾، ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي﴾، ﴿وَأَمَّا نُرْتَدِّكَ﴾، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾، ﴿فَمَنْ اهْتَدَى﴾ معنى: الاهمال والصبر.
١٠. هود ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ معنى اي أنت تنذر ﴿وَرِاقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتَتِكُمْ﴾، ﴿وَأَنْتظَرُوا﴾.
١١. الرعد ﴿عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾.
١٢. الحجر ﴿ذَرْهُمْ﴾ ﴿فَاصْفَحْ﴾ ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ﴾ ﴿أَنَا النَّذِيرُ﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾.
١٣. النحل ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾، ﴿وَجَادِلْهُمْ﴾ ﴿وَاصْبِرْ﴾ مختلف فيه.
١٤. بني اسرائيل ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾.
١٥. مريم عليها السلام ﴿وَأَنْذِرْهُمْ﴾ معنى^(١) ﴿فَلْيَمْدِدْ﴾ فلا تعجل.

(١) الآية ٨٣.

(٢) نسخت حكماً وبقيت تلاوة.

١٦. طه ﴿فاصبر﴾ ، ﴿قل كل﴾ .
 ١٧. الحج ﴿وإن جاد لوك﴾ .
 ١٨. المؤمنون ﴿فذرهم﴾ ، ﴿ادفع﴾ .
 ١٩. النور ﴿فإن تولوا﴾ .
 ٢٠. النمل ﴿فمن اهتدى﴾ معنى .
 ٢١. القصص ﴿لنا أعمالنا﴾ .
 ٢٢. العنكبوت ﴿إنما أنا نذير﴾ معنى .
 ٢٣. الروم ﴿فاصبر﴾ .
 ٢٤. لقمان ﴿ومن كفر﴾ .
 ٢٥. السجدة ﴿وانتظر﴾ .
 ٢٦. الاحزاب ﴿ودع اذاهم﴾ .
 ٢٧. سبأ ﴿قل لا تسألون﴾ .
 ٢٨. فاطر ﴿إن أنت إلا نذير﴾ .
 ٢٩. يس ﴿فلا يحزنك﴾ عتلف فيه .
 ٣٠. الصافات ﴿فتول﴾ و﴿تول﴾ ، ﴿وما بينهما﴾ .
 ٣١. ص ﴿فاصبر﴾ ، ﴿إنما أنا منذر﴾ معنى .
 ٣٢. الزمر ﴿إن الله يحكم بينهم﴾ معنى ﴿فاعبدوا ما شئتم﴾ ، ﴿يا قوم اعملوا﴾ ، ﴿من يأتيه﴾ ، ﴿فمن اهتدى﴾ معنى ﴿أنت تحكم﴾ معنى لانه تفويض .
 ٣٣. المؤمن ﴿فاصبر﴾ في موضعين .
 ٣٤. السجدة ﴿ارفع﴾ .
 ٣٥. جمسق ﴿وما أنت عليهم بوكيل﴾ ، ﴿لنا أعمالنا﴾ ، ﴿فإن عرضوا﴾ .
 ٣٦. الزخرف ﴿فذرهم﴾ ، ﴿فاصفح﴾ .
 ٣٧. الدخان ﴿فارتقب﴾ .
 ٣٨. الجاثية ﴿يفطر﴾ .

٣٩. الاحقاف ﴿فاصبر﴾.

٤٠. محمد ﴿فأما منا﴾.

٤١. ق ﴿فاصبر﴾ ، ﴿فذكر﴾.

٤٢. الزمل ﴿واجرهم﴾ ، ﴿وذرتي﴾.

٤٣. الانسان ﴿فاصبر﴾.

٤٤. الطارق ﴿فهل﴾.

٤٥. الغاشية ﴿لست عليهم بمسيطر﴾.

٤٦. والتين ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ معنى.

٤٧. الكافرون ﴿لكم دينكم﴾.

ثم يقول ابن حزم الاندلسي^(١) نسخ الكل (١١٤) آية بقوله (س): ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية وهي الخامسة من سورة التوبة وسماها دعاة النسخ آية السيف هذا اضافة الى قوله بنسخ آيات أخر وهي منسوخة بغير آية السيف البالغ عددها (١٠٠) آية لان مجموع الآيات المنسوخة في القرآن عنده (٢١٤) آية وهو يدعي نسخ هذه الآيات بدون ان يقيم دليلاً واحداً ولو لمرة واحدة على اثبات دعواه اضافة الى ذلك فإن كتابه (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) ملئ بالتناقضات منها قوله بأن آيات الاخبار لا يشطها النسخ ثم يدعي نسخ عدة من آيات الاخبار في كتابه ومنها: قوله ان الاستثناء والتخصيص ليسا من النسخ ثم يهكم على كثير من الآيات بالنسخ بالتخصيص والاستثناء.^(٢)

وعدد الآيات المنسوخة في الحكم دون التلاوة وهي تقرأ في المصاحف (٢٤٧) آية عند ابن الجوزي^(٣) و(٢١٣) آية عند ابن سلامة^(٤) و(١٣٤) آية عند أبي جعفر النحاس^(٥) و(٦٦)

(١) وهو ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري الاندلسي ت-٣٢٠هـ وهو غير بن حزم الظاهري (علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت-٤٥٦هـ) المكتن بأبي محمد). ينظر الناسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٥. الرأي الصواب في منسوخ الكتاب للاستاذ جواد متولي محمد عفانة ص ٣٣.

(٢) وعلى من يريد مزيداً من التفصيل فليراجع مؤلفه المذكور.

(٣) ينظر مؤلفه نواسخ القرآن.

(٤) هبة الله بن سلامة البغدادي (ت-٤١٠هـ) الناسخ والمنسوخ الدار العربية للموسوعات.

(٥) محمد بن احمد بن اسماعيل الصفار (ت-٣٣٨هـ) ينظر في مؤلفه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

آية عند عبد القاهر البغدادي^(١١).

وحصرها السيوطي^(١٢) في (٢٠) آية ورد عليه العالم الأصولي الشيخ حمد الحصري وأثبت عدم نسخ آية واحدة منها^(١٣) وحصرها مصطفى زيد^(١٤) في خمس آيات وأثبت الأستاذ موسى جواد عفانة^(١٥) عدم صحة نسخ تلك الآيات الخمس.

ونظم السيوطي في الالتقان الآيات المنسوخة في الآيات الآتية:

وحق تقواه فيما صح^(١٦) في أثر في الحرام^(١٧) قتال للاولى كفرها والاعتداه بحول مع وصيتها^(١٨) وإن يدان حديث^(١٩) النفس والفكر والحلف والحبس للزاني^(٢٠). وترك أولى كفرها شهادهم^(٢١) والصبر^(٢٢) والنفر^(٢٣) ومنع عقد لزان وزانية^(٢٤) وما على المصطفى في العقد محتظر^(٢٥) ودفع مهر لمن جاءت^(٢٦) وآية نبواه^(٢٧) كذلك قيام الليل^(٢٨) مستطر وزيد آية الاستئذان^(٢٩) من ملكت وآية القسمة^(٣٠) الفضلى لمن حضروا.

(١١) في كتابه النسخ والمنسوخ نقله عنه محمد بن أحمد المرزوي واستنسخه في ٦١٢ هـ.

(١٢) الالتقان في علوم القرآن ٢١/٢ وما بعدها.

(١٣) ينظر كتابه (أصول الفقه) ص ٢٥٠-٢٥٥.

(١٤) في كتابه النسخ في القرآن.

(١٥) ينظر مؤلفه الرأي الصواب في منسوخ الكتاب.

(١٦) قوله تعالى: (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) آل عمران/١٠٢.

(١٧) قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) البقرة/٢١٧.

(١٨) قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَدْعُونَ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ... الآية) البقرة/٢٤٠.

(١٩) قوله تعالى: (وَأَنْ تَبْلُغُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ) البقرة/٢٨٤.

(٢٠) قوله تعالى: (وَاللَّائِمِ يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ... الآية) النساء/١٥.

(٢١) قوله تعالى: (أَوْ إِخْرَانٍ مِنْكُمْ... الآية) منسوخة بقوله (واشهدوا ذوى عدل منكم).

(٢٢) قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرِينَ... الآية).

(٢٣) قوله تعالى: (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا... الآية).

(٢٤) قوله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً... الآية).

(٢٥) قوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ... الآية).

(٢٦) قوله تعالى: (وَأَنْ فَاتِكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ... الآية).

(٢٧) قوله تعالى: (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ فَهَاتِمُكُمْ صِدْقًا).

(٢٨) قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ لِلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا... الآية).

(٢٩) قوله تعالى: (لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ... الآية).

(٣٠) قوله تعالى: (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى... الآية).

وجدير بالذكر أن السيوطي نسب القول بالنسخ في كثير من هذه الآيات الى غيره ولكنه بما أنه سكت عن الرد عليهم يعتبر من عداد القائلين بالنسخ فيها اخذاً بالقاعدة الشرعية العامة ((لا ينسب الى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان))^(١).

وقد رد العلامة الشيخ عماد الحضري على زعم نسخ هذه الآيات التي عدّها السيوطي ومن معه من الآيات المنسوخة حكماً والباقية تلاوة وعزز رده بأدلة علمية منطقية^(٢) وقد قام الأستاذ عبد المتعال عماد الجبري في كتابه النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه:

١. لا نسخ في القرآن، لماذا؟.

٢. ابداع تشريع فيما قيل أنه منسوخ^(٣).

يجمع الآيات التي زعموا انها منسوخة تلاوة وحكماً او تلاوة فقط او حكماً فقط وأوصل عددها الى (٥٦٤) من مجموع (٦٢٠٤) آية من القرآن الكريم وهي بنسبة (١) الى (١١).

وكانت الاحصائية في المرجع المذكور كالاتي :

عدد الآيات	بيانها
٢٠١	في القرآن كما روى ذلك ابن هليل ^(٤) .
٢١٣	ما نقص من سورة الأحزاب ^(٥) .
١٣٠	سورة كانت نحو براءة (التوبة).
١٨	سورتا الخلع والتهجد (القنوت).
٢	آيتا الرضاة والرجم.

المجموع (٥٦٤)

وبنسبة ١ الى ١١ من القرآن الكريم باعتبار أن عدد الآيات عند البصريين (٦٢٠٤) آية ويلاحظ ان العدد (٢١٣) الذي نقله الأستاذ عبد المتعال من نقص سورة الأحزاب يتعارض

(١) المادة (٦٧) من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) ينظر أصول الفقه للخضري نشر المكتبة التجارية الكبرى ص ٢٥١-٢٥٥.

(٣) نشر دراسات اسلامية ص ٧١.

(٤) أي عدد الآيات المنسوخة حكماً والباقية في القرآن تلاوة عند ابن هليل (٢٠١) آية وعند غيره اكثر او اقل وهي تتلى اليوم تلاوة الالفاظ بلا المعاني حاشا سبحانه وتعالى ان ينزل مثل ذلك ثم يأخذ لبه ويترك قشره ليكون دستوراً خالداً للأمة البشرية.

(٥) يقول السيوطي المرجع السابق ٢/٢٥٥ عن عروة عن عائشة قالت كانت سورة الاحزاب تقرأ في زمن النبي (ﷺ) ماتت آية فلما كتب عثمان المصاحف لم نقرر منها الا ما هو الآن ومعلوم ان آيات هذه السورة الآن (٧٣) آية.

مع ما جاء في الاتقان للسيوطي من ان عدد الآيات لسورة الاحزاب كان ماتتي آية والباقي منها (٧٣) آية ولم أطلع على المرجع الذي اعتمده عبد المتعال. لكن نقل رواية أخرى مفادها أن سورة الأحزاب كانت نحواً من سورة البقرة (٢٨٦) آية.

أسباب المغالاة في القول بالنسخ في القرآن:

المغالاة اللامعتولة في القول بنسخ القرآن تتعارض مع عظمة الله الخالق للكون الذي لا تزال عقول علماء الفضاء حيارى أين يبدأ وأين ينتهي والقادر على جميع الممكنات وتخضع لارادته التطورات الكونية وتغير المصالح البشرية في جميع الأمكنة والأزمنة وليست إرادته خاضعة لها حتى يشرع حكماً اليوم ويضطر الى أن يلغيه غداً كما هو شأن المشرع الوضعي للقوانين الذي لا يعلم ماذا يحدث في المستقبل فيشرع قانوناً لا يتلاءم مع التطور الحديث فيضطر ان يعدله او يلغيه ويأتي بجديد ينسجم مع المصلحة الجديدة وأسباب هذه المغالاة كثيرة يمكن ارجاعها الى الآتية:

- ١- الخلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لكل ما يطرأ على ظاهر النص من تخصيص أو تقييد أو تخفيف (رخصة) أو تفصيل أو تدريج أو نسخ بمعناه الخاص أو نحو ذلك وبين معناه عند المتأخرين من المفسرين وعلماء الأصول والباحثين المعاصرين وهو إلغاء وهي سابق بوحى لاحق.
- ٢- والخلط بين تخصيص النص العام بمخصص وبين النسخ بمعناه الخاص مع ان بينهما فروقاً جوهرية كثيرة كما يأتي بيانها قريباً.
- ٣- الخلط بين تقييد النص المطلق ونسخه بمعناه الخاص كما يأتي بيانه.
- ٤- الخلط بين تدرج الحكم ونسخه كما يأتي في آيات تحريم الخمر.
- ٥- الخلط بين التعارض والتناقض واعتبار الآيتين المتعارضتين ظاهراً متناقضتين يرفع تناقضهما بعد المتأخرة منهما ناسخة للمتقدمة مع ان التعارض كثيراً ما يرفع بالجمع بين المتعارضين او ترجيح احدهما على الآخر في العمل به بدون حاجة الى القول بالنسخ فالنسخ يرفع به التعارض في حالة قيام التناقض وكل تناقض تعارض دون العكس الكلي.
- ٦- الخلط بين تفسير المجل والنسخ بمعناه الخاص كما في آيات أحكام الصيام وآيات أحكام القصاص.

- ٧- الخلط بين الرخصة والنسخ كما في بعض آيات القتال وآيات التهجد في الليل وآيات تقديم الصدقة في النجوى.
- ٨- الخلط بين شروط النسخ في القرآن وشروط النسخ بصورة مطلقة فما هو المطلوب في نسخ القرآن قد لا يكون مطلوباً في نسخ السنة أو نسخ القمانون أو الغناء الاجماع السابق بالاجماع اللاحق الذي لا يسمى نسخاً في الاصطلاح.
- ٩- الخلط بين جواز النسخ عقلاً ووقوعه فعلاً فالادلة التي يستدل بها أنصار وقوع النسخ إنما تدل على جوازه لا على وقوعه كما سبق بيان ذلك.
- ١٠- الخلط بين ما يجري فيه النسخ كالوامر والنواهي وما لا يجوز فيها النسخ كالاخبار والاحكام الاعتقادية والوعد والوعيد.
- ١١- الخلط بين نسخ احكام الشرائع السابقة بالقرآن وبين نسخ القرآن بالقرآن كنسخ وجوب صيام عاشوراء بصيام رمضان.
- ١٢- الخلط بين الآية بمعنى النص القرآني والآية بمعنى النص الانجيلي أو التوراتي والمعجزة والعلامة كما سبق بيان ذلك في الاستدلال على وقوع النسخ.
- ١٣- الخلط بين نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالقرآن كما في تبديل القبلة من بيت المقدس الى بيت الله الحرام.
- ١٤- الخلط بين نسخ السنة بالسنة كما في الرضاة وبين نسخ القرآن بالقرآن.
- ١٥- الخلط بين القرآن الذي هو اللفظ والمعنى وبين الالفاظ التي هي قوالب المعاني كما في الآيات الباقية في القرآن تلاوة لا حكماً على حد زعمهم فالقرآن يفقد صفة القرآنية اذا جرد من معناه وجوهره ولبه لان الفرق بين القرآن والسنة ان القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى فإذا نسخ حكمه لا يبقى قرآناً.
- ١٦- الخلط بين ما كان في التوراة وعمل به الرسول (ﷺ) وبين ما هو قرآن نزل وحياً على سيدنا محمد (ﷺ) كما في (الشَيْخِ وَالشَّيْخَةِ إِذَا ذُنِّيَا فَأَرْجُوهُمَا بِنْتَةَ) هذا ما كان يطبق قبل الاسلام في العصر الجاهلي وكان مأموراً به في التوراة وعمل به الرسول (ﷺ) تبعاً لذلك.
- ١٧- الخلط بين كليات القرآن التي لا تقبل النسخ ابدأ وبين الجزئيات التي ترجع الى تلك الكليات القابلة للتعديل والتغيير فالقرآن لا يقبل التبديل والتعديل من حيث النصوص والقواعد الكلية لكن قد يقبل التبديل أو التعديل في تطبيق القاعدة

العامة على جزئياتها لان لكل جزئية خصوصية وظروفاً معينة وخلفيات عدة يتأثر بها الحكم من حيث التطبيق.

١٨- الخلط بين بقاء المنسوخ وحذفه في المصحف الشريف.

هذه هي أهم أسباب المغالاة في القول بالنسخ في القرآن وأحاول تفصيل هذه النقاط من الخلط في كل آية زعموا انها منسوخة كل بحسب طبيعة الحكم مع رعاية تسلسل الآيات الواردة في القرآن الكريم.

حقائق علمية متفق عليها وهي تتعارض مع مغالاة النسخ في

القرآن

ولاً- القول بالنسخ في كثير من آيات القرآن التي زعموا أنها منسوخة بمفهوم علماء الأصول من المتأخرين وهو إلغاء وحى سابق بوحى لاحق يستلزم بصورة غير مباشرة وصف الباري (ﷻ) اما بالمجهل بما يحدث في المستقبل ثم العلم وهو ما يسمى البداء او بالعجز عن معالجة الموضوع بما يتفق مع مصلحة الانسان في المستقبل او العيب في تشريع حكم ثم نسخه بين عشية وضحاها واللازم في جميع هذه الحالات باطل والمستلزم للباطل باطل، وجه الملازمة لو صح ان الله حرم -مثلاً- المعاشرة الزوجية والاكل والشرب وكل مفطر اخر بعد النوم في ليالي رمضان بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١) ثم نسخت هذه الآية -كما يزعمون- بآية اخرى تبیح كل ذلك في ليالي رمضان كما في قوله تعالى: ﴿أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٢) الآية للزم أحد الأمور الآتية:

أ- اما المجهل بما يحدث في المستقبل من الصائمين مما يوجب تغيير الحكم الاول المحرم بالثاني المباح.

ب- أو العجز عن تشريع الحكم الثاني بدلاً من الاول ابتداءً.

ج- أو العيب في تشريعه على أساس أنه يتصرف في ملكه كما يشاء.

(١) سورة البقرة/١٨٣.

(٢) سورة البقرة/١٨٧.

والحالات الثلاث باطلة باجماع العقلاء والمستلزم للباطل باطل فما ظنوه في الآية المذكورة نسخاً إنما هو من باب الخلط بين النسخ وتفصيل المجرى.

ثانياً- لو صح أن النسخ في القرآن كان منوطاً بمصالح بشرية تغيرت في حينها فاستوجبت تغيير حكمها بحكم جديد ينسجم مع المصلحة الجديدة للزم القول بنسخ البقية الباقية من آيات احكام القرآن بعد ان تغيرت المصالح البشرية بأكثر من مائة ضعف اذا قورنت مع التغيرات التي حصلت في الجزيرة العربية وفي بيئة بدائية آنذاك خلال (٢٣) سنة من عمر الوحي واللازم باطل بداهة و باجماع العقلاء والعلماء قديماً وحديثاً على ان القرآن دستور خالد تخضع له الاسرة البشرية ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض.

والمستلزم للباطل باطل ايضاً باجماع العقلاء..

ثالثاً- اجمع علماء اصول الدين واصول الفقه من أهل السنة على ان ما تتضمنه الفاظ القرآن كلام نفسي قديم كما اجمعوا على ان كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه فكلام الله ليس مثل كلام البشر قابلاً للتعديل والتبديل تبعاً للتبدلات الحياتية والقول بالنسخ قول بتغير حكم ذي طابع دائمى خلال مدة زمنية قليلة.

والنسخ بالمعنى الاصولي اعدام بعد وجود وهذا من سمات الحادث ولكن هذا لا يحول دون نسخ الشرائع السابقة بالشرعة الاسلامية لانها محددة منذ البداية بمدة معينة لحكمة لا تتوافر في نسخ القرآن بالقرآن في فترة زمنية قصيرة ياباها العقل السليم.

رابعاً- ان الأدلة التي استند اليها انصار النسخ لاثبات نسخ القرآن بالقرآن كلها أدلة ظنية لانها مبنية على اجتهادات او مقدمات او اخبار آحادية ظنية والدليل تابع لآخس مقدماته فاذا كانت احداها ظنية يكون الدليل ظنياً وبالتالي تكون النتيجة الثابتة به ظنية والقرآن قطعي الثبوت فلا يشبث زواله الا بدليل قطعي يكون في مستواه في القوة الالتزامية يقول العلامة ابن حزم^(١) (رحمه الله): ((لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ الا ييقين لان الله (ﷻ) يقول: ﴿أَتَيْهُوا مَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾^(٢) ولا يجوز لنا ان نسقط طاعة امرٍ أمرنا الله به إلا ييقين)).

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٨٣/٤ وما بعدها.

(٢) سورة الأعراف/٣.

ويقول السيوطي (رحمه الله): ((ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة))^(١).

يقول أبو جعفر النحاس (رحمه الله): ((زكاة الفطر فرضت ثم اختلفوا في نسخها فكل ما ثبت بالاجماع والاحاديث الصحيحة لم يميز ان تزال إلا باجماع))^(٢) أي بدليل ثابت بالاجماع.

خامساً- القول بنسخ حكم آية في القرآن مع الاحتفاظ بالفاظها يأباه العقل السليم والمنطق لأن القرآن لم ينزل للتغني به وترديده دون العمل بمعناه والالتزام بمقتضاه فقارئ القرآن انما يشاب على قراءته اذا تعبد بمعناه والا لكان مشمولاً بقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَكْتَبًا هَذَا هَذَا اللَّهُ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣) اضافة الى انه لا يوجد برهان قطعي من رسول الله (ﷺ) او من الخلفاء الراشدين او الصحابة او التابعين على هذا الصنيع الشاذ الذي لا يعمله المشرع الوضعي فضلاً عن الشارع الحكيم وهو الفاء الحكم وابقاء ما يدل عليه مع ان الدال والمدلول متلازمان في التحقق والانتفاء.

فهذه التقسيمات من اجتهادات علماء أصول الفقه وهي لا تليق بعظمة الله القادر العليم الحكيم ولا بمكانة دستور جاء لتنظيم حياة الاسرة البشرية وتحقيق السعادة له في الدارين.

فهي تقسيمات واردة ومعقولة اذا اريد بالنسخ معناه العام بأن يراد به تخصيص العام او تقييد المطلق او نحوهما كما ذكرنا.

سادساً- اجمع العلماء من الاصوليين والمفسرين والفقهاء على ان النسخ بمعناه الخاص انما يلجأ اليه لرفع التعارض الذي يتمثل في التناقض الخاص بعد تعذر الجمع بين المتعارضين او ترجيح احدهما على الاخر.

كما اجمعوا على ان كل آية من آيات القرآن وكل سنة من سنن رسول الله (ﷺ) قاعدة عامة مجردة مقترنة بالجزء مخاطب الاسرة البشرية وتطلب العمل بمقتضاها. وان العموم يشمل عموم الاشخاص والاحوال والزمان والمكان ما لم يثبت خلاف ذلك.

(١) الاتقان في علوم القرآن: ٢٤/٢.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٢٥٥.

(٣) سورة الصف/٣.

سابعاً- أجمع علماء الحديث وعلماء الأصول والفقهاء والمفسرون على ان نسبة الحديث المتواتر في الاحاديث النبوية قليلة جداً بحيث من المستحيل ان نجد سنة متواترة لفظاً تتناقض تناقضاً صريحاً مع آية قرآنية حتى يقال ان هذه السنة ناسخة للقرآن.

وبناءً على هذه الحقيقة المجمع عليها ما هي فائدة الخلافات الاصولية العقيمة التي تأخذ مساحات واسعة من كتب أصول الفقه حول جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، الى متى نحن نشغل افكارنا وافكار تلاميذنا بالاوهام والخيال والعالم غير الاسلامي يتقدم علمياً وحضارياً في جميع مجالات الحياة؟

ثامناً- أجمع علماء المسلمين على ان التناقض لا يقوم الا بين دليلين متكافئين في القوة الثبوتية والالزامية وعلى ان الحديث غير المتواتر ثبوته ظني ولو كانت دلالاته قطعية بذاته او بواسطة الاجماع على الحكم الوارد فيه وان كل آية من الآيات القرآنية ثبوتها قطعي ولو كانت دلالتها على الحكم ظنية كما اجمعوا على ان السنة النبوية متواترة او غير متواترة تأتي بعد القرآن الكريم في الحجية وانها تحتل المركز الثاني بعد القرآن في الشريعة الاسلامية وبعد هذا وذلك كيف يتصور التناقض بين القرآن وسنة الاحاد وهما غير متكافئين وإن سلمنا جدلاً وجود التناقض فكيف الحديث يكون ناسخاً للقرآن مع الاجماع على ان الناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او مساوياً له في القوة الالزامية ؟

لذا أوصي باهمال كل ما كتب في كتب أصول الفقه حول مسألة عقيمة عديمة الجدوى وهي لا تزال تعيش في عالم الخيال ولم تأت الى الوجود ولم ترَ النور بعد اكثر من ألف وأربعمائة سنة من عمر الشريعة الاسلامية وهي مسألة نسخ القرآن بالسنة النبوية. ثاسعاً- القرآن الكريم دستور إلهي ووظيفة الدستور التخطيط والتصميم للحياة والاقتصار على المبادئ العامة والقواعد الكلية الثابتة غير المتأثرة بالتطورات الحياتية وقبول العقل البشري ارجاع الجزئيات الى تلك الكليات في ضوء متطلبات الحياة ومستلزماتها ومستجداتها والمتأثر بتغير المصالح والتبدلات الكونية هي الجزئيات دون الكليات.

وإذا رجعنا الى القرآن الكريم نجد ان آيات الاحكام فيه اقتصرت على الكليات التي لا تتأثر بتطور حياة الانسان تقدماً وتأخراً فهي غير قابلة للتعديل او التبديل ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض وما دام الانسان محتفظاً بانسانيته وتمييزه من سائر الكائنات الحية.

ولتبيين هذه الحقيقة استعرض نماذج من تلك الكليات وهي غير قابلة للتغير مهما تغيرت المصالح البشرية وانما تتغير جزئياتها:

أ - في المعاملات المالية- ركز القرآن على الركائز الآتية:

١- ضرورة توافر عنصر التراضي في جميع المعارضات فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(١).

ووجوب تحقق عنصر طيبة النفس في جميع التبرعات المالية فقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(٢).

٢- ضرورة توافر التوازن بين العوضين في المعارضات المالية وان كل خلل في هذا التوازن عرم وربما اذا كان فيه نفع لاحد العاقدين على حساب خسارة الآخر فقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) أي أحل كل معارضة يتحقق فيها التوازن بين العوضين وحرم كل عقد يعتل فيه هذا التوازن.

٣- وفرض على كل متعاقد أن يفي بالتزاماته المترتبة على تعاقدته فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٤) أي اوفوا بالتزامات التي تترتب على عقودكم. واذا نظرنا الى اطلاق وعموم هذه الآية فانها تشمل الالتزامات في العقود غير المالية ايضا كعقد الزواج.

٤- وفي توثيق العقود المالية بالتسجيل او الرهن او الكفيل حماية لمصالح المتعاقدين امر بالشكلية في العقود المعرضة للخصومة فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ وقال: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ومن توثيق الدين بالرهن قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوحَةٌ﴾^(٥) وجليد بالذكر ان هذا الشرط ليس له مفهوم المخالفة فيجوز الرهن في السفر والحضر.

(١) سورة النساء/ ٢٩.

(٢) سورة النساء/ ٤.

(٣) سورة البقرة/ ٢٧٥.

(٤) سورة المائدة/ ١.

(٥) سورة البقرة/ ٢٨٢، ٢٨٣.

٥- وامر كل من عليه التزام تجاه الغير ماليا كان او غيره ان يفي به ويؤدي الأمانة التي بذمته ولو لم يطالب بها صاحبها او لم يكن لديه سند للإثبات فقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(١).

هذه العناصر والاحكام الخمسة لا تتأثر بالمستجدات والمتغيرات في الحياة فبينها القرآن الكريم وحوّل العقل البشري باستحداث العقود والالتزامات واحكامها في ضوء متطلبات الحياة في كل زمان ومكان على أن لا تتعارض مع الدستور الالهي، وما شاع بين المفسرين وعلماء الاصول من ان هذه الاوامر بالتسجيل والاشهاد والرهن نسخت بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَمِنْكُمْ بَعْضٌ قَلِيلَةٌ أَلَيَّ أَتَيْنَ أَمَانَتُهُ﴾^(٢) خطأ فاحش لا يغتفر كما يأتي في محله بيان ذلك.

ب- وفي العلاقات الدولية بين الشعوب والامم- أكد القرآن الركائز الاساسية لهذه العلاقات وترك ما يتأثر بتغير المستجدات في حياة الشعوب للعقل البشري كالاتي:

١- بين سبحانه وتعالى ان اساس العلاقات البشرية امران:

أحدهما وحدة النسب فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٣).
والثاني وحدة المعدن الذي خلق منه الانسان فقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾^(٤).

واكد الرسول (ﷺ) هذين الاساسين في حجة الوداع فقال ((كلكم من آدم وآدم من تراب)) فليس بعض الناس مصنوعا من الذهب والبعض الآخر من الحديد او النحاس حتى تكون للاول ميزة يتميز بها من الثاني فالناس سواسية في المحروق والالتزامات كأسنان المشط .

وشيمة الاخوة البشرية: التعاون والتكافل والتضامن والوحدة لا التنافر والقتال والعداء والتمزق.

٢- ان الاصل في العلاقات البشرية بين الشعوب والامم هو السلم والحرب استثناء للضرورة في حالة الدفاع الشرعي والضرورات تقدر بقدرها فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) سورة النساء/٥٨.

(٢) سورة البقرة/٢٨٣.

(٣) سورة الحجرات/١٣.

(٤) سورة الروم/٢٠.

الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ خَلُّوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِلَهُ لَكُمْ هَدًوٌ مُّبِينٌ^(١) واعتبر اللجوء الى استخدام القوة في غير حالة الدفاع الشرعي اتباعاً لخطوات وارشادات الشيطان الذي هو من ألد اعداء الانسان.

٣- امر بالوفاء بالعهود والمعاهدات والاتفاقات الثنائية والجماعية فقال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾^(٢).

٤- وحدد مصير الاسير باطلاق سراحه اما منأ بدون مقابل او فداء بمقابل مالي او غير مالي كتبادل الاسرى فلا يجوز قتله ولا استرقاقه ولا اجباره على الاسلام لان ما جاء في الآية عصور في اطلاق سراحه ولا مساع للاجتهاد في مورد النص الصريح فقال سبحانه: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّكَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَكَلْتُمُوهُمُ فَضَلُّوا الرُّكَاكِ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أوزَارَهَا.. (الآية)^(٣).

٥- الثروات المعدنية والطبيعية في الارض مشتركة بين الاسرة البشرية فالفائض عند كل شعب متمكن يجب صرفه للشعوب الاخرى غير المتمكنة فلا يجوز صرفه في صنع وشراء وسائل الدمار والحروب بين الشعوب والامم وهذا ما نص عليه القرآن في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٤).

٦- أباح حق الدفاع الشرعي في حالة الاعتداء على الدين او الحياة او المال او العرض على ان يكون الدفاع بقدر رد العدوان والا لانقلب المدافع الى المعتدي فقال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٥)

هذه هي اهم القواعد الكلية في العلاقات الدولية واما جزئيات التي تتأثر بتأثر الزمان والمكان وتطور الحياة فهي متروكة للعقل البشري على ان يتقيد هذا العقل

(١) سورة البقرة/٢٠٨.

(٢) سورة الإسراء/٣٤٠.

(٣) سورة محمد/٤.

(٤) سورة البقرة/٢٩.

(٥) سورة البقرة/١٩٤.

بحدود القرآن وفي دائرة الاخلاق: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَثِلُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١)

ج - وفي العلاقات الداخلية بين الراعي والرعية- اكد القرآن مبادئ عامة وقواعد كلية لا تتأثر بتأثر الزمان والمكان وتطور الحياة وترك الجزئيات للعقل البشري كالاتي:

١- أمر رئيس الدولة (الراعي) ان لا يصنع القرار المتعلق بالمجتمع بإرادته المنفردة بل يجب عليه الاستشارة بالخبراء والمختصين كل في حقل اختصاصه فقال مخاطباً النبي (ﷺ) مريداً به كل رئيس دولة او رئيس مؤسسة او رب اسرة: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٢) وقال: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَبْتَغِيهِمْ﴾^(٣) فلا يحق لأي راع صنع القرار بإرادته المنفردة فيما يتعلق بأمور رعيته.

٢- أمر بالعدل والعدالة. والعدل هو اعطاء كل ذي حق حقه وهذا الامر ورد في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(٤)

٣- أمر بالمساواة وهي التعادل بين الحقوق والالتزامات فقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٥)

٤- أمر باحترام النظام واطاعة ولي الامر الذي يمثل النظام فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٦).

٥- أكتفي بهذا القدر وهو قطرة من البحر لتبنيه العقول السليمة على أن القرآن لم يقبل النسخ ولن يقبله.

(١) سورة البقرة/٢٢٩.

(٢) سورة آل عمران/١٥٩.

(٣) سورة الشورى/٣٨.

(٤) سورة النحل/٩٠.

(٥) سورة الحجرات/١٣.

(٦) سورة النساء/٥٩.

الفروق الجوهرية بين النسخ والتخصيص

من تتبع بعق الايات التي عدها المتأخرون من علماء الأصول والمفسرين والباحثين منسوخة يجد انها عامة مخصصة بالآيات التي زعموا انها ناسخة وهم ان أرادوا بالنسخ معناه العام فلا اعتراض على أقوالهم وآرائهم ولهم أجران على اجتهادهم واصابتهم وان أرادوا به معناه الخاص وهو إلغاء السابق باللاحق فإنهم لم يحظوا بالصواب ولهم أجر واحد على اجتهادهم وحسن نواياهم.

ومنشأ الخطأ في هذا الموضوع أمران:

أحدهما: الخلط بين مفهومي النسخ العام والخاص فادعوا النسخ بمعناه الخاص واستدلوا بما ذهب اليه السلف الصالح من القول بالنسخ بمعناه العام وهذا مرفوض منطقياً لانه لا يجوز اثبات الدعوى الخاصة بالدليل العام.

والثاني: الخلط بين النسخ والتخصيص لان ٩٠% مما قالوا بأنه منسوخ بمعناه الخاص انما هو من باب التخصيص ولذا رأيت من الضروري بيان أهم الفروق الجوهرية بين النسخ بالمعنى الأصولي الحديث عند المتأخرين والتخصيص لعلهم يلتزمون جانب الصواب ويتخلصوا من إساءة الادب مع القرآن وهذه الفروق يمكن ارجاعها الى خمسة وعشرين وجهاً^(١).

١- من حيث الماهية: لكل منهما ماهية مستقلة تختلف عن ماهية الآخر فالنسخ الغاء وهي سابق بوجهي لاحق بينما التخصيص بيان خروج بعض أفراد العام من كونهم مشمولين بحكمه بدليل متصل او منفصل.

٢- من حيث الطبيعة: النسخ إلغاء لما أريد بالنسخ المنسوخ اما التخصيص فهو بيان لما لم يقصد بالنسخ العام، فالمنسوخ مطلوب العمل به قبل إلغائه بخلاف المخصص.

^(١) لمزيد من التفصيل راجع المراجع الاصولية الاتية: البحر المحيط للزركشي: ٢٤٣/٣ وما بعدها المعتمد في اصول الفقه لابي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي: ٢٥١/١ روضة الناظر وجنة المناظر في اصول الفقه الحنبلي لابن قدامة ص٦٨" المحصول في علم الاصول للرازي ج ٣ ص٩ وما بعدها، الإحكام في اصول الأحكام للأمني: ٢٤٣/٢ وما بعدها. الابهاج شرح المنهاج للعلامة على عبدالكافي السبكي وولده عبد الوهاب ابن السبكي: ٦٢٥/٢ كشف الاسرار على اصول البزدي لشيخ الاسلام عبد العزيز البخاري: ٨٩٥/٣ وما بعدها.

- ٣- الدليل المخصص للنص العام: كما يكون نصاً فقد يكون غير النص كالاجماع والعرف والقياس والمصلحة والعقل بخلاف النسخ فإنه لا يكون إلا بالنص.
- ٤- النسخ لا يجري في الاخبار لانه يستلزم تكذيب قائلها بخلاف التخصيص فانه لا يستلزم التكذيب لان المخصص لم يكن مراداً ابتداءً.
- ٥- النسخ لا يجري في الوعد والوعيد بخلاف التخصيص لان المخصص لم يكن مراداً فلا يلزم تخلف الوعد او الوعيد.
- ٦- الدليل المخصص قد يكون متصلاً بالنص العام كالاستثناء والصفة والشرط وبديل البعض من الكل وقد يكون منفصلاً كتخصيص آية بأية اخرى او بسنة نبوية. بخلاف الناسخ فانه لا يكون الا منفصلاً (مستقلاً) عن النص المنسوخ لذا اجمع جمهور العلماء على انه لا يجوز جمع الناسخ والمنسوخ بمعناه الاصولي في نص واحد خلافاً لمن زعم ان النسخ قد يكون بالاستثناء او الشرط فعندئذ لا يبقى هذا الفرق بينهما.
- ٧- النسخ لا يكون الا بنص متاخر في تشريعه ونزوله عن النص المنسوخ بخلاف المخصص فانه قد يكون متقدماً على العام وقد يكون متاخراً عنه كما يكون مقارناً معه في التشريع بان يكونا في نص واحد كالاستثناء والشرط والصفة والغاية وبديل البعض من الكل.
- ٨- تنسخ الشريعة السابقة بشريعة لاحقة كنسخ الشرائع الالهية السابقة بالشريعة الاسلامية لكن لا يخصص نص عام في شريعة بنص خاص في شريعة اخرى لان التخصيص بيان لما لم يقصد في نفس الشريعة.
- ٩- التخصيص لا يجري الا في النص العام بخلاف النسخ فانه يجري في النص العام والنص الخاص.
- ١٠- يجوز التخصيص بدليل ادنى من حيث القوة الملزمة كتخصيص عموم نصوص القرآن باحاديث الآحاد او الاجماع او العرف او القياس او المصلحة او العقل بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بدليل يكون اقوى من المنسوخ كنسخ السنة بالقرآن او يكون مساوياً له كنسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة.
- ١١- النسخ لا يكون الا بعد العمل بالمنسوخ عند جمهور العلماء بخلاف التخصيص فانه قد يكون بعد العمل به كما في حالة التخصيص بدليل منفصل اكتشف بعد العمل

- بالعام وقد يكون قبل العمل به كما في حالات التخصيص بدليل متصل بالنص العام كالاستثناء والصفة ونحوهما.
- ١٢- للنسخ بديلٌ غالباً بخلاف التخصيص لان الحكم بالنسبة لما اخرج من النص العام لم يكن مراداً من الاول حتى يكون لازالته بدل.
- ١٣- التخصيص لا يلغى العمل بالنص العام فيما عدا ما اخرج منه بالنص الخاص المخصص بل ينطبق في الباقي بخلاف النسخ فان المنسوخ يلغى كلياً حيث لا يوجد الالغاء الجزئي وتسمية التخصيص الغاء جزئياً خطأ لان الالغاء يكون لما كان مراداً والتخصيص بيان لما لم يكن مراداً.
- ١٤- التخصيص كما يكون بالقول كالقرآن والسنة القولية كذلك يكون بالفعل كالسنة الفعلية للرسول (ﷺ) كافعاله المخصصة للنصوص العامة والمبينة للنصوص المجملة بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بالقول كنسخ النص بالنص.
- ١٥- التخصيص تقليل والنسخ تبديل.
- ١٦- النسخ لا يرد في الاحكام الاعتقادية لا في الشريعة الاسلامية ولا في الشرائع السابقة لان المعتقدات لا تختلف باختلاف الامم والزمان والمكان بخلاف التخصيص لانه بيان لما لم يدخل في المعتقدات ابتداءً.
- ١٧- النص العام يجوز نسخه كلياً بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف التخصيص فانه لا يجوز سريانه على جميع الافراد المندرجة تحت النص العام بل يقف عند الحد الادنى وهو اثنان او ثلاثة على الاختلاف الموجود في اقل الجمع.
- ١٨- امهات الاحكام الالهية التكليفية للاسرة البشرية التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان والامم كحرمة الظلم والكذب والقتل بغير حق والسرقه والاغتصاب ونحو ذلك لا تقبل النسخ في جميع الشرائع الالهية ولكنها تقبل التخصيص لانه بيان لما لم يقصد منها اولاً.
- ١٩- لا يشترط وجود التناقض بين النص العام والنص الخاص بل يكفي مجرد التعارض الظاهري بين النصين لان التخصيص ترجيح للنص الخاص على العمل بالنص العام لرفع التعارض بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بين نصين متناقضين لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر لان المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

٢٠-التخصيص يكون ضمناً دائماً مبنياً على قيام التعارض الظاهري بين العام والخاص ورفع بتخصيص الثاني للاول بخلاف النسخ فانه قد يكون ضمناً يفهم من التناقض بين نصين (او حكيمين) لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر. وقد يكون صريحاً يدل عليه النص كما في قول الرسول (ﷺ) ((كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُورُوا)) فهذا الحديث يدل صراحة على الغاء تحريم زيارة القبور بموازها.

٢١-التخصيص لا يرد على الامر بمأمور واحد ونهى شخص واحد عن منهى عنه واحد كما في الاحكام الخاصة بالرسول (ﷺ) بخلاف النسخ فانه يتصور فيه ذلك.

٢٢-ثبوت نسخ القرآن بالقرآن لا يكون الا بالتواتر لان كل آية منه ثابت به وما ثبت بالتواتر لا يزول الا به لان اليقين لا يرفع الا باليقين، بخلاف التخصيص.

٢٣-اختلف العلماء في جواز العمل بالنص العام قبل البحث عن المخصص له لانه ما من عام الا وهو قابل للتخصيص ما لم يتم دليل على خلاف ذلك بخلاف النسخ فانه يجب العمل بالنسخ حتى يثبت نسخه.

٢٤-التخصيص يكون على الفور ولا يجوز تأخيره لانه يبان بخلاف النسخ فانه يكون على التراخي لانه الغاء لما قرر العمل به.

٢٥-النسخ لا يكون إلا في حياة الرسول (ﷺ) بخلاف التخصيص فبان النص العام قد يقبل التخصيص في عصر من العصور لضرورة او مصلحة مستحدثة بعد وفاة الرسول (ﷺ) تستوجب التخصيص لان نصوص القرآن خالدة من حيث هي لا تقبل التعديل والتغير لكن قد يطرأ التعديل على تطبيقها اذا لم يكن النص قطعي الدلالة على الحكم.

أقسام النسخ

قسم علماء الأصول والمفسرون النسخ إلى عدة أقسام بميثبات مختلفة:
 فمن حيث المنسوخ- قسموه الى ثلاثة أنواع منسوخ الحكم والتلاوة معاً ومنسوخ الحكم
 دون التلاوة وبالعكس.
 ومن حيث الناسخ- الى النسخ بالقرآن والسنة والإجماع وحتى بالغ البعض فأضاف إليها
 النسخ بالقياس.
 ومن حيث طبيعة الحكم- الى نسخ الفرض بالفرض ونسخ الندب بالفرض وعكسه.
 وأضفت الى هذه الأقسام تقسيماً رابعاً وهو النسخ الصريح والنسخ الضمني وهذا ما لم
 اطلع عليه في المراجع الباحثة عن النسخ تذكر هذا التقسيم صراحة^(١).

التقسيم الأول- من حيث المنسوخ:

أنصار النسخ قسموه من حيث المنسوخ الى منسوخ الحكم والتلاوة معاً، ومنسوخ الحكم
 دون التلاوة ومنسوخ التلاوة دون الحكم وأنصار القسم الأول أكثر من القسمين الثاني
 والثالث^(٢).

^(١) لكن اشار اليه البعض بطريقة ضمنية يقول السيوطي (الاتقان: ٢/٢٤): (قال ابن الحصار انما يرجع في
 النسخ الى نقل صريح عن رسول الله ﷺ) او عن صحابي يقول آية كذا نسخت كذا قال وقد يحكم به
 عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التأريخ ليعرف المتقدم والمتأخر قال ولا يعتمد في النسخ قول
 عوام المفسرين بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صريح ولا معارضة بينة لان النسخ يتضمن رفع
 حكم واثبات حكم تقرر في عهد ﷺ والمعتمد فيه النقل والتأريخ دون الرأي والاجتهاد" وقال والناس
 في هذا بين طرفي نقيض فمن قائل: لا يقبل في النسخ اخبار الأحاد العدل، ومن متساهل يكتفي فيه
 بقول مفسر او مجتهد والصواب خلاف قولهما أي (قول المفسر والمجتهد).

^(٢) في هداية العقول في اصول الفقه الزيدي: ٢/٤٣٧: (يجوز وقوع النسخ في القرآن حكماً وتلاوة معاً ولا
 يخالف فيه الا من يمنع وقوع النسخ في القرآن وهو ابو مسلم. وقد روي عن بعض الاصوليين منع نسخ
 الحكم دون التلاوة او نسخ التلاوة دون الحكم وبعضهم من منع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وبه جزم
 السرخسي وعن بعضهم المنع من القسمين معاً).

ومن وجهة نظرنا ان القسم الاول لا يشير آية مشككة علمية ومنطقية في حد ذاته ما لم يتسم بالعبث لأن الله منزه عن العبث لأنه أمر ممكن والله على كل شيء ممكن قدير لكن المشكلة النقلية والعقلية في القسمين الثاني والثالث كما نوضح ذلك في البيان الآتي:

القسم الاول - منسوخ الحكم والتلاوة معاً:

ظن البعض ان بعض آيات القرآن نسخت تلاوةً وحكماً ولا وجود لها في المصاحف الموجودة في العالم الاسلامي وهذا الكلام جائز عقلاً ويمكن وقوعاً إذ لا يتقرب على وقوعه آية استحالة شرعية او منطقية.

لكن هناك بعض التطبيقات المختلفة لهذا القسم نسبت روايتها الى شخصيات إسلامية بارزة لتشويه صورة الاسلام ونسف الثقة بالقرآن الكريم من حيث انه وحي إلهي ومنها ما يأتي:

آ- ورد في الإتيان^(١) أنه قال أبو عبيدة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: ليقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقبل قد أخذت منه ما ظهر.

وقال وحدثنا ابن مريم عن أبي لهيعة عن ابن الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) ماتت آية فلما كتب عثمان المصاحف لم ندر منها إلا ما هو الآن.

هذا ما نقله لنا السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن ومن المؤسف ان ينقل مثل هذا العالم الجليل مثل هذا الكلام المدسوس المختلق وهو ساكت عن التعليق عليه وهو ولو كان حسن النية لكن هذا الصنيع يعد من الخطأ لما فيه من الخطورة من الأوجه الآتية: إما اتهام عائشة ام المؤمنين (رضي الله عنها) بجرمة البهتان والاعتداء على الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ولجنة جمع القرآن، أو اتهام هذه اللجنة بإشراف

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي مطبعة حجازي: ٢/٢٥٥ يقول الأستاذ عبد المتعال في كتابه النسخ والمنسوخ ص٦٩: زعموا ان جملة المنسوخ في القرآن الموجود بين أيدينا (٢٠١) آية وزعموا ان سورة الأحزاب كانت نحو من سورة البقرة البالغ عدد آياتها (٢٨٦) آية فقط ثم فقد (٢١٣) خلال سنوات التشريع حتى بقي منها (٧٣) آية فقط. ومن المؤسف ان ينقل القرطبي (١١٣/١٤) هذا الكلام المسموم دون تعليق عليه.

سيدنا عثمان بالخيانة وتكرير القرآن او استبعاد الوحي عن القرآن. فهذه الاحتمالات كلها باطلة بالعقل والمنطق والتواتر وان مصدر تلك الروايات هو المصدر الذي اختلق باسم الرسول (ﷺ) احاديث تشوه حقيقة الاسلام فادخل كثيراً من الحرفات في هذا الدين العظيم التي لا يزال كثير منها يرددها الجهلة على اساس انها من الشريعة الاسلامية.

فكيف نصدق بأن القرآن الكريم قد ضاع اكثره وان سورة الاحزاب كانت كذا آية وبقت منها (٧٣) آية وأين ذهب الباقي وكيف اختفى مع شدة العناية به من جميع الصحابة والتابعين وان كل آية نقلت عن الرسول (ﷺ) بطريق التواتر. وجمع الخليفة عثمان (رضي الله عنه) المصاحف في مصحف واحد ونسخ منه نسخاً ووزعها على الامصار. وقد غاب عن اذهانهم ان عثمان لم يجمع المصاحف وحده بل كان معه الصحابة.

يقول العلامة ابو بكر الباقلاني^(١) في كتابه الانتصار لنقل القرآن^(٢): ((ان قال قائل اخبرونا عن مصحف عثمان اهو موافق لمصحف ابي بكر(رضي الله عنه) او يخالف له؟ فان كان موافقا له فما وجه عمله؟ وان كان مخالفا له كان احدهما مخطئا. قيل له: الذي دعاه عثمان(رضي الله عنه) الى عمل المصحف ما حدث من اختلاف الناس في القراءة واظهار بعضهم إكفار بعض وكتب الناس بذلك من الامصار اليه وقدم حذيفة من فتوحات ارمينية فقال لعثمان: أدرك هذه الامة قبل ان تتلف في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فارسل عثمان الى حفصة زوج النبي(ﷺ) ان ارسلني اليها بالصحيفة ننسخها في المصاحف ثم ردها اليك فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص. وقيل ابان بن سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام. وفي بعض الروايات عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص فنسخوها في المصاحف، فقال عثمان للرهط القرشيين: اذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك حتى اذا نسخوا المصحف ردها عثمان الى حفصة ثم بعث الى كل افق مصحفا مما نسخوا)).

(١) المتوفى ٤٠٣ هـ.

(٢) دراسة وتحقيق الدكتور عمود زغلول سلام استاذ كرسي اللغة العربية وادابها بجامعة الاسكندرية ص ٣٥٨.

من البديهييات ان القرآن الكريم نزل على سيدنا محمد (ﷺ) لهوما بمكة والمدينة في ثلاث وعشرين سنة وكان كل واحد من المسلمين مولعا به ومتشوقا اليه ينتظر اخبار الوحي التي تتعلق بشؤون الاسرة البشرية الخاصة والعامّة فكان الصحابة يستمعون الى نزول القرآن بشوق وامعان ودقة حتى ينتفعوا باحكامه في امر دنياهم ودينهم فكلما نزلت آية انتشرت بينهم وحفظوها وبذلك لم تنزل آية يكون نقلها عن طريق اخبار الاحاد بل كل آية نقلت عن الرسول (ﷺ) بالتواتر.

ب- ومن الاخبار المختلفة المدسوسة ما روى من ان رهطا من اصحاب النبي (ﷺ) قام رجل منهم من جوف الليل يريد ان يفتتح سورة كان قد وعاهها فلم يقدر منها على شيء الا بسم الله الرحمن الرحيم فاتي باب النبي (ﷺ) حين اصبح يساله عن ذلك فجاء اخر واخر حتى اجتمعوا، فسأل بعضهم بعضا ما جمعهم فاخبر بعضهم بعضا بشأن تلك السورة، ثم اذن لهم النبي (ﷺ) فاخبروه خبرهم وسالوه عن السورة فسكت ساعة لا يرجع اليهم شيئا، ثم قال نسخت البارحة فنسخت من صدورهم ومن كل شيء كانت فيه ومن الغريب ان ابن الجوزي^(١) نقل هذه الرواية المدسوسة المختلفة الخرافية ولم يعلق عليها ولم يسأل ما هي الحكمة في انزال سورة من القرآن ولا يعلم بها الا عدد محدود من الصحابة وان هذه السورة تشرع وتنزل ثم تنسخ وتلغى بين عشية وضحاها اليس هذا عبثاً وهل يتصور العبث من الله؟ ولماذا سكت النبي ساعة؟ ولا يخفى ما لنشر هذه الروايات الضعيفة المختلفة مع السكوت عن ردها وتفنيدها من الخطورة على عقيدة مسلم لا يملك ايمانا علميا اضافة الى ذلك فان هذه الروايات التي لا اساس لها تعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ليسجلوها نقاط ضعف على الاسلام وعلى كون القرآن وحيا من الله.

وبما اورده السيوطي^(٢) من تطبيقات منسوخ الحكم والتلاوة من انه قال ((قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ فَنَسِخَتْ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)) وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)).

ونقل فيه ايضا^(٣) من تطبيقات ما نسخ حكمه وتلاوته ((انا انزلنا المال لاقام الصلاة وابتاء الزكاة لو ان لابن ادم واديا لاحب ان يكون اليه الثاني ولو كان اليه الثاني

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٣٣.

(٢) الاتقان ٢/٢٥.

لاحب ان يكون اليهما الثالث ولا يملأ جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من تاب)).

وسبق ان بينا ان هذا خلط بين القرآن والسنة النبوية اضافة الى ان الروايتين المذكورتين موجودتان في الحديث الشريف ولو كان حكمهما منسوخا فلماذا وردتا في صحيح البخاري وهكذا ينقل لنا ابن سلامة وابن الجوزي والسيوطي روايات تشوه صورة القرآن وتشكك في امانة عثمان في جمع القرآن من غير قصد ولهذا بل ولاكثر من هذا، قال الغماري^(١) في كتابه الاحسان في تعقيب الاتقان للسيوطي:

((ان كتاب الاتقان في علوم القرآن) للامام المحافظ ابن الفضل جلال الدين السيوطي رحمه الله كتاب عظيم المزايا كثير الفوائد غير انه ضم اراء غير صحيحة ومدسوسة وفات المؤلف (أي السيوطي) ان ينبه على شنوذاها وسقوطها فاتخذها المستشرقون واذنبهم سلماً الى الطعن في بعض آيات القرآن الكريم وفيما يتعلق بجمعه وقد اخبرني صديقنا ومجيزنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري انه كان يدرس علوم القرآن لطلبة التفسير بجامعة استانبول بالاستانة وكان يعني بالاطلاع على ما يكتبه المستشرقون ليد عليه وينبه اليه الطلبة فكان يعد كثيرا من مطاعنهم يستندون فيه الى تلك الراء والروايات في كتاب الاتقان وكان هذا من اسباب حملته الشديدة على مؤلفه)).

وفعلا اورد السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن^(٢) تحت عنوان النوع السابع والاربعون في ناسخه ومنسوخه روايات مدسوسة ومشبوهة لايمعها بالطريقة التي هو جمعها واستعرضها الا من يتهم بالدس وادخال الشكوك في القرآن حاشا ان يعد السيوطي من هذا الصنف لمنزلته العلمية وخدماته الجليلة ولكنه يبدو انه كان رجلا

(١) الاتقان ٢/٢٤.

(٢) ابو الفضل عبد الله بن الصديق الغماري دار الانصار ص ٣ وما بعدها.

(٣) الاتقان ٢/٢٠-٢٧ وقد قال في هذا المرجع (٢/٢٥): (عن زيد بن حبيش قال: قال لي ابي بن كعب يا زيد اين تقرا سورة الاحزاب ؟ قلت ثلاثا وسبعين آية قال كانت لتضاهي سورة البقرة او هي اطول من سورة البقرة وانا كنا لنقرا آية الرجم وان في اخرها الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم فرجع فيما رفع).

بسيطا يصدق كل ما ينقله غيره بغض النظر عن صحته وبطلانه لكن هذه البساطة ايضا تتعارض مع عمقه ودقته في مسائل اخرى.

غفر الله لمن يدافع عن اخطاء الغير بحسن نيته ولكن اذا كان هؤلاء معنورين في الماضي فاننا لسنا معنورين ونحن نعيش في عصر الذرة وغزو الفضاء والتطور التكنولوجي وعصر الاترنيوت والعقل الالكتروني.

القسم الثاني - منسوخ الحكم دون التلاوة:

وقد بالغ العلماء من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في القول بمثل هذا القسم من النسخ كما ذكرنا بالنسبة لما قاله ابن سلامة وابن حزم والسيوطي وكما يأتي تفصيل تطبيقات هذا القسم في القرآن من الآيات التي زعموا انها منسوخة من حيث الحكم ولكن باقية من حيث التلاوة وقد بلغ عدد هذه الآيات في القرآن الكريم وفي المصاحف التي بين ايدي المسلمين في العالم الاسلامي اكثر من (٢٠١) آية من آيات الاحكام التي قالوا انها لا يتجاوز مجموعها (٥٠٠) آية.

وقد علل السيوطي^(١) صحة الغاء حكم الآية وبقيتها تلاوة بقوله (فإن قلت ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة فالجواب من وجهين:

احدهما: ان القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به فيتلى لكونه كلام الله فيشابه عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: ان النسخ لُبًّا (حكما) يكون للتخفيف فابقيت التلاوة تذكيرا للنعمة ورفع المشقة).

ولا يزال المقلدون لاقوال الغير من أنصارالنسخ يرددون في مؤلفاتهم وخطبهم ونصحهم للناس مثل هذا الكلام الغريب والتعليل اللامعقول وتبرير عمل يابى الانسان العاقل ان يعمله ورغم ذلك يميزه في القرآن ويسمح لنفسه ان ينسبه الى الله ما هو نقص بالنسبة الى الانسان وهؤلاء يزعمون انهم يهتمون الاسلام بدفاعهم الحار عن آيات قرآنية نسخ لبها كما سماه السيوطي وابقى قشرها لتكون دستوروا خالدا للاسرة البشرية غفر الله لمسلم لا يستخدم عقله في ما ينقله عن الغير ويدافع عنه بشدة لان دفاعهم انما هو بحسن النية وعدم الدقة

(١) الاتقان المرجع السابق ٢/٢٣.

والحرمان من الفهم العميق الاستدلالي فاذا قلت لناس من هؤلاء نصف القرآن الذي بين ايدينا منسوخ وتعطل العمل به لكن نتبرك به تجمد آلاف الناس يؤيدونك واذا قلت ان مثل هذا العمل نقص بالنسبة للعبد وللمشروع الوضعي اذا عمله في القوانين الوضعية فكيف يجوز ان ينسب الى الله فلا تجد من يؤيدك ولو بنسبة ١% ممن يعتبرون انفسهم دعاء رسالة الاسلام وهذه ظاهرة مؤسفة في العالم الاسلامي والقول ببقاء الآية في القرآن الكريم ونسخ حكمها مردود بالادلة الآتية:

١- الفاظ القرآن قوالب جعلت لمعانيه التي هي الاحكام التي تنظم حياة الاسرة البشرية وتؤمن لها السعادة الابدية في الدارين فالالفاظ غير مقصودة لذاتها وانما جعلها الله لتكون وسيلة لا يصال تلك المعاني والاحكام الى الانسان وهذه الالفاظ وردت في الكتب السماوية بلغات متعددة اخرها اللغة العربية الحية المرنة القابلة لتحميلها اكثر من معنى في القرآن العظيم الذي هو الدستور الاخير المعدل للسنن اللطيفة السابقة يلتزم الانسان بالعمل بمقتضاه ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض. والالفاظ بمثابة القشرة والحكم بمثابة اللب في غير القرآن من الماكولات المباحة للانسان فما هي فائدة القشرة اذا جرد من لبه وهل تبقى له قيمة يعتد بها بعد ذلك ؟

٢- القرآن نزل على محمد (ﷺ) ليبلغ به الاسرة البشرية ويكون رحمة للعالمين كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ ولم ينزل لان يردده بالفاظه وليتفنى به في المناسبات وعلى المقابر والاموات وانما هو دستور الاحياء للعمل بمضمونه ومقتضاه فما هو مقتضاه اذا كان المطلوب الاساسي مفقودا ؟

٣- ماذا تقول لمن اهدى اليك علبة من الحلويات وسلمها اليك ثم سحب محتوياتها من تلك الحلويات فطلب منك الاحتفاظ بالعلبة حتى تشتم رحة الحلويات وتتلفذ بها؟

٤- ماذا يقال لمن يشرع قانونا لتنظيم مجتمعه وضمان حقوق والتزامات افراد هذا المجتمع ثم يلقى العمل ببعض مواد هذا القانون نتيجة تطورات الحياة والمصالح وياتي بمواد جديدة تقل عملها وتتضمن احكاما تتلائم مع المصالح الجديدة ولكن في نفس الوقت يامر بالاحتفاظ بالمواد الملقاة ويقائها من بين بقية المواد في نفس القانون؟ لاشك ان مثل هذا العمل يعد عملا لا معقولا ينتقد مثل هذا المشروع من قبل افراد المجتمع داخلا وخارجا.

فاذا كان الغاء الحكم وبقاء المادة نقصا بالنسبة الى الانسان فكيف يجوز ان ينسب الي
 عليم حكيم عزيز قدير منزه عن كل عيب ونقص.

هذه بعض الادلة اقدمها لنوي العقول المرنة وسوف اجد رد الفعل السلبي من
 انصار النسخ لكن غايتي هو انتصار القرآن وخدمة هذه الشريعة العظيمة وعدم اعطاء
 الضمير الاخضر لاعدائها.

والمؤمن ايمانا صحيحا علميا لا يخشى لومة اللائم ولا يسكت عن الحق خوفا من تطاول
 السنة الناس فليقل لي هؤلاء غدا ما قالوه بالامس لابي مسلم الاصفهاني الذي دافع عن
 القرآن فكفروه.

القسم الثالث - منسوخ التلاوة دون الحكم:

استشهد دعاء هذا النوع من النسخ بأخبار آحاد منها ((الشيخ والشیخة إذا زَيَا
 فَأَرْجُوهُمَا بَيِّنَةً تَكْلَافاً مِنَ اللَّهِ))^(١).

يقول الزركشي^(٢) في تعليل ذلك: ((ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهلا
 اقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

اجاب صاحب الفنون^(٣) فقال: ((انما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الامة في
 المسارعة الى بذل النفوس بطريق الظن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به فيسرعون
 بايسر شيء كما سارع الخليل الى ذبح ولده بمنام والنام ادنى طرق الوحي)).

وقوله (ليظهر به) أي ليظهر لله فكأنه يهمل ما يفعله عبده في الماضي والحاضر
 والمستقبل فيجربه حتى يطلع على الحقيقة.

ما أغرب هذا التعليل مع تقديرنا لمكانة ابن الجوزي. وعلمه الزرقاني^(٤) بقوله: ((والسرّ
 في نسخ تلاوة آية الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجمهما دون حكمها انها كانت تتلى اولاً
 لتقرير حكمها رداً لمن تحدّثه نفسه ان يتلّخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات حتى
 اذا ما تقرر هذا الحكم في النفوس نسخ الله التلاوة حكمة اخرى هي الاشارة الى شناعة هذه

(١) البرهان في علوم القرآن للامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: ٣٥/٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٧/٢.

(٣) هو كتاب فنون الافنان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي.

(٤) مناهل العرفان: ٩٢/٢-٩٣.

الفاحة وشناعة صدورها من شيخ وشيخة حيث سلكها مسلك ما لا يليق الى أن يذكر فضلاً أن ينقل وسار بها في طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع كأنه قال نزهوا الاسماع عن سماعها والالسنه عن ذكرها فضلاً عن الفرار منها والتلوث برجسها)).

هذا التأويل اللامعقول يذهب اليه مثل هذا العام الجليل ليجعل كلاماً سائداً في الجاهلية قرآناً نازلاً من الله.

ويروى على هذا القسم من النسخ المزهوم بأدلة أهمها:

١- ان هذا الكلام ان صح فإنه ليس بقرآن وانما هو حديث قال به وقضى به

الرسول (ﷺ) في قضايا منها رجم الغامدية وماعز وغيرهما يقول النحاس^(١):

((رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ خَطَبَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ إِذَا زَيَّيَا فَأَزْجُوهُمَا الْبَيْتَةَ بِمَا قَضِيَ مِنَ اللَّذَّةِ.. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَإِسْنَادُ الْحَدِيثِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ الَّذِي تَقَلَّبَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ وَقَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ كُنْتُ أَقْرَأُ كَذَا بِغَيْرِ الْقُرْآنِ وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَالَ لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَقَالَ زَادَ عُمَرُ فِي الْقُرْآنِ لَزِدْتُهُ)).

٢- الرجم لم يثبت بالقرآن وانما ثبت بفعل الرسول (ﷺ) وقضاه وهو موافق لما كان

موجوداً في التوراة عند اهل الكتاب كما روى البخاري من ان النبي (ﷺ) كان يجب موافقة اهل الكتاب بما لم ينزل فيه حتى ينزل.

٣- فرجم المحصن كان موجوداً قبل الاسلام وتعبير (الشيخ والشيخة اذا زنيا.. الخ) كان

موجوداً قبل الاسلام ومعمولاً به.

من له ادنى ذوق بلاغي يدرك ان هذا ليس كلام الله.

٤- انه خبر آحاد والقرآن ثابت بالتواتر فكل ما لا يكون متواتراً لا يكون قرآناً فعلى

اي اساس صحيح ثابت يعتبر قرآناً منسوخ التلاوة دون الحكم ؟

٥- هناك خلاف بين العلماء في بقاء حكم الرجم على اساس الخلاف في تأريخ نزول قوله

تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الآية فمن قال انها

نزلت قبل الرجم قال الرجم باق لشبوته ثبوتاً قطعياً بقضاء رسول الله (ﷺ) واجماع

العلماء على هذا القضاء..

^(١) محمد بن احمد بن اسماعيل الصفار النحوي المصري المعروف بأبي جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ كتاب النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٨.

ومن قال ان هذه الآية نزلت بعد حكم الرجم قال بنسخ هذا الحكم وهو من باب نسخ السنة بالقرآن الكريم فكلا الاتجاهين لم يبق عليه دليل قطعي^(١) والعلم عند الله. وجدير بالذكر ان الرجم لم يثبت وقوعه بعد وفاة الرسول (ﷺ) الى يومنا هذا لعدم ثبوت جريمة الزنا بأربعة شهود تتوفر فيهم العدالة ووحدة الافادة والرؤية الواضحة للعملية الجرمية بحيث لا يتطرق اليها الشك والشبهة لان الحدود تدرأ بالشبهات.

٦- أنكر كبار العلماء هذا القسم من النسخ لعدم منطقيته ومن هؤلاء:

آ- قال الزركشي^(٢): (وجزم شمس الائمة السرخسي بامتناع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم لان الحكم لا يثبت بدون التلاوة).

ب- قال صدر الشريعة^(٣): (منع بعض العلماء وجود المنسوخ تلاوة لان النص لحكمه والحكم بالنص فلا انفكالك بينهما).

ج- وقال القاضي ابو بكر الباقلاني^(٤): ان رواية عمر وامثالها من الروايات التي تزعم وجود قرآن نسخ تلاوة روايات آحاد لا يصح التعويل عليها فما تشبهه غير ثابت ولو كانت التلاوة باقية لبادر سيدنا عمر (رضي الله عنه) الى كتابتها ولم يعرج الى فعال الناس.

التقسيم الثاني: للنسخ في القرآن من حيث الناسخ:

قسم أنصار النسخ في القرآن من حيث الناسخ الى النسخ بالقرآن ودعاء هذا القسم كثيرون ونسخه بالسنة ونسبة القائلين بهذا وسط، ونسخه بالاجماع والذاهبون الى هذا القسم الشاذ قليلون كما في البيان الاتي:

(١) في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٠٨/٢): (عن الشيباني قال سألت عبد الله بن ابي اوفى هل رجم رسول الله (ﷺ) قال: نعم قلت قبل سورة النور ام بعدها قال لا ادري).

(٢) البحر المحيط: ١٠٤/٤.

(٣) التوضيح والتنقيح: ٣١٨/٢.

(٤) الانتصار لنقل القرآن المخطوطة ص ٢٠١.

القسم الاول - نسخ القرآن بالقرآن:

سبق أن ذكرنا ان علماء الاصول من المتأخرين والمفسرين والباحثين في موضوع النسخ والمنسوخ بالغوا في نسخ القرآن حتى وصل عدد الآيات المنسوخة اكثر من نصف جميع آيات الاحكام في القرآن.

وفي مقدمة الذين بالغوا في هذا المضمار ابن سلامة حيث قال ^(١): هذه الآية الناسخة (أي التي تسمى آية السيف) ^(٢) نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار اخرها ^(٣) ناسخاً لاولها.

وقال ^(٤): الآيات المنسوخة في الحكم والباقية تلاوة موزعة على (٦٣) سورة وقال: واعلم ان كل ما في القرآن مثل اعرض وتولى عنهم وذرههم وما اشبه ذلك فناسخه آية السيف. وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رُبِّي هَلْ أَتَى عَلَى يَدَيْهِ عِزِّي﴾ ^(٥) فناسخه ﴿لِيُظْهِرَ لَكَ اللَّهُ مَا كُنتُمْ مِنْ دُونِهِ وَمَا فَاتَكُمْ﴾ ^(٦).

وكل ما في القرآن من خبر الذين أتوا الكتاب والامر بالعفو عنهم فناسخه ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ^(٧) الآية.

وكل ما في القرآن من الامر بالشهادة فناسخه ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾ ^(٨) وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد فناسخه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ ^(٩).

ويقول ابن حزم الاندلسي ^(١٠) السور التي لم يدخلها ناسخ ومنسوخ هي ثلاث وأربعون سورة والسور التي فيها ناسخ وليس فيها منسوخ أربعون سورة والسور التي دخلها الناسخ والمنسوخ عددها خمس وعشرون سورة ^(١١).

(١) في كتابه النسخ والمنسوخ تحقيق العليبي ص ١٢٨.

(٢) وهي الآية الخامسة من سورة التوبة.

(٣) اخرها قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٢.

(٥) سورة يونس / ١٥.

(٦) سورة الفتح / ٢.

(٧) سورة التوبة / ٢٩.

(٨) سورة البقرة / ٢٨٣.

(٩) سورة البقرة / ١٨٥.

(١٠) أي غير ابن حزم الظاهري.

ويقول أيضاً: الاعراض عن المشركين في مائة واربع عشرة (١١٤) آية هنّ في ثمان وأربعين (٤٨) سورة أولها البقرة وآخرها الكافرون نسخ الكل بقوله (ﷻ): ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية.

وقد سبق تفصيل ما يتعلق بمنسوخ القرآن بالقرآن عند هذا العالم الذي سبق ابن سلامة في المغالاة بصدد نسخ القرآن.
سيأتي رد هذه المزاعم بإذن الله.

القسم الثاني - نسخ القرآن بالسنة:

اختلف علماء المسلمين من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في نسخ القرآن بالسنة النبوية على ثلاثة اتجاهات^(١).

الاتجاه الأول- الذي تزعمه الشافعي (رحمه الله) هو عدم انفراد السنة النبوية بنسخ آية قرآنية سواء كانت متواترة او احادية وكل ما قيل بهذا الصدد هو الخلط بين كون السنة ناسخة لآية بصورة مستقلة عن القرآن وبين كونها مؤكدة (عاضة) لآية ناسخة^(٢) وعلى سبيل المثال من زعم ان قول الرسول (ﷺ): (ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) ناسخ لآية الوصية الواجبة ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْقَرَابِطِ وَالْأَقْرَبِينَ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فقد أخطأ في زعمه ففي قوله (قد أعطى كل ذي حق حقه) أعطى فعل ماضٍ والجمله فعلية خبرية عن حكم انشاء الله فهو بيان لمراد الله سبحانه وتعالى من كون آية الوصية منسوخة بآيات الميراث كما يتصوره المحرومون من استخدام التفكير والعقل السليم وديدنهم هو التقليد وترديد كلام الغير او

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١٠-١٢.

(٢) ينظر في اصول الفقه الحنفي التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة: ٣١٣/٢ وما بعدها" والمالكى شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣١٣ وما بعدها والشافعي جمع الجوامع وشرحه: ٥٢/٢ وما بعدها والحنبلي للسودة لآل تيمية ص ٢٠١ وما بعدها. واصول فقه الامامية معالم الدين في الاصول للتبريزي ص ٢٧١ وما بعدها" والزيدية هداية العقول الى غاية السؤل في علم الاصول للقاسم بن محمد: ٤٣٦/٢ وما بعدها" والظاهرية الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الظاهري: ٤٧٧/٤ وما بعدها" والاباضية شرح طلعة الشمس على الاتلفية للسالمي ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٣) في جمع الجوامع: ٥٢/٢ (وحيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاؤها).

يكون مراده ان عموم آية الوصية الواجبة تخص بآيات الميراث كما يقول المحققون من اصحاب التفكير السليم والادراك الدقيق. ففي كلتا الحالتين الحديث وظيفته البيان والتأكيد لحكم الله سواء كان الحكم نسخاً او تقصيماً.

ولاتجاه الشافعي هذا أنصار من المحققين الاصوليين في اصول الفقه في جميع المذاهب الاسلامية المدونة^(١) ولا مجال لذكرهم وبيان ادلتهم ولم يفرقوا بين السنة المتواترة والاحادية وجل أدلة هذا الاتجاه هو ان وظيفة السنة النبوية حَصَرَهَا القرآن في التبليغ والبيان بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢).

الاتجاه الثاني- الذي تزعمه ابن حزم الظاهري هو جواز نسخ القرآن بالسنة ووقوعه فعلاً سواء كانت السنة متواترة او احادية حيث يقول: ((القرآن ينسخ بالقرآن وبالسنة النبوية، والسنة تنسخ بالقرآن والسنة وبهذا نقول وهو الصحيح او سواء عندنا السنة المنقولة بالتواتر والسنة المنقولة بأخبار الآحاد برهان ذلك وجوب الطاعة لما جاء عن النبي كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن... ثم يمضي قائلاً واذا كان كلامه وحياً من عند الله والقرآن وحياً فنسخ الوحي بالوحي جائز... ثم يقول والعمل بالحديث الناسخ أفضل من العمل بالآية المنسوخة)).

ويلاحظ على هذه التعليقات التي كلها لا تخلو من المغالطة رغم تقديرنا لمكانته العلمية ما يأتي:

- ١- طاعة الرسول (ﷺ) واجبة بعد طاعة الله كما ورد هذا الترتيب في القرآن فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الَّذِينَ فِيكُمْ﴾^(٣) فمركز الرسول ليس مساوياً لمركز الله والسنة النبوية تلي القرآن الكريم في القوة الانزامية والناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او مساوياً له في القوة والدرجة والمرتبة. فلا توجد آية صلة بين وجوب طاعة الرسول ونسخ القرآن بالسنة.
- ٢- القرآن وحى لفظاً ومعنى والسنة وحى معنى فقط فلا تكافؤ بينهما ولا تناقض حتى يرفع بالنسخ.

(١) وعلى من يهمة ادراك هذه الحقيقة ان يراجع المراجع المذكورة وغيرها.

(٢) سورة النحل / ٤٤.

(٣) سورة النساء / ٥٩.

٣- القول بالعمل بالحديث الناسخ افضل من الآية المنسوخة به مجرد سفسطة ومصادرة على المطلوب فأين تلك الآية القرآنية المنسوخة بالسنة وأين تلك السنة حتى يكون العمل بالحديث الناسخ افضل من الآية المنسوخة به؟

الاتجاه الثالث- هو التفرقة بين الجواز والوقوع من جهة وبين الحديث المتواتر والمشهور والاحاد من جهة اخرى فمنهم من قال يجوز نسخ القرآن بالسنة ولكن لم يقع^(١). ومنهم من يقول يجوز النسخ بالحديث المتواتر دون غيره^(٢). ومنهم من قال يجوز بالتواتر والمشهور^(٣).

ولكل وجهة هو موليها والاتجاه الثالث كالاتجاه الثاني باطل لا يستند الى دليل صحيح مقنع.

رأينا في الموضوع:

إذا أرادوا بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح فإن نسخ القرآن جائز في حياة الرسول (ﷺ) ويعد بكل ما يجوز به التخصيص من سنة واجماع وقياس ومصلحة وعرف لان النسخ بهذا المعنى العام يشمل التخصيص والتقييد والتدرج وبيان المجمل والرخصة كما ذكرنا سابقاً وإن أرادوا به معناه عند المتأخرين من الاصوليين وهو الفناء وحي سابق في القرآن بوحى لاحق فإنه لا يكون بعد وفاة الرسول (ﷺ) بالاجماع ولا يكون بغير القرآن من سنة او اجماع او قياس او غير ذلك وكل زعم بهذا الشأن باطل لأدلة كثيرة منها نقلية ومنها عقلية.

(١) يقول التبريزي من الامامية المرجع السابق ص ٢٧٢ (لا خلاف في الجواز وانما الخلاف في وقوعه). وقال البرماوي (هداية العقول: ٢/٤٣٦): ان نسخ القرآن بالسنة المتواترة وعكسه والسنة المتواترة يمثلها ونسخ الاحاد بالمتواترة ممنوع لعدم تحقق المتواتر اللفظي فكل حديث من اخبار الاحاد في اوله او اخره او سنده..

(٢) في المسودة لآل تيمية ص ٢٠٢ ((قال شيخنا مذهب المالكية في نسخ القرآن انه لا يجوز عندهم بالاحاد وهل يجوز باخبار التواتر على وجهين)) قارن شرح تنقيح الفصول ص ٣١١.

(٣) النسخ بالحديث المشهور نسبه صاحب هداية العقول الى المتأخرين من الحنفية: ١/٤٣٧ وقال به الاباضية جاء في طلعة الشمس: ١/٢٩٠ وينسخ القرآن بالسنة المتواترة او المشهورة المتخلقة عند الامة بالقبول ومثلوا بحديث لا وصية لوارث الذي نسخ آية الوصية عندهم.

آ- من الأدلة العقلية:

١- قوله تعالى: ﴿مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١) فالحديث النبوي لا يكون خيراً من القرآن ولا مثله.

٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٢).

٣- قول الرسول (ﷺ) (إذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه فإن خالفه فردوه)).

وكل تأويل لهذه الأدلة العقلية لاثبات نسخ القرآن بالسنة باطل لان النسخ خلاف الاصل والتأويل خلاف الاصل واثبات خلاف الاصل بخلاف الاصل باطل.

ب- من الأدلة العقلية:

١- اجمع العقلاء في الكرة الارضية على ان من يملك تعديل القانون او الغاءه هو الذي يملك تشريعه والشريعة الاسلامية دين الفطرة السليمة والعقل السليم والعلم الصحيح فكما لا يملك الرسول (ﷺ) تشريع آية قرآنية كذلك لا يملك تعديلها او الغاءها.

٢- وظائف السنة النبوية محصورة في خمسة امور ليس بضمنها النسخ وهي:

آ- تخصيص نص عام لم يكن عمومه مراداً.

ب- تقييد نص مطلق لم يكن اطلاقه مراداً.

ج- بيان نص مجمل يكون المراد منه غير واضح.

د- تأكيد حكم وارد في القرآن الكريم.

هـ- بيان حكم واقعة لم يعالجه القرآن بنص صريح خاص.

والقول بما عدا هذه الوظائف بدعة غير حسنة بموجب حصر وظيفتها في البيان بمقتضى

قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ والنسخ الغاء وليس بياناً

لان البيان غير الالغاء بالاجماع ومن ظن خلاف ذلك فقد اخطأ.

(١) سورة البقرة/١٠٦.

(٢) سورة يونس/١٥.

٣- منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا لم تثبت سنة متواترة واحدة متناقضة مع آية قرآنية واحدة وكل ما قيل بهذا الشأن اوهام لا تستند الى دليل علمي.

٤- القرآن قطعي الثبوت وخبر الاحاد ظني الثبوت ولا يوجد التكافؤ والتعارض بين الدليل الظني والدليل القطعي والنسخ فرع التناقض.

٥- كل قول بنسخ القرآن بالسنة يستلزم رفع منزلة السنة الى مرتبة القرآن او تنزيل مرتبة القرآن الى مرتبة السنة واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك الملزوم.

وبناءً على هذه الحقائق اقترح حذف هذا الموضوع في جميع كتب اصول الفقه الاسلامي لانه اخذ مساحات واسعة في الجدل والنقاش منذ اكثر من الف سنة دون فائدة او جدوى للإهتمام بالصواب بعيداً عن أخطاء الشائعة، وبوجه خاص في عصر ينشغل ذهن غيرنا بغزو الفضاء واستعمار الكواكب الاخرى عن طريق العلم والتطور التكنولوجي.

القسم الثالث - نسخ القرآن بالاجماع:

لم يكتف أنصار النسخ بنسخ القرآن بالسنة بل جاوزوا الحدود المعقولة مع القرآن فقالوا بنسخه باجماع الفقهاء بل ذهب البعض الى اكثر من ذلك فقال بنسخ القرآن بالقياس. وأقول اذا ارادوا بالنسخ معناه العام الشامل لتخصيص العام وتقييد المطلق وغيرهما فكلامهم صائب ومقبول وان ارادوا به معناه الخاص أي الغاء القرآن بالاجماع فهو زعم باطل لان الاجماع لم يكن مصدراً شرعياً الا بعد وفاة الرسول (ﷺ) والنسخ انتهى دوره بعد وفاته فكيف يقولون في الاجماع بما هو مخالف للاجماع؟

والكلام عن نسخ القرآن بالاجماع ورد في كثير من المراجع الاصولية منها ما جاء في المسودة^(١) ((قال شيخنا حكى محمد بن بركات النهوي في كتابه النسخ والمنسوخ جواز نسخ القرآن بالاجماع وبعضهم جوزه بالقياس)).

ثم يعلق القائل على هذا الكلام تعليقاً منطقياً وهو الآتي:

(قلت: من فسر النسخ بأنه تقييد مطلق او تخصيص لم يبعد على قوله ان يكون الاجماع مقيداً او مخصصاً لنص وان يكون اجماع ثانٍ يقيد ويخصص اجماعاً اولاً).

(١) في اصول الفقه الحنبلي ص ٢٠٢-٢٠٣ وقد تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية وهم مجد الدين أبو البركات (عبد السلام بن عبد الله)، وشهاب الدين أبو المعاسن (عبد الحلیم بن عبد السلام)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم.

يقول التبريزي^(١): ((نسخ القرآن والسنة بالاجماع محل الخلاف وهو مبني على الخلاف في الاجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي أي في زمن النبي ﷺ) أولاً لأن النسخ لا يتحقق الا في زمن النبي فإذا قيل بإمكانه في زمنه امكن القول بإمكان النسخ به ان يكون ناسخاً للكتاب والسنة وبالعكس)). ثم يعلق على هذا الكلام بقوله هذه المناقشات واردة عقلياً ولكن لا يترتب عليها فائدة لانه لم يحصل من الناحية العملية^(٢).

استدل البعض^(٣) على جواز نسخ القرآن بالاجماع بأدلة منها :

١- ان ابن عباس دخل على عثمان بن عفان (ؓ) فقال: ان الأخوين لا يردان الام عن الثلث الى السدس بل ترث الثلث رغم اجتماعهما معها فقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ﴾^(٤) فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة^(٥) فقال عثمان: لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس^(٦).

وجه الدلالة لهذا الاثر على الغاء القرآن بالاجماع هو ان قول عثمان هذا ظاهر في ان اجماع الصحابة على ان الام تحجب من الثلث الى السدس بالأخوين نسخ حكم الآية من ان الحجب يكون بثلاثة اخوة فما فوق ويرد هذا الاستدلال بانه باطل من اوجه منها:

آ- في اقل الجمع رأيان أحدهما انه ثلاثة والثاني ان أقله اثنان فاستقر الاجماع على التفسير الثاني وبين ان المراد من الاخوة في الآية اثنان فما فوق والقول بالنسخ خلط بين التفسير والنسخ.

ب- ان الآية لم تنص صراحة على ان الام لا تحجب من الثلث بالأخوين حتى يقال ان الاجماع على انه تحجب بهما ناسخ له.

ج- لم ينعقد الاجماع في عهد الرسالة لانه ان لم يكن الرسول ﷺ مع المجمعين يكون الاجماع باطلاً واذا كان موافقاً معهم فالمصدر هو السنة النبوية دون الاجماع وانما

(١) معالم الدين المرجع السابق ص ٢٧٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٣.

(٣) كميبي بن أبان ومن معه شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣١٤.

(٤) سورة النساء / ١١.

(٥) وبهذا أخذ به فقه الظاهرية فالأم إذا اجتمعت مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين لها الثلث

الكامل من التركة. المعلى: ٢٥٨/٩.

(٦) أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد: ٣٣٥/٤.

الاجماع كمصدر ثالث بعد القرآن والسنة انعقد بعد وفاة الرسول (ﷺ) ومن البدهي ان دور النسخ انتهى بوفاته فكيف يصح ان يقال هذا الاجماع او غيره ناسخ للقرآن؟

د- من اهم شروط النسخ ان يكون الناسخ نصاً شرعياً بينما الاجماع اجتهاد عقلي من المجتهدين يستند الى دليل شرعي وقد يكون هذا السند المصلحة او العرف او القياس او نحو ذلك.

٢- استدل أنصار نسخ القرآن بالاجماع بسقوط حصة المؤلفه قلوبهم من الزكاة فقالوا اجمع الصحابة على نسخ جزء من آية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ فحتمهم في الزكاة واعتبارهم مصرفاً من مصارف الزكاة الثانية ثبت بالقرآن ونسخ باجماع الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين ويرد هذا الزعم الباطل بانه خلط بين النسخ وايقاف العمل بحكم النص لتخلف العلة الموجبة له وهي حاجة الاسلام الى استمالة تلك الفئة التي سميت المؤلفه قلوبهم وقد اجمع علماء المسلمين على ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

توقف العمل بالنص لتوقف علته وتخلفها بعد ان استغنى الاسلام عن تعاونهم وعدم وقوفهم ضد نشر الرسالة المحمدية لان مصالحهم الدنيوية تضررت بالاسلام. اضافة الى ذلك فإن هذا الاجماع انعقد في خلافة ابي بكر (رضي الله عنه) باقتراح من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ولذا اتهم سيدنا عمر من قبل بعض الفئات بانه نسخ القرآن باجتهاده وهذا زور ويهتان لا اساس له والاجماع السكوتي تم من قبل الصحابة بعد وفاة الرسول (ﷺ) ودور النسخ انتهى بوفاته فلا نسخ بعده.

٣- استدل أنصار نسخ القرآن بالاجماع^(٢) بأن الاجماع دليل من أدلة الشرع القطعية

(١) سورة التوبة/٦٠.

(٢) في معالم الدين المرجع السابق ص ٢٧٢-٢٧٣: ((ومن بعض المتأخرين الاجماع يجوز ان يكون ناسخاً لانه ليس مجرد الاتفاق وانما يكون عن مستند قطعي من الخبر المتواتر وغيره فيكون النسخ ذلك المستند لا نفس الاجماع اما كون الاجماع دليلاً عقلياً ففيه ان العقل القطري كلما حكم به حكم به الشرع ايضاً (على اساس ان حكم الله يأتي موافقاً لحكم العقل على الاشياء. بناء على الحسن والقبح العقليين) فيجوز نسخ الاجماع بالكتاب والسنة وكذلك يجوز المكسر)) وفي شرح تنقيح الفصول للقرافي

فجاز النسخ به كالقرآن والسنة النبوية ويرد هذا الزعم بما قلنا ان الاجماع اصبح من الأدلة الشرعية بعد القرآن والسنة النبوية بعد وفاة الرسول (ﷺ) وانتهى عصر النسخ بوفاة ثم اذا صح هذا التعليل فإنه يلزم منه القول بجواز نسخ القرآن بكل دليل شرعي يعتد به الشرع كالعرف والقياس والمصلحة وغير ذلك واللازم باطل وكذلك الملزوم.

اما نسخ الاجماع بالاجماع فإنه جائز بل لم يستبعد ان يكون واقعاً ايضاً بناء على ان الاجماع اتفاق مجتهدي امة محمد في عصر من العصور بعد وفاة الرسول (ﷺ) على حكم اجتهادي شرعي مستند الى سند شرعي.

كذلك قد يكون مصلحة عامة او عرفاً او نحوها ومن الواضح ان المصالح والاعراف تتغير بتغير الزمان والمكان فما المانع اذا انعقد اجماع المجتهدين على حكم شرعي استناداً الى مصلحة عامة شرعية ثم نتيجة تطور الحياة تغيرت هذه المصلحة واصبحت مفسدة فعندئذ يجوز الغاء ذلك الاجماع باجماع جديد مبني على مصلحة جديدة وهذا امر ممكن وقريب من العقل السليم ومن الحياة العملية رغم انكار جواز نسخ الاجماع^(١) بالاجماع مع القول بنسخ القرآن بالاجماع وهذا الزعم يستلزم ان يكون مركز الاجماع اقوى من مركز القرآن أو مساوياً له واللازم باطل وكذلك الملزوم.

ص ٣١٤: ((قال الشيخ سيف الدين كون الاجماع ينسخ الحكم الثابت به نفاه الاكثرون وجوزوا الاقلون وكون الاجماع ناسخاً منعه الجمهور وجوزوه بعض المعتزلة وعيسى بن ابان)).

^(١) في هداية العقول المرجع السابق: ٤٤١/٢-٤٤٢ ((الجمهور على ان الاجماع لا يكون منسوخاً لان ناسخه المفترض اما قاطع (قطعي) فيكون الاجماع خطأ لانعقاده على خلاف الدليل القاطع لانه ان كان نصاً فهو متقدم على الاجماع لكونه لا ينعقد في حياة الرسول (ﷺ) والاجماع لا ينعقد على خلاف النص القاطع وان كان اجماعاً قاطعاً فإن الاجماع لا ينعقد على خلاف الاجماع والا لزم ان يكون احد الاجماعين باطلاً بالضرورة سواء كان سنده ظنياً او قطعياً ولما امتنع بطلان الاجماع القاطع كان الاجماع الاخر المفروض ناسخاً باطلاً لانعقاده على الخطأ)) "ويلاحظ على هذا التعليل ان الملازمة صحيحة وهذا شأن كل دليلين يكون احدهما ناسخاً والاخر منسوخاً لكن اللازم ليس باطلاً لجواز تغير الاجماع بتغير سنده الذي كان مصلحة تغيرت.

التقسيم الثالث من حيث طبيعة الحكم :

قسم البعض من دعاة النسخ^(١) نسخ القرآن بالقرآن من حيث طبيعة حكم النسخ والمنسوخ من الفرض والندب الى الاقسام الاتية:

آ- نسخ الفرض بالفرض كنسخ الحبس للزواني بالحد.

ب- نسخ الندب بالفرض كالقتال كان مندوباً ثم نسخ ندبه وصار فرضاً على كل من يستطيع ان يحمل السلاح ويحارب العدو.

ج- نسخ الفرض بالندب كنسخ قيام الليل بقراءة القرآن كقوله تعالى: ﴿فَأَقْرئُوا مَا كَيْمَرْتُمْ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وهذا الزعم باطل لادلة منها:

١- لو صح التقسيم من حيث طبيعة الحكم لتناول اقساماً اخرى كنسخ الجواز بالتحريم وعكس ذلك ونسخ الوجوب بالتحريم وعكسه لأن الاحكام التكليفية خمسة وليس الفرض والندب فقط.

٢- نسخ الحبس بالحد في جريمة الزنا زعم باطل كما ياتي بيانه في محله.

٣- دعوى نسخ الندب بالفرض في القتال ساقطة لاننا لانجد في القرآن الكريم آية امرت بالقتال على سبيل الندب ثم نسخت بآية اخرى دالة على فرض القتال فالقتال عند الحاجة فرض كفاية على كل من له الاستطاعة عليه منذ البداية دون ان يمر بالندب اولاً والفرض ثانياً.

٤- لا يوجد أي تعارض بين قيام الليل وقراءة القرآن ويأتي تفصيل زعم نسخ قيام الليل ورده في محله.

(١) منهم مكِّي كما نقل عنه هذا التقسيم السيوطي في كتاب الاتقان ٢١/٢.

وبعد هذا التمهيد نتناول
بالأدلة النقلية والعقلية
مناقشة كل ما قيل بصدد نسخ
كل آية زعموا انها منسوخة
حكماً وباقية تلاوة في المصحف
الشريف الموجود بين أيدي
المسلمين بادناً بالآية الثالثة من
سورة البقرة ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ
يُنْفِقُونَ﴾ منتهياً بالآية
السادسة من سورة الكافرون
﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ داعياً
المولى القدير أن يلهمني
الصواب انه على كل شيء
قدير.

النسخ المزعوم في سُورَةِ التَّوْبَةِ

زعم القائلون بالنسخ في القرآن ان الايات المنسوخة في هذه السورة بلغت ثلاثين آية وفيما ياتي تفاصيل وردود هذه المزامع.

- (٣) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا
 هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
- (٦٢) ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ﴾
- (٨١) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالُوا الَّذِينَ إِحْسَانًا
 وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ
 وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾
- (٨٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا لِلْكَافِرِينَ
 عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
- (١٠٤) ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
- (١٠٩) ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ
 عَلِيمٌ﴾
- (١١٥) ﴿قُلْ أَتَعَابُوتُنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ
 وَتَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾
- (١٣٩)

- (١٥٩) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾.
- (١٧٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾
- (١٧٨) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾
- (١٨٠) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
- (١٨٣) ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
- (١٨٤) ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾
- (١٩٠) ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾
- (١٩١) ﴿فَإِنْ انْتَهَرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
- (١٩٢) ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾
- (١٩٦) ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾
- (٢١٥) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
- (٢١٦) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كِهَيْبٍ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ...﴾
- (٢١٧) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَالْإِثْمُهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهَا﴾
- (٢١٩) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾
- (٢١٩)

- (٢٢١) ﴿وَلَا تَنْكُحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾
- (٢٢٨) ﴿وَالْمُطَلَّقاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
- ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
- (٢٢٩) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾
- (٢٣٣) ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾
- (٢٤٠) ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾
- (٢٥٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَدَّيْنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..﴾
- (٢٨٢) ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾
- (٢٨٣) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾
- (٢٨٤) ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا يُعَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾

الآية (٣) قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ وهو جزء من الآية (٣) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(١).

اصل الانفاق اخراج المال من اليد ولفظة (من) في قوله عما تبعية أي من بعض ما رزقوا حفاظاً على اموالهم واستبعاداً للاسراف والتبذير المذموم المنهي عنه لان الاسراف في كل شيء عمل غير مقبول ولو كان من وجوه البر أي تمييز المنفق بالتصدق ببعض ماله. والانفاق قد يكون واجباً وقد يكون مندوباً كما يكون مباحاً ومكروهاً بحسب امكانية المنفق وحاجة المنفق عليه وطبيعته من كونه جهة خير او معصية والانفاق الواجب هو الزكاة.

والمراد به في هذه الآية ما هو اعم من الزكاة فيشمل الانفاق على النفس والاهل والفقراء والمساكين وكل مؤسسة خيرية^(٢) وقد امر الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بالانفاق في اكثر من (٧٠) آية قرآنية لاهميته لان الاسلام دين التعاون والتضامن والتكافل الاقتصادي بين الاغنياء والفقراء.

ورغم ذلك زعم البعض ان كل آية امرت بالانفاق منسوخة بآية الزكاة ومن تلك الآيات المنسوخة بها قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(٣) ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَلْقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾^(٤) ﴿وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفَقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾^(٥) وغيرها من الآيات الأمرة بالانفاق كل بحسب مكانته ولكل بحسب حاجته قال ابن سلامة^(٦): ((وقال مقاتل^(٧) وجماعة هو ما فضل عن الزكاة

(١) سورة البقرة/٣.

(٢) الرازي (العلامة ضياء الدين عمر) الشهير بطبيب الري تفسره الشهر بالشهر الكبير ومفتاح الغيب ١/٣٥ الزقشري (العلامة ابو القاسم جار الله محمود بن عمر) (٤٦٧-٥٢٨) تفسيره الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقاويل في وجوه التاويل ١/١٣٢.

(٣) سورة المنافقون/١٠.

(٤) سورة الحديد/٧.

(٥) سورة التباين/١٦.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٧٦.

(٧) هو ابو بسطام مقاتل بن حيان النبطي البلخي الحراساني (ت- ١٤٩ هـ)، تهذيب التهذيب: ١٠/٢٧٧.

نسخته الزكاة المفروضة. وقال ابو جعفر يزيد بن القعقاع^(١) نسخت الزكاة المفروضة كل صدقة في القرآن، ونسخ شهر رمضان كل صيام في القرآن ونسخت الاضحية كل ذبيحة)).
 وكرر ابن الجوزي^(٢) ما قاله ابن سلامة بصدد نسخ الجزء المذكور من الآية (٣).
 وهذه المغالاة في القول بان كل انفاق مأمور به في القرآن منسوخ بآية الزكاة اعطت الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ليقولوا في مؤلفاتهم: الزكاة فرضت على المسلمين لخدمة اغنيائهم فللمسلم ان يملك ما يشاء بطريقة مشروعة او غير مشروعة ما دام مستمرا على دفع الزكاة ولا يسأل عن الامتناع عن تقديم آية معونة مالية لشخص طبيعي او معنوي وهو بحاجة ماسة الى هذا العون^(٣).

من أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٣) بأيات الزكاة:

- عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ المزعومين لاختلاف موضوعهما فموضوع الزكاة الانفاق الواجب في مال محدد وبنسبة محددة وبشروط خاصة:
- أ. الزكاة تكون في اموال محددة والانفاق يكون في جميع الاموال.
 - ب. الزكاة محددة لثمانية اصناف في القرآن والانفاق يكون لهم ولغيرهم.
 - ج. الزكاة مقدارها محدد بالنص والانفاق ترك تحديد مقداره لاختيار المنفق بحسب مكنته وحاجة المنفق عليه.
 - د. الزكاة واجبة اذا توافرت اركانها وشروطها وانتفت موانعها بينما الانفاق تتوارد عليه الاحكام التكليفية الخمسة بحسب نوع الانفاق وجهته ونية المنفق وهو ذلك.

(١) المخزومي وهو من التابعين. وفيات الاعيان ٢/٢٧٨.

(٢) جمال الدين ابو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، نواسخ القرآن ص ٤١.

(٣) من المؤلفات التي تتضمن القول بنسخ الانفاق بالزكاة خدمة للاغنياء. كتاب من قاموس التراث تأليف هادي العلوي وهو من الكتب المليئة بالدس والسم ويستند في ذلك الى قول القائلين بنسخ كل انفاق في القرآن بالزكاة. ينظر ص(٧٧- ١٠٢) منه.

الآية (٦٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا^(١) وَالنَّصَارَى^(٢) وَالصَّابِئِينَ^(٣) مَن آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية ومنشأ اختلافهم هو تصور التكرار فيها بين ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وبين ﴿مَن آمَنَ بِاللَّهِ إِلَى آخِرِهِ﴾ فكانه قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا آمنوا وبناء على هذا الظن يكون ذلك من قبيل تحصيل الحاصل فهو ان لم يكن محالاً يعتبر عبثاً ولرفع هذا الاشكال ذهب المفسرون بمسالك متعددة:

أ. منهم^(٤) من قال: ان الذين آمنوا ظاهراً وهم المنافقون بقرينة وضعهم في مصاف غير المسلمين من آمن منهم بصدق فلهم اجرهم فللفظ (من) بدل بعض من الكل والكل هو (الذين) في ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وفي ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ أي من امن من المنافقين بصدق ومن اليهود والنصارى والصابئين بالله وباليوم الآخر... الخ.

ب. ومنهم^(٥) من قال: من آمن قبل مبعث محمد (ﷺ) بعيسى (ﷺ) ومثلوا بورقة بن نوفل ومجربى الراهب وسلمان الفارسي وغيرهم.

ج. ومنهم^(٦) من قال: ((ان الذين آمنوا من امة محمد (ﷺ) وظلوا ثابتين على ايمانهم والذين هادوا والنصارى والصابئين من امن منهم بالاسلام يكون للكل الاجر فيكون (من) بدلا من (الذين) الثاني بدل البعض من الكل.

د. ونسب الى ابن عباس^(٧) قوله بان هذه الآية نزلت اول الاسلام وقر الله بها ان من آمن ومن بقي على يهوديته ونصرانيته وصابئيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر فله

(١) أي صاروا يهودا واليهود من اليهود بمعنى التوبة لتوبتهم عن عبادة العجل.

(٢) جمع نصران كسكران وسكاري وهو الممتلىء نصران كما ان الغضبان هو الممتلىء غضباً أو من ناصرة وهي قرية كان يسكنها عيسى (ﷺ) أو ماخوذ من قول الحواريين نحن انصار الله.

(٣) جمع صابئ وهو من انتقل الى دين اخر او تارك لارضه ومنقل الى سواها وهم يقرون بالله وباليوم الآخر ويؤمنون ببعض الانبياء.. ينظر جمع البيان للطبرسي (الشيخ ابي علي الفضل بن الحسن) ١٢٦/١.

(٤) ومنهم السدي حيث قال هم اهل الهنيئية فمن لم يلق محمداً (ﷺ)، ولكن يرد بان منهم عاش بعد نزول رسالة محمد (ﷺ) مثل ورقة بن نوفل مات بعد مضي اربع سنوات على نزول الوحي، وسلمان الفارسي آمن بالرسول (ﷺ) ينظر تفسير الرازي ١١١/٣ - ١١٢.

(٥) ومنهم سفيان الثوري. تفسير ابن عطية (ابي عمدة عبد الحق بن عطية الاندلسي المحرر المोजيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٢٤/١. تفسير الكشاف ٢٨٥/١.

(٦) تفسير ابي ليث السمرقندي تحقيق د. عبد الرحيم الزقة ٣٧٣/١.

اجره... الخ. ثم نسخ ما تقرر في هذه الآية بقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه.

ويرد زعم النسخ من اوجه منها:

انفراد ابن عباس من بين جميع فقهاء الصحابة والتابعين بهذه الرواية، فهي من اخبار الاحاد وخبر الاحاد لا يفيد اليقين والقرآن ثابت بالتواتر ولا يشبه زوال أي جزء منه الا بالتواتر.

روى الرازي عن ابن عباس انه قال المراد الذين امنوا بعبسى من هؤلاء قبل بعث محمد (ﷺ) وهذه الرواية تنسف الرواية السابقة بشأن القول بالنسخ. الآية من الاخبار والوعد وكلاهما لا يوضع للنسخ.

لا يوجد أي تعارض بين الايتين الناسخة والمنسوخة حتى يرفع بالنسخ لان المراد من الآية ان الذين امنوا من امة محمد (ﷺ) وظلوا ثابتين على ايمانهم الى الموت والذين امنوا من اليهود والنصارى والصابئين فللكل الاجر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فلفظ (من) بدل من (الذين) الثاني بدل البعض من الكل او يكون في الآية عذوف تقديره ان الذين امنوا من امة محمد ومن امن من الذين هادوا والنصارى والصابئين^(١).

الآية (٨١) قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢).

يقول ابن الجوزي^(٣): جمهور المفسرين على ان المراد بالسيئة الشرك فلا يتوجه على هذا القول نسخ اصلاً، وقد روى السدي عن اشياخه ان المراد بالسيئة الذنب من الذنوب التي وعد الله عليها النار^(٤) فعلى هذا يتوجه النسخ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٥).

(١) الرازي المرجع السابق. ابن عطية المرجع السابق الطبرسي: ١٢٦/١.

(٢) وهذا هو رأي اكثر المفسرين. ينظر الطبرسي: ٣٢٣/١. والطبرسي: ١٢٧/١. ابن سلامة ص ٧٧.

(٣) سورة البقرة/ ٨١.

(٤) نواسخ القرآن ص ٤٣.

(٥) الطبرسي: ٣٠٥/١.

(٦) سورة النساء/ ١١٦.

وزعم النسخ باطل لأدلة كثيرة منها:-

١- من البدهي ان القرآن الكريم وحدة واحدة لا يتجزأ بعضه يفسر بعضاً فإذا ورد في آية إجمال يأتي تفصيله في آية أخرى وإذا ورد عموم يأتي تخصيصه في مكان آخر وإذا وردت دعوى غير مقبولة من الانسان نفسه يرد الله عليها في آية اخرى فالآية (٨١) رد للدعوى الواردة في الآية (٨٠) ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ فقال سبحانه رداً ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَلَوْلِيكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

والعموم الوارد في هذه الآية (٨١) ايضاً عمومه غير مراد بل هو مخصوص بما اذا لم يتب فيموت على ضلاله او لم يشأ الله ان يغفر له وهو ذلك وبين الله تخصيص هذا للعموم في آيات اخر منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فبقى المشمول بالخلود في النار هو المشرك الذي كسب سيئة وهي شركه إذا مات عليه. ومن قال هذه الآية ناسخة للآية (٨١) فقد أخطأ اذا لم يقصد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وغيره فالقول بالنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين خلط بينه وبين التخصيص.

٢- ان الآية (٨١) خبر ووعيد وكلاهما لا يوضع للنسخ بمعناه الخاص.

الآية (٨٣) قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ وهو جزء من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالُوا لِدِينِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾

قال أبو جعفر النحاس^(١): (قال سعيد عن قتادة فنسختها آية السيف)^(٢).

وقال ابن حزم الاندلسي^(٣) منسوخة وناسخها آية السيف.

وقال ابن الجوزي^(٤) وذهب قوم الى ان المراد بذلك مساهلة المشركين في دعائهم الى الاسلام

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

(٢) وهي الخامسة من سورة التوبة كما ذكرنا سابقاً

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٠.

(٤) نواسخ القرآن ص ٤٤.

فلاية عند هؤلاء. منسوخة بآية السيف.

وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

- ٣- المراد بالقول هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلاهما فرض وهذا الحكم باق ما دامت الحياة باقية والقول بنسخها يستلزم القول بنسخ الآيات الأمرة بالمعروف والنهاية عن المنكر واللازم باطل وكذلك الملتزم.
- ٤- او المراد بالقول هو الدعوة الى الحق والى الله وفق قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْهَبَةِ الْحَسَنَةِ﴾ الآية والقول بالنسخ يقتضي القول بنسخ هذه الآية ايضاً واللازم باطل بالإجماع وكذلك الملتزم.
- ٥- ان تعامل الانسان مع اخيه الانسان بالحسنى قولاً وعملاً من امهات الفضائل التي يجب ان يتحلى بها الانسان والقول بالنسخ قول بنسخ هذه الفضيلة واللازم باطل وكذلك الملتزم.
- ٦- هذا الخطاب وان كان جزءاً من شريعتنا الا انه موجه الى بني اسرائيل ان ينفذوا ما امروا به في هذه الآية فكيف يعقل ان ينسخ هذا الجزء المهم الخطير من الآية المذكورة التي احكامها من امهات الاحكام التي لا تختلف باختلاف الشرائع ولا بتطورات الحياة.
- ٧- الآية من الاخبار وهي لا تقبل النسخ.

الآية (١٠٤) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١).

راعنا امر من المراعاة وهي المبالغة في الرعي وحفظ الغنم والمراعاة التفقد للشبيء في نفسه او احواله والمراعاة والمحافظة نظائر وتقيض المراعاة الاغفال وكل من ولى قوماً فهو راعيهم وهم رعيته.

وكان المسلمون مخاطبون النبي (ﷺ) بهذا الطلب غير ان (راعنا) بلغة اليهود تعني السب والشتيمة على اساس انه من الرعونة والحق والجهالة وقلة العقل وهي عبرانية او سريانية او عربية على الاختلاف الموجود في اصلها لذا نهى عنها سبحانه وتعالى فقال سبحانه قولوا

^(١) سورة البقرة/١٠٤.

بدلها انظرنا أي انظر الينا او انتظرنا وامهل علينا او تفقدنا من النظر حتى نفهم منك وتنتلقى عنك^(١).

ومن زعم انه من باب الناسخ والمنسوخ^(٢) في القرآن فقد أخطأ لأن المنسوخ كان عادة جاهلية فأباحها العرف العربي قبل الاسلام ويعدده الى ان نزلت هذه الآية فالناسخ من القرآن بخلاف المنسوخ لو صح جدلاً اطلاق النسخ عليه لان النسخ الغاء وحى سابق بوحى لاحق وهذا ليس كذلك.

الآية (١٠٩) قوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

هذا جزء من الآية وتماهما: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣).

قال ابو جعفر النحاس^(٤) ((حدثنا جعفر بن مجاشع قال حدثنا ابراهيم بن اسحاق قال حدثنا حسين قال حدثنا عمرو قال حدثنا اسباط عن السدي...: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾ قال هي منسوخة نسختها ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ووجه ذلك ان المؤمنين كانوا بمكة يؤذون ويضربون فيقتلون على قتال المشركين فحظر عليهم وامروا بالعفو والصفح حتى يأتي الله بأمره ونسخ ذلك)).

ونسب ابن الجوزي^(٥) القول بالنسخ الى قتادة حيث قال امر الله نبيه ان يعفو عنهم ويصفح حتى يأتي الله بأمره فانزل في براءة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية وقال كذلك ابن حزم الاندلسي^(٦). ولم يتطرق لنسخ هذه الآية ابن سلامة^(٧) وهو من انصار المغالاة في القول بالنسخ في القرآن.

(١) ينظر تفسير الطبرسي: ١/١٧٨. تفسير ابن عطية: ١/٤٢٦. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ١/٥٠.
 (٢) ينظر الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٤ ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٤٥.
 (٣) سورة البقرة/١٠٩.
 (٤) الناسخ والمنسوخ ص ٢٥.
 (٥) سورة التوبة/٢٩ وفي رواية عن قتادة ان ناسخها الآية (٥) في سورة التوبة التي تسمى آية السيف.
 (٦) الناسخ والمنسوخ ص ٢١.

وزعم النسخ باطل بالأدلة النقلية والعقلية

أ- من الأدلة النقلية:

١- امر سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بالعفو في (٣٥) آية وبالصفح في (٨) آيات والقول بنسخ هذه الآية يستلزم القول بنسخ تلك الآيات لان كلاً من العفو والصفح في الآية (١٠٩) عام يشمل جميع ما ورد في تلك الآيات واللازم باطل بالاجماع فكذلك الملزوم.

٢- امر سبحانه وتعالى بعدم استخدام القوة الا في حالة الدفاع الشرعي عن الدين والعرض والحياة والمال فقال تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ و امر باختيار جانب السلم والسلام في (٨٦) آية والقول بتطبيق آية السيف باسم الاسلام ضد كل من هو غير مسلم يستلزم القول بنسف تلك الآيات كلها في القرآن الكريم واللازم باطل بالبداهة فكذلك الملزوم.

ب- من الأدلة العقلية:

١- عندما كان الانسان يعيش في ظل قانون الغاب متخلفاً في عقله وسلوكه كان ديدنه استخدام القوة في تحقيق مآربه شأنه شأن حيوانات الغاب ولما تطورت الحضارة البشرية واكتسب عقل الانسان النضج تولى عن فكرة استخدام القوة الا في حالة الدفاع الشرعي واول شريعة عالمية امرت بذلك هي الشريعة الاسلامية وأقرت مبدأ عالمياً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ وبعد أربعة عشر قرناً من ميثاق الله سبحانه وتعالى اتى ميثاق الامم المتحدة ليقر هذا المبدأ ورغم ذلك لحد الآن لم يصل الى وضع تعبير يضاھي ما جاء في القرآن الكريم من ان رد الاعتداء يجب ان يكون بقدر الاعتداء حجماً وبعداً والا لانقلب المدافع الى المعتدي لان الحرب شرعت للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

٢- اذا نسفنا كل صبر وصمود وعفو وسمح وسلم في القرآن بآية السيف فاننا نعطي سيفاً قاطعاً لاعداء الاسلام ليقطع كل سبيل امام فهم هذا الدين العظيم على حقيقته والحضوع لصالح دنياه وآخرته.

(١) النسخ والمنسوخ ص ٧٨ وكذلك الزمخشري ٣٠٤/١، الرازي: ٥٤٥/٣ الألويسي: ٣٥٦/١.
الكياهراسي: ١٢/١، الصاوي: ٥٣/١.

٣- للعفو والصفح حدود كما ان لآية السيف ايضاً حدوداً لاستعمال كل في وقت يقتضي الوضع القائم هذا الاستعمال سلباً او حريماً وهذه الحدود لا تسمح بقيام التعارض بينهما والنسخ فرع التعارض بل التناقض فاذا لم يتحقق الاصل فلا وجود للفرع التابع له. وجددير بالذكر أن الصفع إنما يكون في حالة القوة، ومن يكون معه الله فهو دائماً قوي.

الآية (١١٥) قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَجَهَةُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عِلْمَهُ﴾^(١)

زعم البعض^(٢) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٣) الآية.

وهذا الزعم مبني على اساس ان التوجه الى بيت المقدس كان ثابتاً بالآية الاولى في حين انه ثبت بالسنة النبوية وفي صحيح مسلم^(٤) عن ابن عازب قال صليت مع النبي (ﷺ) الى بيت المقدس ستة عشر شهراً حتى نزلت التي في البقرة/١٤٤ ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. وفيه ايضاً عن أنس ان رسول الله (ﷺ) كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

قال ابن الجوزي^(٥): ((واعلم ان قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَجَهَةُ اللَّهِ﴾ ليس فيه أمر بالتوجه الى بيت المقدس ولا الى غيره بل هو دال على ان الجهات كلها سواء في جواز التوجه اليها)).

وقال ابو جعفر النحاس^(٦): ((نقل عن ابن عمر ان رسول الله (ﷺ) كان يصلي وهو مقبل من مكة الى المدينة على دابته وفي ذلك انزل الله ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَجَهَةُ اللَّهِ﴾ وكان يصلي

(١) سورة البقرة/١١٥.

(٢) منهم قتادة ينظر النحاس ص ١٤ وابن حزم ٢١-٢٢.

(٣) سورة البقرة/١٤٤.

(٤) ٣٧٣/١

(٥) نواسخ القرآن ص ٥١.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ١٤.

على راحلته اينما توجهت)).

قال الرازي^(١): قوله ﴿فَإِنَّمَا تُوَكِّرُوا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ مشعر بالتخيير والتخيير لا يثبت الا في صورتين:

أحدهما- في التطوع (أي صلاة النفل) على الراحلة.

والثاني- في السفر عند تعذر الاجتهاد وللظلمة او غيرها.

لان في هذين الوجهين المصلي غير واما على غير هذين الوجهين فلا تغيير.

وقال النحاس^(٢): والصواب أن يقال ان الآية ليست بناسخة ولا منسوخة لان العلماء قد

تنازعوا القول فيها وهي محتملة لغير النسخ وما كان محتملاً لغير النسخ لم يقل فيه ناسخ ولا

منسوخ الا بحجة يجب التسليم لها فأما ما كان يحتمل المجمل والمفسر العموم والخصوص

فمن النسخ بمعزل ولا سيما مع هذا الاختلاف.

ونستنتج من هذا العرض امرين:

١/ احدهما هذا من باب نسخ السنة النبوية بالقرآن وليس من نسخ القرآن بالقرآن.

٢/ حكم الآية (١١٥) باق بالنسبة لكل من يجهل اتجاه القبلة في السفر او في غير بلده

او كان حين الصلاة في القطار او الطائرة او الباهرة او آية وسيلة اخرى من وسائل النقل

البري والبحري والجوي بحيث لا يتيسر للمصلي ان يستقر في مكان يصلي وهو مستقبل

القبلة.

الآية (١٣٩) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ

أَعْمَالُكُمْ وَكُنْتُمْ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾

قال ابن سلامة^(٣): ((قوله تعالى: ﴿وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ نسخت هذه الآية بآية

السيف على قول جماعة)).

وقال ابن الجوزي: ((ذهب بعض المفسرين الى ان هذا الكلام اقتضى نوع مساهلة للكفار

ثم نسخ بآية السيف ولا ارى هذا القول صحيحاً)).

(١) التفسير الكبير: ٢١/٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٥.

(٣) نواسخ القرآن ص ٥٣.

أريد ما قاله ابن الجوزي من عدم وجود النسخ في هذه الآية لأسباب كثيرة منها:

١- معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبَهُونَنَا فِي اللَّهِ﴾ الآية هو أنهم حين قالوا نحن أولى بالله منكم وهو ربنا وربكم وكلانا في حكم العبودية سواء اتى الجواب ﴿وَلَكِنَّا أَهْمَانَا﴾ أو لا اختصاص لاحد بالله الا من جهة الطاعة والعمل وانما يحايز كل منا بعمله^(١).

٢- عدم وجود أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف حتى تنسخ بها ويرفع التعارض.

٣- ان هذه الآية قاعدة شرعية عامة تخاطب الاسرة البشرية بان كل حكم من احكام القرآن مجرد عن الاعتبارات الشخصية فهو مقتن بالجزاء ان كان العمل خيرا فجزاه خيرا وان شرا فشر.

٤- ان هذه الآية خبر اريد بها الوعد والوعيد فلا يوضع واحد من هذه الامور للنسخ.

الآية (١٥٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَدْرِ مَا يَبِيئُهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّاسُ﴾^(٢).

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَابُوا وَأَصْلَحُوا وَيَبِيئُوا فَأُولَٰئِكَ أَثْرَبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(٣). قال ابن سلامة^(٤): نسخها الله تعالى بالاستثناء.

وقال ابن حزم الاندلسي^(٥) نسخها الله تعالى بالاستثناء فقال ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَابُوا وَأَصْلَحُوا وَيَبِيئُوا﴾.

ولعل اراد هذان العلمان الغاضلان بالنسخ التخصيص بناء على اطلاقهم النسخ بمعناه العام عند السلف ولو اريد بالنسخ معناه الاصولي الخاص للزم ان يقال كل استثناء في آيات العقاب ناسخ لما قبله واللازم باطل فكذلك الملزوم.

(١) قال الزعزعي (الكشاف ١/٣١٦) ((والمعنى اجمادوننا في شأن الله واصطفائه النبي من العرب دونكم وتقولون لو انزل على احد لانزل علينا وترونكم احق بالنبوة منا وهو ربنا وربكم نشترك جميعا في اننا عباده ولنا اعمالنا ولكم اعمالكم والعمل هو اساس الامر وبه العبرة.))

(٢) سورة البقرة/١٥٩.

(٣) سورة البقرة/١٦٠.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٧٩.

(٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

قال ابن الجوزي^(١): (قد زعم قوم من القراء الذين ضعف معرفتهم بعلم العربية والفقهاء ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها ولو كان لهم نصيب من ذلك لعلموا ان الاستثناء ليس بنسخ وانما هو اخراج بعض ما شمله اللفظ وينكشف هذا من وجهين:

الاول- ان الناسخ والمنسوخ لا يمكن العمل باحدهما الا بترك العمل بالآخر وههنا يمكن العمل بالمستثنى والمستثنى منه.

والثاني- ان الجمل اذا دخلها الاستثناء يثبت ان المستثنى لم يكن مراداً دخوله في الجملة السابقة وما لا يكون مراداً باللفظ الاول لا يدخل عليه النسخ).

وخلاصة الكلام اذا اريد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص فلا اعتراض على قولهم بالنسخ وان اريد به معناه الخاص الاصولي فهو خطأ فاحش لا يفتقر وخطب بين النسخ والتخصيص.

ثم ان ابن حزم الاندلسي وهو من دعاة نسخ هذه الآية يقول في كتابه الناسخ والمنسوخ^(٢) (والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً والفقهاء على خلاف ذلك)).

الآية (١٧٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣)

قال ابن سلامة^(٤): نسخها الله تعالى بالسنة ببعض الميتة وبعض الدم بقوله (﴿﴾) (احلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد والكبد والطحال))^(٥)

وقال ابن حزم الاندلسي^(٦): نسخ بالسنة بعض الميتة وبعض الدم بقوله (﴿﴾) (احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال. وقال سبحانه ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ ثم وخص للمضطر اذا كان غير باغ ولا عاد بقوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾).

(١) نواسخ القرآن ص ٥٥.

(٢) ص ٨.

(٣) سورة البقرة/١٧٣ تنمة الآية (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٨٠.

(٥) ورد هذا الحديث في مسند الامام احمد بن حنبل ٩٧/٢ عن ابن عمر هكذا (احلت لنا ميتتان ودمان

فاما الميتتان فالحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال)).

(٦) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

وقال ابن الجوزي^(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾ الآية. ذهب جماعة من مفسري القرآن الى ان اول هذه الآية منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ هَيَّرَ بِأَعْيُنِهِمْ﴾ و زعم بعضهم انه انما نسخ منها حكم الميتة والدم بقول النبي (ﷺ) احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال^(٢) وكلا القولين باطل لان الله تعالى استثنى من التحريم حال الضرورة والنبي (ﷺ) استثنى بالتخصيص ما ذكره في الحديث ولا وجه للنسخ بحال.

كما ذكرنا آنفا يجب ان يكون لدينا حسن الظن بالقائلين بنسخ هذه الآية وحمل كلامهم على النسخ بمعناه العام عند السلف والآن فهو خطأ من الارجح الاتية :

- ١- خلط بين النسخ والتخصيص فالسنة المذكورة مخصصة وليست بناسخة.
- ٢- خلط بين الرخصة والنسخ بالنسبة للمضطر.
- ٣- القرآن لا ينسخ بحديث الاحاد.

الآية (١٧٨) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾^(٣).

قال النحاس^(٤): عن الضحاك عن ابن عباس آية ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ نسختها ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٥) والغريب ان ابن سلامة ينقل سبب نزول الآية^(٦) الذي يدل على عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ المزعومين ثم يقول: اجمع المفسرون على نسخ ما فيها من المنسوخ وهو ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ واختلفوا في ناسخها فقال العراقيون وجماعة ناسخها الآية (٤٥) في سورة المائدة ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية ثم يقول فان قال قائل هذا

(١) نواسخ القرآن ص ٥٦.

(٢) مسند الشافعي المطبوع على هامش الإم ٢٥٧/٦ وابن ماجه ١٠٢/٢ والدارقطني ٤/٢٧٢.

(٣) سورة البقرة/١٧٨.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٦.

(٥) سورة المائدة/٤٥.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٨٠ وفيه (ان حين اقتتلا قبل الاسلام بقليل وكان لاحدهما على الآخر طول فلم يقتص احدهما من الآخر حتى جاء الاسلام فقال الاكثرين لا نرضى ان نقتل بالعبد منا الا الحر منهم وبالمراة منا الا الرجل منهم فسوى الله بينهما في احكام القصاص) وهذه القصة وردت في تفسير الطبري ١٠٣/٢.

كتب على بني اسرائيل فكيف يلزمنا حكمه فالجواب من ذلك ان اخر الآية الزمنا وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ومن الواضح ان حكم النفس بالنفس جزء من القرآن وقال المجازيون وجماعة الآية التي في بني اسرائيل وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ سُلْطٰنًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾^(١) وقتل المسلم بالكافر اسراف لا يجوز عند جماعة من الناس وكذلك قتل الحر بالعبد.

وقال العراقيون يجوز لان الرسول (ﷺ) قتل مسلما بكافر معاهد وقال انا احق من وصى بعهد^(٢).

وقال ابن حزم الاندلسي^(٣) (وموضع النسخ من الآية الاثنى وباقيها محكم وناسخها قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ وتيل ناسخها قوله تعالى في سورة بني اسرائيل ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾^(٤) الآية وقتل الحر بالعبد اسراف وكذلك قتل المسلم بالكافر).

وقال ابن الجوزي^(٥): (ان حيين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الاسلام بقليل فكان بينهم قتل وجراحات - أي لم يحسم موضوع القصاص بينهم قبل الاسلام - حين قتلوا العبيد والنساء فلم يأخذ بعضهم من بعض - أي القصاص - حتى اسلموا وكان احد الحيين يتناول على الاخر في العدة والاموال - أي كان اقوى من الاخر عددا وعدة ومالا لذا فرض شروطه على الطرف الاخر الضعيف - فحللوا ان لا نرضى حتى نقتل بالعبد منا الحر منهم وبالمراة منا الرجل منهم فنزل فيهم ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ﴾ منسوخة ناسخها النفس بالنفس).

قلت : وهذا القول ليس بشيء لوجهين :

الاول- انه انما ذكر في آية المائدة ما كتبه على اهل التوراة وذلك لايلزمنا وانما نقول في احدي الروايتين عن احمد ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخه وخطابنا بعد خطابهم قد ثبت النسخ فتلك الآية اولى ان تكون منسوخة بهذه من هذه بتلك.

(١) سورة الاسراء/٣٣.

(٢) ابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ٨١.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٤.

(٤) الاسراء/٣٣.

(٥) نواسخ القرآن ص ٥٧.

والثاني- ان دليل الخطاب عند الفقهاء حجة ما لم يعارضه دليل اقوى منه وقد ثبت بلفظ الآية ان الحر يوازي الحر فلأن الحر يوازي العبد اولى ثم ان اول الآية يعم وهو قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ وانما الآية نزلت فيمن كان يقتل حرا بعبد وذكرنا بانثى فامروا بالنظر في التكافؤ^(١).

أدلة بطلان زعم النسخ:

القول بنسخ الآية (١٧٨) من سورة البقرة بالآية (٤٥) من سورة المائدة او بالآية (٣٣) من سورة الاسراء تدل على بطلانه ادلة كثيرة منها:-

١- انه خلط بين النسخ والتفسير لان قوله تعالى ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ يفسر عدم وجود المفهوم المخالف لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ لان القرآن كما ذكرنا وحدة واحدة لا يقبل التجزئة وان بعضه يفسر بعضا واذا فرضنا جدلا وجود المفهوم المخالف وهو ان الحر لا يقتل بعبد والذكر لا يقتل بالانثى بمقتضى المفهوم المخالف في هذه الآية فانه يتعارض مع المنطوق الصريح في قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فيكون هذا من باب ترجيح احد الدليلين المتعارضين ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ على الاخر ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ باغ وليس من باب النسخ فمن قال به خلط بين الترجيح والنسخ ومن القواعد الاصولية ان على المجتهد او القاضي او المفسر في رفع التعارض ان يلجا اولاً الى الجمع ثم الترجيح ثم النسخ ومن القواعد الاصولية ايضا اذا تعارض المنطوق الصريح مع المفهوم المخالف يقدم الاول.

٢- سبب نزول الآية وهو القصة التي استعرضها ابن الجوزي كما سبق يدل على ان ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ ليس له مفهوم مخالف لان الآية اتت لتنبية القبيلة الاقوى بانها ليست لها الحق في مطالبة قتل حر من القبيلة الاخرى مقابل عبدها المقتول او قتل الرجل مقابل الانثى.

والصواب ان الرجل يقتص منه اذا قتل امرأة وان الحر يقتص منه اذا قتل عبدا لان الناس سواسية امام الله فكلنا من آدم وآدم من تراب.

(١) ابن الجوزي ص ٥٧.

الآية (١٨٠) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١) حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ^(٢)

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بآية الميراث فمنهم من قال انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَمِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(٣).

ومنهم من قال ان ناسخها قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾^(٤). ومنهم من قال ان ناسخها قول الرسول (ﷺ) ((ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث))^(٥).

ومنهم من قال انها منسوخة بالاجماع^(٦).

والصواب ان آية الوصية عامة خصص عمومها بآيات الميراث وان الرسول (ﷺ) أكد التخصيص في قوله ((ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)) فالحديث مؤيد للتخصيص وليس بناسخ ولا مؤيد للنسخ والقول بانها منسوخة خلط بين النسخ والتخصيص اذا اريد بالنسخ معنى الخلف وما نسب الى السلف الصالح من قولهم بالنسخ ارادوا به معناه العام الذي يتحقق في التخصيص.

والدليل على ان السلف الصالح ارادوا بنسخ آية الوصية تخصيصها ما روى عن ابن عباس من انه قال ان التركة كانت توزع على الورثة عن طريق الوصية الواجبة ولما نزلت آية الميراث نسخت الوصية للوالدين والاقربين واثبتتها للاقربين الذين لا يرثون. وقال الربيع صارت الوصية لاهل القرابة الذين لا يرثون. وعن سفيان عن ابن طماس عن ابيه قال كانت

(١) أي فرض عليكم.

(٢) أي مالا.

(٣) أي بالعدل وفي حدود لا يتطرد بالوصية غير الموصى له من الاقارب الاخرين.

(٤) سورة البقرة/١٨٠.

(٥) سورة النساء/٧.

(٦) سورة النساء/١١، في الاتقان ٢/٢٢ ((قيل بآية الموارث. وقيل بحديث (الا لا وصية لوارث)، وقيل بالاجماع حكاه ابن العربي.

(٧) قال النحاس (ابو جعفر محمد بن احمد ت ٣٣٨هـ) في كتابه النسخ والمنسوخ: ((في هذه الآية خمسة اقوال فمن قال ان القرآن يجوز ان ينسخ بالسنة قال ناسخها لا وصية لوارث)).

(٨) في الاتقان ٢/٢٢ قيل بآية الموارث وقيل بحديث (الا لا وصية لوارث) وقيل بالاجماع حكاه ابن العربي.

الوصية قبل الميراث للوالدين والاقربين فلما نزل الميراث نسخ ميراث من يرث وبقى من لا يرث وكذلك قال الحسن، وقتادة^(١).

وهذه الروايات وغيرها تدل على ان المراد بالنسخ هو التخصيص لان النسخ الغاء كلي بالنسبة لمن يرث ومن لا يرث والتخصيص بيان للوصية الواجبة لمن لا يرث دون من يرث. ومعيار التمييز بين من لا يرث ويستحق الوصية ومن يرث من الاقربين ولا يستحقها هو انه لولا وجود المانع لاستحق الميراث.

اهمية الوصية الواجبة^(٢):

للوصية الواجبة اهمية كبيرة من الناحية العملية من اوجه كثيرة منها:

آ- من توفى قبل وفاة والده او والدته وترك اولادا فان لم يكن هناك من يحببهم كالا بن والبنت فانهم يرثون جدهم او جدتهم بلا خلاف اما اذا وجد حاجب فان العدالة الالهية تتطلب حلولهم على والدهم او والدتهم فيرثون نصيبه او نصيبها على فرض البقاء على قيد الحياة عن طريق الوصية الواجبة على الا يزيد هذا النصيب عن ثلث التركة فمن مات عن ابن وابن بنت متوفاة تعتبر البنت على قيد الحياة وتوزع التركة اثلاثا على الابن والبنت ثم ينتقل نصيب البنت الى اولادها للذكر مثل حظ الانثيين.

ب- من مات وانحصرت ورثته في ابن اخ وبنت اخ فالتركة كلها لابن الاخ لانه عصبه وتحجب بنت الاخ لانها من ذوي الارحام مع انها من اب واحد وام واحدة ودرجة قرابتهم واحدة هذا باجماع اهل السنة اما عند الشيعة الامامية فان التركة توزع عليهما للذكر مثل حظ الانثيين وفي مثل هذه الحالة اذا قلنا بالوصية الواجبة لبنت الاخ يتم التوفيق بين الفقهاء السني والجعفري.

(١) ينظر الطبري ٦٨/٢ - ٦٩.

(٢) اخذت قوانين الاحوال الشخصية للبلاد العربية والاسلامية بالوصية الواجبة ومن الواضح ان حكم القاضي في كل مسألة خلافية يحسم الخلاف ويصحب العمل بما يقضي به الحاكم وقد ذكرنا ان كثيراً من علماء المسلمين قالوا بها وثبتت اقوالهم في المراجع المعتمدة ومنها المغني لابن قدامة ٦/٢: قال ابو بكر بن عبد العزيز هي واجبة للاخر بين الذين لا يرثون وهو قول داود وحكى ذلك عن مسروق وطاوس واياس وقتادة وابن جرير واحتجوا بالآية.

ج- من مات عن بنت اخ او بنت اخت وعن عم او ابن عم فالتركة كلها للعم او ابن العم عند عدم وجود العم لانه من العصابات وتحجب بنت الاخ او بنت الاخت لانها من ذوي الارحام وعند الامامية تكون التركة لها لانها من القرابة الدرجة الثانية والعم او ابن العم من القرابة الدرجة الثالثة وبالوصية الواجبة يمكن التوفيق بين الاتجاهين.

د- كثير من المسلمين لهم زوجات من اهل الكتاب واختلاف الدين مانع من الميراث ولكن ليس مانعا من الوصية فالوصية الواجبة تمل محل الميراث للزوجة غير المسلمة التي ساهمت في تكوين تركة زوجها مساهمة فعالة.

لذا أدعو المشرعين في العالم الاسلامي العربي وغير العربي الاخذ برأي القائلين بالوصية الواجبة وتعميم هذه الوصية وعدم حصرها على الاحفاد.

الآية (١٨٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١).

أي فرض الصيام عليكم كما فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى وغيرهم لاجل ان تتقوا أي تكتسبوا طاقة روحية تقيكم عن كل سلوك جرمي فقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ بيان لحكمة ايجاب الصيام كما بين حكمة ايجاب الصلاة بأنها تقي الانسان من الانحراف والسلوك الجرمي، في قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كُنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ فالاحكام التكليفية من المعتقدات والعبادات كلها طرق احترازية ووسائل وقائية لمكافحة الجرائم في الاسرة البشرية وهذه الآية جملة كاجمال قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ غير ان الله سبحانه وتعالى خول النبي (ﷺ) ببيان آيات الصلاة والزكاة والحج باقواله وافعاله كما قال (ﷺ) ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) وقال ((خنوا عني مناسككم)) وبين الاموال التي تجب فيها الزكاة ومقدارها ونصابها وشروطها. غير ان الله سبحانه وتعالى شاء ان يبين اجمال هذه الآية بالآيات التي تليها من حيث المفطرات والتوقيت وعدد الايام والاعذار التي تبيح الافطار ثم القضاء اذا كان العذر قابلا للزوال كما في المرض القابل للشفاء والسفر وجعل الفدية بدلا من الصيام بالنسبة لمن يكون مصابا بعذر مزمّن غير قابل للزوال كالشيخوخة والمرض وغير القابل للشفاء.

غير ان بعض علماء المسلمين من الاصوليين والمفسرين والباحثين في موضوع النسخ ادخلوا هذه الآيات باجتهاداتهم الخاطئة في باب النسخ والمنسوخ كما في الايضاح الآتي:

زعموا^(١) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّغَيْثُ^(٢) إِلَى نَسَائِكُمْ مِنْ لِبَاسٍ لَكُمْ وَالْتِمُّ لِبَاسٍ لَهُنَّ^(٣) هَلِمَ اللَّهُ لَكُمْ كُنْتُمْ كَفَرًا تَوَدُّونَ أَنْ تُفْسِكُمْ فَكُتِبَ عَلَيْكُمُ وَعَقًا عَنْكُمْ فَالآنَ بَهِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ مَأْكُوفُونَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ^(٤) مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ الآية^(٥).

وزعم كون هذه الآية ناسخة لآية (١٨٣) اجتهاد خاطئ لاسباب كثيرة منها ما يأتي:

١- زعم النسخ مبني على الاجتهاد الخاطئ الذي وقع فيه بعض المسلمين في تفسير هذه الآية المجملة قبل بيان تفصيلها بالآيات اللاحقة لها حيث ظنوا ان التشبيه الوارد في الآية ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَيْكَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ شامل لجميع اركان وشروط الصيام الواجب على الامم السابقة من حيث المفطرات وعدد الايام والتوقيت والاعذار وهو ذلك من التفصيلات التي بينها سبحانه وتعالى في الآيات التي تلت هذه الآية فيبين الله خطأهم في الفهم بتلك الآيات التفصيلية.

٢- التشبيه في قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَيْكَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ كان حصرا في طبيعة الحكم (الفرضية والايهاب المحتمي) لا في جميع العناصر والاحكام لقد اجمع علماء

(١) وفي مقدمة هؤلاء ابو العالية والسدي يقول النحاس (الناسخ والمنسوخ ص ١٩): قال ابو العالية والسدي هي منسوخة لان الله تعالى كتب على من قبلنا اذا نام بعد المغرب لم ياكل ولم يقرب النساء ثم كتب ذلك علينا فقال تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) ثم نسخه بقوله عز وجل (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ) الآية ومن انصار هذا الاتجاه ابن حزم الاندلسي (وهو غير ابن حزم الظاهري) في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٢٥ فقال: هي منسوخة وذلك انهم كانوا اذا افطروا اكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم يصلوا العشاء الاخيرة ويناموا قبل ذلك ثم نسخ الله ذلك بقوله (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّغَيْثُ إِلَى نَسَائِكُمْ) الآية. ومنهم ابن سلامة هبة الله في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٢-٨٤ نفس الاسباب التي اوردتها ابن حزم وغيره.

(٢) الرغث الجماع (المعاشرة الزوجية) لم يذكره صراحة لاستتباب ذكره.

(٣) اللباس كناية عن معانقة الزوجين او حاجة كل منهما الى الاخر كحاجة اللباس.

(٤) المراد بالخيط الابيض النهار فاؤل النهار طلوع الفجر الثاني والخيط الاسود الليل. او المراد بياض الفجر من سواد اخر الليل. شبه ذلك بالخيط لان القدر الذي يرمم الاطوار من البياض يشبه الخيط فيزول به مثله من السواد. ينظر الطبرسي ٢/٢٨٢.

(٥) سورة البقرة/١٨٧.

البلاغة^(١) على ان وجه الشبه محصور ومحدد وان المشبه لا يساوي المشبه به في كل شيء والا لزم تشبيه الشيء بنفسه واللازم باطل وكذلك المنزوم.

٣- قال سبحانه وتعالى ﴿هَلِمَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ كُنْتُمْ كَفَرًا تَوَلَّوْا أَنْفُسَكُمْ﴾ هل هذا العلم حدث بعد ان حصلت الهيانة والمخالفة من الصائمين او كان موجودا حين انزال الآية الاولى وتشريع الحكم الوارد فيها فاذا قلنا بالاحتمال الاول للزمت نسبة الجهل الى الله لانه ظهر له ما لم يعلمه اولا وهذا نفس البداء الذي اجمع العلماء على تنزيه الله منه واللازم باطل بالاجماع فكذلك المنزوم، واذا قلنا بالاحتمال الثاني بانه علم حين تشريع الحكم الاول انهم لا يتحملون هذا الحكم ورغم ذلك قرره ثم الغاه للزمت نسبة العبث الى الله في اعماله واحكامه واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك المنزوم.

٤- واذا قيل لماذا اعتبر الله سبحانه عمل الصحابة من الاكل والجماع بعد النوم في ليالي رمضان خيانة وتاب عليهم ما دام ذلك مباحا لهم من الاول وبينه الله في الآيات التالية قلنا ان الشريعة الاسلامية تناسب الانسان ديانة لا قضاء اذا عمل عملا ظانا انه مخالف لامر الله ولو تبين خطأ ظنه لان المؤمن بهذه الشريعة العظيمة يجب ان تكون سريره طاهرة وظاهره وباطنه مطابقين وهذه الميزة من مزايا الشريعة الاسلامية وهي تتميز بها من غيرها فلو سرق شخص مال نفسه ظانا انه مال غيره يحاسب امام الله لانه اجترأ على ان يخالف امر الله في ظنه ولو كان الظن غير مطابق للواقع.

ومن عاشر زوجته وهو حين المعاشرة يتخيل انه يعاشر المرأة الفلانية التي هي اجمل من زوجته يكون انما امام الله لان معاشرته تلك المرأة محرمة عليه في الواقع. وقاعدة الاعتداد بالنية قاعدة شرعية عامة وارادة على لسان رسول الله (ﷺ) ((انما الاعمال بالنيات))^(٢) فالعمل تابع لنية الانسان^(٣).

(١) ينظر كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني في علم البيان ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) ومن انصار عدم النسخ الالوسي ٥٦/٢ وابن العربي ٧٩/١ والرازي ٧٠/٥ والكيالهراسي ٦٢/١.

الآية (١٨٤) قوله تعالى: ﴿ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(١).

قال سبحانه وتعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقال ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ وقال ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وبناءً على هذه الآيات الدالة على ان الاسلام دين الفطرة ودين السماح ودين اليسر فإن ما يكلف به الانسان لا يخلو من احدى الحالات الثلاث الآتية:

* إما أن يكون المكلف به فوق طاقته لعذر مزمّن او طارئ فعندئذ يسقط هذا المكلف به بدون بدل كمن قطعت احدى يديه لاسباب مرضية او غيرها فيسقط تكليف غسل اليد في الوضوء بسقوط غمله بدون ان يكلف بما يحمل غمله وقد يسقط ببديل كالصيام بالنسبة لعذر الشيخوخة او مرض لا يرجى زواله فاسقط الله سبحانه هذا المكلف به واحل غمله بدلاً وهو الفدية.

* وقد يكون القيام بالمكلف به في حدود طاقته ولكنه قد يعرض سلامته للخطر وكان العذر وقتياً فعندئذ يرخص له تركه في الوقت المحدد له ويطلب منه قضاؤه بعد زوال العذر كما في حالات السفر والمرض والحمل والارضاع ونحو ذلك وهذا ما يسمى رخصة.

* اما اذا كانت المشقة في حدود طاقته ولا تعرّض حياته وصحته للخطر بأن تكون اعتيادية فعلى المكلف القيام بالمكلف به كما هو المطلوب وهذا ما يسمى عزيمة فالمشقة الاعتيادية لا تحول دون القيام بالمكلف به لانه ما من عمل يقوم به الانسان لنفسه او لغيره الا وهو مقترن بنوع من التعب والمشقة.

وقد زعم البعض ان الآية (١٨٤) من سورة البقرة منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢) يقول ابن سلامة^(٣) وهذه الآية (١٨٤) نصفها^(٤) منسوخة ونصفها^(٥) محكم وكان الرجل في بدأ الاسلام ان شاء صام وان شاء افطر واطعم مكان يومه

(١) سورة البقرة/١٨٤.

(٢) سورة البقرة/١٨٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ٨٤.

(٤) وهو قوله تعالى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ).

(٥) وهو قوله تعالى (أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ).

مسكيناً ثم قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ حتى انزل الله الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فصار هذا ناسخاً لقوله تعالى: ﴿وَهَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ الآية.

ونسب القول بالنسخ الى اكثر من واحد ومنهم ابن عباس^(١) يقول النحاس^(٢) بعد استعراض آراء الذين قالوا بالنسخ: ((فإن كانت منسوخة ففيها حجة (أي ضد القائلين بالنسخ) أنه قد أجمع العلماء على أن المشايخ والمعجزات الذين لا يطيقون الصيام أو يطيقونه على مشقة شديدة فلم الإفطار وقال ربيعة ومالك لا شيء عليهم إذا أفطروا غير أن مالكا قال لو أطعموا عن كل يوم مسكيناً مداً كان أحب إلي. وقال أنس بن مالك وابن عباس وقيس بن السائب وابو هريرة عليهم الفدية وهو قول الشافعي اتباعاً منه لقول الصحابة وهذا أصل من اصوله. وحجة أخرى فيمن قال عليهم فدية أن هذا ليس بمرض ولا هم مسافرون فوجبت عليهم الفدية لقوله تعالى: ﴿وَهَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ والحجة لمن لا شيء عليهم أنه من أفطر ممن أبيع له الفطر فإنما عليه القضاء إذا وصل إليه وهؤلاء لا يصلون الى القضاء.))^(٣)

يقول القرطبي^(٤): ((قلت فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وانها محكمة في حق من ذكر)). والصواب أن الآية محكمة للأسباب الآتية:

١. لو كانت الآية (١٨٥) ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَهَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ لكانت ناسخة لنصفها الآخر ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٢. التخفيف (أو الرخصة) يكون على درجة العذر شدة وضعفاً وبما لا شك فيه أن عذر من يكون في مرحلة الشيخوخة أو يكون مرضه مزمناً غير قابل للشفاء أشد من عذر السفر والمريض مرضاً مزمناً قابلاً للزوال والشفاء ومن ارضاع الطفل والحمل

(١) يقول ابن الجوزي (نواسخ القرآن ص ٦٧): عن ابن سيرين أن ابن عباس قال: هذه منسوخة.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٢١.

(٣) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: ط ٣، دار الكاتب العربي

فلماذا يسمح لهؤلاء الافطار مع القضاء بعد زوال العذر بينما السماح غرور منه من هو أشد حاجة الى الافطار وأقوى عذراً؟

٣. ما نقل عن ابن عباس مضطرب حيث مرة قال بعدم النسخ واخرى قال به فالمضطرب لا يقوم حجة على اثبات الدعوى واذا سلمنا جدلاً قوله بالنسخ فإنه أراد به معناه العام كما قال القرطبي^(١): ((لا يمتثل أن يكون النسخ هنا^(٢) بمعنى التخصيص فكثيراً ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه)).

٤. ان صيغة (يطيقونه) بآية قراءة تقرأ تفيد الاستطاعة مع مشقة تعرض الحياة للخطر لأن هذا هو معناه اللغوي.

٥. حرف (لا) مقدرة أو همزة أطاق للنفي أو السلب كما جاء في تفسير الجلالين (وعلى الذين لا يطيقونه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه)^(٣).

٦. القول بالناسخ والمنسوخ في الآيات (١٨٣-١٨٧) في سورة البقرة خلط بين النسخ وتفصيل المجلد او بينه وبين الرخصة او بينه وبين التخصيص كما ان الاستناد في القول بالنسخ فيها الى اقوال السلف الصالح كابن عباس والسدي وغيرهما خلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف والنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين من علماء الاصول والتفسير.

٧. القول بنسخ الآية (١٨٣) بآية (١٨٧) وآية (١٨٤) بآية (١٨٥) في سورة واحدة وفي فترة زمنية قصيرة يدعو للبهمة فكيف يسمح للانسان لنفسه ان ينسب ذلك الى الله العلي القدير الحكيم العالم بالماضي والحاضر والمستقبل لقدرته وارادته كل صغيرة وكبيرة في هذا الكون العظيم؟

وكيف يسمح لنفسه ان يقرّ في القرآن الكريم العظيم الخالد ما لا يقره اي انسان في القوانين الوضعية. فلا يوجد في آية دولة في العالم مشروع وضعي يضع اليوم قانوناً وينسخه في اليوم التالي او في شهر وينسخه في الشهر الذي يليه او حتى في سنة كاملة ينسخها بعدها لان آية دولة في العالم تتسرع في تشريع القوانين ثم الغائها او تعديلها تعتبر دولة

(١) المرجع السابق.

(٢) أي في القول بالنسخ المنسوب الى ابن عباس.

(٣) تفسير الجلالين مع حاشية العلامة الصاوي: ٨٣/١.

متخلفة في النسخ العقلي وفي فهم الحياة ومتطلباتها^(١).

الآية (١٩٠) قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢).

يلتقي مضمون هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٣) والحكم الوارد في هاتين الآيتين إقرار لقانون حق الدفاع الشرعي الذي أقرته جميع القوانين الوضعية وحددت لها حدوداً في عدم التجاوز عن قدر رد العدوان ولكن لحد الآن لم تصل الى التقييد الوارد في قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ولا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ فهذان التعميران العظيمان الدقيقان البليغان في القرآن يدلان بصراحة على ان الاصل في العلاقات بين الأفراد والشعوب والأمم هو السلم وان الحرب استثناء والاستثناء يكون للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

وبعد مضي أكثر من ثلاثة عشر قرناً على إقرار مبدأ حق الدفاع الشرعي في دستور الله (القرآن الكريم) وتحديد هذا الحق بأن لا يتجاوز مقدار ما هو لازم لرد العدوان والا لانقلب المدافع الى المعتدي كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ يأتي ميثاق الأمم المتحدة ليقر هذا المبدأ في الفصل السابع المادة (٥١) التي تنص على انه ((ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى او جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي^(٤) والتدابير التي اتخذها الاعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ الى المجلس فوراً)).

ويلاحظ على هذه المادة ما يأتي:

١. حصر حق الدفاع الشرعي على الشخص المعنوي دون الطبيعي بخلاف ما جاء في القرآن.

(١) من انصار عدم النسخ الطبري: ٢/٧٩، والآلوسي: ٢/٥٦، القرطبي: ٢/٢٨٧، الرازي: ٥/٧٨.

الكيالهرسي: ١/٦٣.

(٢) سورة البقرة/١٩٠.

(٣) سورة البقرة/١٩٤.

(٤) الصواب أن يقال الدوليين.

٢. حصر مشروعية حق الدفاع الشرعي على اعتداء يقع على دولة تكون عضواً في الأمم المتحدة في حين كثير من الاقليات يتعرضون للإبادة والدفاع عن أنفسهم يعد تمرداً أو إرهاباً لاحقاً بخلاف القرآن.
٣. لم تحدد هذه المادة طبيعة القوة المسلحة.
٤. لم تضع معياراً لما هو اعتداء وما هو مطلوب لرد الاعتداء..
- وقد زعم البعض ان الآية (١٩٠) منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(١).
- قال النحاس^(٢): ((قال ابن زيد هي منسوخة نسخها ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وعن ابن عباس أنها محكمة)).
- وقال ابن سلامة^(٣) هذه الآية جميعها حكم الا قوله ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ فتقاتلوا من لا يقاتلكم، كان هذا في الابتداء ثم نسخ الله ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٥).
- وقال ابن الجوزي^(٦): اختلف المفسرون في هذه الآية هل هي منسوخة او محكمة على قولين: الأول- انها منسوخة ثم اختلفوا في المنسوخ منها منهم من قال ان المنسوخ اولها لان اول هذه الآية يقتضي ان القتال انما يباح في حق من قاتل من الكفار فاما من لا يقاتل فإنه لا يقاتل ولا يقتل، أي نسخ هذا المفهوم المخالف فأمر الله بقتل الكل سواء اشترك في القتل او لا وسواء كان أهلاً للقتال او لا يكون أهلاً له كالنساء والصبيان والشيوخ والمرضى وغير ذلك ولكن اختلفوا في الناسخ على أربعة أقوال:
- آ- الناسخ هو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٧).
- ب- انه قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ لَقِيتُمُوهُمْ﴾^(٨).

(١) سورة التوبة/٣٦.

(٢) في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٥

(٣) في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٥.

(٤) سورة التوبة/٣٦.

(٥) سورة التوبة/٥.

(٦) في كتابه نواسخ القرآن ص ٧٠-٧١.

(٧) سورة التوبة/٣٦.

(٨) سورة البقرة/١٩١.

- ج- قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(١).
 د- قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٢).

ومنهم من قال المنسوخ منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ أنصار هذا الاتجاه اتفقوا على ان الله حرم الاعتداء أولاً ثم أباحه بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُوكُمْ كَافَّةً﴾ ويقوله ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾.

ثم اختلف المفسرون في معنى الاعتداء الذي كان محرماً أولاً ثم نسخ^(٣). وزعم نسخ آية (١٩٠) من سورة البقرة على كافة اتجاهاته زعم باطل لاسباب كثيرة منها:

١. قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُوكُمْ كَافَّةً﴾ فبعد جواز القتال مع المشركين بحالة قتالهم مع المسلمين ونقض عهدهم والاعتداء عليهم حيث لم يقل الله ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ حتى يكون هناك مجال لزعم النسخ.
٢. كيف تتصور ان يحرم الله سبحانه وتعالى الاعتداء ثم ينسخه بإباحته وقد قال في سورة البقرة/١٩٠ ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة المائدة/٨٧ ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة الانعام/١١٩ ﴿وَإِنْ كَثُرَ كَيْدُكُمْ فَاغْوَاهُمْ يَخْتَبِرْ هَلْ مِنْكُمْ شَيْءٌ هُوَ أَهْلُكُمْ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة الاعراف/٥٥ ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة يونس/٧٤ ﴿كَذَلِكَ نَطْعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾.
٣. جميع الايات الأربع المذكورة التي زعموا انها ناسخة للآية (١٩٠) من سورة البقرة كلها امرت بالقتال في حالة الدفاع الشرعي ونقض المعاهدة والميثاق والاعتداء على

(١) سورة التوبة/٢٩.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) وقد بين ابن الجوزي (الناسخ والمنسوخ ص ٧١-٧٢) من خمسة أقوال في تفسير الاعتداء الذي ألفى تحريره وحل محله الاباحة:

- ١- لا تعتدوا بقتل النساء والولدان رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس وابن ابي نجيح عن مجاهد.
 - ٢- كل من لا يقاتل فالقتال ضده اعتداء قاله ابو العالية وسعيد بن جبير وابن زيد.
 - ٣- الاعتداء هو الاتيان بكل ما نهى الله عنه في الحرب قاله الحسن.
 - ٤- القتال في الشهر الحرام في الحرم قاله مقاتل.
 - ٥- القتال ضد من يكون له التحالف مع المسلمين قاله ابن قتيبة.
- ثم قال ابن الجوزي والظاهر هذه الآية محكمة كلها ويبعد ادعاء النسخ فيها.

المسلمين سواء كان هؤلاء من اهل الشرك او ليسوا منه كما هو واضح لمن اطلع على اسباب نزولها.

٤. القول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ فالآيات المذكورة الناسخة على حد زعم دعاة النسخ انما هي مخصصة لعموم الآيات الداعية الى السلم وعدم الاعتداء..

٥. الاستدلال باقوال السلف الصالح على كون آية (١٩٠) منسوخة بالآيات المذكورة خلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف والنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين.

٦. ان القول بنسخ الآيات التي تحدد القتال بحالات الاعتداء ونقض المعاهدات وبدأ العدو بالحرب يعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام لان يقولوا للاسلام انه دين الارهاب وسفك الدماء..

وفعلًا قد حصل ذلك كما هو واضح بالنسبة لمن اطلع على مؤلفات المستشرقين ومجلة المنار التي كانت تصدر في مصر في بداية القرن العشرين وهي مليئة بما طعن به المستشرقون الاسلام وردت تلك الطعون من قبل علماء الازهر رحمة الله على ارواحهم الطاهرة.

١. رأى الرسول (ﷺ) في بعض المعارك خاضها المسلمون ضد المعتدين امرأة مقتولة فكره ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان^(١).

٢. كتب عمر بن عبد العزيز الى قادة الجيش قائلاً لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ولا الرهبان في دار الحرب فتعتوا ان الله لا يحب المعتدين^(٢).

الآية (١٩١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُكُمْ فِيهِ فَبِإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾^(٤).

الامر بالقتال في هذه الآية عند المسجد الحرام مشروط ببدا قتال العدو وبذلك تكون الآية خاصة بحالة الدفاع الشرعي بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ ثم تأكيده بالتفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿فَبِإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ

(١) رواه مسلم.

(٢) النسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٦.

(٣) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ١١١/٢، الألويسي: ٧٤/٢، ابن العربي: ١٠٢/١، القرطبي:

٣٤٧/٢، الرازي: ١٢٨/٥، الكيا الهرسي: ٧٩/١.

(٤) سورة البقرة/١٩١.

جَزَاءُ الْكَافِرِينَ» ومن الغريب ان يقول ابن حزم الاندلسي^(١) الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿لَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاتَّخِذُوا مِنْ بَدَنِهَا حَرْماً كَمَا عَلَّمَكُم بِلَا إِلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾.

وهذا خلط واضح بين تخصيص العموم بالشرط المذكور وبين النسخ به ولعله اراد بالنسخ معناه العام وهو ما يشمل التخصيص ايضاً.

ويقول ابن سلامة^(٢): (فصارت هذه الآية منسوخة بآية (السيف) فخلط هو ايضاً بين التخصيص بآية السيف التي هي آية حالة الدفاع الشرعي وبين النسخ ولعله اراد به معناه العام لان القول بالنسخ بآية السيف في كل آية زعموا انها منسوخة بها لا يصدر عن من له ادنى المام بأصول الفقه.

يقول ابو جعفر النحاس^(٣): ((هذه الآية من اصعب ما في الناسخ والمنسوخ فزعم جماعة من العلماء انها غير منسوخة وزعم جماعة انها منسوخة فمن قال انها غير منسوخة مجاهد وطاوس والاحتجاج لهما بظاهر الآية وبما قال الرسول ﷺ) يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام حرمه الله لم يهل فيه القتال قبلي واحل لي ساعة وهو حرام بمرسة الله^(٤)، ومراد الرسول ﷺ) بساعة الحل هو وقت اعتداء المشركين وغيرهم على المسلمين)).

وجملة الكلام ان القرآن بكافة محتوياته يدل على ان مشروعية القتال تكون في حالة الدفاع الشرعي فقط لانه لا يجوز اكراه أي انسان بالقوة وتهديده باستخدام القوة ضده لاجباره على اعتناق الاسلام بأدلة نقلية وعقلية:

آ- من الأدلة النقلية قوله تعالى مخاطباً نبيه محمد ﷺ ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَلَا تَتُكَّرُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ وهمزة الاستفهام للاستفهام الانكاري وهو ابلغ من النهي.

ب- ومن الأدلة العقلية ان الإكراه على الدين يؤدي الى خلق مجتمع منافع والمنافع هو الذي يكون ظاهره مخالفاً لباطنه وهو يدخل الاسلام لا إيماناً وعتيدة وإنما لسلامة حياته والاستفادة من إسلامه كما قال سبحانه وتعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن ص ٢٧.

(٢) كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٦. ويميل النحاس الى النسخ (ص ٢٧)، لعله اراد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص.

(٣) في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٦.

(٤) رواه البخاري: ٦٥١/٢، وسنن البيهقي الكبرى: ٥٩١/٥.

تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ^(١). ومن البدهي أن خطر المنافق أكثر بكثير من خطر العدو الظاهري^(٢).

الآية (١٩٢) قوله تعالى ﴿ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣)

فإن انتهوا عن الكفر او انتهوا عن القتال فلا يجوز القتال ضدهم لان الله حصر القتال المشروع في حالة الدفاع الشرعي عن الدين او العرض او الحياة او المال اذا تعرض أي من ذلك للاعتداء .

ورغم ذلك زعم البعض^(٤) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف فيجب الاستمرار على قتالهم سواء استمروا هم عليه او انتهوا عنه وطلبوا السلم.

يقول ابن سلامة^(٥): ((هذه الآية من الاخبار التي معناها الأمر والنهي وتقديره فاعفوا عنهم واصفحوا لهم ثم صار ذلك الصفح منسوخاً بآية السيف)).

لعل ابن سلامة اراد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص والا فهو من باب الخلط بين التخصيص والنسخ. فالاصل في الاسلام هو السلم والعفو والصفح والحرب واللجوء الى القوة استثناء مشروع في حالة الدفاع الشرعي فقط.

ثم ان صح ان كل صفح وسماح وعفو وسلم في الاسلام منسوخ بآية السيف يكون كلام المستشرقين وغيرهم من الاعداء ايضاً صحيحاً حيث يقولون: الاسلام لما كان ضعيفاً لا حول له ولا قوة دعا الى السلم والعفو والصفح ولما تقوى مركزه امر بالقتال بحق وبغير حق وفي حالة الدفاع الشرعي وغيرها بحجة ان الكرة الارضية ملك الاسلام فيجب تحريرها بسفك الدماء^(٦). ويقولون: ان اليهود طلبوا باسم الدين ملكية ما بين النهرين (النيل والفرات) والمسلمون يطلبون ملكية الكرة الارضية بكاملها^(٧) يجب أن تمرر من أيدي غير المسلمين.

(١) سورة المجرات/١٤.

(٢) من أنصار عدم النسخ: الألويسي: ٧٥/٢، ابن العربي: ١٠٧/١، القرطبي: ٣٥١/٢، الرازي: ١٢٨/٥، الكيالهرسي: ٨٤/١، الطبرسي: ٢٨٦/١.

(٣) سورة البقرة/١٩٢.

(٤) ينظر الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي ص ٧٤-٧٥.

(٥) كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٦

(٦) ينظر قاموس التراث لهادي علوي ص ٢٢٨.

(٧) المرجع السابق.

الآية (١٩٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُبُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(١)
قالوا: نسخت بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِدْيَةٌ مِنْ
صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٢).

وهذا الزعم باطل للأدلة الآتية:

١. الناسخ والمنسوخ هنا في آية واحدة واكثر دعاء النسخ ينكرون اجتماعهما في آية
واحدة او نص واحد. فالآية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ
فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلُقُوا رُبُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
الآية.

٢. القول بالنسخ في هذه الآية خلط بينه وبين الرخصة التي هي عبارة عن تغير
الحكم من صعوبة الى سهولة لعذر^(٣) مع قيام سبب الحكم الاصلي.

٣. لو صح أن يكون آخر هذه الآية ناسخاً لاولها للزم ان يكون قوله تعالى: ﴿فَمَنْ
كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ناسخاً لقوله تعالى في بداية
هذه الآية ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ
وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤) واللازم باطل بالاتفاق فكذلك
الملزوم^(٥).

(١) قال ابن حزم الاندلسي (الناسخ والمنسوخ ص ٢٨): ((نسخت بالاستئثار. بقوله تعالى (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)).

(٢) سورة البقرة/١٩٦.

(٣) سبب نزول الآية كما يرويه الطبري بعدة روايات: ٢٣١/٢. وابن سلامة المرجع السابق ص ٨٦: ((ان هذه الآية نزلت في كعب بن عجرة الانصاري حيث قال نزلنا مع النبي ﷺ) وأنا أطيع قدرا لي والقمل يتهاوت على وجهي فقال لي رسول الله يا كعب لعلك يؤذيك هوام رأسك فقلت نعم فقال لي ادع بملاق واحلق رأسك فنزلت (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا..)) الآية.

(٤) سورة البقرة/١٨٥.

(٥) من انصار عدم النسخ: الألوسي: ٧٩/٢، ابن العربي: ١٣١/١١، الرازي: ١٣٣/٥، الكيا الهرسي: ١٠٤/١، كنز العرفان: ٢٣٢/١.

الآية (٢١٥) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِذْنَ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾^(١).

قال ابن سلامة^(٢): ((كان هذا قبل ان تفرض الزكاة فلما فرضت الزكاة نسخ الله بها كل صدقة في القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِذْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٣))).

ثم يقول: قال ابو جعفر يزيد بن القعقاع^(٤) نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن ونسخ صوم شهر رمضان كل صيام ونسخ ذبح الاضحي كل ذبح فصارت هذه الآية ناسخة لما قبلها^(٥).

وهو نسخ كل انفاق او صدقة في القرآن الكريم بأية الزكاة باطلة للدلالة الآتية:

١. عدم وجود التعارض بين آية الزكاة وآيات الانفاق والصدقة للاختلاف في الآتي:
 - أ- الزكاة نسبة مئوية محددة لاصناف معينين، والانفاق لم يحدد وترك امر تقديرها للمنفق بحسب امكانيته ولاي شخص محتاج كان.
 - ب- الزكاة تكون في اموال خاصة، بخلاف الانفاق فإنه عام في كل مال.
 - ج- الزكاة يشترط فيها النصاب، بخلاف الانفاق.
 - د- في زكاة النقود والحيوان يشترط حولان الحول، بخلاف الانفاق.
٢. ورد لفظ الانفاق ومشتقاته في القرآن الكريم (٧٢) مرة وهذا يدل على اهتمام القرآن بهذا التعاون بين المتمكن والمحتاج فالقول بأن كل نفقة او صدقة في القرآن منسوخة بالزكاة ينسف جميع وجوه التعاون الاقتصادي والمالي بين الناس ولا ينفى ما لهذه الدعاية الباطلة من الخطورة ومن سد ابواب التعاون المالي بين الناس.
٣. يتميز الاسلام بأنه الأمر بالتعاون والتضامن والتكافل في السراء والضراء وهذا يتعارض مع الزعم الساقط المذكور.

(١) سورة البقرة/٢١٥.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٨٧.

(٣) سورة التوبة/٦٠.

(٤) هو عبد الله بن جحش صحابي هاجر الى بلاد الحبشة ثم المدينة. الاحلام: ٢٠٣/٤.

(٥) ينظر الطبري: ٣٤٤/٢.

٤. حكم الزكاة هو الفرض والوجوب اذا توافرت اركانها وشروطها وانتفت موانعها بينما حكم الانفاق يكون واجباً ومنديماً وعمرماً ومكروهاً ومباحاً بحسب ظروف المنفق والمنفق عليه^(١).

الآية (٢١٦) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)

قال ابن الجوزي^(٣): ((اختلفوا في هذه الآية هل هي منسوخة او محكمة؟ فقال قوم: هي منسوخة لأنها تقتضي وجوب القتال على الكل لان الكل خطبوا بها وكتب بمعنى فرض)).

وقال: اختلف ارباب النسخ في ناسخها منهم من قال هو قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤) قاله عكرمة.

ومنهم من قال قوله تعالى: ﴿قُلْ لَّا كُفْرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾^(٥) والقول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ فالآية (٢١٦) صامة والآية (٢٨٦) او الآية (١٢٢) خاصة خصصت عموم الاولى.

الآية (٢١٧) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾^(٦) وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ^(٨)... الآية^(٩).
والمراد بالشهر الحرام هو شهر رجب سمي بذلك لتحريم القتال فيه ولعظم حرمة^(١٠).

(١) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ٢/٢٠٠، الألويسي: ٢/١٠٥، ابن العربي: ١/١٤٥، القرطبي: ٣/٣٧، الرازي: ٦/٢٥، الطبري: ١/٣١٠.

(٢) سورة البقرة/٢١٦.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ٧٩ وما بعدها.

(٤) سورة البقرة/٢٨٦.

(٥) سورة التوبة/١٢٢.

(٦) بدل اشتغال لان الزمان يشتمل على ما يقع فيه.

(٧) لا يجوز القتال فيه فتعبير (كبير) كناية عن تحريم القتال فيه.

(٨) أي بالله.

(٩) سورة البقرة/٢١٧.

(١٠) الطبري: ٢/٣١٢.

زعم البعض^(١) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف ﴿اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾^(٢) ومن هؤلاء النحاس حيث يقول: ((أجمع العلماء على ان هذه الآية منسوخة وأن قتال المشركين في الشهر الحرام مباح غير عطاء فإنه قال الآية محكمة ولا يجوز القتال في الأشهر الحرم...))^(٣).

وزعم النسخ خلط بين التخصيص والنسخ ففي الظروف الطبيعية القتال في الأشهر الحرم محرّم وآية السيف خصصت هذا العموم وأخرجت منه حالات اعتداء المشركين على المسلمين ففيها يباح قتالهم بقدر رد الاعتداء لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ عَلَىٰكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٤).

الآية (٢١٩) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا...﴾^(٥).

زعم البعض^(٦) ان هذه الآية منسوخة واختلفوا في ناسخها فمنهم من قال: نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٧). ومنهم من قال انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾^(٨) الآية.

وهذه المزاعم وغيرها باطلة لأنها مبنية على الخلط بين النسخ والتدرج كما في البيان الآتي:

استعمل القرآن الكريم لفظ (الحمر) بمعناه اللغوي العام الشامل لكل مسكر بغض النظر عن نوعه وطبيعته ومواده الأولية فكل ما يضر العقل ويستر ويحدث فيه الخلل فهو خمر يقال خمرت او اختمرت المرأة لبست الحمار، والحمار ما تغطي به المرأة رأسها جاء الاسلام

(١) النحاس ص ٣١، الطبري: ٢/٢٠٥، ابن الجوزي ص ٨١.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٠.

(٤) الألوسي: ٢/١٠٧، ابن العربي: ١/١٤٧، القرطبي: ٣/٤٣، الرازي: ٦/٢٦.

(٥) سورة البقرة/٢١٩.

(٦) كالنحاس ص ٤٠ وابن حزم ص ٢٨ وابن الجوزي ص ٨١ وما بعدها وابن سلامة ص ٩٠.

(٧) سورة النساء/٤٣.

(٨) سورة المائدة/٩٠.

في وقت كانت الخمور تصنع في كل بيت ويتعاطاها السواد الأعظم من الناس في مجالسهم الخاصة والعامة بحيث أصبح الإدمان على تعاطي المسكرات مرضاً اجتماعياً مزمناً لا يمكن القضاء عليه بفترة بل كانت مكافحته تتطلب اتخاذ الخطوات التدريجية للتعويد النهائي على الانقطاع التام إذ الحكمة الالهية اقتضت مرور الكف النهائي عن تعاطي المشروبات بأربع مراحل وهذا لا يعني ان القرآن أتى بحكم الإباحة في المراحل الأولى ثم نسخها وبدلها بالتحريم في المرحلة الأخيرة بل أقر في المرحلة الأولى قبعة الذاتي وكل ما قبعه الشرع فهو محرم لذا لا يمكن ان يحكم عليه بأنه مباح كما في الايضاح الآتي:

في المرحلة الأولى- قال تعالى مخاطباً الانسان في كل زمان ومكان قائلًا ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾^(١).

فالقارئ الدقيق يجد في هذه المرحلة لمسة خفية وإشارة عقلية ذكية الى ان المسكرات بكافة انواعها قبيحة لذاتها واسباب هذا القبح هو الضرر العقلي والصحي والاجتماعي والاقتصادي الناتج من تعاطيها ومن الواضح ان مدار حسن وقبح الاشياء هو الضرر والنفع لان من مقاصد الشريعة الاسلامية جلب النفع للانسان ودرء الضرر عنه كما قال سبحانه وتعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ والرحمة المصلحة وهي المنفعة المستجلبية والمضرة المستدراة فكل نافع لذاته او لغيره يميزان الشرع جائز ما لم يكن على حساب ضرر الغير وكل ضار لذاته و لغيره بمعيار الشرع محرم ما لم تقترب عليه منفعة اهم من مضرته^(٢) والقرآن الكريم في هذه الآية عطف (رِزْقًا حَسَنًا) على (سَكَرًا) والعطف للمغايرة فهو يدل على ان السكر ليس رزقاً حسناً وبالتالي فهو رزق قبيح لانه لا يوجد الشق الثالث فكل شيء اما حسن لذاته او لغيره او قبيح لذاته او لغيره سواء اخذنا بالحسن والقبح العقليين كما هو رأي المعتزلة او بالحسن والقبح الشرعيين كما هو رأي الاشاعرة فكل ما هو حسن شرعاً فهو حسن عقلاً دون العكس الكلي وكل ما هو قبيح شرعاً فهو قبيح عقلاً دون العكس الكلي لان الشريعة الاسلامية لا يوجد فيها حكم يتعارض مع العقل السليم والعلم والفطرة فإذا وجدنا مثل هذا الحكم فهو دخيل وليس من الشريعة.

(١) سورة النحل/٦٧.

(٢) ومعيار التمييز بين النافع والضار موضوعي وليس شخصياً وهو ميزان الشرع.

وبناءً على ذلك لا توجد في هذه الآية ما يدل من قريب أو بعيد على أن القرآن أقر إباحة تعاطي المسكرات حتى تأتي الآيات في المراحل الأخرى المحرمة صراحةً ناسخة لحكم إباحته المرحلة الأولى.

في المرحلة الثانية - غير القرآن الكريم أسلوب خطابه في تحريم المسكرات فاعتمد مقابلة أخرى وأحال العقل السليم إلى المقارنة بين النفع والضرر والموازنة بين الريح والخسارة اللذين يكسبهما الإنسان من تعاطي المسكرات، فقال سبحانه وتعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) ^(١). والمراد بالآثم في هذه الآية هو الضرر بقريته مقابلته بالنفع. وهذه الآية لا تدل أيضاً على إباحة الخمر فكيف يُقرّ القرآن مشروعية عمل يكون ضرره أكثر من نفعه ؟

بل لا تدل على تحريم المسكرات فحسب وإنما تدل صراحةً على تحريم كل ما يكون ضرره أكثر من نفعه كالتدخين لأن الله لم يصب عن السؤال ببيان الحكم وإنما أجاب بالعلة المنصوصة للحكم حتى يشمل كل ما يكون ضرره أكبر من نفعه.

وبناءً على ذلك يتبين لنا أنه لا توجد الإباحة في هذه الآية حتى يزعم دعاة النسخ أنها نسخت بآيات المراحل اللاحقة ؟

ومنافع المسكرات أما مادية كالإرياح التي تُجنى من وراء صنعها وبيعها أو معنوية وهي التلذذ الذي يشعر به الشارب حين يصف عقله ولا يتفكر بما سوى نفسه وهي فترة زمنية قصيرة تزول فكانها لم تكن وإذا قورنت هذه المنافع المادية والمعنوية مع أضرارها العقلية والصحية والاجتماعية والاقتصادية يتبين بالبداهة أن ضرر المسكرات بكافة أنواعها أكبر من نفعها.

في المرحلة الثالثة - ضيق الشارع الوقت على متعاطي المسكرات بطريقة حتمية حتى يتهيأ للكف النهائي كما أن الطبيب يوصي المريض المدخن بترك التدخين فإذا قال لا أستطيع يوصيه بالتقليل منه وهذا لا يعني أنه يقر له صواب التدخين وإنما يريد تعويده على الترك القطعي فقال سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

(١) سورة البقرة/٢١٩.

سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(١). وهذه الآية لا تدل من قريب او بعيد على جواز تعاطي المسكرات خارج وقت الصلاة قبلها او بعدها^(٢).

المرحلة الرابعة والأخيرة- هي قمة التدرج والاستقراء التام للحكم والخضوع النهائي له وامتنال النهي من جميع المسلمين بدون أية مخالفة وتلك المرحلة هي ما نصص عليها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٣). فهذه الآية تؤكد بصراحة التحريم الضمني في المراحل السابقة ولا تعتبر ناسخة لأية مرحلة سابقة لان النسخ يكون لحكم يكون مخالفاً لحكم الناسخ لانه يأتي لرفع التناقض بين الناسخ والمنسوخ.

وزعم النسخ مبني على عدم فهم ما جاء في هذه الايات المذكورة. ما أصعب فهم الحقائق وما اسهل القول بالنسخ تقليداً للغير بدون استخدام العقل السليم وادراك مكانة القرآن^(٤).

الآية (٢١٩) قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٥).

زعم البعض ان هذه الآية كما نسخ جزؤها الاول ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا﴾ نسخ بالآيتين (٩٠، ٩١) من سورة المائدة فان جزؤها الثاني المذكور نسخ بأية الزكاة وهي قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٦) وهذا شيء غريب لا يتصور الا من عشاق النسخ. يقول ابن حزم الاندلسي^(٧) ((العرفو يعني الفضل من اموالكم الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً.. الآية﴾ ويقول النحاس^(٨) في هذه الآية ثلاثة اقوال من

(١) سورة النساء/٤٣.

(٢) وقد اخطأ البعض (مثل مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم ص٨٣٧) حيث قال ان الآية دلت بمفهومها على حل شرب الخمر فيما عدا وقت قربان الصلاة.

(٣) المائدة/٩٠-٩١.

(٤) لمزيد من التفصيل ينظر موانع المسؤولية الجنائية للمؤلف ص.

(٥) سورة البقرة/٢١٩ تنتم الآية (٢١٩) التي اولها يتعلق بحكم تعاطي المسكرات.

(٦) سورة التوبة/١٠٣.

(٧) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/ص ٢٨.

(٨) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٥٣.

العلماء من قال انها منسوخة بالزكاة المفروضة. ومنهم من قال هي الزكاة. ومنهم من قال هي شيء امر به غير الزكاة لم تنسخ)).

ويقول ابن سلامة^(١): العفو (الفضل من المال وذلك ان الله تعالى فرض عليهم قبل الزكاة اذا كان للانسان مال ان يسك منه الف درهم او قيمتها من الذهب ويتصدق بما بقي. وقال اخرون: ان كانوا من اهل زراعة الارض وعمارتها امرهم ان يسكوا ما يقيتهم حولاً ويتصدقوا بما بقي وان كان ممن يكذب ببدنه امسك ما يقوته يومه ويتصدق بما بقي فشق ذلك عليهم حتى انزل الله تعالى الزكاة المفروضة)).

ورد ابن الجوزي هذا الكلام والاقوال المذكورة في كتابه^(٢) ثم قال في نهاية كلامه: (فبان قلنا هذه النفقة نافذة او هي الزكاة فالآية محكمة وان قلنا انها نفقة فرضت قبل الزكاة فهي منسوخة بآية الزكاة والاطهر انها الانفاق في المنسوب اليه) فهو يميل الى عدم النسخ. وفي مقابل هذه المزاعم انقل ما قاله الطبري (رحمه الله): من انه اختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي منسوخة او ثابتة الحكم على العباد فقال بعضهم هي منسوخة نسختها الزكاة المفروضة كما قال السدي.

وقال اخرون: بل مثبتة الحكم غير منسوخة والصواب من ذلك ما قاله ابن عباس على ما رواه عنه عطية من ان قوله: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ ليس بايجاب فرض من الله حقا في ماله ولكنه اعلام منه ما يرضيه من النفقة مما يسخطه جوابا منه لمن سال نبيه (ﷺ) عما فيه له رضا فهو ادب من الله لجميع خلقه على ما ادبهم في الصدقة غير المفروضات ثابت الحكم غير ناسخ حكم كان قبله بخلافه ولا منسوخ بحكم حدث بعده فلا ينبغي لنبي ورع ودين ان يتجاوز في صدقاته التطوع وهباته وعطايا النفل وصدقته ما ادبهم به نبيه (ﷺ) بقوله: اذا كان عند احدكم فضل فليبدأ بنفسه ثم اهله (زوجته) ثم بولده^(٣)، ثم يسلك حينئذ في الفضل مسالكة التي ترضي الله ومحبها، وذلك هو القوام بين الاسراف والاعتدال الذي ذكره الله (ﷻ) في كتابه^(٤).

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٩١ - ٩٢.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٨٣ - ٨٤.

(٣) الحديث روي بالفاظ مقاربة لهذا اللفظ والمعنى. ينظر:- صحيح مسلم: ٣/١٤٥٣، ومسند أحمد: ٣/٣٠٥، وصحيح ابن خزيمة: ٤/١٠٠.

(٤) يشير الى مثل قوله تعالى (والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) سورة الفرقان/٦٧.

ويقال لمن زعم ان ذلك منسوخ ما الدلالة على نسخه وقد اجمع الجميع لا خلاف بينهم على ان للرجل ان ينفق من ماله صدقة وهبة ووصية بثلث يم لا يزيد على الثلث فما الذي دل على ان ذلك منسوخ؟

فان زعم انه يعنى بقوله انه منسوخ ان اخراج العفو من المال غير لازم فرضا وان فرض ذلك ساقط بوجود الزكاة في المال فقيل له وما الدليل على ان اخراج العفو كان فرضا فاسقطه فرض الزكاة؟ انتهى كلام الطبري واكتفى بهذا النقل الدقيق العميق وبما ذكرته سابقا حول النسخ المزعوم للآية الثالثة من سورة البقرة: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.

لكن اضيف الى ذلك ما يأتي:

١. القرآن كما ان ثبوت كل آية من آياته كان بالتواتر فكذلك الغاء كل آية منه يكون بالتواتر فكيف يثبت الالغاء باخبار الاحاد؟

٢. اين التناقض بين الصدقات النافلة والزكاة لماذا للصلاة نوافل وللصيام نوافل وللحج نوافل ولكن لا توجد للزكاة النوافل فهي اهم من غيرها لان نفعها يتجاوز الى الغير؟

٣. ان القول بان الانفاق الوارد في القرآن نسخ بآية الزكاة اعطى الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ان يقولوا آية الزكاة جاءت لتحقيق مصالح الاغنياء وتكوين النظام الطبقي في المجتمع لان الغني اذا دفع الزكاة له ان يجمع من الاموال بلا حدود ولا قيود^(١) وهذا زور وبهتان فقيود الملكية اذا روعيت لن يتحقق النظام الطبقي.

٤. كيف يثبت نسخ القرآن الحالد الثابت بالتواتر باجتهد المجتهدين بدون ان يستندوا الى دليل قطعي ليسد كل باب من ابواب الخلاف؟

٥. القول بنسخ عدة آيات متواليات من الأخطاء الكسبية فאלله منزه عنها، فكيف ينسب الى الله ما هو غير صائب.

^(١) ينظر هادي علوي من قاموس التراث ص ٨٢ وفيه: كان نسخ تريم الكنز في قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذُّهَبَ وَالْفِضَّةَ الْآيَةَ) بآية الزكاة تنازلا لاغنياء الصحابة.

الآية (٢٢١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾^(١)

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾^(٢) حِلُّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ^(٣) مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ^(٤) مُحْصِنِينَ هَيْرَ مُسَافِحِينَ^(٥) وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ^(٦)... الآية^(٧).

وهذا الزعم باطل لثلاثة الالتماسات:

١. عدم وجود أي تعارض وتناقض بين تحريم الزواج من المشركات وحل الزواج من اهل الكتاب لان اهل الكتاب لم يعتبرهم القرآن من المشركين في المخاطبة معهم وقد فرق القرآن في عشرات من الآيات بين المشرك واهل الكتاب فموضوع الالتماس مختلف ومن شروط التعارض والتناقض وحدة الموضوع.
٢. واذا اخذنا جدلا براي القائلين باعتبار اهل الكتاب من المشركين يكون القول بالنسخ خطأ بين التخصيص والنسخ لان لفظ (المشركات) جمع مؤنث سالم على بال الاستفراق يفيد العموم فيشمل اهل الكتاب وغيرهم وقد خصص القرآن هذا العموم بالآية الخامسة من سورة المائدة واخراج اهل الكتاب من عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾.
٣. ولا يجوز الاستدلال بقول ابن عباس بانها منسوخة^(٨) لان ابن عباس اراد بالنسخ التخصيص لانه اعتبر آية المائدة الخامسة استثناء من عموم الآية (٢٢١) من

(١) سورة البقرة/٢٢١.

(٢) أي ذبائح اليهود والنصارى.

(٣) أي العفيفات.

(٤) مهودهن.

(٥) أي غير معلنين بالزنا بهن.

(٦) فهن يسرون بالزنا بهن الاخذان جمع خدن وهو الخليل والصاحب الذي يزني بالمرأة سراً.

(٧) سورة المائدة/٥.

(٨) قال النحاس ص/٥٦ (في آية ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ثلاثة اقوال من العلماء من قال هي

منسوخة ومنهم من قال هي ناسخة ومنهم من قال هي محكمة عن ابن عباس ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن استثنى منهن نساء اهل الكتاب). ومن الواضح ان الاستثناء بالكلام او ببالإا او احدى اخواتها تفصيص.

سورة البقرة والاستثناء من العام تخصيص وكذا استعمل ابن حزم^(١) تعبير الاستثناء فقال (ان المشركات تعم الكتابيات والوثنيات ثم استثنى من جميع المشركات الكتابيات فقط وناسخها قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وكذلك ابن سلامة اراد بالنسخ التخصيص في قوله (فنسخ الله بعض احكامها من اليهوديات والنصرانيات بالآية التي في سورة المائدة)^(٢) لان السلف الصالح يعتبرون كل تخصيص نسخا كما ذكرنا مرارا^(٣).

الآية (٢٢٨) قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤).

زعموا ان الآيات المخصصة لعموم هذه الآية كلها ناسخة لها وهذا الزعم صحيح اذا ارادوا بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص وقول باطل اذا ارادوا بالنسخ معناه الخاص وهو الالغاء فاطلاق النسخ في هذه الآية على التخصيص واضح في كلام ابن عباس حيث استعمل لفظ (استثناء) بدلا من تعبير (النسخ) يقول النحاس^(٥): (قال الله ﷻ): ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية ومن يجعلها في النسخ والمنسوخ الضحالك عن ابن عباس وقادة الا ان لفظ ابن عباس انه قال (استثنى) ولفظ قتادة (نسخ) أي استثنى او نسخ من ثلاثة قروء المطلقات قبل الدخول والحواصل واللاتي ينسن من المحيض واللاتي لم يدخلن في الحيض^(٦).

ويرى البعض^(٧) ان المنسوخ من هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَيَعُولُتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ وقال وناسخ هذا الجزء من الآية هو قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْكَانٌ فَبِمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ كَتَمْتُ لَمَنْ يَكْتُمُ﴾^(٨).

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٩٢.

(٣) من انصار عدم النسخ الطبري ٢/٢٢٢، اللوسي ٢/١١٨، ابن العريسي ١/١٥٦، القرطبي ٣/٦٧، الرازي ٦/٦٣، الكياالهرسي ١/١٢٩، الطبري ١/٣١٨.

(٤) سورة البقرة/٢٢٨.

(٥) النسخ والمنسوخ.

(٦) ابن الجوزي ص ٨٦.

(٧) وهو ما ذهب اليه ابن حزم الاندلسي ص ٢٩.

(٨) سورة البقرة/٢٢٩ وقال البعض ان ناسخها قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ينظر النسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ٩٤.

وكلا الزعيمين باطل اذا ارادوا بالنسخ معناه الخاص عند المتأخرين وهو إلغاء وحي سابق بوعي لاحق، وذلك لانه:

خلط بين النسخ وبين التخصيص، ايضاح ذلك:

لفظ (المطلقات) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية جمع مؤنث سالم على بأل الاستفراق يفيد العموم الا ان هذا العموم غير مراد لذا خصص بآيات اخر واخرج منه اربع حالات للمطلقة وهي:

١. حالة كون المطلقة حاملاً فان عدتها تنتهي بوضع الحمل قال تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١).

٢. حالة كون المطلقة قبل الدخول فانها لا تقب عليها العدة فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كَفَّخْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ فَمُ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَلُونَهَا﴾^(٢).

٣. المطلقة التي دخلت سن الياس واصبحت من غير ذوات الاقراء فان عدتها تنتهي بثلاثة اشهر من تاريخ الطلاق.

٤. المطلقة التي لم تدخل سن الحيض لصفرها فانها تعتد ايضا بثلاثة اشهر وكذلك من لا حيض لها اصلا لمرض او خلقة فقال سبحانه في حكم الحائتين الثالثة والرابعة: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْكَبْتُمْ^(٣) فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ﴾^(٤).

وكذلك خلط بين النسخ والتخصيص من زعم ان قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ الآية لان المنسوخ المزعوم عام يشمل حالتي الطلاق الرجعي والطلاق البائن كما يشمل المطلقة لمرة واحدة ومرتين وثلاث مرات.

(١) سورة الطلاق / ٤.

(٢) سورة الاحزاب / ٤٩.

(٣) أي شككتهم وجهلتم قدر العدة والتويد ليس له المفهوم المخالف.

(٤) سورة الطلاق / ٤.

من الواضح المجمع عليه بين الفقهاء ان المطلقة طلاقا رجعيا^(١) يحق لزوجها ان يراجعها بدون عقد جديد قبل انتهاء عدتها لانها بعد انتهاء العدة تصبح بانة وان المطلقة للمرة الاولى والثانية طلاقا باننا يحق لزوجها ان يراجعها بعقد جديد. أما المطلقة للمرة الثالثة فانها لا تحمل له حتى تنكح زوجا اخر أي تتزوج من زوج اخر زوجا اعتياديا ويدخل بها ثم اذا مات هذا الزوج او طلقها فيحل للزوج الاول ان يستأنف معها علاقة الزوجية بعقد جديد لقوله تعالى: (فان طلقها) أي للمرة الثالثة فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وبناء على ذلك فان آية ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ...﴾ خصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّظُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^(٢).

الآية (٢٢٩) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

يرى ابن حزم الاندلسي^(٣) ان قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ منسوخ بالاستثناء في نفس الآية وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ويتفق مع هذا الاتجاه ابن سلامة^(٤) حيث يقول قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾^(٥) ثم استثنى بقوله الا ان يخافا (يعلمان) ان لا يقيما حدود الله فقد احل بهذا الاستثناء له الفدية ولا يجوز له ان ياخذ اكثر مما ساق اليها من المهر، فصارت هذه الآية ناسخة لحكمها وهو عدم جواز الاخذ من المهر شيئا بالاستثناء.

بينما قال ابن الجوزي^(٦) بعد ان اكد ان الآية محكمة عند عامة العلماء- من قال بالنسخ

(١) الطلاق الرجعي هو الذي تتوافر فيه الشروط الآتية: ١- ان يكون بعد الدخول فكل طلاق قبل الدخول بائن. ٢- ان لا يكون بعوض فكل طلاق مقابل بدل يكون باننا. ٣- ان لا يكون للمرة الثالثة فكل طلاق للمرة الثالثة بائن بينونة كبرى.

(٢) من انصار عدم النسخ ١٣٠/٢، ابن العربي ١٨٥/١، القرطبي ١١٣/٣، الرازي ٨٥/٦، الكيا الهراسي ١٥٢/١

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٩٤.

(٥) أي من المهر الذي تستحقه الزوجة بالزواج.

(٦) نواسخ القرآن.

قال ما اعتبر ناسخا في هذه الآية^(١) منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ حيث يقول هذه الآية مبينة حكم الخلع ولا تكاد تقع الفرقة بين الزوجين الا بعد فساد الحال ولذلك علق القرآن جواز الخلع على مخافة تركها القيام بالحدود وهذا امر ثابت والآية محكمة عند عامة العلماء ثم يمضي قائلا عن ابي الصهباء قال سألت بكر بن عبد الله عن رجل سأته امراته الخلع فقال لا يصل له ان ياخذ منها شيئا قلت له: يقول الله (ﷻ): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ قال نسخت قلت فاین جعلت؟ قال في سورة النساء ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٢).

وكلتا الدعوتين للنسخ باطلة للدلالة الآتية:

١. الاستثناء لا يعد ناسخا في كلام الشارع الا اذا اريد بالنسخ التخصيص لان التخصيص بيان والنسخ الغاء فاذا وقع بعد حكم عام الاستثناء بالا او احدى اخواتها او جملة كلامية يعد تخصيصا لا نسخا.

٢. اما بالنسبة لدعوى نسخ الفدية في الخلع بآية استبدال زوجة مكان زوجة اخرى فانه لا يوجد أي تعارض بين الايتين حتى يرفع بنسخ احدهما للآخرى.

يقول النحاس^(٣) بعد نقل ما روى عن ابن الصهباء من نسخ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ بآية ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...الآية﴾: هذا قول غير صحيح خارج عن الاجماع وليس احدى الايتين رافعة للآخرى فيقع النسخ لان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية. ليس بمزال لانهما اذا خافا هذا لم يدخل الزوج في ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ لان هذا للرجال خاصة ومن الاخطاء الكبيرة في هذا ما روى عن سعيد بن جبير وعبد بن سيرين والحسن انهم قالوا: لا يجوز الخلع الا بامر السلطان.

الخلع:

اتفاق الزوجين او من ينوب عنهما على انهاء رابطة الزوجية مقابل بدل يدفع من جانب الزوجة الى الزوج وهذا التصرف الاتفاقي كما يسمى خلعا يسمى فدية وصلحا ومباراة ومن

(١) وهو المستثنى.

(٢) سورة النساء / ٢٠.

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم / ٦٨.

الفقهاء من فرق بين هذه المصطلحات فقال المالكية^(١) والاباضية^(٢) العوض في الخلع ما يساوي ما وصل اليها منه كالطلاق على جميع مهرها وفي الصلح اقل وفي الغدية اكثر وفي المبرأة اسقاط حق لها عليه وقال الطوسي^(٣) في الخلع يجوز ما يتفق عليه الزوجان قليلا او كثيرا وفي المبرأة يجب ان يكون البذل اقل من المهر.

ومن وجهة نظري ان العبرة ليست بما يستعمل في الصيغة من التعبير وانما المهم هو التراضي الكامل وكون الزوجة اهلا للترجع لان ما تدفعه الزوجة للزوج مقابل الطلاق ليس له مقابل مالي فيكون التزامها بدفعه بمثابة الترجع^(٤).

مصادر مشروعية الخلع :

آ- القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥).

ب- السنة النبوية: عن ابن عباس (رضي الله عنه): ان امرأة ثابت بن قيس قالت يا رسول الله ثابت بن قيس لا اعيب عليه في خلق ولا دين ولكن اكره الكفر^(٦) بعد الدخول في الاسلام فقال رسول الله (ﷺ) اتردين عليه حديثه^(٧)؟ قالت نعم. قال: اقبل الحديقة وطلقها طلقة واحدة^(٨). ومن قال لا يجوز ان تزيد الغدية عن مهرها استدلت بهذا الحديث ولكن لا يفهم منه منع الزيادة.

(١) للمدونة الكبرى ٢٨/٥ القرطبي ١٤٥/٣.

(٢) شرح النيل ٤٨٠/٢.

(٣) الخلاف في الفقه للطوسي ٢/٢٢٢. الكافي ٦/١٤٢.

(٤) الطلاق في الشريعة والقانون خلال اربعة الاف سنة للمؤلف ٢/١٢٨.

(٥) سورة البقرة/٢٢٩.

(٦) أي كفران التقصير فيما يجب له.

(٧) وكانت مهرا لها.

(٨) رواه البخاري ومسلم نيل الاوطار ٦/٢٧٦.

حكم الخلع:

من قال ^(١): «ان آية ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْكَالَ زَوْجٍ﴾ الآية قال لا يجوز الخلع ولكن هذا الراي مبني على زعم باطل وهو النسخ لعدم وجود أي تعارض او تناقض بين الايتين لان الآية الثانية مبنية على شرط الاخذ بغير رضاها والاولى تدل على الجواز بشرط رضاها فلا تعارض ولا تناقض لاختلاف الشرط. وقال جماعة ^(٢): لا يجوز الخلع الا عند السلطان (ولي الامر او القاضي) وهذا الراي لا يستند الى دليل شرعي ثابت.

وقال الحنفية ^(٣): يجوز ان كان السبب منهما او منها لقوله تعالى: (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولا يجوز بدون سبب او بسبب من الزوج كان يؤذيها لتقبل الطلاق على مهرها او غيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْكَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَكُنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾.

وقال المالكية ^(٤): لا يجوز ان ياخذ منها شيئا اذا كان النشوز منه وجاز اذا كان النشوز منها ويتفق معهم الشافعية ^(٥).

وقال الحنابلة ^(٦): اذا كانت الحياة بين الزوجين طبيعية لا يجوز ان ياخذ منها شيئا لكن يقع الطلاق في رواية وفي اخرى لا يقع.

وقال الامامية ^(٧) كراهية الزوجة او كليهما شرط اساس لصحة الخلع ويتفق معهم الزيدية ^(٨) لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا كَانَتْهُنَّ شَيْئًا﴾.

وقال الظاهرية ^(٩): يشترط لصحة الافتداء ان تكره المرأة زوجها او تخاف ان يبغضها هو ولا يوفيهما حقها والحاصل لا يجوز الا عند العلم بعدم الوفاء بالالتزامات الزوجية للآية المذكورة.

(١) كأبي بكر بن عبد الله المزني

(٢) وهو راي الحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير.

(٣) شرح فتح القدير ٣/١٩٩.

(٤) المدونة الكبرى ١٢/٦ وما بعدها.

(٥) المهذب ٧١/٢.

(٦) الانصاف ٣٨٣/٨ وما بعدها.

(٧) الخلاف للطوسي ٢/٢١٣ وما بعدها الكافي ١٣٩/٦ وما بعدها.

(٨) التاج المذهب ١٧٧/٢ وما بعدها البحر الزخار ١٧٦/٣.

(٩) المحلى ٢٤٥/١٠.

وقال الاباضية: يكفي ان يكون هناك نشوز من احدهما. ^(١)

وقد رجعت في مؤلفي الطلاق في الشريعة والقانون خلال اربعة آلاف سنة ^(٢) عدم جواز الافتداء مطلقا وزعمت تقليدا للغير ان آية ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَكَانَ زَوْجٌ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ الآية. وكنت غطنا كما ان هذا التجميع ^(٣) يتعارض مع قولي بعدم النسخ ^(٤) لعدم وجود التعارض بين الايتين والكمال لله. ^(٥)

الآية (٢٣٣) قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ^(٦)

زعم البعض ان هذا الجزء من الآية منسوخ بجزء اخر منها وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَكَشَافٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾.

يقول ابن سلامة ^(٧): امر الله الوالدات بالارضاع حولين كاملين ثم نسخ الحولين بقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَكَشَافٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فصارت هذه الآية ناسخة للحولين الكاملين بالاتفاق.

وقال ابن حزم الاندلسي ^(٨) نسخت آية ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ بالاس تشاء بقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ﴾ الآية فصارت هذه الارادة بالاتفاق ناسخة للحولين الكاملين مع انه قال في كتابه الناسخ والمنسوخ ^(٩) الاستثناء ليس بنسخ.

وهزم النسخ في هذه الآية باطل لعدم التعارض بين الناسخ والمنسوخ على حد زعمهم لان الامر بالارضاع حولين كاملين من الاول اختياري متروك لحرية الوالدين ما لم يتضرر الطفل لان الله تعالى قيد الحولين الكاملين بقيد ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ فاين التعارض حتى

^(١) في ص ١٤٣.

^(٢) شرح النيل ٣/٤٨٠.

^(٣) في ص ١٤٩.

^(٤) ١٤٣/٢.

^(٥) من انصار عدم النسخ الطبري ٢/٢٨٨، الالوسي ٢/١٣٧، ابن العربي ١/١٩١، القرطبي ٣/١٢٥.

الرازي ٦/٩٩، الكيالهرسي ١/١٦٤.

^(٦) سورة البقرة/٢٣٣.

^(٧) الناسخ والمنسوخ ص ٩٤.

^(٨) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

^(٩) ص ٨.

يرفع بالنسخ اضافة الى ضمان حق الطفل فالاتفاق يجب ان لا يضر بالولد وان يكون مبنيا على اسس صحيحة كماكان اكتفاء الطفل بمواد غذائية اخرى غير الحليب وعدم مساعدة صحة الزوجة او عدم وجود الحليب الكافي لدى والدة الطفل او نحو ذلك.

وفي نفس الآية (٢٣٣) اختلفوا في نسخ قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(١١). نقل ابو جعفر النحاس^(١٢) ما نسب الى فقهاء الصحابة والتابعين بصدده نسخ هذا الجزء من الآية المذكورة، وردد نفس الراء دون ذكر اصحابها ابن الجوزي^(١٣).
وخلاصة ما قاله النحاس:

قال مالك بن انس لا يلزم الرجل نفقة اخ ولا ذوي قرابة ولا ذوي رحم منه لان قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ منسوخ بدون ان يذكر الناسخ واول النحاس كلامه بانه منسوخ بما نسخ آية نفقة وسكن المتوفى عنها زوجها وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾^(١٤) الآية وزعموا انها منسوخة بآية (٢٣٤) كما ياتي. وقال غيره من الصحابة والتابعين ومن اتى بعدهم الآية محكمة غير انهم اختلفوا في المراد بالوارث في قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ على التفصيل بحسب ما قاله النحاس:

١. قال ابن عباس ومجاهد والشعبي المراد بالوارث الانصار.
٢. قال عمر بن الخطاب على وارث الاب المتوفى النفقة والكسوة التي كانت على الاب.
٣. وقال قبيصة بن ذؤيب المراد الصبي نفسه فعليه لامة مثل ما كان على ابيه لها من الكسوة والنفقة.
٤. وقال سفيان الثوري الوارث هو الباقي من والدي الولد وهو الام.

^(١١) تمام الآية قوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرُّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهَا وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاحٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوهُمَا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ).

^(١٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٠ وما بعدها.

^(١٣) نواسخ القرآن ص ٩٠.

^(١٤) سورة البقرة/٢٤٠.

٥. وقال زيد بن ثابت المراد وارث المولود وبه اخذ بعض الفقهاء منهم ابن حزم الظاهري^(١) فربط انصار هذا الرأي بين الميراث والنفقة فلكل فقير غير قادر على الكسب النفقة على من يرثه على تقدير موته قبله بناء على قاعدة الغنم بالفرم (او الفرغ بالغنم) وفرق ابن حزم بين الاصول والزوجات من جهة وبين الحواشي من جهة اخرى فاشتراط للاتفاق على الحواشي الشروط الثلاثة الاتية:

أ. ان يكونوا من ذوي الرحم المحرمة سواء وجد التوارث او لا او ان يشبت التوارث بينهما بحيث اذا مات احدهما يرثه الاخر دون ان يكون هناك من يحجبه سواء وجدت المحرمة او لا.

ب. ان يشبت التوارث بينهما بقرابة بحيث لو مات احدهما يرثه الاخر.

ج. ان لا يقدر المنفق عليه القيام بعمل او كسب ولو كان هذا الكسب او العمل لا يليق به بخلاف نفقة الاصول على الفروع فهم لا يكلفون بالقيام بعمل،

وينى من ربط بين الميراث والنفقة ان نسبة النفقة تكون كنسبة الميراث فالاخ الفقير الذي له اخ متمكن ماليا واخت متمكنة قبح نفقته عليهما اثلاثا لثان على الاخ وثالث على الاخت لانه اذا مات قبلهما وكان له مال توزع عليهما تركته اثلاثا^(٢).

وينى ابن حزم قوله بربط النفقة بالميراث رايه بوجود نفقة الزوج الفقير على زوجته الغنية لانها وارثة وبه اخذ مشروع القانون العربي الموحد للاحوال الشخصية^(٣) غير ان ابن حزم لم يجعل نسبة النفقة كنسبة الميراث فقال (لا يجوز ان كان الورثة كثيرين ان ينفقوا على المحتاج الا على عددهم لا على قدر موارثهم لان النص سوى بينهم بايجاب ذلك عليهم فلا تجوز المفاضلة بينهم)^{(٤)(٥)}.

(١) المعلى: ١٠١/١٠ وما بعدها.

(٢) النحاس الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٢.

(٣) المجلة العربية للغة والقضاء العدد الثاني السنة الثانية تشرين اول/١٩٨٥.

(٤) المعلى ١٠٧/١٠.

(٥) من انصار عدم النسخ الالوسي ١٤٥/٢، ابن العربي ٢٠٥/١، والقرطبي ١٦٩/٣ وقال الرازي مايلى: ((نقل نسخها عن مالك ثم رده بكلام نقله عن ابن العربي وعلى الوارث مثل ذلك قال ابن القاسم عن مالك هي منسوخة وهذا كلام تشمأز منه قلوب الغافلين وتحتار فيه الباب الشاذين والامر فيه قريب وذلك ان العلماء المتقدمين كانوا يسمون التخصيص نسخا لانه رفع لبعض ما يتناوله العموم مسامحة وجرى ذلك على السننهم حتى اشكل على بعضهم)). الرازي الجزء السادس ٧١.

وترتب على اختلاف تفسير الوارث في قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ الاختلاف فيمن له وعليه النفقة ولكن لا خلاف في وجوب نفقة الابوين المباشرين على اولاد الصلب وعكسه بشرط فقر وحاجة المنفق عليه وامكانية مالية للمنفق.

وفيما عدا ذلك اختلفوا على التفصيل الاتي:

١. قال المالكية^(١) والشافعية^(٢) وبعض فقهاء الامامية^(٣) وبعض الزيدية^(٤): بعدم

وجوب النفقة للحواشي. غير ان المالكية حصروا النفقة بين الابوين المباشرين والاولاد الصليبين خلافا للشافعية والامامية والزيدية فانهم قالوا بوجوب نفقة الاصول وان علوا على الفروع وان نزلوا وكذلك العكس.

٢. وقال الامامية في قولهم المشهور نفقة الحواشي مستحبة^(٥).

٣. قال الحنفية^(٦) تجب النفقة للحواشي في حالة قيام القرابة المحرمية فقط كالاخوة والاخوات دون اولادهم والاعمام والعمات والاخوال والحالات دون اولادهم لجواز التزاوج بين اولادهم.

٤. وقال الحنابلة^(٧) والامامية في قولهم المشهور: بوجوب نفقة القريب على قريبه الوارث سواء كانت المحرمية موجودة او لا وذلك لعدم قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

٥. وجمع ابن حزم الظاهري^(٨) بين الرايين الاخيرين الثالث والرابع فقال بوجوب نفقة القريب على قريبه اذا وجد التوارث بينهما او القرابة المحرمية وان لم يكن وارثاً بأن كان هناك من يجبه.

والراجع من وجهة نظري هو قول ابن حزم لشموله وعدالته وقربه من روح التعاون الذي اكدته الشريعة الاسلامية في آيات كثيرة في القرآن الكريم.

(١) شرح الحرشي: ٢٠٣/٤.

(٢) تكملة المجموع: ١٣٢/١٧ وما بعدها.

(٣) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية: ١٤٣/٤ وما بعدها.

(٤) الدراري المضيئة شرح الدرر البهية للشوكاني: ٩٠/٢.

(٥) الخلاف في الفقه للطوسي: ٣٣٤/٢.

(٦) المبسوط: ٢٢٣/٥ تبين الحقائق: ٦٤/٣.

(٧) المغني لابن قدامة: ٢١٣/٨.

(٨) المحلى: ١٠٠/١٠ وما بعدها.

آية (٢٤٠) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١) (٥) يَنْ يُتَوَفَّوْنَ قَالُوا هذه الآية منسوخة بالآية التي تسبقها في نظم القرآن بستة ارقام أي الآية (٢٣٤) وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَكْرِهْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَشَهْرًا فَلَوْلَا بَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا كُفَلْتُمْ حَبِيرٌ﴾^{(٢)(٣)}.

قال النحاس^(٤) أكثر العلماء على ان الآية (٢٤٠) من سورة البقرة منسوخة بآية (٢٣٤) منها وقال بعضهم نسخ من الآية الناسخة اربعة اشهر وعشرة ايام بالنسبة للحامل لانقضاء عدتها اذا ولدت وقال قوم عدتها آخر الاجلين وقال قوم: ليس في هذا نسخ وانما هو نقصان من الحول.

وقال قوم هما محكمتان واستدلوا بانها منهيبة عن المبيت في غير منزل زوجها وقال ابن حزم الاندلسي^(٥) آية (٢٤٠) منسوخة وناسخها آية (٢٣٤) وقال ابن الجوزي^(٦) قال المفسرون: كان اهل الجاهلية اذا مات احدهم مكثت زوجته في بيته حولا ينفق عليها من ميراثه فاذا تم الحول خرجت الى باب بيتها ومعها بعة فرمت بها كلباً وخرجت بذلك من عدتها وكان معنى رميها بالبعرة انها تقول مكثى بعد وفاة زوجي اهون عندي من هذه البعرة ثم جاء الاسلام فأقرهم على ما كانوا عليه من مكث الحول بهذه الآية ثم نسخ ذلك بالآية المتقدمة في نظم القرآن على هذه الآية.

وقال البعض ((ان آية (٢٤٠) نسختها آية الميراث)) على اساس ان للمتوفى عنها زوجها نفقة وكسوة من التركة وخصص لها نصيب من الميراث وحل محلها.

(١) سورة البقرة/٢٤٠.

(٢) سورة البقرة/٢٣٤.

(٣) من انصار عدم النسخ: القرطبي: ٢٢٦/٣، الرازي: ١٥٨/٦.

(٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٣.

(٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٩٠.

(٦) نواسخ القرآن ص ٩٠-٩١.

أدلة بطلان زهم النسخ :

هناك أدلة شرعية ومنطقية وعلمية كثيرة تدل بوضوح على بطلان دعوى نسخ آية (٢٤٠) بآية (٢٣٤) أهمها ما يأتي:

١. اختلاف موضوع الايتين فأية (٢٤٠) تبين حقاً من الحقوق الزوجية للمتوفى عنها زوجها بعد وفاة الزوج بدليل قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ وهذا الحق فسره قوله تعالى: ﴿مَكَانًا إِلَى الْمَوْلَى هَيْزَرَ الْحَرَامِ﴾ أي حلقها بالمسكنى والنفقة وما كانت عليه قبل الوفاة في بيت زوجها المتوفى مع منح الحرية لها وحلقها في الخروج وعدم اختيار ذلك وعدم الزامها بالبقاء والتمتع ببيت الزوجية بدليل قوله تعالى: ﴿الْحَرَامِ فَإِنْ حُرِّجَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾.

بينما ان الآية (٢٣٤) تبين واجباً من الواجبات الزوجية على المتوفى عنها زوجها بعد الوفاة والزامها قهراً ورغم ارادتها بالتقيد بهذا الواجب.

فإذا كانت حائلاً يجب عليها التبرص اربعة اشهر وعشرة ايام واذا كانت حاملاً تنتظر وضع الحمل عند جمهور الفقهاء او انقضاء ابعد الاجلين من وضع الحمل والمدة اربعة اشهر وعشرة ايام عند البعض واذا كان موضوع الايتين يختلف فأين التعارض واين التناقض؟ مع ان النسخ فرع التناقض فيأتي لرفعه^(١).

٢. الحكم الوارد في الآية الاولى يتعلق بحقوق الناس المحاضمة لارادة العبد وله الاختيار والحرية في قبولها او رفضها.

في حين ان الحكم الوارد في الآية الثانية حق من حقوق الله المحضة لا تقضح لارادة الانسان ولا يقبل التعديل او التبديل وهو وجوب التبرص وعدم الزواج الا بعد اربعة اشهر وعشرة ايام او وضع الحمل بالنسبة للمتوفى عنها زوجها كسائر انواع العدة بالنسبة للمطلقة من وضع حمل كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْسَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وثلاثة قروء كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ او ثلاثة اشهر كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ النَّمِيسِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ لَوَكُنْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ فالعدة بكافة انواعها حقوق الله المحضة بينما تتمتع الزوجة بالبقاء في بيت الزوجية من الحقوق الخاصة للعبيد.

(١) ينظر أصول الفقه للشيخ محمد الحضري ص ٢٥٢.

فأين التناقض واين التعارض حتى يرفع بالنسخ؟ ومن القواعد الاصولية والمنطقية ان التعارض او التناقض لا يقوم الا بعد وحدة الموضوع والمحمول.

٣. الآية الناسخة (٢٣٤) متقدمة في نظم القرآن بست ايات على الآية المنسوخة فما هو السر في هذا التقديم والتأخير رغم ان الناسخ يأتي بعد المنسوخ وفق نزوله اذا كانا في سورة واحدة ومتعلقين بموضوع واحد فهذا التقديم والتأخير رغم عدم ضرورة رعايتهما قرينة اخرى على عدم وجود النسخ.

٤. اكثر النساء في العالم الاسلامي يمعن بين حكمي الايتين فالزوجة المتوفى عنها زوجها غالباً تبقى في بيت الزوجية بعد وفاة زوجها سنة فأكثر والسكنى هي هي والنفقة هي هي اضافة الى التزامها بعدة الوفاة هل هناك من يدعو الى خلاف ذلك ويطلب من الزوجة الخروج من بيت الزوجية وعدم السكنى فيه وعدم الانساق من التركة بحجة ان هذا منسوخ؟

الجواب: كلا علماً ان حكمي الناسخ والمنسوخ يجب ان يكونا متناقضين لا يجوز جمعهما معاً كما لا يجوز رفعهما معاً.

٥. ان ثبوت الآية (٢٤٠) في القرآن الكريم تلاوة لقرينة اخرى على عدم نسخها^(١) لان الاحتفاظ بالتلاوة والغاء الحكم رفض القول بصحته اكثر العلماء^(٢) كما ذكرنا سابقاً. واقوى دليل من هذه الادلة التي استعرضتها هو اختلاف الايتين في الموضوع فموضوع الآية (٢٤٠) هو الحق بينما موضوع الآية (٢٣٤) هو الالتزام وموضوع الناسخ والمنسوخ يجب ان يكون واحداً بالبداية.

الآية (٢٥٦) قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٣) قال النحاس^(١): ((فمن العلماء من قال هي منسوخة ولان النبي ﷺ قد اكره العرب على دين الاسلام وقاتلهم ولم يرض منهم الا الاسلام وعن قال بذلك سليمان بن موسى قال

^(١) يقول القرطبي في تفسيره ٢/٢٢٦: روى البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان هذه الآية التي في البقرة نسختها الآية الاخرى فلم تكتبها؟ قال يا ابن اخي لا اغير شيئاً من مكانه.

^(٢) قال الطبري ٢/٣٦٢: ((عن مجاهد ان هذه الآية محكمة لا نسخ فيها والعدة كانت قد ثبتت اربعة اشهر وعشرا ثم جعل الله لهن وصية سكن سبعة اشهر وعشرين ليلة فإن شابت المرأة سكنت وان شابت خرجت.

^(٣) سورة البقرة/٢٥٦.

نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ وقال بعض العلماء ليست بمنسوخة لكن لا اكراه في الدين نزلت في اهل الكتاب لا يكرهون على الاسلام اذا أدوا الجزية والذين يكرهون اهل الاوثان.

وقال ابن سلامة^(١): نسخها الله بآية السيف.

وقال ابن حزم الاندلسي^(٢): آية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٣).

وقال ابن الجوزي^(٤): اختلف العلماء هل هذا القدر من الآية عكس او منسوخ فذهب قوم الى انه عكس ثم اختلفوا في وجه احكامه على قولين: احدهما عام اريد به المخصوص وهو اهل الكتاب فانهم يفيون بين الجزية والاكراه على الاسلام.

والقول الثاني ان المراد بالدين هو المعتقد بالقلب.

أدلة بطلان زعم النسخ :

١. من الواضح ان القرآن الكريم وحدة لا يتجزأ ويفسر بعضه بعضاً فهناك مناشات الايات تتناقض مع القول بنسخ الاكراه في الدين وتزيد بقاء هذا الحكم الى الابد ومن هذه الايات:

أ- آية العتاب الموجه الى الرسول (ﷺ) حين اراد اكراه البعض على الاسلام رحمة بهم فقال سبحانه بالاستفهام الانكاري: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٥).

ب- قال سبحانه وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٦)

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٧٩.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة التوبة/ ٥.

(٥) نواسخ القرآن ص ٩٢.

(٦) سورة يونس/ ٩٩.

(٧) سورة النحل/ ١٢٥.

ج- المحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْتَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(١).

د- المحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾^(٢).

وهناك عشرات الايات تؤكد قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ فالقول بنسخه يستلزم القول بنسخ تلك الايات ايضاً واللازم باطل فكذلك المزموم.

٢. اضافة الى تلك الادلة النقلية فان الدليل العقلي والمنطقي العلمي يرفض الاكراه في الدين لان الدين اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع بالقلب بوجود الله وثبوت نبوة محمد ﷺ وما يتفرع عنهما من سائر المعتقدات والاعمال الصالحة وليس مجرد الشهادة والتظاهر بالاسلام وهذا الاعتقاد قناعة قلبية شخصية ذاتية فلا تفرض بالقوة والاكراه على احد فكل اكراه بخلاف وجود هذه العقيدة الباطنية يؤدي الى تكوين طبقة من المنافقين في كل مجتمع ومن الواضح ان خطورة المناق على المجتمع اكثر بكثير من خطورة العدو العلني.

٣. ان آية السيف او آية اخرى الامرة بالقتال خاصة بحالة الدفاع الشرعي عن الاسلام والمسلمين^(٣).

الآية (٢٨٢) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..﴾^(٤) الآية ثم قال في نفس الآية ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ثم قال سبحانه في الآية التي تليها: ﴿وَإِن كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَقْبُوضَةٍ﴾^(٥).

فأمر القرآن الكريم في هاتين الايتين بتوثيق الدين، والمعاملات المالية استبعاداً لمخومات المتعاقدين او ردتها وذلك بإحدى الطرق الثلاث اما تسجيل الدين او العقد لدى كاتب العدل تنفيذاً لأمر الله: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ او الاشهاد على البيع طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وفي حالة عدم وجود كاتب العدل يوثق العقد

(١) سورة المائدة/٩٢.

(٢) سورة آل عمران/٢٠.

(٣) من انصار عدم النسخ: ابن العربي: ١/٢٣٣، الألويسي: ٣/١٣، الطبري: ٣/١٢، القرطبي: ٣/٢٨٠.

الرازي: ٧/١٤، الكيا الهراسي: ١/٢٢٣.

(٤) سورة البقرة/٢٨٢.

(٥) سورة البقرة/٢٨٣.

والدين بالرهن حماية لضمان حق الدائن بحيث اذا حل اجل الدين ولم يقم المدين بوفاء الدين يباع المرهون ويستوفي الدائن دينه من ثمنه وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ هَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَكْتُوبَةً﴾ وهذا الشرط ليس له المفهوم المخالف فيجوز الرهن في السفر والحضر بدليل ما روي عن عائشة ام المؤمنين (رضي الله عنها): (من ان الرسول ﷺ اشترى من يهودي طعاماً بنسيئة^(١) فأعطاه درعاً له رهناً^(٢)).

وهذه الاجراءات من تسجيل الديون والاشهاد على البيعات وتوثيق الديون بالرهون يطلق عليها القانون والقانونيون تعبير (الشكلية) ومركز هذه الشكلية في القانون يختلف من بلد الى بلد آخر، ففي العراق كل تصرف ينصب على العقار- باستثناء الوصية- باطل اذا لم يسجل في دائرة التسجيل العقاري^(٣).

بينما في القانون المصري والقوانين المتأثرة به بيع العقار او ابي تصرف عقاري اخر خارج الدائرة الرسمية ينعقد وينشئ الالتزام على عاتق صاحب العقار بتسجيل العقد في دائرة الشهر العقاري ولكن لا ينقل الملكية الى الطرف الاخر الا بعد التسجيل.

موقف فقهاء الشريعة من الشكلية المذكورة :

اختلف فيها علماء الاسلام من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في هذا الموضوع من ناحيتين:

احدهما: الاختلاف في بقاء الاوامر الواردة في الايتين المذكورتين بحكمة او كونها منسوخة.

والثانية: استعمال تلك الاوامر في المعنى الحقيقي الشرعي وهو الوجوب او في المعنى المجازي وهو التنبه والارشاد كما في الايضاح الآتي:

(١) بيع النسيئة: هو البيع بشمن مؤجل.

(٢) صحيح مسلم: ١٢٢٦/٣ تحت عنوان باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر.

(٣) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المادة (٥٠٨) وقانون التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ المادة (٣).

أولاً- بقاؤها محكمة او كونها منسوخة:

زعم البعض^(١) ان هذه الشكلية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغُضُوكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتِمِنَ اَمَانَتَهُ﴾^(٢).

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين التخصيص والنسخ فعموم الاوامر الواردة في الايتين المذكورتين يخص بهذا الشرط في الآية الثانية ففي حالة وجود الثقة بين المتعاقدين والدادن والمدين بحيث تكون حقوق كل واحد منهما التي هي التزامات بذمة الاخر مضمونة فلا داعي للتوثيق بالتسجيل او الاشهاد او الرهن لضمان قيام كل بالوفاء بالتزامه في مواعده المحدد.

ثانياً- الأوامر المذكورة للوجوب أو للندب والارشاد:

ذهب جمهور علماء المسلمين من الفقهاء والاصوليين والمفسرين الى ان الاوامر الواردة في هاتين الآيتين للندب او الارشاد وليست للوجوب والالزام والحتم رغم قولهم بأن الامر حقيقة في الوجوب وعجاز في غيره غير انه لم يستعمل في معناه الحقيقي في كل من التسجيل والاشهاد والرهن في الايتين المذكورتين بقرينة عمل السلف الصالح حيث لم يلزموا انفسهم بهذه الشكليات في الديون المؤجلة والعقود المالية وهم اكثر منا التزاماً بالشريعة وتطبيقها وعملهم قرينة على ان تلك الاوامر لم تستعمل في معانيها الحقيقية وهي الوجوب. ويرد هذا الاستدلال بأدلة منها:

١. ان الوازع الديني عند السلف كان متغلباً على الجانب المادي وكانت الثقة سائدة بين المتعاقدين والامانة قائمة لدى كل مسدين فلم يكن هناك موجب للتوثيق بأية شكلية.
٢. ان الحياة سابقاً كانت بسيطة بحيث ان الديون كانت بمبالغ قليلة لا تستوجب التسجيل وعمل العقد لم يكن من الامور الثمينة النفيسة غالباً.

(١) النحاس المرجع السابق ص ٨٢-٨٤. ابن سلامة المرجع السابق ص ٩٦. ابن الجوزي المرجع السابق ص ٩٤-٩٦. ابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٠ وفيه آية (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ) منسوخة وناسخها (فَإِنْ آمَنَ بِغُضُوكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتِمِنَ اَمَانَتَهُ).

(٢) البقرة/٢٨٣.

وبناء على ذلك فان عملهم بترك التسجيل والاشهاد والرهن لا يكون قرينة على ان هذه الاوامر استعملت في معانيها المجازية وهي الارشاد والندب وغيرها ولم تستعمل في المعنى الحقيقي وهو الوجوب عند الحاجة.

ب/ وذهب البعض من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الفقهية الى ان تلك الاوامر مستعملة في المعنى الحقيقي وهو الوجوب والحتم والالتزام.

فمن الصحابة: عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وابو موسى الاشعري^(١).

ومن التابعين: محمد بن سيرين وابو قلابة والضحاك وجابر بن زيد ومجاهد ومن اشداهم في ذلك عطاء فقال اشهد اذا بايعت او اذا اشتريت بدرهم او نصف درهم او اقل من ذلك قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾.

وعن مغيرة عن ابراهيم قال اشهد اذا بايعت واذا اشتريت ولو دستجة بقل^(٢).

ومن ائمة المذاهب الفقهية ابن حزم الظاهري^(٣) حيث قال ((وفرض على كل متبايعين لما قل او كثر ان يشهدا على تبايعهما رجلين او رجلا وامرأتين من العدل وان لم يجدا عدولاً سقط فرض الاشهاد. فإن لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله والبيع تام فإن كان البيع بضمن الى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور ان يكتباه فإن لم يكتباه فقد عصيا الله والبيع تام فإن لم يقدرا على كتاب سقط عنهما فرض الكتاب)). برهان ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ بِذُنُوبٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ الآية.

ثم قال: فهذه الاوامر مغلظة مؤكدة لا تحتل تأريلا بأمر الكتابة في المداينة الى اجل مسمى وبالاشهاد في ذلك في التجارة المدارة الى اخره.

ثم يقول: قال مجاهد كان ابن عمر اذا باع بنقد اشهد واذا باع بنسيئة كتب واشهد الى آخره.

وجل ادلة هؤلاء هو ان الامر الوارد في التسجيل والاشهاد والرهن مستعمل في معناه الحقيقي وهو الوجوب ولا يجوز حمله على معناه المجازي وهو الندب او الارشاد ولعدم وجود القرينة الصارفة عن حقيقته.

(١) ابو جعفر النحاس الناسخ والمنسوخ ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق ص ٨٣.

(٣) المحلى: ٣٤٤/٨ وما بعدها.

في حين استدلل الجمهور على استعماله في معناه المجازي بقرينة عمل السلف الصالح. ومن وجهة نظري ان هنالك مغالاة في الاتهامين المذكورين ونتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية وضعف الوازع الديني وقلة الثقة والامانة يجب الاخذ بالوسط بين الرأيين السابقين لان الشريعة الاسلامية اقرت الوسط^(١) في كل شيء. واستبعدت الافراط والتفريط فاذا كان الدين مبلغاً كبيراً فيجب تسجيله بخلاف المبالغ القليلة. واذا كان محل العقد مالياً نفيماً كالعقارات من الدور والاراضي والبساتين فيجب تسجيلها في دائرة التسجيل العقاري او ما يقابله.

واذا كان محل العقد سيارة يجب تسجيلها في دائرة المرور واذا كانت طائرة او باخرة يجب تسجيلها في دائرة رسمية وذلك استبعاداً للمنازعات والمحصومات بين العاقدين او ورثتهما والقرآن العظيم سبق التشريعات الوضعية في العالم في اقرار هذه الشكليات ضماناً لحقوق المتعاقدين وتعتبر اول شريعة في الدنيا عرفت كاتب العدل. واقترح ان يأخذ المشرع في البلاد العربية باتجاه الشريعة الاسلامية في القول بانعقاد العقد خارج الدائرة الرسمية ثم الزام العاقدين بالتسجيل في الجهة الرسمية كما هو معروف في القانون المصري والقوانين المتأثرة به^(٢).

الآية (٢٨٤) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تُبْنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٣). يقول النحاس^(٤) (فمن ابن عباس فيها ثلاثة اقوال: احداها انها منسوخة بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كَفْماً إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٥). والثاني انها غير منسوخة وانها عامة يحاسب المؤمن والكافر والمنافق بما ابدى واخفى فيغفر للمؤمن ويعاقب الكافرين والمنافقين. والثالث انها مخصوصة وانما في كتمان الشهادة واظهارها كذا روى زيد بن ابي زياد عن مقسم عن ابن عباس)).

(١) قال سبحانه وتعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) البقرة/١٤٣.

(٢) من انصار عدم النسخ: الطبري: ٣/٧٩، الالوسي: ٣/٥٧، ابن العربي: ١/١٦٢، القرطبي: ٣/٣٧٦، الرازي: ٧/١١٠، الكيالهراسي: ١/٢٣٧.

(٣) البقرة/٢٨٤.

(٤) المرجع السابق ص ٨٥ وما بعدها.

(٥) سورة البقرة/٢٨٦.

يقول ابن حزم الاندلسي^(١) فشق نزولها عليهم فقال النبي (ﷺ) لا تقولوا كما قالت اليهود سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا واطعنا فلما علم الله بتسليمهم لامره انزل ناسخ هذه الآية بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وخفف من الوسع بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٢).

وقال ابن سلامة^(٣) ((اختلف المفسرون في معناها فروي عن عائشة (رضي الله عنها) انها قالت ان الله (ﷻ) يغير الخلق بما عملوا في الدنيا يوم القيامة سراً وجهراً فيغفر للمؤمنين ما أسروا ويعذب الكافرين ثم يقول: وقال ابن مسعود (رضي الله عنه) هي في سائر اهل القبلة. وقال المحققون: لما نزلت هذه الآية قال المسلمون: يا رسول الله لا نطيع فقال النبي (ﷺ) لا تقولوا كما قالت اليهود سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا واطعنا فنزل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال ابن الجوزي^(٤) ما خلاصته في هذه الآية: ﴿وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُعَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ قولان:

أحدهما: منسوخ بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وعن ابن مسعود نسختها الآية التي تليها: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَهِيَئَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

والقول الثاني: انه لم ينسخ ثم اختلف ارباب هذا القول على ثلاثة اقوال:

أحدها: أنه ثابت في المؤاخذ على العموم فيؤاخذ به من يشاء ويغفر لمن يشاء. وهذا مروى عن ابن عباس.

والثاني: المؤاخذة به واقعة ولكن معناها اطلاق العبد على فعله السيء.

والثالث: محاسبة العبد به نزول الغم والحزن والعقوبة والأذى به في الدنيا وهو قول عائشة (رضي الله عنها).

والذي اراه في هذا الموضوع هو التفصيل الاتي:

كل ما هو مكنون في نفس الانسان وباطنه لا يطلو من احدى الحالات الثلاث الاتية:

(١) المرجع السابق ص ٣٠.

(٢) سورة البقرة/١٨٥.

(٣) المرجع السابق ص ٩٧.

(٤) المرجع السابق ص ٩٦ وما بعدها.

الأولى- صفات غريزية غير خاضعة لارادة الانسان سواء كانت من الصفات الحميدة او الرذيلة فهي لا يسأل عنها الانسان ولا يحاسب عليها لان الله لا يكلف الانسان الا بما يخضع لارادته وطاقته وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كَفًّا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

الثانية- صفات غريزية خاضعة لارادة الانسان واختياره كالحسد والانانية والطفيان والحقد والبغض بغير حق وغير ذلك من الصفات الرذيلة التي تكون تحت سيطرة الانسان واختياره ان شاء اختارها وان شاء كف عنها فهذه الصفات الرذيلة المكنونة في نفوس الانسان وباطنه يسأل عنها الانسان بالاجماع لان المفروض ان يكون باطن المسلم نظيفاً كظاهره وان ميزان الاسلام انه لا ينظر الى صور الناس وانما ينظر الى قلوبهم وهذا القسم هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَلَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْنَ بِحَسَابِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾.

الحالة الثالثة- هي النوايا السيئة لارتكاب المعاصي والمجرام كمن ينوي السرقة ويتهيأ لها ومن ينوي قتل انسان بريء فيحضر الاسباب لتنفيذه وينوي الزنا بامرأة فيخطط له السبل وهكذا فهذه النوايا السيئة لا يحاسب عليها الانسان الا بعد المباشرة بتنفيذ الجريمة المنوية.

والذي يقع في النفس من قصد المعصية (او الجريمة) يمر بالمراحل الآتية:

أ- الهاجس: وهو ما يلقي في النفس ولا يؤاخذ به اجماعاً لانه ليس من فعله الارادي وانما هو شيء ورد عليه دون قدرة على منعه.

ب- الحاطر: وهو جريان ما في النفس ويعتبر المرحلة الثانية بعد الهاجس فلا يؤاخذ به ايضاً بالاجماع لنفس السبب.

ج- حديث النفس: وهو ما يقع فيها من التردد هل يقدم على الجريمة او لا والقاعدة العامة في الشريعة الاسلامية ان لا عقاب على حديث النفس في الجريمة قبل ارتكابها لان النبي (ﷺ) قال: ((إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا))^(١).

د- الهم: وهو ترجيح قصد الفعل، فقد بين الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب حسنة وان الهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينظر فإن تركها كتب حسنة وان فعلها كتب سيئة.

هـ- العزم: وهو اقوى من الهم فالمحققون من فقهاء الشريعة على انه يؤاخذ به لقوله (ﷺ): اذا تواجه وفي رواية (اذا التقي) المسلحان بسييفيهما فقتل احدهما

^(١) رواه البخاري، نيل الاوطار للشوكاني: ٧/٥٥.

صاحبه فالقاتل والمقتول في النار فليل هذا القاتل فما بال المقتول قال اراد قتل صاحبه^(١).

و- الاعمال التحضيرية: وهي المظهر الخارجي للعزم على ارتكاب الجريمة. الاصل في الشريعة الاسلامية انها لا يعاقب عليها ما لم تكن بذاتها معصية فعندئذ يجب فيها التعزير وان لم ينفذ فيها الجريمة المنوية^(٢).

وبعد هذا التحقيق العلمي في الموضوع يتبين لنا ان قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ تخصص لعموم قوله: ﴿وَإِنْ تُبَدَلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا يُعَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فالقول بالنسخ من السلف الصالح اريد به التخصيص واما من اراد به غيره فقد خلط بين النسخ والتخصيص غفر الله لهم لانهم قالوا ذلك بحسن النية. والآية الاولى عامة تدل في ظاهرها على عاسبة الانسان على ما يفييه من الصفات الرذيلة الارادية والارادية وعلى نواياه السيئة وان لم تخرج الى حيز الفعل والتنفيذ.

والآية الثانية خصصت هذا العموم واقتصرت على صفاته الرذيلة التي تتعارض مع وجوب طهارة سريرة الانسان في كل ما يرضع لارادته^(٣) وعلى ما يكتمه مما يجب عليه ابرازه كشهادة يجب عليه ادلاؤها لانها تتعلق باثبات حق من الحقوق العامة او الخاصة فكتان الشهادة يؤدي الى ضياعها بدليل الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾^(٤).

وفي ختام الكلام عن النسخ المزعوم لآيات سورة البقرة اكرر ما ذكرته سابقاً من أن جميع الآيات التي زعموا أنها منسوخة بآية السيف في هذه السورة وفي جميع السور الأخرى عامة من حيث الظروف والزمان وحالات الحرب والسلام وان آية السيف مخصصة لهذا العموم فتخرج من تلك الاحوال والظروف حالة اعتداء المشركين على الاسلام والمسلمين حيث يجب

(١) متفق عليه. نيل الاوطار: ٥٢/٧، وفي لفظ البخاري انه كان حريصاً على قتل صاحبه.

(٢) ينظر المسؤولية الجنائية في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون للمؤلف ص ٤١-٤٢.

(٣) يقول الطبرسي (مجمع البيان: ٤٠١/٢) قيل هذه الآية منسوخة بقوله (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ودوا في ذلك خبراً ضعيفاً وهذا لا يصح لان تكليف ما ليس في الوسع غير جائز فكيف ينسخ وانما المراد بالآية ما يتناولها الامر والنهي من الاعتقادات والارادات وغير ذلك مما هو مستور عنا فأما ما لا يدخل في التكليف من الوسوس والهواجس وما لا يمكن التحفظ عنه من الحواطر فخراج عنه لدلالة العقل.

(٤) سورة البقرة/٢٨٣.

(٥) الطبرسي: ٩٩/٣، الالوسي: ٦٤/٣، القرطبي: ٣٧٦/٣، الرازي: ١٢٦/٧.

عندئذ الدفاع الشرعي بمقتضى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَكَىٰ عَلَيْكُمْ فَاصْتَبُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَكَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

ولو صح زعم هؤلاء الزاعمين للزم القول بأن الاسلام دين الحرب والقتال وسفك الدماء في جميع الاحوال والظروف والازمنة والامكنة مع ان هذا الاتجاه خطأ فاحش لا يغتفر اياً كان مصدره لأنه مبني على اجتهاد خاطئ يتنافى مع واقع القرآن الكريم الذي يدعو الى السماح والسلم والتعاون واستبعاد اللجوء الى استخدام القوة إلا للدفاع الشرعي عن الدين والحياة والعرض والمال ورفع الفتنة ودفع الفساد.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْعَمْرَانِ

- (٢٠) ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾
- (٢٨) ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَيَحذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾
- ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَاهَدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾
- (٨٦- ٨٨) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾
- (٩٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾
- (١٠٢) ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذى﴾
- (١١١) ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾
- (١٤٥) ﴿وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾
- (١٨٦)

الآية (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾^(١)

يقول ابن سلامة^(٢): سورة آل عمران مدنية فتحتوي من المنسوخ عشر آيات الآية الاولى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسَلْتُمُوهُ فَغَدَّاهُمْ﴾ هذا حكم والمنسوخ ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ نسختها آية السيف.

وقال النحاس^(٣): لم نجد في هذه السورة بعد تلخيص شديد مما ذكره في النسخ والمنسوخ إلا ثلاث آيات ولولا حجتنا ان يكون الكتاب مشتملاً على كل ما ذكر منها لكان القول فيها انها ليست بنسخة ولا منسوخة.

وقال ابن حزم الاندلسي^(٤): ((سورة آل عمران مدنية وفيها خمس آيات منسوخة فأولى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ وناسخها آية السيف وهي قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية^(٥))).

وقال ابن الجوزي^(٦): الآيات التي ادعى عليهن النسخ في سورة آل عمران الآية الاولى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾.

ثم ذكر عشر آيات زعموا انها منسوخة في هذه السورة ثم يقول: وقد ذهب بعض المفسرين الى ان هذا الكلام اقتضى الاقتصار على التبليغ دون القتال ثم نسخ بآية السيف.

أدلة بطلان زعم النسخ :

١. ان هذا الزعم مبني على الخلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مراراً فأية (٢٠) جاءت عامة وهي تدل في ظاهرها على عدم جواز لجوء الرسول (ﷺ) واصحابه ومن يأتي بعدهم الى استخدام القوة مطلقاً ولو في حالات الاعتداء على الاسلام والمسلمين لكن خصص هذا العموم بآيات اخرى منها آية السيف الخاصة بحالة الدفاع الشرعي ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

(١) سورة آل عمران / ٢٠.

(٢) المرجع السابق ص ٩٨.

(٣) المرجع السابق ص ٨٧.

(٤) المرجع السابق ص ٣٠.

(٥) سورة التوبة / ٥.

(٦) المرجع السابق ص ١٠٤.

٢. ان مفهوم مخالفة الحصر ليس عدم جواز القتال في جميع الاحوال وانما المراد منه ان مهمة الرسول (ﷺ) في اداء رسالته هي الهداية بمعنى الارشاد الى الحق واراءة الطريق وليست الايصال الى الهدف والمطلوب لان ذلك خاضع للسلطة الالهية كما قال سبحانه ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(١).

والهداية وردت في القرآن الكريم بمعنيين:

أحدهما: الارشاد الى طريق الصواب وهو من وظيفة الانبياء والرسل ومن يحمل عنهم بعدهم في اداء هذه الوظيفة من أهل الاصلاح والعلم ودعاة الخير وهذا الارشاد يكون بالتبليغ والمبلغ بعد الارشاد قد يضل الطريق وقد يصل الى الهدف المطلوب.

والثاني: الهداية بمعنى الايصال الى الهدف المطلوب بأن لا يضل الطريق ابدأ وهذه الهداية خاضعة لارادة الله وحده كما قال سبحانه ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢).

قيل: ومعيار التمييز بين المعنيين هو ان الفعل المشتق من الهداية اذا تعدى الى مفعول ثان مجرد الجبر يكون بمعنى الارشاد واراءة الطريق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣) اي يهدي الناس الى الطريق الاقوم في الصواب. واذا تعدى بدون حرف الجبر يكون بمعنى الايصال الى المطلوب والهدف هذا ما قاله البعض.

ولكن من وجهة نظري كل فعل مشتق من مادة الهداية اذا نسب الى الله يكون بمعنى الايصال الى المطلوب واذا نسب الى غيره من الانبياء والرسل وغيرهم يكون بمعنى الارشاد والتبليغ واراءة الطريق وقد ورد بمعنى الايصال الى المطلوب في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

واما المعيار السابق فهو منقوض بقوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾^(٤) فالفعل تعدى الى

(١) سورة القصص/٥٦.

(٢) سورة فاطر/٨.

(٣) سورة الاسراء/٩.

(٤) سورة مريم/٤٣.

المفعولين بدون حرف جر وهو بمعنى الارشاد والتبليغ وازاءة الطريق دون الايصال^(١) الى الهدف لأن ذلك خاضع لسلطة الله وحده.

الآية (٢٨) ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ في قوله تعالى:

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^(٢)

قال ابن سلامة^(٣) الآية الثانية قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هذا محكم والنسخ قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾.

نسختها آية السيف بدون أن يبين أي تعارض بين الآيتين أو يفسر المعنى المراد بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ فكان النسخ في القرآن عمل اجتهادي بل كيفي إن شاء حكم بنسخ الآية وإن شاء ابقاها محكمة وإن أراد جزأها فجعل جزءا منها محكما والجزء الآخر منسوخا.

وهذا النمط هو ديدنه الابن الجوزي في جميع الآيات التي حكم عليها بالنسخ ولم يتطرق لوجه من بعيد أو قريب إلا نادرا فكتابه نواسخ القرآن يجب عدم الاعتماد عليه لأنه شوه منزلة القرآن العظيم الذي هو الأساس الرئيس في الشريعة الإسلامية ولو كان حسن النية. لا يوجد في هذه الآية من قريب أو بعيد الأمر بمصاداة غير المسلمين لمجرد إنهم غير مسلمين وإنما المعادة محصورة في نطاق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وإنما المراد في الآية المذكورة النهي عن اتحاد المؤمنين الكفار انصارا لهم وعن التعاون معهم ضد مصالح الاسلام والمسلمين وهذا التعاون محرم حتى مع المسلمين وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وفي الاستثناء الوارد في هذه الآية ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ هو نفس معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٤). وفي حالات الضرورة يجوز دفع الضرر الأشد بالضرر

(١) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ١٤٤/١ والرازي: ١٦٠/٧.

(٢) سورة آل عمران/٢٨.

(٣) المرجع السابق ص ٩٩.

(٤) سورة النمل/١٠٦.

الاخف وفي حدود الضرورة لان الضرورات تقدر بقدرها^(١) فيجوز التظاهر بغير الحقيقة في حالات الضرورة وبقدرها لكن لا يجوز السكوت عن الاعتداء في حالات الامكانية فلا تعارض بين هذه الآية وآية السيف^(٢).

الآيات (٨٦- ٨٨) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٣) ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهمْ أَنْ عَلَيهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾^(٤)

زعم البعض^(٥) ان هذه الايات الثلاث منسوخة بالاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٦).

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين تخصيص عموم الايات السابقة بالاستثناء وبين النسخ. والغريب ان من الزاعمين بالنسخ ابن حزم الاندلسي وهو في كتابه النسخ والمنسوخ في القرآن يقول في (ص ٨) منه: ((والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً)) ثم يقول في (ص ٣١): ((هذه الايات نزلت في ستة رهط ارتدوا عن الاسلام بعد ان اظهروا الايمان ثم استثنى واحد من الستة وهو سويد بن الصامت فقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ فهذه الآية ناسخة لها)).

ومن الواضح ان الاستثناء بيان لعموم لم يكن مراداً، والنسخ الغاء لحكم كان مراداً فكيف يخلط بين الامرين؟^(٧)

(١) ينظر: الطبري: ١٥٢/٣ والطبرسي: ٤٢٩/٢ وتفسير ابن عطية: ٧٤/٣ والكشاف للزمخشري: ٤٢٢/١

والرازي: ١٤/٨.

(٢) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٥/٨ والطبري: ١٥٤/٣.

(٣) سورة آل عمران ٨٦.

(٤) سورة آل عمران ٨٨.

(٥) ابن حزم: النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣١ ابن سلامة ص ٩٩ ابن الجوزي ص ١٠٥.

(٦) سورة آل عمران ٨٩.

(٧) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٢٦/٨.

الآية (٩٧) قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(١)
 زعموا^(٢) انه نسخ في نفس الآية بقوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ لعزل القائل
 بالنسخ اراد به معناه العام الشامل لتخصيص العام والا فإذا اريد به معناه الاصولي فإنه
 غير مقبول لان لفظ (من) بدل من (الناس) بدل البعض من الكل فهو من طرق
 التخصيص بالادلة المتصلة.

يقول ابن الجوزي: ((قال السدي هذا الكلام تضمن وجوب الحج على جميع المخلوق الفسني
 والفقير والقادر والعاجز ثم نسخ في حق عادم الاستطاعة بقوله ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
 قلت: وهذا قول غير دقيق، واقدام بالرأي الذي لا يستند الى معرفة اللغة العربية التي نزل
 بها القرآن على الحكم بنسخ القرآن.. الخ))^(٣)^(٤).

الآية (١٠٢) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٥)
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال في تفسير هذه الآية (أن يطاع فلا يعصى ويذكر فلا
 ينسى وان يشكر فلا يكفر)^(٦).

يقول ابن سلامة^(٧): ((لما نزلت لم يعلموا تأويلها حتى سألوا رسول الله فقالوا ما حق
 تقاته قال ان يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى وان يشكر فلا يكفر^(٨) فشق نزولها
 عليهم فقالوا: لا نطيع فقال النبي ﷺ) (لا تقولوا كما قالت اليهود ولكن قولوا سمعنا
 واطعنا) ثم نزل قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(٩) فكان هذا اعظم عليهم من
 الاول حتى يسر الله ذلك وسهله فنزل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(١٠) فصارت
 ناسخة لما قبلها.

(١) سورة آل عمران/٩٧.

(٢) من الزاعمين السدي وابن سلامة الناسخ والمنسوخ: ص ١٠٠.

(٣) الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي ص ١٠٦.

(٤) من أنصار عدم النسخ: الرازي: ٢٤٥/١٠، والالوسي: ١١٧/٥.

(٥) سورة آل عمران/١٠٢ تنتم الآية (ولا توتنن إلا وأنتم مؤمنون).

(٦) ابو جعفر النحاس: الناسخ والمنسوخ ص ٨٨.

(٧) المرجع السابق ص ١٠٠.

(٨) نقله الطبري: ٢٨/٤ عن عبد الله بن مسعود.

(٩) سورة الحج/٢٨.

(١٠) سورة التغابن/١٦.

وقال بالنسخ جماعة^(١).

وزعم النسخ باطل للدلالة الآتية:

١. كل امر ورد في القرآن وكلف الانسان فيه بعمل ما فإن عمومه مخصص بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص اذا لم يقصد به معناه العام عند السلف.
 ٢. ما روي عن معاذ من ان النبي (ﷺ) قال له هل تدري ما حق الله على العباد؟ قال الله ورسوله أعلم قال هو ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وهذا لا يجوز ان ينسخ.
 ٣. ان معنى (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) اي كما يحق ان يتقى وذلك بأن يتجنب جميع معاصيه ومثل هذا لا يجوز ان ينسخ لانه اباحة لبعض المعاصي.
 ٤. لا يجوز ان يفسر (حَقَّ تَقَاتِهِ) بما لا يستطيع من التقوى لانه الله سبحانه وعد انه لا يكلف نفساً الا وسعها والوسع دون الطاقة^(٢).
- يقول ابن الجوزي^(٣): ((قال ابن عقيل ليست منسوخة لان قوله ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ بيان لحق تقاته وانه تحت الطاقة فمن سَمِيَ ببيان القرآن نسخاً فقد اخطأ^(٤).

الآية (١١١) قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذى﴾^(٥).

اي لا يضرركم ضرراً باقياً في جسد او قال انما هو شيء يسير سريع الزوال وتساوبن عليه. وزعم البعض^(٦) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٧).

(١) منهم محمد بن كعب. ابن الجوزي: ١٠٨ وابن حزم الاندلسي: ٣١ ومنهم قتادة الطبري: ٤/٣٠.

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ٤/١٧٦.

(٣) المرجع السابق ص ١٠٩.

(٤) من انصار عدم النسخ الطبري (٤/٢٠) والالوسي (٤/١٠٢) والرازي (٨/١٦١) والقرطبي (٤/١٧٧).

(٥) رجح عدم النسخ لامكان الجمع بين هذه الآية وآية (فاتقوا الله ما استطعتم) بان الاخيرة بيان للاولى وليست ناسخة لها ويكون المعنى فاتقوا الله حق تقاته ما استطعتم وقال هذا اصوب.

(٦) سورة آل عمران/١١١.

(٧) منهم السدي فقال الاشارة الى اهل الكتاب قبل ان يؤمر بقتالهم ومنهم ابن سلامة ص ١٠١.

(٨) سورة التوبة/٢٩.

وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين فالآية الثانية حكمها خاص بحالة الاعتداء على المسلمين ويرد الاعتداء والاولى بيان لتحمل بعض الاذى من الغير الذي لا يصل الى درجة التهديد بالدين والحياة والعرض والمال وهذا يجب ان يكون من شيمة كل انسان مسلم وغير مسلم لان الاصل هو السلم والحرب استثناء.
٢. الآية الاولى من الاخبار والاخبار لا تقض للنسخ^(١).

الآية (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٢)
 وزعم البعض^(٣) انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾^(٤).

وزعم النسخ ساقط لأدلة منها :

١. الآية من الاخبار والخبر لا يقبل النسخ لانه يستلزم كذب المنسوخ وهذا محال شرعاً والمستلزم للمحال محال.
٢. اذا سلمنا جدلاً جواز نسخ الخبر فإن النسخ لا يقوم الا بعد التعارض بل التناقض فلا يوجد أي تعارض بين الآيتين لان مضمون الآية الاولى هو انه ما من احد الا وله من الدنيا نصيب مقدر ولا يفوته ما قسم له فمن كانت همته ثواب الدنيا اعطاه الله منها ما قدر له وذلك هو الذي يشاؤه الله وهو المراد بقوله ﴿عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ ولم يقل يؤتته منها ما يشاء هو^(٥)^(٦).

(١) من انصار عدم النسخ: الصاوي: ١٧٣/١ والرازي: ١٨١/٨.

(٢) سورة آل عمران / ١٤٥.

(٣) منهم السندي، ابن الجوزي ص ١١٠.

(٤) سورة الاسراء: ١٨.

(٥) ابن الجوزي: ١١٠.

(٦) من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٢/٩.

الآية (١٨٦) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(١)
وزعم البعض انها منسوخة بآية السيف^(٢) وزعم البعض انها منسوخة بقوله تعالى:
﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣).

وكلا الزعمين باطل لأدلة منها :

١. ان من أهم صفات المؤمن هو ان يتحلى بصفة الصبر والتقوى فإذا نسختا حل
غلهما صفتان من الصفات الرذيلة وهما الشكوى من ألم البلوى والعصيان
والطيش ضد الحلم والشكوى ضد الصبر والعصيان مقابل التقوى.
٢. عدم وجود اي تعارض بين الصبر والتقوى وبين رد العدوان من كل من يتعرض
له بما يدفع به ولو كان قتلاً^(٤).

(١) سورة آل عمران/١٨٦.

(٢) الآية الخامسة من سورة التوبة نقل ابن الجوزي هذا الزعم في ص ١١٠.

(٣) سورة التوبة/٢٩.

(٤) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٢٨/٩، الصاوي: ١٩٥/١.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ النِّسَاءِ

- (٦) ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ
(٧) الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾
﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ
(٨) وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾
﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ
شَهِدُوا فامْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ
١٥ سَبِيلًا، وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَذِرْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا
(١٦) عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾
(٢٢) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾
(٢٣) ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾
(٢٤) ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾
(٢٩) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾
﴿وَلِكُلِّمَا جَعَلْنَا مَسْأَلِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ
(٣٣) إِيْمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾
(٤٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾
﴿أَوْ نِكَالًا الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ
(٦٣) فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ
(٦٤) لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾
(٧١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا فِئَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾

- (٨٠) ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾
- (٨١) ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾
- ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ
- (٨٤) أَنْ يَكْفُفَ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ
- صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ
- فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَامُ إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ
- لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾
- (٩٠)
- ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّمَا رُدُّوا إِلَى
- الْفِتْنَةِ أُرْكَبُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ
- فَخَذُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا
- مُبينًا﴾
- (٩١)
- (٩٢) ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾
- ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
- (٩٣) وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾
- (١٤٥) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾

الآية (٦) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)

زعم البعض ان هذا الجزء من الآية منسوخ واختلفوا في ناسخها منهم من قال هو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢) ونسب هذا القول الى ابن عباس^(٣). ومنهم من قال ناسخها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^(٤) ونسب هذا القول الى ابن عباس ايضاً^(٥).

تتمت الآية التي فيها النسخ المزعوم قال تعالى: ﴿وَابْتَئُوا الْيَتَامَىٰ^(٦) حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ^(٨) فَإِنْ اسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا^(٩) فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ^(١٠) أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ^(١١) فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَدْبَرُوا خَائِبِينَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾^(١٢).
اختلف المفسرون في المراد من هذه الآية على اربعة اقوال^(١٣):

(١) سورة النساء/٦.

(٢) سورة البقرة/١٨٨.

(٣) ابن الجوزي ص ١١٣.

(٤) سورة النساء/١٠.

(٥) ابن الجوزي: المرجع السابق ص ١١٤.

(٦) اي اختبروا

(٧) اليتيم: هو من لا والد له وهو دون البلوغ.

(٨) اي صاروا اهلا للزواج بالبلوغ.

(٩) اي صلاحاً في دينهم واموالهم.

(١٠) الخطاب لاولياء القاصرين.

(١١) اي من الاولياء.

(١٢) اي بقدر اجرة عمله للقاصر.

(١٣) سورة النساء/٦.

(١٤) ينظر: جامع البيان للطبري: ١٦٨/٤ وما بعدها. مجمع البيان للطبرسي: ٨/٣ وما بعدها. التفسير

الكبير للرازي: ١٦٤/٥ وما بعدها. تفسير الكشاف للزخشري: ٥٠٠/١ وما بعدها. المحرر الوجيز

لاين عطية: ٤٩٨/٣ وما بعدها. احكام القرآن للكيا الهراسي: ٣٢٩/٢ وما بعدها. الصاري على

الجلالين: ٢٠٤/١ وما بعدها. النسخ والمنسوخ النحاس ص ٩٢.

أ. منهم من قال يستقرض الولي من مال القاصر فإذا وجد ميسرة بأن تمكن مالياً فليقتض ما استقرضه فذلك أكله بالمعروف^(١).

ب. ومنهم من قال الأكل بالمعروف هو الأكل بقدر الحاجة من غير اسراف^(٢).

ج. ومنهم من ذهب الى ان مال اليتيم بمثابة الميتة فأكله للمضطر رخصة فيجوز ويجب عليه قضاؤه عند الإمكان فالاضطرار لا يبيحه فهو لا ينافي الضمان والضرورات تقدر بقدرها وللولي ان يأكل من مال القاصر الذي تحت ولايته في حالة حاجته واضطراره^(٣).

د. ومنهم من يرى ان الأكل بالمعروف هو ان يأخذ الولي بقدر اجرته اذا عمل لليتيم عملاً^(٤).

وزعم النسخ باطل "لانه خلط بينه وبين التخصيص لان اكل الولي لمال القاصر الذي تحت ولايته اذا كان بطريق الظلم يكون اكلًا بالباطل وهو محرم بإجماع علماء الاسلام بعد التحريم بالقرآن والسنة النبوية فالموضوع خارج عن دائرة الناسخ والمنسوخ.

ثم ان هذا التخصيص لا يقتصر على أكل الاولياء لمال القاصرين تحت ولايتهم بل يشمل أكل كل مال مملوك لغير آكله فيجب ان لا يكون ظلماً وتعدياً وأكلًا بالباطل ثم ان ما نقل عن ابن عباس ان صح فإنه اراد به التخصيص بحسب تعبير السلف الصالح ومن الغريب ان دعاء النسخ قالوا ان الاية الناسخة العاشرة ايضاً منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ النَّيْسَاءِ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾^(٥) الآية،

ما هو التعارض بين الايتين؟ لماذا اربع آيات متواليات في سورة واحدة يجري عليها النسخ بين عشية وضحاها؟

(١) نسب هذا الرأي الى ابن عباس (ابن الجوزي ص ١١١) ودوي عن عمر ابن الخطاب أنه قال أن انزلت مال الله مني بمنزلة اليتيم إن استغنيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف ثم قضيت. الطبري: ١٧١/٤ السنن الكبرى: ٦/٤.

(٢) قال الحسن وعطاء او مكحول يأخذ ما يسد الجوع ويوارى العورة ولا يقضي اذا وجد. ومن القائلين بهذا الشعبي.

(٣) ومن القائلين به احمد بن حنبل (رحمه الله) فتح الباري: ٣٠٩/٨.

(٤) سورة البقرة/٢٢٠.

(٥) سورة النساء/٧.

الآية (٧) قوله تعالى ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(١)
 زعم البعض^(٢) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٣).

وهذا الزعم باطل "لانه خلط بين تفصيل المجمل وبين النسخ فالآية الاولى جملة فسرتها بقية آيات الميراث منها قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

لان سبب نزول هذه الآية كما قال ابن عباس ان اوس بن ثابت الانصاري توفي عن ثلاث بنات وامرأة يقال لها أم كجعة^(٤) فجاء رجلان من بني عمه وهما وصيان له واخذا تركته^(٥) فاشتكت زوجته عند رسول الله (ﷺ)، فقال لها ارجعي الى بيتك حتى انظر ما يحدث الله في امرك فنزلت هذه الآية ودلت صراحة على ان للرجال نصيباً وللنساء نصيباً ولكنه تعالى لم يبين المقدار في هذه الآية فارسل رسول الله (ﷺ) الى الوصيين وقال لا تقربا من مال اوس شيئاً ثم نزل من بعد ذلك ما يفصل اجمال هذه الآية من بقية آيات الميراث ومنها قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية^(٦).

الآية (٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٧)
 زعم البعض^(٨) ان هذه الآية منسوخة بآية الميراث وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

(١) سورة النساء/٦.

(٢) منهم ابن سلامة. الناسخ والمنسوخ ص ١٠٢.

(٣) سورة النساء/١١.

(٤) ينظر الاصابة في تمييز الصحابة: ٤٦٤/٤.

(٥) وكان ذلك سنتهم في الجاهلية ينظر تفسير الطبري: ١٧٦/٥.

(٦) ينظر: تفسير الرازي: ٢٠١/٥، تفسير الطبري: ١٧٦/٥، تفسير الطبري: ١٠/٣.

(٧) سورة النساء/٨.

(٨) وهو قول ابن حزم الامدلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣١ واختاره الصاوي (حاشية الصاوي على الجلالين: ٢٠٥/١ ونقله ابن سلامة ص ١٠٣ دون ترجيح) وقال ابن حزم: سورة النساء مدنية فتتوي على اربع وعشرين آية منسوخة اولها قوله تعالى (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ) الآية.

وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الايتين والنسخ فرع التعارض وقال الطبري^(١): ((وأولى الأقوال في ذلك بالصحة قول من قال هذه الآية محكمة غير منسوخة وإنما عني بها الوصية لأولي قريى الموصي وإنما قلنا ذلك لما بينا في غير موضع من كتابنا هذا وغيره أن شيئاً من أحكام الله تبارك وتعالى اثبتها في كتابه أو بينها على لسان رسوله ﷺ) غير جائز فيه أن يقال له ناسخ لحكم آخر أو منسوخ بحكم آخر إلا والحكمان اللذان أن قضي لأحدهما بأنه ناسخ والآخر بأنه منسوخ نافٍ كل واحد منهما صاحبه غير جائز اجتماع الحكم بهما في وقت واحد بوجه من الوجوه)).

٢. ربط سبحانه وتعالى الحكم بشرط الحضور قائلًا ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ وهذا يعني أنه ليس على سبيل الوجوب والالتزام لهم هذا الحق حضروا أم لا وهذا يجري في غير تقسيم التركات فاصحاب المحصولات الزراعية عند تقسيم المحصول بين الشركاء أو نقله إلى البيت فيتبرعون إضافة إلى واجب الزكاة بقسم من المحصول لكل من يحضر سواء كان من الأقارب أو المعارف أو الفقراء لأن الإسلام دين التكافل والتضامن الاجتماعي والاقتصادي.

يقول أبو جعفر النحاس^(٢): ((ومن قال أنها محكمة وتأول قوله على الندب عبيدة وعروة وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء والحسن والزهري والشعبي ويحيى بن يعمر وهو مروى عن ابن عباس فقالوا: أمر الله تعالى المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ويتأمنهم ومساكينهم من الوصية فإن لم يكن وصية وصل إليهم من الميراث. ثم يقول: فهذا أحسن ما قيل في الآية أن تكون على الندب والترغيب في فعل الخير والشكر لله جل ثناؤه فأمر الله الذين فرض لهم الميراث إذا حضروا القسمة وحضر معهم من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين أن يرزقوهم منه شكرًا لله على ما فرض لهم)).

٣. الآية غير مشمولة بالنسخ سواء فسرت القسمة بقسمة الميراث أو بالوصية كما قال بهذا التفسير بعض من كبار العلماء من الفقهاء والمفسرين يقول الطبرسي^(٣):

(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ٤/١٧٨.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٩٥.

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ١١/٢.

((ومنهم من فسر ذلك بالوصية والمخاطب بالآية من حضرته الوفاة وأراد الوصية فقد أمر بأن يوصي لمن لا يرثه من المذكورين بشيء من ماله وهو اختيار ابن عباس وسعيد بن المسيب)).

وقال الرازي^(١): ((القول الثاني في تفسير الآية ان المراد بالقسمة الوصية فإذا حضرها من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين أمر الله ان يجعل لهم نصيباً من تلك القسمة ويقول لهم مع ذلك قولاً معروفاً في الوقت فيكون ذلك سبباً لوصول السرور اليهم في الحال والاستقبال)).

ورجع الرازي التفسير بقسمة التركة بقريظة سبق ذكر الميراث دون الوصية.

٤. ونسبة القول بالنسخ الى ابن عباس مردودة بروايات متعددة عنه بقوله بعدم النسخ منها ما نقله الرازي.

قال ابن عباس في رواية عكرمة الآية محكمة غير منسوخة وهو مذهب ابي موسى الاشعري وابراهيم النخعي والشعبي والزهري ومجاهد والحسن وسعيد بن جبير فهؤلاء كانوا يعطون من حضر شيئاً من التركة.

روي ان عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قسم ميراث ابيه وعائشة حية فلم يترك في الدار احداً الا اعطاه وتلاه هذه الآية^(٢).

الآيتان (١٥ و ١٦):

قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾^(٣)
﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٤)

زعم الكثير من المفسرين والباحثين ان هاتين الآيتين منسوختان حكماً وباقيتان تلاوة، غير انهم اختلفوا في تحديد الناسخ لهما كالاتي:

(١) تفسير الفخر الرازي الشهر بالتفسير الكبير: ٢٠٤/٥.

(٢) الرازي المرجع السابق: ٢٠٣/٥.

(٣) سورة النساء: ١٥.

(٤) سورة النساء: ١٦.

قال النحاس^(١): في الايتين ثلاثة اقوال للذين اتفقوا على نسخها احدها: ان الآية (١٥) نسخت بآية (١٦) حيث كانت العقوبة الحبس بالنسبة لكل من يزني ذكراً او انثى ثيباً (محصناً) او بكراً (غير محصن) فصار حكمهما الايذاء بدل الحبس، ثم نسخت الآية (١٦) بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِيَشْهَدَ مَعَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

فصار حكم زنا غير المتزوج وغير المتزوجة الجلد وحكم زنا المحصن من الذكر والانثى الجلد بموجب هذه الآية والرجم بموجب السنة النبوية (اي السنة الفعلية) وهي قضاؤه بـرجم البعض من الرجال المحصنين كما عجز وبعض المحصنات كالغامدية وهذا القول مذهب عكرمة.

والقول الثاني- حكم المحصن الحبس حتى الموت وغير المحصن الايذاء وهذا قول قتادة. والقول الثالث- ان الآية الاولى خاصة بالنساء وعامة لكل من زنت بكراً او ثيباً. والثانية خاصة بالرجال وعامة لكل من زنى من الرجال متزوجاً او غير متزوج وهو قول مجاهد ومروي عن ابن عباس ورجحه النحاس فقال وهو اصح الاقوال^(٣).

وقال ابن سلامة^(٤): قوله تعالى: ﴿وَاللَّامِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ﴾ الآية الى قوله ﴿لَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ المراد منه انه كان الرجل والمرأة في بدء الاسلام اذا زنيا حبسا فلا يخرجان منه حتى يموتا وهذه الآية نسخت بالسنة لا بالكتاب وكنى الله فيها بذكر النساء عن النساء والرجال فخرج النبي (ﷺ) فقال (خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِي حَامٌ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ الرَّجْمُ)^(٥) فصارت هذه السنة ناسخة لتلك الآية^(٦).

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٩٦.

(٢) سورة النور/٢.

(٣) النحاس المرجع السابق ص ٩٧.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٤ قارن قتادة بن دعامة بن قتادة الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تحقيق دحام صالح الضامن ص ٣٦.

(٥) رواه مسلم: ١٣١٦/٣، وأحمد: ٤٧٦/٣، وأحمد بن محمد بن سلامة في شرح معاني الآثار: ١٣٨/٣.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٥.

وقال ابن حزم الاندلسي^(١) الآية (١٥) بعضها منسوخ بالكتاب بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ أي آخرها نسخ اولها وبعضها (أي الباقي الناسخ) وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ منسوخ بالسنة وهو قوله ﷺ (عَلَّوْنَا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) والغريب ان هذا الحديث على حد زعمهم تفسير لقوله تعالى ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فكيف يكون ناسخاً له؟

ويقول ابن الجوزي^(٢): لا يختلف العلماء في نسخ هذين الحكمين (الحبس في الآية الاولى والايداء في الآية الثانية) وانما اختلفوا بماذا نسخا هل بقوله تعالى: ﴿الزَّكَاةَ وَالزَّكَاةَ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ الآية؟

وقال البعض الآية الاولى نسختها الحدود (أي حد الرجم بالسنة وحد الجلد بالآية) ونسخت الآية الثانية بقوله تعالى (الزَّكَاةَ وَالزَّكَاةَ) الآية.

وقال قوم نسخ هذان الحكمان بحديث عبادة بن الصامت (عَلَّوْنَا عَنِّي خُذُوا عَنِّي) الحديث. وقال الطبرسي^(٣) الحبس منسوخ والايداء غير منسوخ.

وقال الصاوي واختلف في هذه الآية^(٤) منسوخة بآية النور او مفصلة لها وهو الحق.

وفي تفسير الجلالين^(٥) الآية (١٥) منسوخة بالحد ولم يحدد ما المراد بالحد حد الرجم او حد الجلد ويبدو ان المراد هو الثاني.

أدلة بطلان زعم نسخ الايتين (١٥ و ١٦) من سورة النساء :

١. لا يوجد نص في القرآن الكريم والسنة النبوية ولا يوجد اجماع من الصحابة الذين عاشوا في عصر الوحي ووعوا كل شيء في ما يتعلق بالقرآن الكريم يدل على نسخ هاتين الايتين وكل ما يثبت في القرآن الكريم تلاوة وحكماً لا يثبت زواله الا بدليل من هذه الادلة الثلاثة المذكورة.

٢. المزاعم التي ذكرتها في المراجع المذكورة وغيرها اقوال آحادية واجتهادات فردية وهي لا تنفي الا الظن والايتان (١٥ و ١٦) قطعيتان في الشبوت وفي الدلالة على الحكم

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣١.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١٢١.

(٣) مجمع البيان للطبرسي: ٢١/٣.

(٤) أي الآية (١٥).

(٥) ٢٠٩/١.

(العقوبة) وقد اجمع العلماء قديماً وحديثاً على ان ما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين.

٣. وقد اثبتنا سابقاً عدم امكان نسخ القرآن بالسنة النبوية ولو كانت متواترة لاجماع العلماء على ان مرتبة السنة في الحجية والاستدلال والمصدرية للحكم تلي مرتبة القرآن الكريم وان النسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او على الاقل مساوياً له ونسخ القرآن بالسنة يستلزم تنزيل مرتبة القرآن الى مرتبة السنة او رفع مرتبة السنة الى مرتبة القرآن واللزام باطل بالبدهة وكذلك المنزوم.

٤. كل آية من الايات الثلاث (١٥ و١٦) من سورة النساء و(٢) من سورة النور مستقلة عن الاخرى من حيث الموضوع ومن حيث الحكم وكل واحدة منها تعالج جريمة خاصة مستقلة في عقوبتها كما في الايضاح الآتي:

(آ) الآية الاولى (١٥) خاصة ببيان عقوبة جريمة السحاق وهو بضم السين شذوذ جنسي بين النساء بتماس اعضاء التناسل بين امرأتين طلباً للذة مشتركة بينهما^(١)، وهي جريمة خاصة بالنساء ولا يشاركهن الرجال لذا استعمل القرآن صيغة خاصة بالنساء لا تستعمل لا حقيقة ولا مجازاً للذكور وهي صيغة اللاتي وهي جمع التي وقد اجمع علماء النحو على عدم جواز استعمال اللاتي للذكور.

فمعنى الآية والساحقات اللاتي يأتين الفاحشة اي عملية السحاق عقوبتهن عدم السماح لهن بالخروج حتى يتعودن على العفاف الى ان يجعل الله لهن سبيلاً وهو سبيل الزواج بأن يتزوجن ويشبعن غريزتهن الجنسية بطريقة مشروعة^(٢).

وهذا الحكم باق ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض فكل من له ذرة من الغيرة لا يسمح بخروج زوجته او بنته او اخته او كل من تنتسب الى اسرته الى خارج البيت اذا ثبت بالبينة انها متعودة على ممارسة السحاق.

وربما لا يكتفي مجسها بل يقدم على قتلها فكيف يقال ان حكم الحبس منسوخ ثم ان السحاق جريمة تعزيرية وعقوبتها الحبس فالجريمة التعزيرية كيف تطبق فيها عقوبة حدية وهي الجلد او الرجم؟

(١) الصحاح في اللغة والعلوم مادة سحق.

(٢) وقد نسر كبار المفسرين الذين لهم عمق في فهم القرآن السبيل بالزواج كالرازي في التفسير الكبير والزمخشري في الكشاف وغيرهما.

ب) الآية الثانية (١٦) خاصة ببيان حكم اللواط الذي يكون بين الذكرين فقط بدليل صيغة واللذان فهي تثنية الذي وهذه الصيغة خاصة بالذكور فلا تستعمل للنساء باجماع علماء النحر فاللواط عند اكثر فقهاء الشريعة الاسلامية جريمة تعزيرية وليست حدية وعقوبتها الايذاء والعقوبة التعزيرية تتراوح بين التوبيخ والاعدام ولذا ذكر القرآن تعبير الايذاء حتى يكون عاماً خاضعاً لتقدير ولي الامر بحسب ظروف كل قضية من اللواط، فهذا حكم لا يشترك فيه النساء لا في الجريمة ولا في العقوبة، فعقوبة الجلد او الرجم عقوبة حدية لا تطبق على الجرائم التعزيرية وعقوبة الايذاء لمن يمارس اللواط باقية ما دامت الحياة باقية.

ج) الآية الثالثة (٢) وهي من سورة النور خاصة بجريمة مشتركة بين الذكور والاناث التي تسمى الزنا^(١).

فعقوبة البكر من الذكور والاناث (اي غير المتزوج وغير المتزوجة) مائة جلدة باجماع العلماء قديماً وحديثاً وموضوع تفريب السنة خارج عن الحد وعقوبة تعزيرية خاضعة لسلطة ولي الامر.

أما عقوبة الرجم فإنها مسألة خلافية ومنشأ الخلاف الاختلاف هو ان الرجم الثابت بسنة الرسول وقضائه (ﷺ) وبالاجماع على هذه السنة الفعلية والقضاء هل كان قبل نزول آية (٢) من سورة النور ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا﴾ الآية فنسخت السنة النبوية هذه بهذه الآية او انها كانت مستمرة قبل الآية وبعدها فأصبحت مخصصة لعصمة المذكرة المذكورة بإخراج المحصن والمحصنة من حكمها لموضوعها للسنة النبوية وبناءً على ذلك يوجد حدان حد الرجم للزنان المتزوج والزانية المتزوجة وحد الجلد لغير المتزوج والمتزوجة والعلم عند الله فلم يثبت احد الامرين بدليل يرفع الخلاف.

(١) التفسير الكبير للرازي: ١٢٧/٩ وما بعدها، الزمخشري الكشاف: ٥١١/١ وفيه (او يجعل الله لهن سبيلاً) هو النكاح الذي يستغني به عن السفاح. الكيا الهراسي احكام القرآن: ٣٧٥/٢ وفيه ((قال تعالى اولاً (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) فالتضى ذلك فاحشة مخصصة من النساء وقال (واللذان يأتيانها منكم) فالتضى ذلك فاحشة مخصصة بالرجال فالاول فاحشة بين النساء والثاني فاحشة بين الرجال فعلى هذا المذكور في سورة النور ليس نسخاً للاول من الفاحشتين اذ لا يتعلق الجلد بها)).

جاء في البخاري بشرح فتح الباري^(١): ((حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ^(٢) حَدَّثَنَا خَالِدٌ^(٣) عَنْ الشَّيْبَانِيِّ^(٤) سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)) قَالَ نَعَمْ قُلْتُ قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدَهُ^(٥) قَالَ لَا أَدْرِي^(٦)

قال المسقلاني^(٧) في شرح هذا الحديث: (وفائدة هذا السؤال ان الرجم ان كان وقع قبلها فيمكن ان يدعى نسخه بالتنصيص فيها على ان حد الزنا الجلد (اي مطلقاً بالنسبة للمحصن وغير المحصن من الذكور والاناث) وان كان وقع بعدها فيمكن ان يستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن لكن يرد عليه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف واجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة اذا جاءت من طريق الآحاد واما السنة المشهورة فلا وايضاً فلا نسخ وانما هو تخصيص بغير المحصن).

٥. لو صح ان الايتين (١٥ و١٦) من سورة النساء منسوختان بآية (٢) من سورة النور وبالسنة النبوية الفعلية^(٨) لزم ان ينطبق على المساقاة واللواط نفس حكم الناسخ باجماع فقهاء الشريعة لاجماعهم على حكم الناسخ وهو الجلد للبكر والرجم للمحصن واللازم باطل ودليل البطلان اجماع الفقهاء على ان عقوبة المساقاة عقوبة تعزيرية كما في الآية (١٥) فالحكم في الفقه الاسلامي هو لم يطرأ عليه أي تغيير كما في هذه الآية وقد اجمع فقهاء الشريعة على ان الحبس في الاسلام عقوبة تعزيرية. اما بالنسبة الى اللواط فإن جمهور الفقهاء على ان العقوبة تعزيرية وليست حدية بالنسبة للمحصن وغير المحصن غير ان هذه العقوبة يؤخذ بها في حدها الاعلى وهو القتل عند البعض^(٩)

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري للامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري تأليف الامام المحافظ احمد بن علي بن حجر المسقلاني: ١٢/١١٧.

(٢) وهو ابن شاهين الواسطي.

(٣) هو ابن عبد الله الطحان.

(٤) هو ابو اسحاق سليمان مشهور بكفتيه.

(٥) وفي رواية الكشميهني قبل سورة النور ام بعدها.

(٦) الحديث ٦٨١٣ طرقه في ٦٨٤٠.

(٧) فتح الباري: ١٢/١٢٠.

(٨) قضاؤه بالرجم للمحصن والمحصنة.

(٩) وهو قول الشيعة الزيدية المنتزح المختار: ٤/٣٣٦ (مذهب القاسم، اللاقط يقتل بكراً كان ام ثيباً وهو قول الناصر وقول مالك واحد قولي الشافعي، والشيعة الامامية في الخلاف للطوسي: ٢/٤٤٤ اذا

وحدها الأدنى عند البعض^(١) وكلا الحدين يدخل تحت مفهوم الايذاء كما ورد في الآية لان الايذاء عقوبة تعزيرية تتراوح بين الحد الأدنى وهو التوبيخ والحد الأعلى وهو الاعدام.

وقال البعض^(٢) ينطبق عليه حكم الزنا.

٦. لو كان المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْهَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ عقوبة الحد التي بينها الرسول بقوله (خُنُوا عَنِّي خُنُوا عَنِّي) الحديث وبالآية التي بينها القرآن بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ الآية كما زعم دعاة النسخ لما قال سبحانه وتعالى (لهن) بل قال (عليهن) لان اللام للنفع وعلى للضرر كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وبناء على ذلك فإن المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْهَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ الزواج^(٣).

الآية (٢٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٤)

هذه الآية أتت بحكم تحريم الزواج بسبب المصاهرة اضافة الى النسب والرضاع فمن تزوج امرأة قرم على اصوله وفروعه حرمة مؤبدة سواء دخل بها أو لم يدخل، فمن تزوج زوجة والده بعد الطلاق أو الموت يكون الزواج باطلا ويعاقب بعقوبة تعزيرية وقوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ هذا الاستثناء ليس لجواز الزواج من زوجة الأب اذا تم قبل الدخول في الإسلام وإنما اذا حصل في الماضي فإنه يفرق بينهما إذا أسلما ولكن لا يعاقب الزوجان لأن أوامر الله

لاط الرجل فأوكل (أدخل) وجب عليه القتل والامام محمد بين ان يقتله بالسيف او يرميه من موضع عال^(١)

^(١) وهو قول الحنفية فعقوبته التعزيرية الايذاء كما في الآية لكن لا يصل الى حد القتل وإنما يفتن لتقدير الامام سواء كان بكرًا أو ثيبًا. ينظر فتح القدير: ٤/١٥٠، حاشية ابن عابدين: ٣/١٥٣ وما بعدها، تبين الحقائق: ٣/١٦٤ وما بعدها.

^(٢) وهو احد قولي الشافعي وبعض المالكية: المغني: ٨/١٨٧، المهذب: ٢/٢٨٩.

^(٣) قال الرازي في التفسير الكبير: ٩/١٢٩ (ان القائلين بأن هذه الآية نزلت في الزنا فسروا قوله (أَوْ يَجْهَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) بالرجم والجلد والتعذيب وهذا لا يصح لان هذه الاشياء تكون عليهن لا لهن قال تعالى (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) واما نحن فإننا نفرس ذلك بأن يسهل الله لها قضاء الشهوة بطريق النكاح).

^(٤) سورة النساء/٢٢.

ونواهيه ليس لها الأثر الرجعي بالنسبة للعقوبات فكأنه قال فإن فعلتم بعد إسلامكم عوقبتم وأما ما قد سلف فإنكم لا تعاقبون عليه.

وزعم البعض^(١) أن حكم الآية منسوخ بالاستثناء الوارد فيها.

وهذا خلط بين النسخ والتخصيص فإذا أريد به النسخ بالمعنى الأصولي فهو خطأ لأن الاستثناء للتخصيص وليس للنسخ.

يقول ابن الجوزي^(٢): (وزعم بعض من قل فهمه أن الاستثناء نسخ ما قبله وهذا تخطيط لا حاصل له ولا يجوز أن يلتفت إليه من وجهين:

الأول- أن الاستثناء ليس بنسخ.

والثاني- أن الاستثناء عائد إلى مضمرة تقديره فإن فعلتم عوقبتم إلا ما قد سلف فإنكم لا تعاقبون عليه فلا معنى للنسخ هنا).

الآية (٢٣) قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾^(٣)

زعم البعض^(٤) أن هذه الآية كالسابقة نسخت بالاستثناء. وقال البعض الآخر^(٥) ونكاح الاختين كان شرعاً لمن قبلنا نسخه الله تعالى فينا ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أي وإن لا تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف أي ولا ما قد سلف.

ويرد على زعم النسخ بالاستثناء بما رد على الزعم السابق في الآية (٢٢) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أما القول بنسخ ما كان مشروعاً في الشرائع السابقة من الجمع بين الاختين في شريعتنا فهذا قول لا اعتراض عليه. ولكن لم يكن هذا مشروعاً إلا في شريعة سيدنا آدم عليه السلام للضرورة فجميع الأديان تحرم هذا الجمع.

(١) ابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ١١٦، الناسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٣٣، نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٢٣.

(٢) نواسخ القرآن ص ١٢٣.

(٣) سورة النساء / ٢٣.

(٤) منهم ابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٣.

(٥) كابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ١٠٧.

الآية (٢٤) ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١)

اختلف المفسرون في المعنى المراد من هذه الآية فمنهم من قال المراد الزواج الاعتيادي الشرعي غير المؤقت.

قال الطبري^(٢): (قال بعضهم معناه فما نكحتم منهن من النساء فآتوهن أجورهن فريضة أي صدقاتهن وقال البعض المراد المتعة).

وقال الطبري^(٣): (وقيل المراد به نكاح المتعة وهو النكاح المنعقد غير معين الى اجل معلوم عن ابن عباس والسدي وابن سعيد وجماعة من التابعين وهو مذهب اصحابنا الامامية).

وقال الكياالهراسي^(٤): (وظن الظانون ان هذه الآية وردت في نكاح المتعة ونقل عن ابن عباس انه تأول قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ وانه نسخه قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية وروي عنه انه رجع عن ذلك لاجبار كثيرة وردت في النهي عن متعة النساء ثم يقول الآية لا تشمل معنى المتعة فإن الاجر بمعنى المهر).

وقال القرطبي^(٥) (اختلف العلماء في معنى الآية فمنهم من قال ان المراد النكاح الصحيح والاجور المهر ومنهم من قال المراد المتعة وذكر الرازي الاختلاف المذكور في تفسير الآية ثم قال ان الناس لما ذكروا الاشعار في فتيا ابن عباس في المتعة قال ابن عباس: قاتلهم الله اني ما افتيت بباحثها على الاطلاق لكن قلت: انها تحمل للمضطر كما تحمل الميتة والدم ولحم الخنزير له).

وقال النحاس^(٦): (اختلف العلماء في هذه بعد اجماع من تقوم به الحجة ان المتعة حرام بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ) وقول الخلفاء الراشدين ولا خلاف بين العلماء في صحة الاسناد عن علي بن ابي طالب ؓ وصحة طريقه بروايته عن رسول الله ﷺ تحريم المتعة

(١) هذا جزء من الآية (٢٤) التي هي قوله تعالى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) النساء/٢٤.

(٢) التفسير: ٩-٨/٥.

(٣) المرجع السابق: ٣/٣٢٧.

(٤) ٤١٢/١.

(٥) ١٢٩/٥.

(٦) النسخ والنسخ ص ١٠٣.

ثم يروي عن ابن عباس انه قال نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وروي عن سعيد بن المسيب قال نسخت المتعة بآية الميراث يعني ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا قَرَّبَكُمْ زَوَاجِكُمْ﴾ لان المتعة لا ميراث فيها وقال قوم نسخت المتعة بالقرآن والسنة جميعاً.

ويرى ابن سلامة^(١): (ان المراد بالآية المتعة ولكن نسخت بالسنة قال النبي ﷺ) اني كنت قد احللت لكم هذه المتعة الا وان الله ورسول قد حرّمها عليكم الا فليبلغ الشاهد منكم الغائب^(٢) وحرّمها موضع حرمان الربيع والثلث^(٣) وقال الشافعي موضع حرّمها عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْكُومِينَ، فَمَنْ ابْتغى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٤) وقد أجمعوا انها ليست زوجة ولا ملك يمين).

وسبق ابن حزم الاندلسي^(٥) في القول بما قاله ابن سلامة.

وقال ابن الجوزي^(٦) في الآية (٢٤) من سورة النساء موضعان منسوخان الاول قوله ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ هذا عند عموم العلماء لفظ عام (يقصد لفظ ما) الموصولة خصص بنهي النبي ﷺ ان تنكح المرأة على عمتها او على خالتها^(٧) وليس هذا بنسخ وانما هو تخصيص وقد ذهب قوم لا فقه لهم الى ان التحليل المذكور في الآية منسوخ بهذا الحديث وهذا انما يأتي من عدم فهم الناسخ والمنسوخ والجهل بشرائطه وقلة المعرفة بالفرق بين التخصيص والنسخ.

والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ اختلف العلماء في المراد بهذا الاستمتاع على قولين:

الأول- انه النكاح والاجور المهر وهذا مذهب ابن عباس ومجاهد والجمهور.

والثاني- انه المتعة التي كانت في اول الامر كان الرجل ينكح المرأة الى اجل مسمى ويشهد شاهدان فاذا انقضت المدة ليس له عليها سبيل، قاله قوم منهم السدي.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٧.

(٢) سنن ابن ماجه: ١/٦٣١.

(٣) اي وقع ناسخها من القرآن موضع ذكر ميراث النوجة الثلث والربيع فلم يكن لها في ذلك نصيب.

(٤) سورة المؤمنون/٥-٧.

(٥) الناسخ والمنسوخ ص ٣٣.

(٦) نواسخ القرآن ص ١٢٤.

(٧) اي قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١١/٦٤.

ثم اختلفوا هل هي محكمة او منسوخة فقال قوم:

هي محكمة وقال آخرون هي منسوخة واختلفوا بماذا نسخت على قولين:

الاول- بإيجاب العدة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(١) ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(٢) الآية
 ﴿وَاللَّائِي يَكْتُمْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾^(٣) الآية.

والثاني- انها نسخت بنهي رسول الله (ﷺ) عن المتعة وهذا القول ليس بشيء لوجهين:

أحدهما: ان الآية سبقت لبيان عقدة النكاح لقوله (محسنين) اي متزوجين عاقدين النكاح فكان معنى الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ على وجه النكاح الموصوف (اي المعروف في الشريعة وهو الزواج الاعتيادي لمسئد الحياة) فاتوهن مهورهن ولا حاجة الى التكلف وانما جاز المتعة بسنة رسول الله ثم منع منها بالسنة.

والثاني- لو كان ذلك لما جاز نسخه بمديث واحد (اي بمديث الأحاد)^(٤).

الاستنتاج :

يستنتج من العرض المذكور ان في المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ قولين:

أحدهما- ان المراد بهذه الآية هو الزواج المشروع الدائمي المعروف الذي يتم بالايجاب والتببول وحضور الشاهدين والمهر دون توقيت او شرط فتترتب عليه جميع الحقوق والالتزامات الزوجية منها حق النفقة والتزام العدة بعد الفرقة وحق الميراث والنسب الشرعي وغير ذلك وهذا الاتجاه هو الحق والصائب للأسباب الآتية:

١. الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ وردت في مقام عرض عناصر واحكام الزواج الشرعي الدائمي.

٢. حصر الله التمتع الشرعي وحل الاختلاط في الزواج الصحيح الدائمي وفي ملك اليمين واختيار آية طريقة ناشئة للتمتع الجنسي معاداة الله ولشريعته في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُجُورِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ

(١) سورة الطلاق/١.

(٢) سورة البقرة/٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق/٤.

(٤) ينظر ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٢٤-١٢٥.

مَلُومِينَ، فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ^(١) وقد سبق مرارا ان ذكرنا ان القرآن وحدة واحدة لا يتجزأ وان بعضه يخص بعضاً او يقيد او يفسره او نحو ذلك بغض النظر عن السورة ومكان الآية فقوله هم العادون دليل على ان اتخاذ طريقة ثالثة للتمتع الجنسي غير الزواج الصحيح الاعتيادي الدائم وملك اليمين الذي انتهى دوره هو ايضاً يعتبر تجاوزاً عن حدود الله وقد قال سبحانه وتعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢) فعلمية المتعة تجاوز عن حدود الله والمتجاوز ظالم لنفسه حيث يعرض نفسه لعقاب مخالفة اوامر الله وظالم للمرأة التي يمارس معها الجنس لسويغات او ايام عن طريق المتعة ثم يتركها للآخرين وهكذا الى ان يتحطم مستقبلها حين تدخل في مرحلة الشيفوخة لا يرغب فيها احد وظالم للولد الذي يتكون عن طريق زواج المتعة حيث يصبح مشرداً وعالة على المجتمع وظالم للشباب الذين يقضون شبابهم عن طريق ممارسة عملية المتعة دون تكوين اسرة مبكرة وظالم للمجتمع الذي يعم فيه الفساد الجنسي.

والاتجاه الثاني- في المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ هو المتعة وانصار هذا الاتجاه اختلفوا على قولين:

الأول- ان القرآن نص في هذه الآية على جواز المتعة وانها لم تنسخ لان القرآن لا ينسخ بمديث الاحاد ولم يثبت نسخه في موضع المتعة في القرآن وان آيات العدة والميراث لا تعتبر ناسخة للمتعة نفسها وانما هي ناسخة لبعض احكامها وهي العدة والميراث فزواج المتعة لا يثبت به الميراث فإذا مات احدهما اثناء المدة المحددة لها لا يرث الآخر كما ان المدة اذا انتهت لا تقب عليها العدة وهذا القول هو السائد عند الامامية كما قال الطبرسي فيما نقلناه منه سابقاً في عرض هذا الموضوع.

والقول الثاني- ان المتعة منسوخة بمديث الاحاد او بآية ميراث الزوجة او بايات العدة بحسب الاختلافات التي سبق ذكرها.

والصواب ان المتعة ثبتت في البداية بالسنة النبوية لاسباب ضرورية ثم نسخت بالسنة النبوية ايضاً عندما انتهت تلك الحالات وعندما بدت النتائج السلبية لهذه العملية الجنسية

(١) سورة المؤمنون/٥-٧ هم العادون للحصر بقرينة ضمير الفصل اي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم.

(٢) سورة البقرة/٢٢٩.

منها ما ذكرناه من الظلم للزوجة وللأولاد وللشباب وللمجتمع ومنها انها عامل مساعد لانتشار الامراض الخطيرة في مقدمتها مرض الايدز.

الآية (٢٩) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١) قال ابن سلامة^(٢) لما نزلت هذه الآية ان الطعام من افضل الاموال لان به تقوم الهياكل فتحرجوا ان يواكلوا الاعمى والاعرج والمريض وقالوا: ان الاعمى لا ينظر الى اطيب الطعام، وان الاعرج لا يتمكن من المجلس فيتهنأ بأكله، وان المريض لا يسبقنا في الاكل والبلع وامتنعوا من مواكلتهم حتى انزل الله (ﷻ) في سورة النور^(٣) ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ومعناها ليس على من اكل مع الاعمى حرج والمخرج مرفوع عنه ولا على الاعرج حرج اي ولا على من اكل مع الاعرج حرج ولا على المريض حرج فصارت هذه الآية ناسخة لما وقع لهم في حرجهم.

وسبق ابن حزم^(٤) الاندلسي في القول بما قاله ابن سلامة.

وهذا الزعم منهما ومن يتفق معهما باطل لأسباب كثيرة منها :

١. عدم وجود أي تعارض بين الايتين والنسخ فرع التعارض قال ابن الجوزي^(٥):
 زعم بعض منتحلي التفسير ومدعي علم الناسخ والمنسوخ ان هذه الآية لما نزلت تخرجوا من ان يواكلوا الاعمى والاعرج والمريض لان الاعمى لا يبصر اطيب الطعام والاعرج لا يتمكن من المجلس والمريض لا يستوفي الاكل فأنزل الله (ﷻ) ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ الآية فنسخت هذه الآية وهذا ليس بشيء. ولانه لا تنافي بين الايتين.

٢. التأويل البعيد الذي ذهب اليه دعاة نسخ هذه الآية من المراد بقوله ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ليس على من اكل مع الاعمى حرج، ومعنى ليس على الاعرج حرج ليس على من اكل مع الاعرج حرج^(٦) والمراد بقوله ﴿وَلَا عَلَى هَلْكَى

(١) سورة النساء/٢٩.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٨.

(٣) الآية/٦١ (ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج) الآية.

(٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٣-٣٤.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٢٦.

(٦) من انصار عدم النسخ الصاوي: ٢١٦/١ والرازي: ٧٠/١٠.

الْحَرِيضِ حَرَجٌ» ليس على من يأكل مع المريض حرج، تأويل لا يقبله العقل السليم لان الآية نص قطعي في نفي الحرج على شخص الاعسى والاعرج والمريض في كل شيء. تعتبر هذه الاعراض اعداراً فيها والتأويل الذي لا يتحمله النص باطل بالاجماع.

والبطلان دعوى نسخ الآية (٢٩) من سورة النساء وبطلان التأويل اللامعقول المذكور لم يؤيد نسخها التفاسير المعتمدة التي اطلعت عليها.

بل اكثرها لم يتطرق لموضوع النسخ في هذه الآية.

٣. الآية عامة شاملة لكل اكل للمال بطريقة غير مشروعة سواء كان اكل مال نفسه كالانفاق في المعاصي او اكل مال غيره بغير حق سواء كان غصباً او سرقة او غشاً او خيانة امانة او نحو ذلك.

٤. ليس المراد بالاكل في هذه الآية وامثالها معناه اللغوي كما زعم دعاة النسخ وانما المراد به معناه العرفي الشرعي وهو كل تجاوز على حق الغير بدون مبرر سواء اكان اكلاً بالمعنى اللغوي او كان اعتداء على حق الغير بدون مبرر فالغاصب اكل المال المغصوب منه سواء كان المغصوب طعاماً او عقاراً او بضاعة او نقوداً او غير ذلك وكذلك السارق وكل متجاوز على حق الغير بدون سبب شرعي.

الآية (٣٣) قوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾^(١) قال الطبري^(٢): اختلف في حكمها منسوخ هو ام غير منسوخ غير جائز القضاء عليه بأنه منسوخ مع اختلاف المختلفين فيه ولوجوب حكمها ونفي النسخ عنها وجه صحيح الا بمجة يجب التسليم لها التأويل هو ان قوله عقدت ايمانكم من الحلف وقوله فآتوهم نصيبهم من النصرة والمعونة والنصيحة.

يقول الطبري^(٣): ان الرجل في الجاهلية كان يعاهد الرجل فيقول دمي دمك وحرسي حريك وسلمي سلمك وترثني وارثك وتعقل عني واعقل عنك فيكون للحليف السدس من

(١) سورة النساء/٣٣.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن: ٣٧/٥.

(٣) جمع البيان: ٤٢/٣.

ميراث الخليف، ثم نسخ ذلك بقوله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ وقال مجاهد معناه فاتوهم نصيبهم من النصر والعقل والرغد^(١) ولا ميراث فعلى هذا تكون الآية غير منسوخة ويؤيده قوله تعالى: ﴿أُولُوا بِالْعَقُوبِ﴾ وقول النبي (ﷺ) ((مَا كَانَ مِنْ حِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ فَتَمَسَّكُوا بِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً)).

وقال القرطبي^(٢): (قال طائفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَكَدَتِ أَيْمَانَكُمْ﴾ حكم وليس بمنسوخ وإنما امر الله المؤمنين ان يعطوا الخلفاء انصباهم من النصرة والنصيحة وما اشبه ذلك ذكره الطبري عن ابن عباس).

وذكر النحاس^(٣): الخلاف في نسخ الآية وقال ومن قال انها محكمة مجاهد وسعيد بن جبير فقال مجاهد فاتوهم نصيبهم من العقل والمشورة والرغد... وقال سعيد بن جبير فاتوهم نصيبهم من العون والنصرة.

ثم رجح النحاس هذا الاتجاه فقال وهذا اولى مما قيل في الآية انها محكمة لعلتين: احدهما- انه انما يجعل النسخ على ما لا يصح المعنى الا به وما كان منافياً فأما ما صح معناه وهو متلو فبعيد من الناسخ والمنسوخ.

والعلة الثانية- هي قول الرسول (ﷺ) ((لا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَيْمَانًا حِلْفَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً)) فبين بهذا الحديث ان الحلف غير منسوخ^(٤) ونقل الكشاف: الحديث بطريقة اخرى وهي ((مَا كَانَ مِنْ حِلْفٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَمَسَّكُوا بِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً))^(٥).

وقال الرازي^(٦): (والمعنى ان ما ترك الذين عاقدت ايمانكم فله وارث هو اولى به وسمى الله تعالى الوارث مولى والمعنى لا تدفعوا المال الى الخليف بل الى المولى والوارث وعلى هذا التقرير فلا نسخ في الآية.

(١) الرغد: الصلة والعتاء.

(٢) الجامع لاحكام القرآن: ١٦٦/٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٤) المرجع السابق ص ١٠٧.

(٥) ٥٢٣/١.

(٦) التفسير الكبير: ٨٨/١٠.

الاستنتاج

يؤخذ من العرض المذكور ما يأتي:

١. عدم وجود التنافر بين الايتين بل يمكن الجمع بينهما بما قاله الرازي من ان ما تركه الذين عاقدت ايمانكم فله وارث هو اولى به. والنسخ فرع فإذا انتفى الاصل ينتفي التابع له.
٢. اجماع فقهاء الشريعة الاسلامية على ان من تعهد لشخص لا تربطه به علاقة القرابة او الزوجية بأن يكون وارثاً له بعد موته يبطل التعهد من حيث الميراث ويتحول الى الوصية^(١).
٣. او يكون المراد وآتوهم نصيبهم من الوصية كما نقل ذلك النحاس^(٢) عن ابن عباس حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ كان الرجل يعاهد الرجل ايها مات قبل صاحبه ورثه الآخر. فأنزل الله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِعَضْمِ لَوْحِي بَعْضُهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا إِلَىٰ لَوْكِيَاكُمْ مَعْرُوفًا﴾ قال هو ان يوصي له بوصيته فهي جائزة من ثلث مال الميت فذلك المعروف.
٤. القول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص لان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ﴾ يشمل العقد على الميراث وغيره فأخرج الله الميراث بقوله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِعَضْمِ لَوْحِي بَعْضُهُمْ﴾ ويؤيد هذا ما نقله القرطبي^(٣) من انه قالت طائفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ﴾ محكم وليس بمنسوخ وانما امر الله المؤمنين ان يعطوا الخلفاء انصباهم من النصرة والنصيحة وما اشبه ذلك ذكره الطبري عن ابن عباس ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ اِيْمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ من النصرة والنصيحة والرفادة^(٤) ويوصي لهم وقد ذهب الميراث وهو قول مجاهد والسدي قلت واختاره النحاس ورواه عن سعيد بن جبير ولا يصح النسخ فان الجمع ممكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير^(٥).

(١) النسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ١٦٦/٥.

(٤) بكسر الراء العطاء والصلة.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/٨٥ والالوسي: ١٩/٥ والكيالهراسي: ٢/٤٤٤ والطبري: ٣٧/٥.

٥. كل جزء من القرآن ثابت بالتواتر وبديل قطعي وما ثبت قطعياً لا يثبت زواله الا بدليل قطعي والاحتمالات والاختلافات والاجتهادات المذكورة ادلة هنية لا يجوز الاستدلال بها على نسخ ما يثبت وجوده ثبوتاً قطعياً اضافة الى ذلك فان القاعدة العامة تقضي بانه اذا حصل الاحتمال في شيء سقط الاستدلال به.
٦. بقاء الآية في القرآن الكريم تلاوة دليل على بقائها حكماً لان القول بالتقسيم الى منسوخ الحكم دون التلاوة او عكسه اثبتنا بطلانه بشهادة المحققين.

الآية (٤٣) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(١)
 زعم دعاة النسخ^(٢) ان الله حرم تعاطي المسكرات عليهم في اوقات الصلاة ثم نسخ حرمةها في وقت دون وقت بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٣) وقال آخرون نسخها قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٤).
 وقد اثبتنا سابقاً ان زعم النسخ في آيات احكام الحمر زعم باطل وخط بين التدرج والنسخ^(٥).

الآية (٦٣) قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾^(٦)
 زعم دعاة النسخ^(٧) كان هذا في بدء الاسلام ونسخ بآية السيف.
 وهذا الزعم ساقط لاسباب وادلة ذكرناها سابقاً منها:
 ١. انه خلط بين النسخ والتخصيص فكل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي

(١) سورة النساء/٤٣.
 (٢) النسخ والنسخ لابن سلامة ص ١٠٩. النسخ والنسخ للنحاس ص ١٠٨.
 (٣) سورة المائدة/٩٠.
 (٤) سورة المائدة/٩١.
 (٥) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١١٠ والالوسي: ٥/٣٤ والصاوي: ١/٢٢٢ والكيالهراسي: ٤٥٨/٢.
 (٦) سورة النساء/٦٣.
 (٧) ابن سلامة المرجع السابق ص ١١٠، وابن حزم الاندلسي النسخ والمنسوخ ص ٣٤، ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٣١ وفيه قال المفسرون (في هذه الآية تقديم وتأخير تقديره فَعِظْهُمْ فَإِنْ امْتَنَعُوا عَنْ الْجَابَةِ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَكَانَ هَذَا قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ بِآيَةِ السِّيفِ).

مخصصة بها.

٢. ان آية السيف لا تطبق الا في حالات الاعتداء على الاسلام والمسلمين في دينهم او حياتهم أو عرضهم أو مالهم لان الاصل في الاسلام هو السلم والحرب استثناء ومشروعة في حالات الدفاع الشرعي والضرورة والضرورات تقدر بقدرها^(١).

الآية (٦٤) قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(٢)﴾.

قال دعاة النسخ^(٣) نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٤) فقال النبي (ﷺ) (لازيد على السبعين)^(٥) فأنزل الله (ﷻ) ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٦) فصار هذا نسخاً لما كان قبله.

وزعم النسخ باطل لادلة منها:

أولاً- عدم وجود اي تعارض بين الآية (٦٤) من سورة النساء والآية (٨٠) من سورة التوبة لاختلاف الشرط فالآية الاولى مشروطة بشرط عدم اصرارهم على النفاق. والآية الثانية مشروطة بشرط اصرارهم على النفاق فتقدير الايتين هكذا:

تقدير الآية الاولى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ وتخلوا عن نفاقهم وتابوا قولاً وفعلاً وظاهراً وباطناً ﴿جاءوك﴾ اي بقلب سليم ﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ استغفاراً حقيقياً ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ اضافة الى توبتهم وتطهير سريرتهم ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

* يقول الرازي في حكمة استغفار الرسول لهم الى توبتهم:

لقائل ان يقول: أليس لو استغفروا الله وتابوا على وجه صحيح لكانت توبتهم مقبولة فما الفائدة في ضم استغفار الرسول الى استغفارهم فاجواب عنه من وجوه:

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٥٨/١٠ والصاوي: ٢٢٧/١.

(٢) سورة النساء/٦٤.

(٣) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١٠.

(٤) سورة التوبة/٨٠.

(٥) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٣٧٦/٢ ونصه: عن ابن عباس: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله (ﷺ) ((قد رخص لي فيهم فوالله لاستغفرون لهم اكثر من سبعين مرة لعل الله يغفر لهم)).

(٦) سورة المنافقون/٦.

الاول- ان ذلك التحاكم الى الطاغوت^(١) كان مخالفة لحكم الله وكان ايضاً اساءة الى الرسول (ﷺ) وادخالا للغم في قلبه ومن كان ذنبه كذلك وجب عليه الاعتذار من ذلك الذنب لغيره فهذا المعنى وجب عليهم ان يطلبوا من الرسول ان يستغفر لهم.

والثاني- ان القوم لما لم يرضوا بحكم الرسول ظهر منهم ذلك التمرد فاذا تابوا وجب عليهم ان يفعلوا ما يزيل عنهم ذلك التمرد.

وما ذلك الا بأن يذهبوا الى الرسول (ﷺ) وطلبوا منه الاستغفار.

الثالث- لعلمهم اذا تابوا بالتوبة اتوا بها على وجه الخلل فاذا انضم اليها استغفار الرسول صارت مستحقة للقبول.

تقدير الآية الثانية العاسفة -على حد زعمهم- : ولو ان اهل النفاق جاؤا يعتذرون اليك ويستون على انفسهم النفاق واصروا على نفاقهم^(٢) في الباطن وجاموك ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا﴾ في الماضي ولا يزالون باقين على كفرهم في باطنهم ﴿بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ما داموا محتفلين بصفة فسقهم ونفاقهم في الباطن.

فانياً- ان الآية (٦) من سورة المنافقون بيان للمراد من الآية (٨٠) بأن الصدق الوارد فيها وهو ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ ليس له المفهوم المخالف.

والقول بنسخ الآية (٦) من سورة المنافقون للآية (٨٠) من سورة التوبة خلط بين تفصيل المجمل وبين النسخ^(٣).

(١) اشارة الى قوله تعالى (الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) سورة النساء / ٦٠.

(٢) ابن الجوزي، نواسخ القرآن: ص ١٣١.

(٣) من أنصار عدم النسخ الكيالهراسي: ٢/٤٦٠ فما بعدها، والرازي: ١٠/١٥٩، والصابري: ١/٢٢٨.

الآية (٧١) قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِزْبَكُمْ فِانفِرُوا فُبَاتٍ أَوْ بَازِعِينَ﴾^(١)

اي خذوا حيزكم من عدوكم اي احتزوا منه وتياقظوا له (فَانفِرُوا) اي انهضوا الى قتاله (فُبَاتٍ) اي جماعات متفرقة سرية بعد اخرى (أَوْ بَازِعِينَ) اي مجتمعين وهذا التخيير لولاة الامور وقادة الجيش بحسب اجتهادهم في ضوء الظروف القائمة.

زعم دعاة النسخ^(٢) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا ذِكْرٌ مِنَ اللَّهِ لَفَلَّتْ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٣).

وهذا الزعم غير صحيح لعدم وجود التعارض بين الايتين لان لتطبيق كل واحدة منهما ظروفها الخاصة فقد تقتضي الظروف ان ينفر المؤمنون كافة بينما تقتضي ظروف المعركة او الدفاع الشرعي ان يكون جماعات متفرقة فاحوال المجاهدين تختلف باختلاف قوة العدو عدة وعدداً وباختلاف استراتيجية ساحة المعركة وامكانية المؤمنين المجاهدين وتقدير كل ذلك يخضع للسلطة التقديرية لقادة الجيش ورأي القائد العام للقوات المسلحة.

ثم اذا سلمنا نسخ هذه الآية فانه يستلزم نسخ كل الايات المشابهة لها منها قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(٥) ونحو ذلك واللازم باطل بالبداهة وكذلك الملزوم.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾^(٦) اي وما ارسلناك محاسباً لهم ولا رقيباً تؤخذ بهم ولا حافظاً لاعمالهم بل ارسلناك نذيراً والينا امرهم لنجازيهم.

وقد زعم دعاة النسخ^(٧) ان بعضا من هذه الآية منسوخة بآية السيف وهو ﴿وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾.

(١) سورة النساء/٧١.

(٢) منهم ابن سلامة ص ١١١ ابن حزم الاندلسي ص ٣٤.

(٣) سورة التوبة/١٢٢.

(٤) سورة التوبة/٣٩.

(٥) سورة التوبة/٤١.

(٦) سورة النساء/٨٠.

(٧) سورة النساء/٨٠.

وهذا الزعم باطل بالبداية فلا يحتاج الى دليل لعدم وجود التعارض بين تطبيق آية السيف حيث الاعتداء وتطبيق الآية (٨٠) من سورة النساء في الظروف الاعتيادية فهو من باب الخلط بين النسخ والتخصيص^(١).

الآية (٨١) قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾^(٢)
قال دعاء النسخ^(٤) قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ منسوخ بآية السيف.

ويرد هذا الزعم بعدم التعارض بين الاعراض في هذه الآية والامر بالقتال في آية السيف لاختلاف الظروف فالاعراض يكون بعد الدعوة والتبليغ وعدم الاجابة للتبليغ لان وظيفة الرسول هو التبليغ والدعوة الى الحق وليس اجباره على ما دعا اليه لان المدعو به ايمان وعقيدة والعقيدة لا تفرض على الانسان بالسيف لانها فتاعة قلبية كما ذكرنا سابقاً. والسيف يستخدم في حالة الدواع الشرعية ورد الاعتداء على الاسلام والمسلمين.

الآية (٨٤) قوله تعالى ﴿فَقَاتِلْ﴾^(٥) فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ^(٦) وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفُرَ بِأَسْ الذِّينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا^(٧)
قال دعاء^(٨) النسخ: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ نسخ بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين النسخ والمنسوخ يقول ابن الجوزي^(٩): (قال المفسرون معناه لا تكلف الا المجاهدة بنفسك ولا تلزم فعل غيرك وهذا محكم وقد زعم بعض

(١) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١١ وابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٤ وعبد الرحمن بن زيد ابن الجوزي ص ١٣٢.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٧٦.

(٣) سورة النساء/ ٨١.

(٤) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١١ وابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٤ وفيه (نسخ الاعراض عنهم بآية السيف).

(٥) الخطاب خاص موجه الى النبي لكن المراد به العموم اي خاص اريد به العام.

(٦) اي لا تهتم بتخلفهم عنك.

(٧) سورة النساء/ ٨٤.

(٨) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ١١١ الناسخ والمنسوخ لابن خزيمة ص ٢٦٥. الناسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٣٥.

(٩) نواسخ القرآن ص ٣٥.

منتحلي التفسير انه منسوخ بآية السيف فكأنه استشعر ان معنى الكلام لا تكلف ان تقاتل احداً وليس كذلك وانما للمعنى لا تكلف في الجهاد الا فعل نفسك).

قال الرازي^(١): (والمعنى لا تواخذ الا بفعلك دون فعل غيرك فإذا أوديت فعلك لا تكلف بفرض غورك) وهذه قاعدة ثابتة باقية ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض ولا يلزم احد بفعل غيره وهذه القاعدة اجمعت عليها القوانين الوضعية ايضاً.

الآية (٩٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَلِئِنْ ائْتَرَكُمُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوْمَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾^(٢)

هذا الاستثناء جاء بعد الامر بقتال المشركين الذين كان بينهم وبين المسلمين عهد فنقضوا عهدهم واعتدوا على المسلمين وامرهم الله برد هذا الاعتداء فأمرهم بالقتال فقال ﴿فَلِئِنْ تَوَلَّوْا فَعَلُوهُمْ لَوْ يَقَاتِلُوكُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَقْبَلُوا مِنْهُمْ وَايًّا وَلَا نَصِيحًا﴾^(٣) وجاء الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ من دخل في عهد من كان داخلاً في عهدكم فهم ايضاً داخلون في عهدكم ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ لَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ أي أو الذين جاءوكم وقد ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم مع قومهم ﴿أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ معكم أي مسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا إليهم بأخذ ولا قتل ولو شاء الله تسليطهم ﴿لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ بأن يقوي قلوبهم ﴿فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ ولكنه لم يشأ فالتقى في قلوبهم الرعب ﴿فَلِئِنْ ائْتَرَكُمُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوْمَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ أي الصلح إن إنقاهوا ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ أي طريقاً بالأخذ والقتل.

وزعم دعاة النسخ أن هذه الآية التي جاءت استثناء عن حكم الآية السابقة المنسوخة بآية السيف^(٤).

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٩٦ والصاري: ١/٢٣٢.

(٢) سورة النساء/٩٠.

(٣) سورة النساء/٨٩.

(٤) جاء في تفسير الجلالين ١/٢٣٦ (وهذا وما بعده منسوخ بآية السيف وقال ابن سلامة ص ١١٢ "نسخ ذلك بآية السيف"). وقال ابن حزم الاندلسي ص ٣٤ (نسخه الله بآية السيف) وقال النحاس الناسخ والمنسوخ ص ١٠٩ (اهل التأويل على ان هذه الآية منسوخة بالامر بالقتال).

وهذا الزعم باطل لاسباب كثيرة منها:

١. القول بالنسخ يتعارض مع آيات كثيرة في القرآن الكريم منها:
 - أ. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾^(١) فاعتبر استخدام القوة ضد المسلم وغير المسلم اتباعاً لخطوات الشيطان الذي هو عدو الانسان ما لم يكن الطرف الآخر معتدياً.
 - ب. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنِحْ لَهَا وَكُوِّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٢).
 ٢. أكد سبحانه وتعالى في الآية (٩١) على ان قتالهم لا يكون الا في حالة اعتدائهم حيث قال ﴿فَإِنْ لَمْ يَحْتَرِكُوا عَلَيْكُمْ إِلَيْنَا السَّلْمَ وَيَكْفُرُوا بِعَهْدِهِمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْبَلُوهُمْ مِنْ حَيْثُ كَفَرْتُمْ وَأُولَئِكَ جَمَعْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾.
 ٣. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْرَزْتُمْ فَلَمْ يَغْلِبْكُمْ وَالْقَوْلَ إِلَيْنَا السَّلْمُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ هذا وعد من الله بأن العدو اذا اعتزل عن الحرب ولم يقاتل وطلب السلم والصلح فما على المسلمين الا قبول هذا الطلب وانه في هذه الحالة لم يعمل الله للمسلمين عليهم اي سبيل لقتالهم وايدائهم فاذا نسخ هذا الوعد بآية السيف فان هذا يعني خلاف الوعد والله سبحانه منزه عن ذلك.
 ٤. ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ جملة فعلية ماضية خبرية اضافة الى انه وعد فكما ان الوعد لا يوضع للنسخ فكذلك الخبر لا يوضع له.
 ٥. واذا عملنا بهذا النسخ وقلنا ان غير المسلم يجب قتاله في جميع الاحوال معتدياً او مسالماً، طالباً الحرب او معتزلاً عنها، طالباً الصلح او رافضاً له فاننا نعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام بأن يقولوا الاسلام دين سفك الدماء في حالتي السلم والحرب.
 ٦. ما هي فائدة استخدام السيف او القوة ضد غير المسلم الذي يدعو الى العيش مع المسلم بالسلم والأمن فإذا قلنا الفائدة فرض دين الاسلام عليه فانه مرفوض لان الايمان او الدين عقيدة بالقلب وهي لا تفرض بالقوة على اي احد لان القوة لا تتسلط على القلوب اذا تسلطت على الجسد.
- وان قلنا لمجرد انه غير مسلم ولو كان مسالماً فان هذا يرفضه منطق الاسلام ورفضاً باتاً لان الاصل في الاسلام هو السلم والحرب استثناء والاستثناء لا يكون الا للضرورة

(١) سورة البقرة/٢٠٨.

(٢) سورة الانفال/٦١.

والضرورات تقدر بقدرها.

٧. القول بنسخ هذه الآية بآية السيف مجرد اجتهاد لم يقم عليه دليل في القرآن او السنة النبوية او اجماع الصحابة او التابعين والاجتهاد اذا لم يكن خاطئاً لا يفيد الا الظن والقرآن ثابت باليقين وما ثبت ثبوتاً يقينياً لا يزول الا باليقين^(١).

الآية (٩١) قوله تعالى «سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ^(٢) وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ^(٣) كُلَّمَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ^(٤) أُرْكَسُوا^(٥) فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزْلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَعَذِّبُهُمْ وَقَتْلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا^(٦)»
 زعم أنصار النسخ ان هذه الآية منسوخة ايضاً بآية السيف^(٧).

دعوى النسخ في الآية (٩١) كدعوى نسخ الآية (٩٠) ولذا يرد هذا الزعم بما ذكرناه في رد زعم نسخ الآية الاولى مع اضافة هاتين النقطتين:

١. في نفس الآية يوجد الامر بقتالهم اذا نقضوا عهودهم واعتدوا على المسلمين وهو نفس ما تدل عليه آية السيف فكيف ينسخ ما يأمر بتطبيق مضمون آية السيف بآية السيف!!؟

٢. هذه الأخطاء من بعض المجتهدين في القول بنسخ آية تلو آية فماذا يقال للانسان اذا عمل مثل هذا التصرف بأن يشرع حكماً ثم ينسخه بين عشية وضحاها ما هي حكمة نسبة هذا العمل الى الله وهو نقص للبشر اذا نسبت اليه!!^(٨)

(١) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٠/٢٢٤ والألوسي: ٥/١١٠.

(٢) بإظهار الايمان عندكم.

(٣) بالكفر اذا رجعوا اليهم وهم اسد وغطفان.

(٤) دعوا الى الشرك.

(٥) وقعوا اشد وقوع.

(٦) سورة النساء: ٩١.

(٧) ومن انصار هذا الزعم ابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ١١٢ وفيه (نسخ ايضاً بآية السيف) وابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٥ وفيه (نسخها الله بآية السيف) وابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٣٤ وفيه (والمنى انهم يظهرن الموافقة للفرقين ليأمنوهما فأمر الله بالكف عنهم إذا اعتزلوا والقوا اليها السلم وهو الصلح كما امر بالكف عن الذين يصلون الى قوم بيننا وبينهم ميثاق ثم نسخ ذلك بقوله (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) سورة النور/٥.

(٨) انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/٢٢٥ والألوسي: ٥/١١١.

الآية (٩٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدَيْتَهُمْ مَسْلَمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾^(١)

زعم دعاة النسخ ان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَلِمَ لَكُمْ﴾ الى آخر الآية منسوخ بالآية الاولى من سورة التوبة وهي قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢).

قال ابن سلامة^(٣): نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ الآية وردد نفس العبارة ابن حزم الاندلسي^(٤) وقال ابن الجوزي^(٥): (جمهور اهل العلم على ان الاشارة بهذا الى الذي يقتل خطأ فعلى قاتله الدية والكفارة وهذا قول ابن عباس والشعبي وقتادة والزهري وابي حنيفة والشافعي وهو قول اصحابنا فالآية على هذا محكمة (اي غير منسوخة).

وقد ذهب بعض مفسري القرآن الى ان المراد به من كان من المشركين بينه وبين النبي (ﷺ) هدنة الى اجل مسمى نسخ ذلك بقوله ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية او بقوله ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾^(٦).
وزعم النسخ هو صائب لاهله منها:

١. عدم وجود التعارض بين الايتين لان المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ هو ان يكون بين هذا القوم والمسلمين عهدة وذمة وليسوا

^(١) هذا جزء من آية (٩٢) من سورة النساء التي نصها (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَلِمَ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدَيْتَهُمْ مَسْلَمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) والمعنى ما ينبغي لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ (وما كان) ليس على النفي لانه ما نهاه الله فلا يجوز وجوده والدية ما يعطى عوضاً عن دم القاتل الى وليه او ورثته ولم يعين القرآن ما يعطى من الدية ولا على من قُتِل من القاتل او من العاقلة وانما بين كل ذلك من السنة النبوية قوله (وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ) هذا في الذمي والمعاهد يقتل خطأ فتجب الدية والكفارة.

^(٢) سورة التوبة/١.

^(٣) الناسخ والمنسوخ ص ١١٢.

^(٤) ص ٣٥.

^(٥) نواسخ القرآن ص ١٣٤.

^(٦) سورة الانفال/٥٨.

من اهل الحرب^(١) بينما المراد بالمشركين من آية التوبة هم اهل الحرب وكذلك في آية الانفال كما هو واضح فموضوع الايتين يختلف ومن شروط النسخ وجود التناقض ومن شروط التناقض وحدة الموضوع.

٢. الآية أتت بقاعدة عامة مجردة لا تختص بالمشركين الذين كانوا في هدنة مع الرسول (ﷺ) والقاعدة الاصولية العامة تلغضي بأن العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب فلا تعارض بين الايتين من هذه الناحية ايضاً^(٢).

الآية (٩٣) قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٣)

زعم البعض^(٤) ان هذه الآية منسوخة واختلفوا في ناسخها فمنهم من قال قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٥) الآية، ومنهم من قال ناسخها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا، إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٦).

وزعم النسخ باطل^(٧) لانه من باب المخلط بينه وبين التخصيص واكتفى بما قاله الرازي في هذا المقام^(٨) (نقل عن ابن عباس انه قال توبة من اقدم على القتل العمد العدوان غير مقبولة وقال جمهور العلماء انها مقبولة ويدل عليه وجوه:

الحجة الاولى- ان الكفر اعظم من هذا القتل فاذا قبلت التوبة عن الكفر فالتوبة من هذا القتل أولى بالقبول.

(١) الطبرسي: ٩١/٣.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي: ٢٢٦/١٠ والاكوسي: ١١٤/٥ احكام القرآن لابن العربي: ٤٧١/١.

(٣) سورة النساء/٩٣.

(٤) مثل ابن سلامة ص ١١٢. وابن حزم الاندلسي ص ٣٥.

(٥) سورة النساء/٤٨.

(٦) سورة الفرقان/٦٨-٧٠.

(٧) التفسير الكبير: ٢٤٦/١٠.

الحجة الثانية- قوله تعالى في آخر الفرقان (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) الآية وإذا كانت توبة الآتي بالقتل العمد مع سائر الكبائر المذكورة في هذه الآية مقبولة فبأن تكون توبة الآتي بالقتل العمد وحده مقبولة كان أولى.

الحجة الثالثة- قوله ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وعد بالعتو عن كل ما سوى الكفر(الشرك) فبأن يعفو عنه بعد التوبة أولى^(١).

الآية (١٤٥) قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾^(٢)

قال ابن حزم الاندلسي^(٣) ومن معه من دعاة النسخ نسخ الله بعضها بالاستثناء بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا﴾^(٤).

وهذا الزعم باطل إذا لم يقصد بالنسخ التخصيص "لانه خلط بين النسخ والتخصيص.

قال ابن الجوزي^(٥): (زعم بعض من قل فهمه انها نسخت بالاستثناء بعدها وهو قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ وقد بينا في مواضع ان الاستثناء ليس بنسخ)^(٦).

(١) انصار عدم النسخ الرازي ٢٣٧/١٠ والأكوسي ١١٧/٥.

(٢) سورة النساء/١٤٥.

(٣) النسخ والمنسوخ ص ٣٥ ابن سلامة ص ١١٣.

(٤) سورة النساء/١٤٦.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٣٩.

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ٨٧/١١.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قال ابن الجوزي^(١): (قال قوم ليس في المائدة منسوخ، عن ابن اسحاق عن عامر بن شرحبيل قال المائدة ليس فيها منسوخ وعن ابن عون قال قلت للحسن نسخ من المائدة شيء قال لا).

وقال ابو جعفر النحاس^(٢): (اختلف العلماء في هذه السورة فمنهم من قال لم ينسخ منها شيء ومنهم من احتج انها آخر سورة نزلت فلا يجوز ان يكون فيها ناسخ) وقال (عن ابي اسحاق عن ابي ميسرة قال لم ينسخ من المائدة شيء. وعن جبير بن نضير قال حجبت فدخلت على عائشة (رضي الله عنها) فقالت هل تقرأ سورة المائدة قلت نعم قالت اما انها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حلالاً فاستحلوه، وما وجدتم فيها حراماً فحرموه). وهذا يدل على عدم وجود حكم منسوخ فيها.

فزعم البعض^(٣) من دعاة النسخ ان سورة المائدة تحتوي على تسع آيات منسوخات.

(١) نواسخ القرآن ص ١٣٩.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١١٥.

(٣) كابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٥.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ
وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَفَوْنَ فَخْلاً مِنْ رِوَاهِمْ وَيَرْضَوْنَ
وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَكَعَارَفْتُمْ عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا
عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٢)

﴿الْيَوْمَ أَحَلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُرْسُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ
وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ (٥)

﴿فَبِمَا نَقُضُوا مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ
عَنْ مَوَاضِعِهِ وَكَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَافِيَةٍ
مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ فَاصْفَعْ عَنْهُمْ وَاصْفَعْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٣)

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ
يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ
الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٣٣)

﴿فَإِنْ جَاءوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (٤٢)

﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (٩٩)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا
اهْتَدَيْتُمْ﴾ (١٠٥)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ
الْوَصِيَّةِ الثَّانِي دُونَ عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ أَحْرَانٍ مِنْ هَيْبَتِكُمْ إِنْ أَتَمَّ طَرِيقَتُمْ
فِي الْأَرْضِ فَاصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ (١٠٦)

الآية (٢) ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ^(١) وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ ^(٢) وَلَا الْهَدْيَ ^(٣) وَلَا الْقَلَائِدَ ^(٤) وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَفِسُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ^(٥) وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ^(٦) شِقَاقُ قَوْمٍ ^(٧) أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^(٨) أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَارَفُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَارَفُوا عَلَى الْإِلْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ^(٩)﴾

زعم دعاة النسخ ^(١٠) ان هذه الآية منسوخة لكنهم اختلفوا في ناسخها فمنهم من قال منسوخة بآية السيف ومنهم من زعم انها منسوخة بآية براءة اي الآية الاولى من سورة التوبة ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ هَاهُنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(١١) ومنهم من قال انها منسوخة بأكثر من آية ^(١٢).

وذهب البعض الى ان بعضها محكم وبعضها منسوخ.

وقال البعض: الآية بحكمة لا نسخ فيها ^(١٣).

ولا يوجد دليل في القرآن والسنة النبوية واجماع الصحابة واقوال كتاب الوحي يدل على صحة هذه المزاعم في نسخ هذه الآية فكلها اجتهادات محضة لا تفيد الا الظن وما ثبت

(١) العلامات الدالة على دينه من المأمورات والمنهيات.

(٢) اي لا تحلوا القتال في الشهر الحرام.

(٣) اي لا تتعرضوا لما يهدى الى بيت الله الحرام من بعير او بقرة او غنم تقرباً الى الله ولا تستحلوا ذلك فتقبضوه من اهله فلا تتعرضوا لهذه الهدايا ولا لاصحابها.

(٤) جمع قلادة وهي ما كان يقلد به من شجر الحرم فكانوا قبل الاسلام اذا ارادوا الحرم قلدوا انفسهم بشعبة من شجر الحرم فلا يتعرض لهم ولا آمين بيت الله الحرام اي قاصدين اليه الآية ١٣.

(٥) الامر للاباحة لان الامر بعد الحظر يرجع الى ما كان عليه قبله.

(٦) اي لا يجرمكم.

(٧) اي اليقظ والمراد لا يجرمكم بغضكم لقوم لسبب سابق ان تعتدوا عليهم.

(٨) بيان لسبب النقض وهو ان غير المسلمين كانوا يمنعون المسلمين من البيت الحرام.

(٩) لكل من يمل شعائر الله بترك الواجب وفعل المحرم.

(١٠) كابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٥ وفيه (ثم نسخت بآية السيف) ويتفق معه ابن سلامة ص ١١٦.

(١١) من تفسير الجلالين ١/٢٦٥ (وهذا منسوخ بآية براءة).

(١٢) في تفسير الصاوي على الجلالين وقوله بآية براءة اي نسخها إذ الناسخ اكثر من اية.

(١٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابي جعفر النحاس ص ١١٥-١١٦.

باليقين لا يزول الا باليقين فهذه الآية الكريمة تتضمن بمنطوقها الصريح احكاماً كلها محكمة وهي هذه النواهي والوامر من شعائر الله:

١. لا تهلوا شعائر الله فلا تهلوا ما حرم الله ولا تهرموا ما أحل الله والاحلال يكون بمخالفة اوامر الله عن طريق تركها ومخالفة النواهي بفعل المنهي عنه.

٢. ولا الشهر الحرام اي لا تهلوا القتال في الشهر الحرام ولا في غيره الا في حالات استثنائية دفاعاً عن العقيدة والحياة والعرض والمال فهذا المعطوف والذي يأتي بعده من المعطوفات الاخرى كلها معطوفة على شعائر الله فهو من باب عطف الخاص على العام لان الكل من شعائر الله.

٣. ولا الهدي اي لا تهلوا الاعتداء على الهدايا التي تقدم الى الاماكن المقدسة وفي مقدمتها بيت الله الحرام ولا تأخذوا غضباً ولا تعتدوا على من يقدمها لأن الاعتداء على من يؤدي شعائره في دينه حرم في الاسلام لان حرية الدين مصونة في الاسلام مع الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة الى ما هو حق وصواب.

٤. ولا القلائد اي لا تهلوا بالاعتداء عليها وعلى اصحابها.

٥. ولا تعتدوا على القاصدين الى البيت الحرام من غير المسلمين وهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً.

٦. واذا حللتم من الاحرام فيباح لكم الصيد لان الامر بعد الحظر يرجع الى ما كان عليه قبله من الوجوب والندب والاباحة.

٧. ولا يملنكم بغضكم لقوم لسبب سابق على ان تعتدوا عليهم وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ اَلَّا تَعْدِلُوْا اَعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى وَاتَّقُوا اللّٰهَ اِنَّ اللّٰهَ خَبِيْرٌۢ بِمَا تَعْمَلُوْنَ﴾^(١) فالله سبحانه وتعالى يمدح من يقابل الاساءة بالحسنة ومن يكظم غيظه فيعفو عن خطأ غيره قال سبحانه وتعالى في مدح المتقين وبيان صفاتهم الحميدة ﴿الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ فِي السَّرِّ وَالنَّهْوِ وَالْكَاهِنِ وَالْفَيْظِ وَالْعَافِيْنَ عَنِ النَّاسِ وَاللّٰهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِيْنَ﴾^(٢) ولكن في نفس الوقت امر برد العدوان في حالة الدفاع الشرعي فقال سبحانه وتعالى ﴿فَمَنْ اَعْتَدَىٰ عَلَيَّكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيَّكُمْ﴾.

(١) سورة المائدة/٨.

(٢) سورة آل عمران/١٣٤.

٨. وتعاونوا على البر والتقوى بفعل ما أمرتم به وترك ما نهيتم عنه.
٩. ولا تعاونوا على الاثم والعدوان بترك ما أمرتم به وفعل ما نهيتم عنه.
١٠. واتقوا الله فخافوا عقابه ان الله شديد العقاب لمن اهل شعائره ومن هذه الشعائر الكف عن الاعتداء على الغير اذا لم يعتد هو والامتناع عن الحاق الضرر بالغير فاذا الحق به الضرر فله حق التعويض دون الانتقام لان الضرر لا يزال بمثله وانما بتعويضه طبقاً لقول النبي (ﷺ) ((لا ضرر ولا ضرار))^(١) اي لا يجوز احداث الضرر بالغير ولا مقابلة الضرر بالضرر سواء كان الطرف المقابل مسلماً او غير مسلم. وللانسان حق الدفاع الشرعي ورد الاعتداء سواء كان المعتدي مسلماً او غير مسلم^(٢).

الآية (٥):

﴿لَيْتَمَ أَحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾^(٣)

الآية قال النحاس^(٤) فيها ثلاثة اقوال: منهم من قال: أحل لنا وان ذكروا عليه غير اسم الله فكان ناسخاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٥) ومنهم من قال ان الآية (٥) من المائدة استثناء من هذه الآية^(٦) وقال آخرون ليس بنسخ ولا استثناء.

وقال ابن الجوزي^(٧): اختلف المفسرون في هذه الآية على ثلاثة اقوال:

احدها: انها إقتضت إباحة ذبائح أهل الكتاب على الإطلاق وإن علمنا أنهم قد أهلوا عليها بغير إسم الله أي أشركوا معه غيره لكن زعموا أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

والثاني: كان مباحاً في الأول^(٨) ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

(١) رواه مالك وأحمد وابن ماجه.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي ١١/١٣٠ والالوسي ٦/٥٥.

(٣) سورة المائدة/٥.

(٤) المرجع السابق ص ١١٧.

(٥) سورة الانعام/١٢١.

(٦) اي الآية ١٢١ من سورة الانعام.

(٧) نواسخ القرآن ص ١٤٢.

والقول الثالث: أنه إنما أبيحت ذبيحة أهل الكتاب لأن الأصل أنهم يذكرون اسم الله عليها فمتى علم أنهم قد ذكروا غير اسمه لم يؤكل وقال ابن الجوزي وهو الصحيح عندي. والصواب ان دهوى النسخ باطلة لأدلة منها:

١. كل ما قيل اجتهدات شخصية لم يبق دليل من القرآن أو السنة أو الإجماع على صحتها والاجتهاد لا يفيد إلا الظن وما ثبت باليقين لا يزول إلا باليقين.
٢. الاختلاف في شرط التسمية وعدم اشتراطها جاء في الفقه الإسلامي ولا يخص أهل الكتاب^(١).
٣. عدم العلم بتأخر الآية الناسخة عن المنسوخة في النزول بدليل أنهم تارة يعملون المنسوخة ناسخة للناسخة وتارة يقولون بخلاف ذلك فالموضوع راجع إلى الظن والاجتهاد والقرآن لا يلغى بناء على ذلك لأن ما ثبت باليقين لا يزول إلا به.
٤. من قال بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص أو بينه وبين تقييد المطلق كما هو واضح مما ذكرنا^(٢).

الآية (١٣) ﴿فَبِمَا نَقُودُهُمْ مِثْلَهُمْ لَعْنَاهُمْ^(٤) وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً^(٥) يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ^(٦) عَنْ مَوَاضِعِهِ^(٧) وَكَسُوا حَظًّا^(٨) مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ^(٩) مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ^(١٠) فَأَعِزُّهُمْ وَأَصْفَحْ^(١١) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ^(١٢)﴾

(١) أين الآية الدالة على الإباحة حتى تنسخ بهذه الآية.
 (٢) يقول ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١/٣٦٣ واختلفوا في حكم التسمية على ثلاثة أقوال: فقيل هي فرض مطلقاً وهو قول أهل الظاهر. وقيل هي فرض مع الذكر وساقطة مع النسيان وهو قول مالك وأبي حنيفة. وقيل هي سنة مؤكدة وهو قول الشافعي وأصحابه ومروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنهما وسبب اختلافهم: معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للسنة والكتاب قوله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) وأما السنة فهي ما رواه مالك عن هشام عن أبيه أنه قال سنل رسول الله ﷺ فقيل يا رسول الله إن ناساً من البادية يأتوننا بلحمان ولا يدري أسماء عليه أو لا فقال ﷺ سموا الله عليه ثم كلوها، فذهب مالك إلى أن الآية ناسخة لهذا الحديث.

(٣) انصار عدم النسخ الرازي: ١١/١٤٦ والألوسي: ٦٥/٦.

(٤) ما زائدة أي بنقضهم.

(٥) أي ابعدناهم عن رحمتنا.

(٦) لا تلين لقبول الإيمان وهذا الجعل كان بسببهم ولم يفرض عليهم ظمناً.

(٧) الذي في التوراة.

قال ابن سلامة^(٨): نسخ العفو بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالنَّيِّمِ الْآخِرِ﴾^(٩) الآية وكرر نفس كلام ابن حزم الاندلسي^(١٠).

وقال ابن الجوزي^(١١): (اختلف العلماء هل هذا منسوخ او حكم على قولين:

أحدهما: انه منسوخ قاله الاكثرون ولهم في ناسخه ثلاثة اقوال:

١. آية السيف.

٢. قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية.

٣. قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا خِيفَةٌ مِّنْ قَوْمٍ فَالِئِنَّهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾^(١٢)

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾^(١٣).

والقول الثاني: الآية محكمة.

والصواب انها محكمة للدلالة الآتية:

١. آية السيف خاصة بحال الاعتداء والدفاع الشرعي ونقض العهد لا يستلزم

الاعتداء..

(٨) التي وضعه الله عليها اي يبدونها.

(٩) اي نصيباً ومعنى نسوا اي تركوا.

(١٠) الخطاب لسيدنا محمد (ﷺ).

(١١) اي خيانة منهم بنقض العهود والمواثيق.

(١٢) وهذا القليل هم الذين اسلموا.

(١٣) لان هذا من شيمة الاسلام ويجب ان يتقيد بها المسلم لان العفو والصفح والسماح من اهم مميزات

الاسلام.

(١٤) سورة المائدة/١٣.

(١٥) الناسخ والمنسوخ ص ١١٧.

(١٦) سورة التوبة/٢٩.

(١٧) الناسخ والمنسوخ ص ٣٥-٣٦.

(١٨) نواسخ القرآن ص ١٤٤.

(١٩) عاهدوك.

(٢٠) خيانة في عهد بامارة تصرح له.

(٢١) اي اطوح عهدهم وانقضه لان المعاهدة اذا لم يلتزم بها احد الطرفين يحق للأخر عدم الالتزام بها ايضاً.

(٢٢) حال اي مستوريا انت وهم في العلم بنقض العهد بأن تعلمهم به حتى لا يتهموك بالغرر.

(٢٣) سورة الانفال/٥٨.

٢. ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، اي اذا قاتلوكم واعتدوا عليكم وهذا الشرط مطلوب للحرب المشروعة كما ذكره القرآن في آيات كثيرة ذكرنا بعضاً منها سابقاً.

٣. آية الانفال لا تتعارض مع الصفع والعفر في حالة السلم وانما هي تتضمن قاعدة عامة تعمل بمقتضاها جميع دول العالم وهي ان احد طرفي المعاهدة اذا لم يلتزم بها ولم ينفذ الالتزامات المترتبة عليها يجوز للطرف الآخر نقضها والاعلام بالنقض.

وموضوع الآيتين يختلف فلا تعارض وبالتالي فلا نسخ^(١).

الآية (٣٣) ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢)

قال ابن سلامة^(٣): نسخها الله تعالى بالاستثناء وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤).

وقال ابن حزم الاندلسي^(٥): نسخت بالاستثناء منها فيما بعدها بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ الآية.

فكلهما هذا صحيح إن ارادا بالنسخ معنى السلف الصالح الشامل للنسخ وغيره كما ذكرنا أما اذا ارادا به معناه الاصولي وهو الالغاء فإنه خطأ. قال ابن الجوزي^(٦): هذه الآية محكمة عند الفقهاء واختلفوا هل هذه العقوبة على الترتيب او على التخصيص فذهب احمد وجماعة إلى انها على الترتيب وانهم اذا قتلوا واخذوا المال او قتلوا ولم يأخذوا قتلوا وصلبوا وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطعوا ايديهم وارجلهم من خلاف وان لم يأخذوا المال نفوا وقال مالك الامام محير في إقامة أي الحدود شاء سواء قتلوا او لم يقتلوا اخذوا او لم يأخذوا. وقد

(١) انصار عدم النسخ الرازي: ١٨٧/١١ والقرطبي: ١١٦/٦.

(٢) سورة المائدة/٣٣. ومن انصار عدم النسخ: الرازي: ٢١٤/١١.

(٣) المرجع السابق ص ١١٧.

(٤) سورة المائدة/٣٤.

(٥) المرجع السابق ص ٣٦.

(٦) المرجع السابق ص ١٤٦.

ذهب بعض مفسري القرآن من لا دقة له ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها وقد بينا عدم دقة هذا القول في مواضع^(١).

والصواب ما قاله الرازي^(٢): من انه (ان يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا ان جمعوا بين اخذ المال والقتل او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اقتصروا على اخذ المال لانهم يستخدمون القوة في اخذ المال لذا سمي سرقة كبرى او ينفوا من الارض ان اخافوا السبل. والقياس الجلي ايضاً يدل على صحة ما ذكرناه لان القتل العمد العدوان يوجب القتل فلفظ ذلك في قاطع الطريق وصار القتل حتماً لا يميز العفو عنه. واخذ المال يتعلق به القاطع في غير قاطع الطريق فلفظ ذلك في قاطع الطريق بقطع الطرفين.

وان جمعوا بين القتل وبين اخذ المال جمع في حقهم بين القتل وبين الصلب لان بقاءه مصلوباً في امر الطريق يكون سبباً لاشتهار هذه العقوبة فيصير ذلك زاجراً لغيره عن الاقدام على مثل هذه المعصية واما ان اقتصر على مجرد اخافة اقتصر الشرع منه على عقوبة خفيفة وهي النفي من الارض^(٣).

ومن الاجتهاد الخاطئ ما ذهب اليه بعض الفقهاء من قول الامام وتحييه في تطبيق هذه العقوبات دون رعاية الترتيب لان العقوبة يجب ان تكون مساوية لحجم الجريمة ثم ان هذه العقوبة من العقوبات الحديثة وهي لا تفضح لا لسطة الامام ولا لسطة القاضي وجدير بالذكر ان هذه لم تطبق في الاسلام الا مرة واحدة على فئة غير مسلمة جرأتهم وصلت الى قمة الوحشية.

الآية (٤٢) ﴿إِن جَاءوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمُ أَوْ أهرِضْ عَنْهُمْ﴾^(٤)

قال ابن حزم الاندلسي^(٥): نسخت وناسخها قوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾^(٦).

ومن انصار هذا النسخ السيوطي^(٧) والسدي وعكرمة وقتادة^(٨).

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٤٦.

(٢) التفسير الكبير: ٢٢٢/١١.

(٣) التفسير الكبير: ٢٢٢/١١.

(٤) سورة المائدة/٤٢. من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٣٥/١١.

(٥) الناسخ والمنسوخ ص ٣٦.

(٦) سورة المائدة/٤٩.

وزعم النسخ للذكور باطل" لانه خلط بين النسخ والبيان فالآية الثانية متممة للآية الاولى فالرسول (ﷺ) خيره الله بين ان يحكم بين اهل الكتاب او يعرض عنهم ثم بين له انه اذا اختار الحكم حكم بما انزل الله.

وبناء على ذلك فإن الامام (ولي الامر) ونوابه من القضاة محبون واذا ترفعوا اليهم ان شاؤا حكموا بينهم وان شاؤا اعرضوا عنهم لكن اذا اختاروا الحكم يجب ان يكون الحكم بشريعة الاسلام لا بشريعتهم.

ويدل على ذلك نهاية الآية (٤٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بِنُصْرَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

الآية (٩٩) ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾^(١)

قال ابن حزم الاندلسي^(٢) نسخها آية السيف.

وقال ابن الجوزي: اختلف المفسرون على قولين:

احدهما انها محكمة وانها تدل على ان الواجب على الرسول التبليغ وليس عليه الهدي.

والثاني - انها تتضمن الاختصار على التبليغ دون الأمر بالقتال ثم نسخت بآية السيف والاول اصح^(٣).

وذكرنا سابقا ان الاسلام عقيدة وعمل فالعقيدة لا تفرض على الانسان بالسيف لان

الايمان خوفا من السيف يسبب تكوين مجتمع منافق ظاهره غير باطنه وهو اخطر من العدو،

فالدعوة تكون بالحكمة والموعظة الحسنة وآية السيف تكون لرد الاعتداء على المصالح

الضرورية من الدين والحياة والعرض والمال^(٤).

(١) الاتقان في علوم القرآن: ٢/٢٣.

(٢) ابن الجوزي ص ١٤٧.

(٣) سورة المائدة/٩٩.

(٤) المرجع السابق ص ٣٦.

(٥) نواسخ القرآن/ص ١٤٩.

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٣٠.

الآية (١٠٥): ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ حَتَلْ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(١)
 يقول ابن حزم الاندلسي نسخ آخرها أولها والناسخ منها قوله تعالى: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾
 والهدى هنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وليس من كتاب الله آية جمعت النسخ
 والنسخ الا هذه الآية^(٢)

قال ابن الجوزي: للعلماء فيها قولان:

الأول- انها منسوخة لانها تتضمن كفّ الايدي عن قتال الضالين فنسخت ولهم في
 نسخها قولان:

١. آية السيف

٢. ان آخرها نسخ أولها والناسخ قوله ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

والقول الثاني- انها محكمة لان معناها كما قال الزجاج أمر انما الزمكم الله امر
 أنفسكم لا يؤخذكم بذنوب غيركم وهذه الآية لا توجب ترك الأمر بالمعروف لان المؤمن
 اذا تركه وهو مستطيع فهو ضال وليس بهتد وقد استدل ابن الجوزي على انها محكمة
 باوجه منها:

أ- قوله ﴿هَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ يقتضي اغراء الانسان بمصالح نفسه ويتضمن الاخبار
 بانه لا يعاقب بضلال غيره

ب- الآية تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لان قوله ﴿هَلَيْكُمْ
 أَنْفُسَكُمْ﴾ امر باصلاحها واداء ما عليها وقد ثبت وجوب الأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وقد دل على ذلك قوله ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ لان الانسان لا يكون مهتديا
 الا اذا امتثل امر الشرع.

والصواب ان الآية غير منسوخة لعدم التناقض بين الناسخ والمنسوخ فالآية
 المنسوخة على حد زعمهم لا تدل على عدم الدعوة الى الاسلام بالحكمة والموعظة
 الحسنة ولا على عدم اللجوء الى القتال كلما حصل التعرض للاعتداء من المسلم وغير
 المسلم هذا اذا كان الناسخ المزعوم آية السيف اما اذا كان آخر الآية فانه خلط بين

(١) سورة المائدة/١٠٥.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦.

النسخ وتخصيص العام بالشرط او تقييد المطلق به^(١).

الآية (١٠٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ الثَّانِي ذُو عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ^(٢) إِنْ أَتَمَّ ضَرَّتُمْ^(٣) فِى الْأَرْضِ فَلَمَّاسَاتِكُمْ مِّصِيبَةُ الْمَوْتِ^(٤)﴾.

قال النحاس: للصحابة والتابعين والفقهاء في هذه الآية خمسة أقوال:

١- جواز شهادة اهل الكتاب على الوصية في السفر وهو قول ابن عباس وعبد الله بن قيس.

٢- كانت جائزة فنسخت فلا تجوز شهادة الكافر في جميع الأحوال

٣- الآية كلها للمسلمين اي ان الشهادة تكون من شهود قبيلتكم او غيرها من المسلمين

٤- المراد بالشهادة معناها اللغوي اي الحضور

٥- الشهادة بمعنى اليمين^(٥)

وقال ابن حزم الاندلسي^(٦): اجاز الله تعالى شهادة الذميين على وصية في السفر ثم نسخ

ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ^(٧)﴾

وقال ابن الجوزي: فيها قولان:

الاول: انها محكمة وهو قول ابن عباس وابن المسيب وابن جبير وابن سيرين وقتادة

والشعبي والثوري واحمد بن حنبل.

والثاني: انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ وهو قول زيد بن اسلم

واليه يعيل ابو حنيفة ومالك والشافعي قالوا: اهل الكفر ليسوا بعدول.

ثم رجح ابن الجوزي الى القول الاول فقال والاول اصح لان هذا موضع ضرورة فجائز كما

يجوز في بعض الاماكن شهادة نساء لا رجل معهن بالحيض والنفاس والاستهلال^(٨).

(١) من انصار عدم النسخ: الرازي ١٢/١١٦.

(٢) ان من غير ملتكم وقيل من غير عشيرتكم (اوقبيلتكم).

(٣) سافرتكم.

(٤) سورة المائدة/١٠٦.

(٥) الناسخ والمنسوخ لابي جعفر النحاس ص١٣١.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص٣٦.

(٧) سورة الطلاق/٢.

والصواب هو القول بعدم النسخ لعدم التعارض بين الآيتين لان الاولى تتعلق بالقضايا المالية فتجوز فيها شهادة العادل والفاسق وغير المسلم والثانية تتعلق بالشرف والميراث والعرض والنسب من حيث بقاء الزوجية او حصول الفرقة بين الزوجين لذا قال تعالى: ﴿فَلَا يَكْفُرُ أَجَلُهُنَّ﴾^(١) ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(٢) بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ واستدل الشافعية بهذه الآية على ندب حضور شاهدين عادلين حين رجعة الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً^(٣).

كما استدلت الامامية بهذه الآية على ان الشهادة ركن من اركان الطلاق فقالوا اركان الطلاق اربعة الزوج والزوجة والصيغة والشهادة^(٤).

فموضوع الآيتين يختلف، ومن شروط النسخ التناقض ومن شروط التناقض وحدة الموضوع فاذا تخلف الشرط لن يتحقق المشروط.

ثم ان الاصل في الشاهد ان يكون عادلاً لان شهادته تعتبر حجة يحكم بمقتضاها ولكن يجوز خلاف ذلك في الحالات الاستثنائية ولكل اصل استثناء او اكثر غالباً.

(١) نواسخ القرآن ص ١٥٤ والاستهلال.

(٢) قارين.

(٣) اي اجل عدتهن كان على وشك الانتهاء..

(٤) اي ارجعهن الى عصمتكم.

(٥) الباجودي على الغزي ١٥٢/٢ وفيه: (ويسن الاشهاد عليها خروجاً من خلاف من اوجبه وانما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح).

(٦) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية: ١٤٧/٢.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

يقول ابن حزم الاندلسي^(١): وهي تحتوي على اربع عشرة آية منسوخة.

وقال ابن سلامة^(٢) نزلت بمكة الا تسع آيات منها وتحتوي من المنسوخ على خمس عشرة آية^(٣):

- (١٥) ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾
(٦٦) ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾
﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَلْمِزْ بِهِمُ الذِّكْرَ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾
(٦٨) ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾
(٧٠) ﴿قُلْ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾
(٩١) ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾
(١٠٤) ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾
(١٠٦) ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾
(١٠٧) ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾
(١٠٨)

(١) النسخ والمنسوخ ص ٣٧

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١١٩

(٣) من انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١١٦ والقرطبي ٦/٣٥٠.

- (١١٢) ﴿قُلْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ﴾
- (١٢١) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾
- (١٣٥) ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ حَاجِبَةُ الذِّكْرِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾
- (١٣٧) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ آلَآدِيمَ فِرْعَاوْنَ لِيُرِيَهُمْ وَيُلَبِّسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ هَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوا قُلْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ﴾
- (١٥٨) ﴿قُلْ انظُرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾
- (١٥٩) ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا هَيِّعًا لِّسِتِّ مِّنْهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾

الآية (١٥): ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١)

قال ابن سلامة^(٢): نسخت بقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَرَبِّمْ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾^(٣) وقال ابن حزم الاندلسي^(٤) قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ﴾ الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾

وزعم النسخ باطل لأدلة كثيرة منها:

١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين لان وعد الله المذكور لا يستلزم إباحة عدم الحرف من العذاب في حالة افتراض العصيان.

٢- كلما ازداد الانسان معرفة بالله ازداد خوفا منه وقد قال (ﷺ): (إِنِّي لَأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ)^(٥).

٣- الآية التي زعموا نسخها ليست خاصة بالنبي (ﷺ) كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٦) فالرسول (ﷺ) لا يتصور منه الشرك وانما الخطاب لأمته فكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ فهذا الحكم عام يشمل كل انسان.

٤- حرف (ان) تستعمل لأمر غير محقق الوقوع اي لو افترض وجود العصيان للزم وجود الحرف من عذاب الله.

يقول الرازي^(٧): ان الآية لا تدل على انه خاف على نفسه بل تدل على انه لو صدر عنه الكفر والمعصية فانه يخاف وهذا القدر لا يدل على حصول الحوف ومثاله قولنا ان كانت الحمسة زوجا كانت منقسمة بمتساوين وهذا لا يدل على ان الحمسة زوج ولا على كونها منقسمة بمتساوين.

(١) سورة الانعام/١٥.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١١٩.

(٣) سورة الفتح/٢.

(٤) المرجع السابق ص ٣٧.

(٥) رواه البخاري والنسائي.

(٦) سورة الزمر/٦٥.

(٧) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٢/١٧٩.

٥- الآية المذكورة التي زعموا نسخها خبر وليس بأمر ولا نهي فالخبر لا يرفع للنسخ والآدى الى تكذيب المخبر واللازم باطل وكذلك المنزوم.^(١)

الآية (٦٦) ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾^(٢)
قال ابن سلامة^(٣): قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ هذا حكم والمنسوخ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ نسخ المنسوخ منها بآية السيف.
وقال ابن الجوزي: (قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ للمفسرين فيه قولان:
الاول- انه اقتضى الاقتصار في حقهم على الانذار من غير زيادة ثم نسخ بآية السيف وهذا المتن من رواية الضحاك عن ابن عباس.

والثاني- ان معناه لست حفيظا عليكم انما اطلبكم بالظواهر من الاقرار والعمل لا بالاسرار فعلى هذا هو حكم وهذا هو الصحيح يؤكد انه خبر والاخبار لا ينسخ وهذا اختيار جماعة منهم ابو جعفر النحاس)^(٤).

وقال النحاس: (قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ عن الضحاك عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ قال نسخ هذا آية السيف ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٥) قال ابو جعفر (يقصد نفسه) هذا خبر لا يجوز ان ينسخ ومعنى (وكيل) حفيظ وريب والنبي ﷺ ليس عليهم حفيظا انما عليه ان ينذرهم وعقابهم على الله)^(٦).
والصواب هو عدم النسخ لادلة منها^(٧):

١- ما ذكره النحاس وابن الجوزي في القول بعدم نسخ الآية من الادلة المذكورة.

٢- هذا من قبيل ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٨).

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٧٠

(٢) سورة الانعام ٦٦

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١١٩

(٤) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٤٥

(٥) سورة التوبة ٥

(٦) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابي جعفر النحاس ص ١٣٦-١٣٧.

(٧) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/٢٤ والالوسي ٧/١٨١ والقرطبي ٧/١١١.

(٨) سورة القصص ٥٦

٣- وظيفة الرسول (ﷺ) بذل العناية بالتبليغ والتوجيه والدعوة الى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة وليست وظيفته تحقيق الغاية وهي الهداية المستمرة الى الموت لان هذه الغاية ليست خاضعة لارادة الانبياء والرسل وهذا المعنى هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾.

٤- عدم وجود التعارض بين الآيتين الناسخة والمنسوخة كما تبين من الفقرات السابقة.
٥- العموم المستفاد من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ محصن بأية السيف فالقول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ.

٦- ما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ اراد به معناه العام الشامل للتخصيص والتقييد وغيرها دون المعنى الاصولي وهو الالغاء.

الآية (٦٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ^(١) فِي آيَاتِنَا^(٢) فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ^(٣) حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ^(٤) فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى^(٥) مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ^(٦)﴾.

قال الطبرسي^(٨) نقلا عن غيره^(٩): وكان ذلك في اول الاسلام وكان يختص النبي (ﷺ) (ﷺ) ورضخ للمؤمنين الجلوس معهم واختلاطهم ثم لما عز الاسلام وكثر المسلمون نهوا عن مجالستهم ونسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾^(١٠) الآية.

(١) رأى بصرية

(٢) الخوض في الاصل الدخول في الماء فيستعار للشروع في الكلام والدخول فيه.

(٣) أي آيات القرآن في الاستهزاء بها

(٤) ولا تجالسهم واتركهم

(٥) فقصدت معهم حين نسيت النهي عن مجالستهم

(٦) أي بعد ان تذكر النهي

(٧) سورة الانعام/٦٨

(٨) مجمع البيان في تفسير القرآن/٤/٣١٧

(٩) كسعید بن جبیر

(١٠) سورة النساء/١٤٠

وقال ابن سلامة^(١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾^(٢) الى قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^(٣) نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾^(٤) اي ان الآيتين (٦٨-٦٩) من سورة الانعام نسختا بآية (١٤٠) من سورة النساء. وكرر نفس كلام ابن حزم الاندلسي^(٥).

وقال ابن الجوزي^(٦): قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ المراد بهذا الخوض -الخوض بالكذيب- ويشبه ان الاعراض المذكور عنها منسوخا بآية السيف.

وزعم النسخ باطل للأدلة الآتية:

- ١- عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ، بل المضمون واحد في الآيتين حيث ان النهي الموجه الى الرسول (ﷺ) في آية (٦٨) من سورة الانعام موجه اليه والى امته كما هو ديدن القرآن فانه لم يخص النبي بهذا النهي كي ينسخ بآية (١٤٠) ففي كلتا الآيتين النهي الموجه الى النبي وامتة جميعا وامثال هذا كثير كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَسْرُكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٧) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وغير ذلك من الآيات التي تقاطب الرسول ويراد بها امته.
- ٢- لم يرد امر القرآن لامة محمد (ﷺ) بالجلوس ايضا مع الذين نهى عن مجالستهم حتى ينسخ هذا الأمر بالنهي الوارد في آية (١٤٠) من سورة النساء.
- ٣- ان قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ خبر ووعد وكل منهما لا يوضع للنسخ^{(٨) (٩)}.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١١٩-١٢٠

(٢) سورة الانعام/٦٨

(٣) سورة الانعام/٦٩

(٤) سورة النساء/١٤٠

(٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٦

(٦) نواسخ القرآن/ص ١٥٤

(٧) سورة الزمر/٦٥.

(٨) يقول ابن الجوزي ص ١٥٤ والصحيح انها محكمة لانها خبر وقد بينا ما عليكم شيء من آسامهم انما يلزمكم إنذارهم.

(٩) من انصار عدم النسخ الرازي ٢٤/١٣ والكيالهراسي في احكام القرآن ١٢٤/٢.

الآية (٧٠) ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾^(١)
 قال النحاس^(٢): عن قتادة انها نسختها ﴿فَاتَّبَعُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٣) ثم
 يقول هذا ليس بغير وهو يحتمل النسخ غير ان البين فيه ليس بمنسوخ وانه على معنى
 التهديد لمن فعل هذا أي ذره فان الله مطالبه ومعاقبه.
 قال ابن سلامة^(٤) نسخها قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
 الْآخِرِ﴾^(٥)

وذكر ابن حزم الاندلسي^(٦) نفس الكلام الذي قاله ابن سلامة دون ان يذكر واحد منهما
 وجه النسخ ودون بحث أي تعارض بين الآيتين كأن نسخ القرآن هو واجتهاد شخصي.
 وقال ابن الجوزي^(٧): (للمفسرين قولان:
 الاول: انه اقتضى المسامحة لهم والاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف وهذا موقف قتادة
 والسدي.

والثاني: انه خرج مخرج التهديد كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٨) فعلى هذا
 هو محكم وهذا مذهب مجاهد وهو الصحيح).
 والصواب عدم النسخ لان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف انما هي مخصصة بها
 فاية السيف للظرف الاستثنائي وحالة العدوان وردة لان الاسلام لا يفرض على الناس
 بالسيف لان الايمان اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع فهو يحصل بالقناعة الشخصية الذاتية
 والأدلة العقلية والعقلية مع الهداية الالهية.

(١) سورة الأنعام/٧٠

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ١٣٧

(٣) سورة التوبة/٥

(٤) المرجع السابق ص ١٢٠

(٥) سورة التوبة/٢٩

(٦) ص ٣١

(٧) المرجع السابق ص ١٥٥

(٨) سورة الم نشر/١١

اضافة الى ذلك فان من باب عدم دقة فهم العقل البشري القول بنسخ عدة آيات متواليات وهي (٦٦) و(٦٨) و(٦٩) و(٧٠) فمثل هذه الاخطاء الكبيرة لا تنسب الى الانسان الاعتيادي فكيف تنسب الى الله العليم القدير؟! هذه الاراء اجتهادات لا يؤيدها سند في القرآن ولا في السنة النبوية ولا في اجماع العلماء المحققين^(١).

الآية (٩١) «قُلْ اللَّهُ تَمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ»^(٢)

قال ابن سلامة^(٣) كعادته امر الله بالاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف وهو ترديد لقول ابن حزم الاندلسي^(٤).

وقال ابن الجوزي^(٥): (فيه قولان:

الاول- انه امر له بالاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف.

والثاني- انه تهديد فهو محكم وهذا اصح)

والصواب ان زعم النسخ ساقط لانه خلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مرارا^(٦).

الآية (١٠٤) «فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ»^(٧)

قال ابن سلامة^(٨) نسخ بآية السيف، وردد نفس الكلام ابن حزم الاندلسي^(٩).

وقال ابن الجوزي: قال ابن عباس نسخت بآية السيف ولكنها محكمة.

والصواب انه خلط بين النسخ والتخصيص وابن عباس اراد بالنسخ التخصيص لان هذا

المعنى كان هو المراد في عصرهم والنسخ بمعنى الازالة والالغاء مصطلح استحدثه الاصوليون المتأخرون^(١٠).

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ٢٧/١٣ والالوسي ٧/١٨٤

(٢) سورة الانعام/٩١.

(٣) ص ١٢٠

(٤) ص ٣٧

(٥) ص ١٥٥

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ٧٩/١٣

(٧) سورة الانعام/١٠٤

(٨) ص ١٢١.

(٩) المستطى ورقة (٦).

الآية (١٠٦) ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢)

قال ابن سلامة: نسخها آية السيف، وقال ابن حزم^(٣): نسخت بآية السيف، وردده ابن الجوزي^(٤) دون ترجيح لرأي من الآراء التي نقلها.

والصواب ان الآية الاولى خاصة بالظروف الاعتيادية فوظيفة الرسول (ﷺ) الدعوة الى الله (ممدج) بالحكمة والموعظة الحسنة وليست في الآية المنسوخة على حد زعمهم الأمر بترك القتال مطلقا بل فرض استخدام السيف والقوة كلما تعرض المسلمون للاعتداء.

وفي غير هذه الحالة لا يفرض الدين بالسيف والا للزم تكوين مجتمع منافق والمنافق اخطر من العدو^(٥).

الآيات (١٠٧، ١٠٨، ١١٢):

﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِرَكِيلٍ﴾^(٦)

﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٧)

﴿فَدَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾^(٨)

قالوا هذه الآيات الثلاث منسوخة بآية السيف.

وزعم النسخ باطل^(٩) لان فرض الدين بالسيف اكراه عليه والاكراه على الدين مرفوض بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(١٠) ثم ان الايمان قناعة قلبية لا سلطة للسيف عليها وعلى كل مصلح ان

(١) انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٣٤ وقال العلامة الرازي بعد ان استعرض أقوال المائلين الى النسخ ما يلي: فكان هؤلاء المفسرون مشغوفين بتكثير النسخ من غير حاجة اليه والحق ما قرره اصحاب اصول الفقه ان الاصل عدم النسخ فوجب السعي في تقليده بقدر الامكان ا هـ.

(٢) سورة الانعام/١٠٦.

(٣) ص ١٣٧.

(٤) نواسخ القرآن.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٣٧.

(٦) سورة الانعام/١٠٧.

(٧) سورة الانعام/١٠٨.

(٨) سورة الانعام/١١٢.

(٩) سورة يونس/٩٩.

يحاول اصلاح من ساء سلوكه وان يرشده ويرى السبيل كل من ضلّ عن سواء السبيل فان لم يهتق النتيجة فعليه ان يتركه لظرف آخر لعله يستيقظ يوما ما ولا يجوز له ان يشهر السلاح عليه فيقول له صر مسلما والا اقتلك وهذا السلوك في القانون البشري مُشِين فكيف يتصور في القانون الالهي؟^(١)

الآية (١٢١) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢)

يقول ابن سلامة: نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَهْلُ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾^(٣) والطعام ههنا الذبائح^(٤) وهذا ترديد لقول ابن حزم الاندلسي بنفس العبارة دون ان يبين كلاهما او احدهما وجه التعارض الذي لا يمكن رفعه الا بالنسخ واكتفى في الرد على هذه المزاعم غيردقيقة بنقل ما قاله ابن الجوزي: من انه (روى عن جماعة منهم الحسن وعكرمة انهم قالوا: نسخت بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ وهذا غلط لانهم ان ارادوا النسخ حقيقة وليس هذا النسخ، وان ارادوا التخصيص وانه خصّ بآية المائدة طعام اهل الكتاب فليس بصحيح لان اهل الكتاب يذكرون الله على الذبيحة فيحمل امرهم على ذلك فان تيقنا انهم تركوا ذكره جاز ان يكون عن نسيان، والنسيان لا يمنع اهل من تركوا لا عن نسيان ولم يميز الاكل فلا وجه للنسخ أصلاً. ومن قال من المفسرين ان المراد بها لم يذكر اسم الله على الشفة فقد خص عامما والقول بالعموم أصح. وعلى قول الشافعي هذه الآية محكمة لانه اما ان يراد بها عنده الميتة أو يكون نهى كراهة)^(٥) (٦)

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٨٠

(٢) سورة الانعام/١٢١

(٣) سورة المائدة/٥

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٢

(٥) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٥٧

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٢١

الآيات (١٣٥، ١٣٧، ١٥٨، ١٥٩):

﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ^(١) إِنِّي عَامِلٌ^(٢) فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ^(٣) إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ^(٤)﴾

﴿وَكَذَٰلِكَ^(٥) زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرَدُّوهُمْ^(٦) وَلِيَلْبِسُوا^(٧) عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ^(٨) فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ^(٩)﴾
﴿قُلْ أَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ^(١٠)﴾

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا^(١١) لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ^(١٢)﴾

قالوا هذه الآيات الاربع من سورة الانعام نسخت بآية السيف^(١٣).

وهذا الزعم غير دقيق لاسباب كثيرة منها:

١- عدم وجود التعارض بين الايات المذكورات وبين آية السيف لان حكم كل واحد منها

جاء لظرفه الخاص ومن شروط التعارض اتحاد الظروف.

٢- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بالتخصيص فالقول بالنسخ خلط بين

النسخ والتخصيص.

(١) أي حالتكم هذا امر تهديد وزجر كما في قوله تعالى (اعملوا ما شئتم).

(٢) على حالتي

(٣) العاقبة المحمودة في الدار الآخرة أمن ام انتم

(٤) سورة الانعام/١٣٥

(٥) أي كما زين لهم ما ذكر

(٦) أي يهلكوهم

(٧) أي يخلطوا

(٨) أي لو اراد الله عدم التزييف والقتل ما فعلوه لان الله هو الخالق للخير والشر ولكن ترك الاختيار للانسان لمباشرة اسباب الخد حتى يستحق الثواب واسباب الشر حتى يستحق العقاب ولو فرض عليهم ذلك من الله لما استحقوا شيئا منها.

(٩) سورة الانعام/١٣٧

(١٠) سورة الانعام/١٥٨

(١١) فرقا.

(١٢) سورة الانعام/١٥٩

(١٣) ينظر النسخ والنسخ للنحاس ص١٤٦ . النسخ والنسخ لابن سلامة ص١٢٢. النسخ والنسخ

لابن حزم الأندلسي ص٢٨. نواسخ القرآن لابن الجوزي ص١٥٧.

٣- الآيات الأربع آيات وعيد والوعيد لا يفتخ للنسخ.

٤- فرض الدين على الغير بآية السيف وقوة السلاح اكراه عليه والاكراه مرفوض بقوله تعالى معاتباً نبيه بالاستفهام الانكاري ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(١).

^(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/٢٠٥ ٦/١٤ والطبري ٧٩/٨.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْأَعْرَافِ

قال أبو جعفر النحاس^(١): حدثنا يموت بن المدرع قال حدثني ابو حاتم قال حدثني ابو عبيد يونس بن حبيب عن ابي عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس قال: سورة الاعراف نزلت بمكة فهي مكية. قال ابو جعفر (يقصد نفسه) : فلم نجد فيها ما يدخل في الناسخ والمنسوخ الا آية واحدة مختلف فيها:
قال الله منديل: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾.

وهو جزء من الآية (١٩٩) ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٢) ولها خمسة أقوال للعلماء: منهم من قال هي منسوخة بالزكاة المفروضة^(٣)، ومنهم من قال هي منسوخة بالأمر بالغلظة على الكفار، ومنهم من قال خذ العفو أي الزكاة المفروضة، ومنهم من قال ان العفو شيء من المال سوى الزكاة وهو قول قاسم وسالم قالوا هو فضل المال، والقول الخامس قول عبد الله وعروة ابن الزبير كما قرئ على احمد بن شعيب عن هارون بن اسحاق قال حدثنا عبدة عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابن الزبير قال انما انزل الله تعالى ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ من اخلاق الناس وهذا اول ما قيل في الآية لصحة اسناده ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ أي السهل من اخلاق الناس ولا تفلظ عليهم ولا تعنت بهم وكذا كان اخلاقه (ﷺ). وقال ابن سلامة^(٤): وهي تحتوي على آيتين منسوختين الأولى قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ لِي لَهُمْ إِنْ كُنِيَ مَتِينٌ﴾^(٥) موضع النسخ ههنا أي خلّ عنهم ودعهم وبأقي الآية محكمة نسخ المنسوخ منها بآية السيف^(٦).

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١٤٧

(٢) سورة الاعراف

(٣) على اساس ان المراد بالعفو الصدقة المفروضة لو الزكاة على الحاجة التي يجب صرفها للفقراء..

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٣.

(٥) سورة الاعراف/ ١٨٣

(٦) انصار عدم النسخ: الالوسي ١٤٦/٩ والقرظي ٣٤٧/٧

الآية الثانية ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾^(١) هذا منسوخ يعني الفضل من اموالهم نسخ بآية الزكاة وهذه الآية من عجائب المنسوخ لان اولها منسوخ وآخرها منسوخ واوسطها محكم وآخرها قوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ نسخ بآية السيف ووسطها قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ وهذا محكم)).

ونفس هذا الكلام ترديد لقول ابن حزم الأندلسي^(٢) دون تعليق أو بيان أوجه النسخ.

وقال ابن الجوزي^(٣): في تفسير ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ ثلاثة اقوال :

١. اخلاق الناس قاله ابن عمرو وابن الزبير^(٤)

٢. المراد به المال ثم اختلف انصار هذا الاتجاه فقال مجاهد وفي رواية الضحاك المراد

بالعفو المال الزائد ومنهم من قال كان صدقة واجبة نسخت بالزكاة.

٣. المراد به مساهلة المشركين والعفو عنهم واختلف اتباع هذا القول على رأيين

منهم من قال نسخ ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُفْرِكِينَ﴾ بآية السيف ومنهم من قال انه

عام فيمن جهل امر صيانة النفس عن مقابلتهم على سفهم مع واجب الانكار

عليهم وعلى هذا تكون الآية محكمة وهو الصحيح^(٥)

الرأي الصائب

والصواب أن كلتا الآيتين غير منسوخة للأدلة الآتية:

١. ان المحققين من المفسرين على أن العفو والاعراض عن الجاهلين والتساهل مع غير

المسلمين كان من الشيم العظيمة التي تولى بها رسول الله ﷺ وان المراد من

الآيتين الأخذ بالجانب الاخلاقي دون المالي وقد روي عن النبي ﷺ انه قال (أَنْ

جَبْرِيلَ ﷺ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جِئْتُكَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مِنْ رَبِّكَ، فَقَالَ وَمَا ذَلِكَ

يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: صِلْ مَنْ قَطَعَكَ وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ وَأَصْفُ عَمَّنْ

ظَلَمَكَ) وقد ذكر هذا الحديث كشاهد الطبري في تفسيره^(٦) والطبرسي في تفسيره^(٧)

(١) سورة الاعراف/١٩٨ تتمة الآية {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٣٨.

(٣) نواسخ القرآن ص ١٦٢.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٧٥/٩.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٦٣.

(٦) جامع البيان ١٥٥/٩.

(٧) مجمع البيان في تفسير القرآن ٥١/٤.

ومن الغريب ان ابن سلامة نقله في كتابه^(١) دون ان يأخذ بنظر الاعتبار في قوله بالنسخ المزعوم.

وروي عن عبيد الله بن الزبير انه قال (أمر ان يأخذ الاخلاق بالعرف عن الناس) واستشهد به النحاس على ان المراد بالعرف الاخلاق^(٢) وان الآية محكمة.

٢. ان الاسلام انتشر في العالم بهذه الاخلاق السامية الفاضلة لا بالسيف وكان الرسول (ﷺ) قدوة حسنة لذلك فعلى كل القادة اتباع تلك القدوة وقد بين الله سبحانه وتعالى صفات القادة مخاطب نبيه (ﷺ) ﴿فِيمَا^(٣) رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لَنْتَ^(٤) لَهُمْ^(٥) وَلَوْ كُنْتَ فَهًا^(٦) حَلِيظَ الْقَلْبِ^(٧) لَأَلْقَيْتَهُمْ^(٨) مِنْ حَوْكِكَ فَاصْفُ^(٩) صَنُفُهُمْ^(١٠) وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ^(١١) وَهَازِبُهُمْ فِي الْأَمْرِ^(١٢) قَلِيلًا عَزَمْتَ^(١٣) فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ^(١٤)﴾ فإلى متى نعيش بالعلوية المتخلفة التي جعلتنا ان ننحرم من فهم روح الشريعة الاسلامية الموجودة في القرآن الكريم وان نتأخر من ركب الحضارة المتطورة الحديثة في المجال التكنولوجي ومن الواضح ان فهم كل من الدين والحياة معا من اهم اسباب تحقيق السعادة البشرية في الدنيا والآخرة وان الطاقة المادية وحدها مالم تجتمع معها الطاقة الروحية غير كافية للسعادة.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٤.

(٢) ويدل على ذلك جمعه مع الأمر بالعرف والاعراض عن الجاهلين لانها من سمات من يتعلى بالاخلاق الحميدة الفاضلة.

(٣) ما زائدة.

(٤) الخطاب موجه الى الرسول (ﷺ) وهو عام لجميع القادة في العالم.

(٥) سهلت اخلاقك اذ خالفوك.

(٦) سيء الخلق.

(٧) جافا فاغلظت عليهم أي قاسياً.

(٨) أي لتفرقوا.

(٩) أي تجاوز عنهم ما اتوه.

(١٠) أي استغفر لهم ذنوبهم حتى اغفر لهم.

(١١) أي استخرج اراهم وأخذ بها كل في حقل اختصاصه وهذا يدل على ان الرأي الا فرادي من قادة الدول لصنع قرار يخص الشعب كله اكبر خطأ يجب تجنبه.

(١٢) أي على امضاء ما تريد بعد المشاورة.

(١٣) ال عمران/١٥٩.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْأَنْفَالِ

- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ
 (١) بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (١٥)
- ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ
 (١٦) بِقَضِيٍّ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَيَسُوسُ الْمَصِيرُ﴾
- ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ
 (٣٣) يَسْتَغْفِرُونَ﴾
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ عَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ
 صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا
 (٦٥) بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾

الآية (١) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١)

من السائل والمسؤول وما النفل والحكم؟

السائل هم ذوو العلاقة بالفنائم وهم الصحابة. والمسؤول هو النبي (ﷺ)، والنفل والنافلة لغة الزيادة على الاصل والمراد هنا الغنيمة وسميت نفلًا لانها زيادة على القيام بالجهاد وحمية الدين والدعاء الى الله (ﷻ).^(٢)

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٤) وَلِلرُّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ^(٥) وَالْمَسَاكِينِ^(٦) وَأَبْنِ السَّبِيلِ^(٧) إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ^(٨) يَوْمَ التَّقَىٰ أَلْتَقَىٰ الْجَمْعَانِ^(٩) وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١٠).

قال النحاس^(١١): للعلماء في هذه الآية اقوال واكثرهم على انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرُّسُولِ﴾ الآية

ثم قال عن مجاهد وعكرمة قالا كانت الانفال لله ولرسوله ثم نسخ ذلك قوله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ الآية.

ثم ينتهي على نقل هذه الاقوال دون ترجيح جانب على آخر.

قال ابن سلامة^(١٢): سورة الانفال تحتوي على ست آيات من المنسوخ الآية الأولى قوله

(١) سورة الانفال/١.

(٢) انصار عدم النسخ الطبري ١١٩/٩ الالوسي ١٦٣/٩ الرازي ١١٦/١٥.

(٣) الرازي التفسير الكبير ١١٧/١٥ وما بعدها. المحرر الوجيز لابن عطية الاندلسي ٢٠١/٦.

(٤) يأمر فيه بما يشاء.

(٥) اطفال المسلمين الذين استشهد ابائهم وهم فقراء.

(٦) ذري الحاجة من المسلمين.

(٧) أي المنقطع في سفره من المسلمين.

(٨) يوم بدر الفارق بين الحق والباطل.

(٩) أي اجتماع المسلمين والكفار وقت المعركة.

(١٠) سورة الانفال/٤١.

(١١) الناسخ والمنسوخ ص ١٤٩.

(١٢) المرجع السابق ص ١٢٥.

تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ الآية، وصارت منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾، وسبق ابن حزم الاندلسي^(١) فيما قاله ابن سلامة. وذهب النسخ باطل لادلة كثيرة اهمها ما يأتي:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فرح التعارض لانه يأتي لرفعه. قال الطبرسي^(٢): قال بعضهم هي منسوخة بأية الغنيمة وهي قوله ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ الآية. وقال بعضهم ليست بمنسوخة وهو الصحيح لان النسخ يحتاج الى دليل ولا تنافي بين هذه الآية وآية الخمس

٢. لا يوجد دليل صحيح ثابت يؤيد مزاعم أنصار النسخ في قولهم بنسخ الآية الاولى من سورة الانفال بالآية (٤١) منها يقول الطبري^(٣): ((اختلفوا فيها انها منسوخة هي ام غير منسوخة؟ فقال بعضهم هي منسوخة نسخها ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية وهو قول مجاهد وعكرمة (وهما يزعمان) ان الغنائم كانت يومئذ للنبي خاصة فنسخها بالخمس. وقال آخرون محكمة وليست منسوخة وانما معنى ذلك ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ﴾ وهي لا شك لله مع الدنيا بما فيها والأخرة وللرسول يضعها في مواضعها التي امره الله بوضعها فيه (أي ليست ملكا خاصا له كما زعم دعاة النسخ). ثم يمضي الطبري قائلا: وليس في الآية دليل على ان حكمها منسوخ لاحتمالها ما ذكرت من المعنى الذي وصفت وغير جائز ان يحكم بحكم نزل به القرآن انه منسوخ الا بجهة الا بجهة يجب التسليم لها فقد دللنا في غير موضع من كتابنا على ان لا منسوخ الا ما ابطال حكمه حادث حكم بخلافه ينفيه من كل معانيه او يأتي خبر يوجب الهجة ان احدهما ناسخ الآخر.

قال ابن حزم الظاهري: (دعوى النسخ جملة لا يجوز إلا ببرهان متيقن لأن كلام الله انما رد ليؤمر له ويطاع بالعمل به لا لتركه والنسخ يوجب الترك فلا يجوز لأحد أن يقول في شيء أمر الله تعالى به: هذا لا تلزمني طاعته إلا بنص آخر عن الله ﷻ) أو عن رسول الله ﷺ بأنه قد نسخ وإلا فالقول بذلك لا يجوز^(٤).

(١) المرجع السابق ص ٣٩

(٢) مجمع البيان ٥١٧/٤

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن ١١٨/٩

(٤) المعلى: ٣٤٦/٨.

٣- ان القول بالنسخ في هذه الآية الأولى بالاية (٤١) خلط بين النسخ والتفصيل لان الآية الثانية تفصيل لمعنى الآية الأولى.

قال الزخشري^(١) ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ معناه ان حكمها يختص بالله ورسوله يأمر الله بقسمتها على ما تقتضيه حكمته ويمثل الرسول امر الله فيها وليس الأمر مفوضا الى رأي أحد.

وقال ابن عطية الاندلسي^(٢): قال مجاهد وعكرمة نسخ بقوله ﴿وَأَهْلُمُوا﴾ الآية وقال ابن زيد لم يقع في الاية نسخ وانما اخبر ان الغنائم لله هي ملكه ورزقه وللرسول من حيث هو ميبين بها احكام الله.

وقال الصاوي^(٣): قوله ﴿لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ قيل ان معنى ذلك انها مملوكة لله واعطاها ملكا لرسوله (أي ملكية خاصة) ليتصرف فيها كيف يشاء. وعلى هذا فقوله ﴿وَأَهْلُمُوا أَلَمَّا هَتَمْتُمْ﴾ الآية ناسخة لها.

وقيل ان ما يأتي (أي في آية ٤١) توضيح لما هنا وتفصيل له والآية محكمة فيكون المعنى لله والرسول من حيث قسمتها على المجاهدين.

وقال ابن الجوزي^(٤): والعجب ممن يدعي انها منسوخة فان عامة ما تضمنت ان الانفال لله والرسول والمعنى انهما يحكمان فيها وقد وقع الحكم فيها بما تضمنت آية الخمس.

وقال الكيا الهراسي^(٥): لم يرد انه ملك للرسول وانما اراد انه يتصرف للصالح العام.

(١) الكشاف ١٤١/٢

(٢) المحرر الموجز: ٢٠٥/٦.

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ١١٦/٢.

(٤) نواسخ القرآن/ص ١٦٥

(٥) احكام القرآن ١٥٣/٣

الآيتان (١٥، ١٦):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾^(١)
 ﴿وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ إِلَّا الْمُتَحَرِّفًا﴾^(٢) لِلْقِتَالِ أَوْ مُتَحَيِّزًا^(٣) إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ^(٤)
 بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ^(٥)
 قال النحاس^(٦): للعلماء في الآية (١٦)^(٨) ثلاثة أقوال:

أ. منهم من قال هي منسوخة ومن القائلين بالنسخ عطاء بن ابي رباح قال
 نسختها الآيتان (٦٥، ٦٦) من نفس السورة ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ
 عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ
 يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٩) ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ
 وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ
 مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(١٠) فنسخ للتخفيف
 عنهم والاطلاق لهم ان يولوا بمن هو اكثر من هذا العدد.

ب. القول الثاني انها مخصوصة أي خاصة باهل بدر وكان الفرار محرما على من
 شارك في معركة بدر الكبرى فقط.

ج. القول الثالث ان حكمها باق الى يوم القيامة وهو قول ابن عباس.

ثم رجح النحاس هذا القول الثالث فقال وهذا اول ما قيل فيه ولا يجوز ان تكون
 منسوخة لانها خبر ووعيد ولا ينسخ الوعيد كما لا ينسخ الوعد^(١١).

(١) أي مجتمعين كانهم لكثرتهم يزحفون فلا تولوهم الأدبار. سورة الانفال/١٥.

(٢) يوم لقائهم.

(٣) منعطفًا لقتال بان يريهم الغرة مكيدة وهو يريد الكرة.

(٤) منضمًا الى فتنة أي جماعة من المسلمين يستنجد بها.

(٥) أي رجع.

(٦) سورة الانفال/١٦.

(٧) الناسخ والمنسوخ ص/١٥٢.

(٨) انصار عدم النسخ الطبري ١٣٥/٩ الرازي ١٣٧/١٥ اللوسي ١٨١/٩ ابن العربي ٨٣٣/٢.

(٩) سورة الانفال: ٦٥.

(١٠) سورة الانفال/٦٦.

(١١) المرجع السابق ص/١٥٣.

ولم يتطرق النحاس لنسخ الآية^(١١) (١٥) ورجع عدم نسخ الآية (١٦) ولم يرد ذكرهما في الناسخ والمنسوخ لكل من ابن سلامة^(١٢) وابن حزم الاندلسي^(١٣) ويرى ابن الجوزي ان الخلاف في النسخ وعدم النسخ جار بالنسبة للآيتين (١٥ و ١٦) حيث قال^(١٤) الآية الثانية^(١٥) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ، وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَعَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى الْآيَةِ، فَجَمَعَ الْآيَتَيْنِ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي النَّسْخِ جَارٍ بِالنِّسْبَةِ لِكِلَيْتِهِمَا لِأَنَّهُمَا تَعَالَجَانِ مَوْضِعًا وَاحِدًا كَمَا أَنَّ النَّاسِخَ عَلَى حَدِّ زَعْمِهِمْ عِبَارَةٌ عَنِ الْآيَتَيْنِ مَعًا (٦٥ و ٦٦) وبعد ان استعرض ابن الجوزي الخلاف قال: قلت لفظ الآية عام وإن كانت نزلت في قوم باعياهم^(١٦).

ثم يمضي قائلا: وقد روى عن ابن عباس^(١٧) انها عامة ثم لهؤلاء فيه قولان: احدهما انها منسوخة بقوله ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية وليس للمؤمنين ان يفروا عن مثلهم.

وقال اخرون هي محكمة وهذا هو الصحيح لانها محكمة في النهي عن الفرار فيحمل النهي على ما اذا كان العدد اعلى من عدد المسلمين وقد ذهب الى نحو هذا ابن جرير.

الرأي الصائب:

والصواب من الآيتين (١٥ و ١٦) ليستا منسوختين لاسباب كثيرة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ والنسخ فرع التعارض واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فيرفع بالتخصيص فالآيتان (١٥ و ١٦) تدلان على عدم جواز الفرار حين المساهمة في المعركة التي هي للدفاع الشرعي عن الدين والحياة والعرض والمال لكن هذا العموم مخصص بالاستطاعة والتمكن من الاستمرار على الصمود وقوفا ضد العدو اما اذا اصبح الأمر خارجا عن استطاعته فله الفرار لانقاذ حياته بعد التأكد من خطورة العدو وهذا ما دلت عليه الآية (٦٦) وهي قوله تعالى: ﴿الآن

(١١) يبدو ان القائلين بالنسخ اعتبروا الآيتين (١٥) و(١٦) منسوختين بالآيتين (٦٥) و(٦٦) من نفس السورة.

(١٢) ص ١٢٥.

(١٣) ص ٣٩.

(١٤) نواسخ القرآن ص ١٦٥.

(١٥) أي في سورة الأنفال.

(١٦) أي يشمل أهل بدر وغيرهم خلافا لمن زعم أن الحكم خاص بأهل البدر لأنها نزلت بشأنهم.

حَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية والتخفيف تنصيص على ان المحارب المجاهد لا يكلف الا بما في وسعه وهكذا دين الاسلام في كل تكليف ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا اِلَّا وُسْعَهَا﴾.

٢. الآية (٦٥) منسوخة بالآية (٦٦) على حد زعمهم فكيف تكون المنسوخة ناسخة لآية أخرى وهذا ما لا نجد الا في قاموس أنصار النسخ.

٣. لم يتطرق للنسخ كبار المفسرين المعتمدين في العالم الاسلامي وهذا دليل على بطلان دعوى النسخ بالنسبة للآيتين (١٥ و١٦). بل نص بعضهم على رد القائلين بالنسخ ومنهم الطبري^(١) حيث قال: وانما قلنا^(٢) بحكمة غير منسوخة لما قد بينا في غير موضع من كتابنا هذا وغيره انه لا يجوز ان يحكم لحكم آية بنسخ وله في غير النسخ وجه الا بحجة يجب التسليم لها من خبر يقطع العذر او حجة عقل ولا حجة من هذين المعنيين تدل على نسخ حكم قول الله (ﷻ): ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِرَدِّ دِينِهِ اِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّلْعِتَالِ اَوْ مُكْهَبًا اِلَىٰ ذِي قَلْبٍ﴾.

٤. القاعدة العامة الواردة في الآيتين (١٥ و١٦) تطبق كاملة في جميع الحروب في العالم الاسلامي وغير الاسلامي فالانهازم عقوبته الاعدام في القانون العسكري لكن يجوز الانسحاب خدعة لتقدم العدو ثم الرجوع عليه بسيطرة كاملة فالقواعد الواردة في الآيات الاربع (١٥ و١٦ و٦٥ و٦٦) قواعد متفق عليها في النظام العسكري في العالم.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ٩/١٣٥

(٢) الضمير ترجع للآيتين لان الكل اعتبروها آية واحدة لان الموضوع واحد.

الآية (٢٣): ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ^(١) وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ^(٢) وَهُمْ يَسْتَفْرِوْنَ^(٣)﴾

وزعم البعض ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ^(٤) وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ^(٥) إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ^(٦)﴾^(٧).

قال النحاس: (في هذه الآية خمسة اقوال:

قال الحسن: نسخ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَفْرِوْنَ﴾ قوله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾

ثم يمضي قائلا: قال أبو جعفر (يقصد نفسه) النسخ ههنا محال لانه خبر خبر الله به ولا نعلم احدا^(٨) روى عنه هذا الا الحسن، وسائر العلماء على انها محكمة وقال ابن سلامة^(٩) ثم نزلت من بعدها آية ناسخة لها فقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ وهو ترديد لما قاله ابن حزم الاندلسي^(١٠): من انها منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾. ولم يبين واحد منهما سبب النسخ.

وقال ابن الجوزي: عن عكرمة عن ابن عباس ؓ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ الآية نسختها الآية التي بعدها ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية وروى مثله عن الحسن وعكرمة وهذا القول ليس بصحيح لان النسخ لا يدخل على الأخبار وهذه الآية بينت كون الرسول فيهم منع نزول

(١) أي ما كان الله يعذب أهل مكة بعذاب الاستئصال وانت مقيم بين أظهرهم لفضلك وحرمتك يا محمد فان الله تعالى بعثك رحمة للعالمين فلا يعذبهم الا بعد ان يفعلوا ما يستحقون به سلب النعمة كالصدء عن المسجد الحرام كما جاء في الآية التي تليها.

(٢) أي وما كلن الله يعذبهم وفيهم بقية من المؤمنين بعد خروجك من مكة وذلك ان النبي (ﷺ) لما خرج من مكة بقت فيها بقية من المؤمنين لم يهاجروا بعذر وكانوا على عزم الهجرة فرقع الله العذاب عن مشركي مكة لحمة استغفارهم فلما خرجوا اذن الله في فتح مكة. ينظر مجمع البيان للطبرسي ٥٣٩/٤. سورة الانفال/٣٣.

(٣) أي ولم لا يعذبهم الله وائي امر يوجب ترك تعذيبهم وهم يصنون عن المسجد الحرام أي يمنعون عنه اولياءه.

(٤) أي وكان للمشركون اولياء المسجد الحرام.

(٥) سورة الانفال/٣٤.

(٦) انصار عدم النسخ الطبري ١٥٦/٩ الالوسي ٢٠٠/٩ الرازي ١٥٨/١٥.

(٧) النسخ والمنسوخ ص ١٢٥.

(٨) النسخ والمنسوخ ص ٣٩.

العذاب بهم وكون المؤمنين يستغفرون بينهم منع ايضا والآية التي تليها بينت استحقاقهم العذاب لصددهم عن سبيل الله غير ان كون الرسول بينهم منع تعجيل ذلك او عمومه فالعجب من بعض مجتهدين في النسخ^(١).

الرأي الصائب :

والصواب ان الآية (٣٣) غير منسوخة للأسباب الآتية:

١. عدم وجود التعارض بين المنسوخة والناسخة لان الأولى مطلقة تشمل ارتكاب جرائم جديدة والجرائم السابقة للمشركين والثانية مقيدة بعدم ارتكاب جرائم جديدة ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وهذا الكلام جملة حالية تعليلية لانزال العذاب بهم. وخلاصة الكلام ان الله تعالى اخبر في الآية الأولى بانسه لا يعذبهم على جرائمهم السابقة لوجود النبي بينهم ولاستغفار المؤمنين لهم. والآية الثانية تدل على أن إيقاف العقاب السابق الذي يستحقونه مشروط بعدم ارتكاب جريمة جديدة. وهذه الفكرة السامية في القرآن الكريم اليوم تطبق كتاعدة عامة في قوانين العقوبات في العالم ومنها قانون العقوبات العراقي المواد (١٤٤-١٤٧) وتنص المادة (١٤٥) منها على ان (للمحكمة عند الأمر بإيقاف التنفيذ ان تلزم المحكوم عليه بان يتعهد بحسن السلوك خلال مدة إيقاف التنفيذ) واذا صدر من الجاني الذي تم إيقاف تنفيذ عقابه خلال مدة التجربة جريمة جديدة يعاقب بالعقوبة السابقة التي تم إيقافها اضافة الى عقوبة الجريمة الجديدة. وبناء على ذلك فان القرآن اقر فكرة إيقاف تنفيذ العقوبة قبل القوانين الوضعية باكثر من الف سنة.

٢. ما نقل عن ابن عباس من قوله بالنسخ في الآية المذكورة ان صحت الرواية فانه اراد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الذي يشمل تخصيص العام وتقييد المطلق كما ذكرنا سابقا.

٣. من قال بالنسخ في هذه الآية خلط بين النسخ وتقييد المطلق او تخصيص العام.

(١) نواسخ القرآن ص ١٦٦

الآية (٦٥) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ^(١)﴾ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ^(٢)﴾

قال النحاس^(٤): في رواية ابن ابي نعيم وعثمان عن عطاء عن ابن عباس قال نسختها ﴿الآن خُفِّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ^(٥)﴾ وعن جابر بن حازم عن الزبير بن حريث عن ابن عباس قال: كان فرض على المسلمين ان يقاتل الرجل منهم العشرة من المشركين فشق ذلك عليهم فانزل الله تعالى التخفيف فجعل على الرجل ان يقاتل اثنين فخفف عنهم ونقصوا من الصبر بقدر ذلك.

ثم يمضي قائلا قال ابو جعفر (يقصد نفسه): وهذا شرح بين حسن ان يكون هذا تخفيفا لا نسخا لان المعنى رفع حكم المنسوخ ولم يرفع حكم الأول لانه لم يقل فيه لم يقاتل الرجل عشرة بل ان قدر على ذلك فهو الاختيار له ونظير هذا افطار الصائم في السفر لا يقال انه نسخ للصوم وانما هو تخفيف رخصة والصيام له افضل^(٦) ويستنتج مما ذكر ان ابن عباس اراد في الرواية الاولى النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل للرخصة والتخصيص والتقييد وغيرها وقال ابن سلامة^(٧): قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ هذا حكم والمنسوخ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الى آخر الآية فكان فرض على الرجل ان يقابل عشرة فمن فرّ دونها كان موليا للدبر فعلم الله عجزهم عن ذلك فنزلت الآية التي بعدها فصارت ناسخة لها فقال تعالى: ﴿الآن خُفِّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ والتخفيف لا يكون الا في ثقل فصار فرضا على الرجل ان يقاتل رجلين فان انهزم من اكثر لم يكن موليا للدبر بدليل ظاهر الآية.

(١) أي في حالة الاحتماء على الاسلام والمسلمين كما في قوله تعالى {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}.

(٢) سورة الانفال/٦٥

(٣) انصار عدم النسخ الالوسي ٣١/١٠ الرازي ١٥/١٢٩

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٥٥.

(٥) سورة الانفال/٦٦

(٦) النحاس ص ١٥٦

(٧) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٦

وقال ابن حزم الاندلسي^(١): قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية.

وقال ابن الجوزي^(٢): قال المفسرون لفظ هذا الكلام خبر ومعناه الأمر والمراد: يقاتلوا مائتين وكان هذا فرضا في اول الأمر ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية، ففرض على الرجل ان يشبت لرجلين فان زاد جاز له الفرار.

وقال البارزي^(٣) الآيات المنسوخة في سورة الانفال سبع احداها ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ وناسختها ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾.

الرأي الصائب:

زعم نسخ الآية (٦٥) من سورة الانفال باطل لادلة منها:

١. انه خلط بين النسخ والرخصة^(٤) ويدل على ذلك صراحة ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ والتخفيف هو الرخصة.

يقول ابن السبكي^(٥): ((والحكم الشرعي^(٦)) ان تغير^(٧) من صعوبة الى سهولة^(٨)) لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي^(٩) فرخصة)) أي فالحكم المتغير اليه السهل يسمى رخصة وهي لغة السهولة.

٢. يلزم من القول بالنسخ في الآية المذكورة نسبة الجهل لله (معاذ الله) بانه لم يكن يعلم حين انزال الآية الأولى ان في المؤمنين ضعفا فلا يتمكنون من القيام بالتكليف الأول ولما جرب ذلك علم بالضعف وعدم التحمل فنسخه واحل محله ما هو اخف واللازم باطل باجماع العلماء العقلاء فكذلك الملزوم.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٣٩

(٢) نواسخ القرآن ص ١٦٨

(٣) هبة بن عبد الرحيم بن ابراهيم المعروف بشرف الدين ابن البارزي نسبة الى باب بارز احدى محلات بغداد ق- ٧٣٨هـ ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ص ١٦٥ تطبيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

(٤) يقول الشيخ محمد الحطري (اصول الفقه ص ٢٥٤): ولم يقل أحد ان الرخصة تنسخ العزيمة فأية التيسير لم تنسخ آية الوضوء.

(٥) جمع الجوامع بشرح المحلي مع حاشية البناني ١١٩/١.

(٦) أي المأخوذ من الشرع.

(٧) من حيث تعلقه (لان حكم الله قديم لا يتغير) من صعوبته على المكلف.

(٨) كان تغير من الحرمة للفعل او الترك الى الخلل له.

(٩) المخفف عنه لعذر.

٣. لم يرد النهي عن تطبيق حكم الآية الأولى المنسوخة على حد زعمهم فيجوز للمقاتل الوقوف مقابل عشرة كما جاء في الآية بينما الناسخ والمنسوخ لا يهتمعان في جواز العمل بمكهما.

وقد اخطأ الدكتور مصطفى زيد^(١) حيث قال: ((بينَ هنا ان شاء الله كيف نسخت آية الانفال التي تبدأ بقوله (﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية التي قبلها وشيوخ اهل التأويل ومجهور المفسرين متفقون على أن الآيتين المنسوخة والناسخة تتحدثان عن وجوب الثبات الى آخره.

يبدو ان الاستاذ الفاضل مصطفى زيد كان قويا في التأثير بالتقليد وضعيفا في قواعد اصول الفقه فهو معذور لانه سبقه غيره في هذا الخطأ الواضح.

وهناك آيات آخر في سورة الانفال زعموا انها منسوخة بآية السيف بينما هي مخصصة بها واهملت الرد على دعوى النسخ حيث بينت سابقا في مواضع كثيرة ان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي مخصصة بها.

^(١) في كتابه النسخ غي القرآن الكريم ودواة تشريعية تاريخية الطبعة الاولى/١٩٦٢ دار الفكر العربي ٨٢٢/٢.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ التَّوْبَةِ

قال ابن سلامة^(١): نزلت بالمدينة وهي آخر ما نزل فتوى على
احدى عشرة آية منسوخة:

- ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَسِيحُوا فِي
الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُحْزِي
الْكَافِرِينَ﴾ (٢-١)
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤)
- ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا
وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣٩)
- ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعِنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ
الْكَاذِبِينَ﴾ (٤٣)
- ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ
فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ (٤٥)

(١) المرجع السابق ص ١٢٧

الاولى قوله تعالى «براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين»^(١) الى قوله «فسيحوا»^(٢) في الارض اربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله^(٣) وان الله مخزي الكافرين» ثم صار منسوخا بقوله تعالى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ».^(٤) ثم قال^(٥): وهذه الآية الناسخة نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار آخرها ناسخاً لأولها وهي قوله تعالى: «فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ».

هذا الاتجاه لابن سلامة عطل كثيراً من آيات الاحكام في القرآن دون ان يبين سبب ذلك ولو في آية واحدة. ومن له ادنى الملم بقواعد النحو وقواعد اصول الفقه لا يجعل الشرط المقيد لحكم ناسخاً للحكم المشروط المقيد.

هذا الكلام ترديد لنفس ما قاله ابن حزم الاندلسي^(٦) وقد بالغ كلاهما في النسخ الى درجة خلاف الادب مع الله ومع القرآن بحيث اعتبروا من الناسخ المستثنى بالنسبة للمستثنى منه والخاص بالنسبة للعام والمقيد بالنسبة الى المطلق وهكذا وكما يبدو من هذه المبالغات انهم لم يقصدوا بالنسخ معنى الاصوليين وهو الغاء حكم سابق بدليل لاحق وانما ارادوا به ما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ بمعناه العام الشامل لكل ما ذكرنا وغيره كما سبق بيان ذلك.

وزعم النسخ باطل لأدلة منها :

١- عدم وجود أي تعارض بين المنسوخة والناسخة والنسخ فرع التعارض اذ يأتي لرفعها بعد أن لم يمكن الجمع بينهما او ترجيح احدهما في العمل بها على الأخرى وجه ذلك: ان معنى قوله تعالى: «بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ» أي هذه براءة من الله «وَرَسُولِهِ» وانقطاع

(١) سورة التوبة/١

(٢) أي سيهوا آمنين ايها المشركون

(٣) أي خانتني عذابه

(٤) سورة التوبة/٥

(٥) المرجع السابق ص ١٢٨

(٦) النسخ والمنسوخ وجددير بالذكر ابن حزم الاندلسي كان سابقا على ابن سلامة فابن حزم توفي ٣٢٠هـ بينما توفي ابن سلامة ٤١٠هـ وهذا يدل على ان ابن سلامة نقل اقواله ومزاعمه في نسخ القرآن من ابن حزم الاندلسي وكان النحاس وابو مسلم الاصفهاني معاصرين لابن حزم الاندلسي فالتحاس توفي ٣٢٨هـ وابو مسلم توفي ٣٢٢هـ.

للعصمة ورفع للامان وخروج عن اليهود ﴿إِلَى الَّذِينَ صَاحَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بعد ان ظهرت منهم خيانة ونقض واخلال بالالتزام يحاكم بينهم وبين الرسول من المعاهدة^(١).

والآية الناسخة وهي الخامسة من سورة التوبة التي تسمى آية السيف جاءت لرد اعتداء المعتدي سواء كانوا من المشركين او من اهل الكتاب

فقرنه تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ أي في حالة نقض معاهدتهم واعتدائهم على الاسلام والمسلمين فاين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بالنسخ؟

٢- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ كَاهِنًا أَوْ كَانُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ تخصيص للمعوم المفهوم من صدر الآية فان ارادوا بنسخ آخر الآية لأولها هذا المعنى فلا اعتراض على كلامهم وان ارادوا بالنسخ للمعنى الأصولي للمتأخرين فانه يكون من باب الخلط بين

النسخ والتخصيص.

قال ابن الجوزي^(٢): ((وقد ذكر بعض من لا فهم له من ناقلي التفسير ان هذه الآية (آية السيف) نسخت من القرآن مائة واربعاً وعشرين آية ثم صار آخرها ناسخاً لأولها وهو قوله ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ كَاهِنًا أَوْ كَانُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ وهذا ناتج عن عدم دقة الفهم لان المعنى اقتلوهم واسروهم الا ان يتوبوا من شركهم ويقروا

بالصلاة والزكاة فخلوا سبيلهم ولا تقتلوهم)).

٣- ان الآية الأولى من سورة الجراء اعتبروها ناسخة كما سبق فكيف الناسخة تصبغ منسوخة؟ اليس هذا من باب خلاف الادب مع الله ومع القرآن؟^(٣)

(١) الطبري مجمع البيان ٢/٥-٣. الرازي التفسير الكبير ١٥/١١٥ وما بعدها.

(٢) نواسخ القرآن ص ١٧٣.

(٣) من انصار عدم النسخ: الالوسي ١٠/٤٢. الرازي ١٥/٢١٧.

الآية (٣٤): ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

زعم ^(١) البعض انها منسوخة بآية الزكاة الواجبة.

وهذا الزعم باطل لادلة منها :

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فرح التعارض فالكنز محرم لانه يحول دون استثمار النقود المكنوزة في سبيل الله أي في سبيل المصلحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢. هذه الآية قاعدة عامة تطبق على كل عملة ورقية او معدنية متداولة في العالم في التعامل المالي فهي عامة عموماً عقلياً ^(٢) فكانه قال والذين يكنزون كل عملة ورقية او معدنية متداولة في العالم في كل زمان ومكان ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي لا يستثمرونها في سبيل المصلحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فبشرهم بعذاب اليم وقد سبق ان بينا خطأ القول بنسخ الآيات الأمرة بالانفاق بآية الزكاة المفروضة ^(٣).

الآية (٣٩) ﴿إِنَّمَا تَنْفَرُوا يَعْذِبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا ^(٤) غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ ^(٥) شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
قال ابن حزم الاندلسي ^(٦): نسخت بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾

^(١) ابن حزم ص ٤٠ ابن سلامة ص ١٢٩ ابن الجوزي ص ١٧٥ ابن البارزي ناسخ القرآن العزيز ومنسوخة تحقيق د. حاتم صالح الضامن ص ١٩١ .

^(٢) وقتنا عموماً لان عموم الحكم يفهم من العلة فعلة تحريم كنز الذهب والفضة هي ان الكنز يحول دون استثمار المكنوز في الافاق والاستثمار والتداول وهذا ما يحول دون التنمية الاجتماعية والاقتصادية فكل ما هو واجب او محرم في الذهب والفضة فهو واجب او محرم في كل عملة حلت محل الذهب والفضة في التعامل والتداول.

^(٣) انصار عدم النسخ: الرازي ٤١/١٦

^(٤) اصله ان لا أي ان لا تخرجوا الى القتال الذي دعاكم اليه الرسول وتلعدوا عنه يعذبكم الله عذاباً مؤلماً في الدنيا او في الآخرة.

^(٥) أي يستبدل بكم قوما غيركم ينفذون اوامره.

^(٦) أي لا تضروا الله بهذا القصور والامتناع عن الجهاد.

فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْتَرُونَ^(١)

وقال النحاس^(٢): قال (ع) ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الآية، حدثنا عليل بن احمد قال حدثنا عاصم بن سليمان عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس قال نسختها ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾ الآية وكذا قال الحسن وعكرمة وقال غيرهما الآيتان حكمتان لان قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ معناه اذا احتيج اليكم.

الراي الصائب :

الصواب عدم النسخ والقول بالنسخ باطل للادلة الآتية :

١. عدم وجود اي تعارض بين الآيتين والنسخ فرع التعارض.
٢. القول بالنسخ خلط بينه وبين غيره من الرخصة او التخصيص او التفصيل ذلك لان الآية الاولى بعمومها واطلاقتها واجمالها وعزيمتها يفهم منها ان على كل مسلم يتمكن من حمل السلاح ان يشترك في الجهاد.
- والآية الثانية بينت ان ذلك غير مراد بل على المسلمين البالغين العاقلين ان يشترك بعضهم في الجهاد عند الحاجة وبعضهم ينصرفون الى تعلم شؤون دنياهم حتى يقوموا بواجبات أخرى لان واجبات الانسان لا تنحصر في الجهاد ولو عند الحاجة فالآية الأولى عزيمة وعامة ومجمل والثانية رخصة وتفصيل وتخصيص فالقول بالنسخ خلط بينه وبين تلك الامور الثلاثة.
٣. ما نقل عن ابن عباس من قوله بالنسخ ان صح فهو محمول على النسخ بمعناه العام عند السلف الشامل للتخصيص والتقييد والتفصيل وغيرها.
٤. الآية الأولى وعيد وهو لا يخضع للنسخ^(٣).

(١) سورة التوبة ١٢٢

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧

(٣) من انصار عدم النسخ: الرازي ١٦/٦١.

الآية (٤٣) ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ^(١) حَتَّىٰ يَتَّبِعِينَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا^(٢) وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ^(٣)﴾

زعم البعض^(٤) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٥)﴾.

بل ذهب البعض الى اكثر من ذلك فقال ان الآية المذكورة (٤٣) مع التاليتين لها نسختها الآية (٦٢) من سورة النور وهما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ^(٦)﴾.

وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ^(٧)﴾.

قال النحاس: حدثنا علي بن احمد قال حدثنا محمد بن هشام قال حدثنا عاصم بن سليمان عن جوير عن الضحالك عن ابن عباس ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ الآية ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية الى قوله (يترددون) أي الى نهاية الآية (٤٥) نسخ هذه الآيات الثلاث ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾. قال الحسن وعكرمة ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ نسختها الآية التي في سورة النور ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ﴾ الآية ثم يمضي قائلا ومن العلماء من يقول هذه الآيات كلها حكما^(٨).

(١) في التخلف عنك قال قتادة وعمرو بن ميمون اثنان فعلمهما النبي (ﷺ) لم يؤمر بهما اذنه للمنافقين وأخذ الفداء من الاسارى فعاتبه الله.

(٢) أي حتى تعرف من له العذر منهم في التخلف ومن لا عذر له فيكون اذنا لمن اذنت له على علم قال ابن عباس وذلك لان رسول (ﷺ) لم يكن يعرف المنافقين يومئذ. ينظر الطبري ٣٣/٥

(٣) سورة التوبة/٤٣

(٤) منهم ابن حزم ص ٤٠ وحسن وعكرمة والنحاس ص ١٦٨ ابن الجوزي ص ١٧٦

(٥) سورة النور/٦٢

(٦) سورة التوبة/٤٤

(٧) سورة التوبة/٤٥

(٨) المزيد من التفصيل راجع الناسخ والمنسوخ لابي جعفر النحاس ص ١٦٨ وما بعدها.

الرأي الصائب:

الصواب ان القول بنسخ الآيات (٤٣ و٤٤ و٤٥) من سورة التوبة بآية (٦٢) من سورة النور زعم باطل لا يستند الى سند شرعي في الشريعة الاسلامية من القرآن او السنة الثابتة او الاجماع للآتي:

١- عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ المزعومين المذكورين كما هو واضح بالنسبة لمن له ادنى الملم بقواعد اللغة العربية واصول الفقه فالآية (٤٣) جاءت بما يخص المنافقين الذين استأذنوا النبي (ﷺ) فاذا لم يكن لهم على اساس انهم معذرون اذ لم يعرف آنذاك حقيقتهم ونواياهم الفاسدة^(١)

والآية (٦٢) من سورة النور خاصة بالمؤمنين وبالاستئذان لاعذارهم المشروعة لانفاقهم فاين التعارض حتى يرفع بالنسخ

والآية (٤٤) جاءت بخصوص المؤمنين الذين يطلبون الاذن من الرسول (ﷺ) في القعود عن الجهاد معه لاعذارهم المشروعة كالمرض والشيخوخة ونحوهما وهم يؤمنون بالله واليوم الآخر وهو الباعث الدافع الى المساهمة في كل جهاد لرد عدوان العدو لولا المانع الذي لديهم يمنعهم من ذلك

والاستئذان لعذر في هذه الآية هو نفس الاستئذان في الآية (٦٢) من سورة النور فاين التعارض حتى يرفع بالنسخ.

والآية (٤٥) من سورة التوبة جاءت لبيان ان الاستئذان من غير عذر مشروع ظاهر ثابت دليل على نفاق المستأذن لانه لا يستأذن بدون عذر مشروع الا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين اضطرت وشكت قلوبهم فهم في شكهم وربهم يترددون يذهبون ويرجعون^(٢) فاين تعارض هذا الحكم مع حكم آية (٦٢) من سورة النور حتى يرفع بالنسخ

٢- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض بين الآية (٦٢) من سورة النور والآيات (٤٣ و٤٤ و٤٥) من سورة التوبة فانه يرفع بالتخصيص او التقييد او التفصيل كما ذكرنا.

٣- اذا لم يقصد القائلون بالنسخ المذكور معناه العام عند السلف الصالح الشامل لتقييد المطلق وتخصيص العام وتفصيل المجمل والرخصة والعزيمة ونحوها فان قولهم بنسخ

(١) انصار عدم النسخ الالوسي ١٠٩/١٠ الرازي ٧٦/١٦.

(٢) ينظر الطبري ٣٤/٥ والرازي ٧٨/١٦ وما بعدها.

ثلاث آيات متواليات شرعها الله لتكون جزء من دستور الخالد للأسرة البشرية
يكون خلاف ادب مع الله والقرآن.
وهناك آيات أخر من سورة التوبة زعم أنصار النسخ انها منسوخة أهملت مناقشة
القائلين وبيان بطلان مزاعمهم وذلك لوضوح بطلان النسخ فيها.

النسخ المزعوم في سُورَةِ يُونُسَ

زعم ابن حزم الاندلسي^(١) ان فيها اربع آيات منسوخات.

(١٥)
(١٠٢) «إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»
«قُلْ فَالْتَهَرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ»

اولاهن قوله تعالى «إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»^{(٢)(٣)}
نسخت بقوله تعالى: «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ»^(٤).

هذا الزعم باطل لان هذه الآية (١٥) من سورة يونس هي نفس الآية (١٥) من سورة الأنعام ولا فرق بينهما الا بان الثانية مصدرة بقوله تعالى (قل). كيف تنزل آية واحدة مرتين وتنسخ مرتين ما هذا التلاعب وما هذا الاسلوب بحق الله وحق القرآن العظيم؟ وقد قلنا برد هذا الزعم في سورة الانعام بما يكفي ولا مبرر لاضاعة الوقت في رد الاجتهادات غير المقنعة.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٤١ وتبعه ابن سلامة ص ١٣١.

(٢) سورة يونس / ١٥.

(٣) انصار عدم النسخ: الرازي ١٧ / ٥٥.

(٤) سورة الفتح / ٢.

الآية (١٠٢) ﴿قُلْ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾^(١)

هذا جزء من قوله تعالى ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾، زعم البعض^(٢) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف. ويرد هذا الزعم بعدم وجود التعارض لان آية السيف خاصة بحالات الدفاع الشرعي ضد الاعتداء عن الاسلام والمسلمين.

واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه من باب تعارض العام مع الخاص فيرفع بتخصيص العام والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص.

وهناك آيات اخر في سورة يونس زعم البعض^(٣) انها منسوخة بآية السيف وقد اثبتنا في اكثر من مرة ان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي عامة مخصصة بها والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص اذا لم يقصد بالنسخ معناه العام عند السلف.

(١) من انصار عدم النسخ: الالوسي ١١/١٩٠ الرازي ١٧/١٦٥.

(٢) منهم ابن حزم الاندلسي ص ٤١ وابن سلامة ص ١٣١.

(٣) ينظر ابن حزم: ص ٤١، والنحاس: ص ١٧٦، وابن سلامة: ص ١٣١، وابن الجوزي: ص ١٧٩ وما بعدها.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ هُودٍ

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتَهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ (١٥)

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ، وَانظُرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ (١٢١)

الآية (١٥) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتَهَا﴾ (١) نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا (٢) وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ (٣).

زعم البعض (٤) أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ حَتَّمْنَا لَهُ فِيهَا مَا كَشَاءَ لِمَنْ تُرِيدُ﴾ (٥) الآية.
وهذا الزعم باطل لادلة منها:

١. زعم النسخ خلط بينه وبين تلييد المطلق فالآية الاولى مطلقة والثانية علق الحكم فيها على مشيئة الله ما يشاء وارادته لمن يريد.
٢. كلتا الآيتين خبر والخبر لا يخضع للنسخ (٦).

(١) أي زهرتها وحسن بهجتها ولا يريد الاخرة.

(٢) أي نوفر عليهم جزاء اعمالهم في الدنيا تماما وهم لا ينقصون شيئا منه.

(٣) سورة هود/١٥.

(٤) ابن حزم: ص ٤١، والنحاس: ص ١٧٧، وابن سلامة: ص ٣٢، وابن الجارزي: ص ١٩٢.

(٥) سورة الاسراء/١٨.

(٦) ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٨٢ وفيه (وهذا القول ليس بصحيح لان الآيتين خبر).

٣. ان ما جاء في الآية (١٥) من سورة هود هو نفس ما جاء في الآية (١٤٥)^(١) من سورة آل عمران التي زعموا انها منسوخة بنفس الآية (١٨) من سورة الاسراء، وقد ردينا على هذا الزعم الباطل هناك لكن هنا نسأل أنصار النسخ كيف ينزل حكم واحد مرتين في سورتين ثم ينسخ مرتين لماذا هذه المغالاة في النسخ ولماذا هذا الاسلوب مع الله ومع القرآن الكريم؟^(٢)

الآية (١٢١):

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ، وَانظُرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾^(٣)
 زعم البعض^(٤) ان هاتين الآيتين منسوختان بآية السيف.
 وهذا الزعم باطل لادلة منها :

١. ان الآيتين المنسوختين (على حد زعمهم) وعيد والوعيد لا يفضح للنسخ.
٢. ان الحكم الوارد في الآيتين المنسوختين في سورة هود هو نفس الحكم الوارد في الآية (١٠٢) من سورة يونس وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْكَظِرِينَ﴾ ويدعي القائلون بنسخ هذه الآية^(٥) بآية السيف نسخ تلك الآية^(٦) بآية السيف ايضا، واكرر القول بانه كيف يتكرر حكم واحد في سورتين متتاليتين وينزل من شارع قادر على كل شيء. ثم ينسخ مرتين بآية السيف؟ واترك تقويم هذه الآراء لاهل العقل السليم.
٣. واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه من باب تعارض العام والخاص فيتخصص الاول بالثاني فيرتفع التعارض فلا داعي للنسخ.
٤. في الآيتين تهديد ووعيد والوعيد لا يفضح للنسخ.

(١) وهو قوله تعالى {ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها وسنجزى الشاكرين} سورة آل عمران/١٤٥.

(٢) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٧/١٨٩، الأكوسي: ١٢/٢٤.

(٣) سورة هود/١٢١، ١٢٢.

(٤) ابن حزم: ص ٤٠، ابن سلامة: ١٣٣، ابن الجوزي: ١٨٢، ابن البارزي: ص ١٩٢.

(٥) أي في سورة هود.

(٦) في سورة يونس وقد أهملت الرد على هذه الدهوى في سورة يونس واكتفيت بالقول بأن كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي مخصصة بها والزاعم خلط بين النسخ والتخصيص.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ يُوسُفَ

هذه السورة من سور القرآن الكريم اول سورة تحد الان نجت من
لسان دعاة النسخ فقالوا لا ناسخ ولا منسوخ فيها.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الرَّعْدِ

- (٦) ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾
 (٤٠) ﴿فَاتِّمَّا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾

الآية (٦) ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(١)

زعم البعض^(٢) ان هذا الجزء من الآية نسخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾^(٣) وهذا الزعم باطل لانه خلط بين النسخ والتخصيص فلفظ (الناس) على بال الاستفراق يشمل المشرك وغيره فخصص بآية الشرك فاخرج من عموم الظالم الذي يكون ظلمه يتمثل في الشرك ثم ان عدم المغفرة في الآية الثانية خاصة بمن مات مشركاً.

يقول ابن الجوزي^(٤): توهم بعض المفسرين ان هذه الآية منسوخة لان المراد بالظلم ههنا الشرك وهذا التوهم فاسد لان الظلم عام وتفسيره بالشرك يحتاج الى دليل ولا دليل.

(١) سورة الرعد/٦.

(٢) كابن حزم الاندلسي: ص٤٢، وابن سلامة: ص١٣٥.

(٣) سورة النساء/٤٨.

(٤) نواسخ القرآن: ص١٨٣.

الآية (٤٠) «فَأَمَّا عَلَيْكَ النَّبَاتُ وَحَمِينَا الْحِسَابُ»^(١)

قال ابن حزم الاندلسي^(٢): منسوخة بآية السيف وكرر نفس العبارة ابن سلامة^(٣) دون بيان وجه النسخ. وقال به قتادة ايضا^(٤) والبارزي^(٥).

وزعم النسخ باطل " بحيث لا يحتاج الى دليل فكل انسان له ادنى فهم بالشريعة الاسلامية وبالشرائع الالهية السابقة يعلم ان وظيفة الانبياء والرسول هو التبليغ واما الحساب فهو على الله فليس لهم سلطة الايصال الى الهدف ولا سلطة المحاسبة.

واما آية السيف فهي خاصة بمالة الدفاع الشرعي لا تتعارض مع وظيفة الانبياء في التبليغ ومحاسبة الله لعباده في الدنيا او في الآخرة فاين التعارض والتنافي بين الآيتين؟

(١) سورة الرعد/٤٠.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن: ص٤٢.

(٣) الناسخ والمنسوخ

(٤) ابن الجوزي نواسخ القرآن: ص١٨٣.

(٥) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (عبد الله بن عبد الرحيم) المتوفى ٧٣٨ هـ: ص١٩٢.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْحَجَرَاتِ

زعموا^(١) ان الآيات الخمس^(٢) (٢، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٤) منسوخة
بآية السيف. والزعم باطل لعدم وجود التعارض وإذا سلمنا جدلا
وجود التعارض فإنه يرفع بتخصيص آية السيف لعموم تلك الآيات.

^(١) من أنصار هذا الزعم ابن حزم: ص ٤٢، وابن سلامة: ص ١٣٧، ابن الجوزي: ص ١٨٤-١٨٥، وابن
البارزي: ص ١٩٣.

^(٢) من أنصار عدم النسخ الرازي: ٢٠٦/١٩، الألويسي: ٧٧/١٤.

النسخ المزعوم في سُورَةُ النَّحْلِ

الآية (٦٧):

﴿وَمِنْ كَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَنْهَابِ تُخِيطُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَوِزْقًا حَسَنًا﴾^(١)
 زعموا^(٢) انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ
 وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ وَجَسْمٌ مِنْ هَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾^(٣)

وقد سبق رد هذا الزعم وبيان انه خلط بين النسخ والتدرج^(٤) وجدير
 بالذكر انه من باب الطباق في علم البلاغة حيث جمع بين الرزق
 الحسن والرزق القبيح^(٥).

وزعموا^(٦) ايضا ان الآيات (٨٢ و ١٠٦ و ١٢٥ و ١٢٨) من هذه
 السورة منسوخة بآية السيف.

والزعم باطل لعدم التعارض واذا سلمنا جدلا وجوده فانه يرفع
 بالتخصيص فالقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص.

(١) سورة النحل/٦٧.

(٢) ومن أنصار هذا الزعم ابن حزم: ٤٣، ابن سلامة: ١٣٨، وقال النحاس: ص ١٨٠، والقول في انها
 منسوخة يروى عن سعيد بن جبير ومجاهد والشعبي وإبراهيم ويرد هذا بانهم أرادوا بالنسخ معناه العام
 الشامل للتدرج وغيره.

(٣) سورة المائدة/٩٠.

(٤) أنصار عدم النسخ: الرازي: ٦٨/٢٠، والآلوسي: ١٤/١٨٠.

(٥) أنصار عدم النسخ: الرازي: ١٤١/٢٠، والآلوسي: ١٤/٢٥٦.

(٦) المراجع السابقة.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْإِسْرَاءِ

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْتَغِ خَيْرًا
الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كَلِمَةً لَا تَكْفُلُ لَهَا أَلًا وَلَا تَنْهَرُهَا وَقُلْ لَهَا قَوْلًا
كَرِيمًا وَالْحَفِظُ لَهَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي
صَفِيًّا﴾

(٢٤-٢٣)

﴿رَبُّكُمْ أَهْلُمْ بِمَا فِي نَفْسِكُمْ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ
خَفِيرًا﴾

(٢٥)

﴿رَبُّكُمْ أَهْلُمْ بِكُمْ إِن يَشَأْ يُرْسِلْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ
وَكِيلًا﴾

(٥٤)

﴿قُلْ أَذْهَبُ اللَّهُ أَوْ أَذْهَبُ الرُّحَمَانُ أَمْ مَا لَدْنَهُمْ قُلُبُ الْعَالَمِينَ الَّذِينَ يُشْرِكُونَ
لَهُمْ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَىٰ عِندِهِ يُرْجَعُونَ﴾

(١١٠)

الآيتان (٢٣-٢٤) ^(١) ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ^(٢) وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا ^(٣) إِمَّا يَبْتُلِغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ ^(٤) أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آلُكُمْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ^(٥) وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ^(٦) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ ^(٧) مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا ^(٨) كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا ^(٩)

يقول ابن حزم الاندلسي نسخ بعض حكم الآيتين وبقي البعض على ظاهره فالحكم في حكم اهل التوحيد محكم وفي اهل الشرك منسوخ بأية ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَفِيدُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

وقال النحاس ^(١٠) في هذه الآية ثلاثة اقوال: منهم من قال ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا﴾ هو منسوخ لان هذا مجمل ولا يجوز لمن كان ابواه مشركين ان يترحم عليهما. ومنهم من قال يجوز هذا اذا كانا حيين فاما اذا ماتا فلا يجوز. ومنهم من قال لا يجوز ان يترحم على كل كافر ولا يستغفر له حيا كان أو ميتا والآية محكمة مستثنى منها الكفار. وقال بالنسخ فتاوة ^(١١).

وردد ابن سلامة ^(١٢) ما قاله ابن حزم الاندلسي.

(١) من أنصار عدم النسخ: الرازي: ١٨٤/٢٠، والآلوسي: ٥٣/١٥.

(٢) أي امر ربك أمراً باتاً ملزماً بحيث يشاب فاهل المأمور به ويعاقب تاركه.

(٣) أي تعبدوه ولا تعبدوا غيره.

(٤) أي وقضى بالوالدين إحساناً أو أوصى بالوالدين إحساناً والمعنى واحد.

(٥) أي ان عاشا عندك ايها الابن وايتهما البنات حتى يكبرا أو عاش احدهما حتى يكبر ويلغا في السن

مبلغا اصبحا كالطفل المحتاج الى من يعينه في كل شيء..

(٦) وهو ادنى العتوق فالمراد لانتزدهما بقليل ولا كثير وكلمة (أف) تدل على الضجر.

(٧) أي لا تزجرهما بأغلاظ وصياح.

(٨) أي خاطبهما بقول وقيق لطيف حسن جميل بعيد عن اللغو الفليظ.

(٩) أي بالغ في التواضع والخضوع لهما قولاً وفعلًا برآ بهما وشفقة عليهما والمراد بالذل اللين والتواضع دون

الهيوان من خفض الطائر جناحه اذا ضم فرخه اليه فكانه قال سبحانه ضم ابويك الى نفسك كما كانا

يفعلان ذلك بك وانت صغير.

(١٠) أي ادع لهما بالمغفرة والرحمة في حياتهما وبعد مماتهما جزاء لتربيتهما ينظر الطبرسي: ٤٠٩/٦.

(١١) سورة الاسراء/ ٢٣، ٢٤.

(١٢) الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٠.

(١٣) الناسخ والمنسوخ المورد: ٤٩٦.

(١٤) ص ١٤٠.

وقال ابن الجوزي^(١) انه من باب التخصيص دون النسخ.

وقال بالنسخ ابن البارزي^(٢).

والقول بالنسخ خطأ اذا لم يقصد به معناه العام لادلة كثيرة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الناسخ والمنسوخ كما يدل على ذلك نهاية الآية الناسخة (١١٣) من سورة التوبة اذ يقول سبحانه (ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم).
٢. ومن الواضح انه لا يمكن ان يتبين للانسان ان فلانا من الناس من اصحاب الجحيم الا بعد موته على الشرك والضلال فالنهي عن الاستغفار ليس مطلقا وانما هو مقيد بالقيود الواردة في نهاية الآية فلا تعارض بينهما وبين ما زعموا انه منسوخ بها.
٣. الاوامر الواردة في الآيتين (٢٣، ٢٤) بصدده تعامل الاولاد مع والديهم كلسها خاصة بحال الحياة فالدعاء لهما في حياتهما بالهداية واجب لا على الاولاد فحسب بل على كل انسان ان يدعو بالقول والفعل والاستغفار لهداية من يراه على الضلال في حياته.
٤. ولو سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص العام لان الآية الناسخة خاصة بحال اليأس من فائدة الدماء كالدعاء لمن مات على ضلال وعامة للوالدين وغيرهما والاية «وَقُلْ رَبِّ اَوْحِنُهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا» عام يشمل ما قبل الموت وما بعده وما قبل اليأس وما بعده فخصص بالآية (١١٣).

قال ابن حزم الاندلسي^(٣): الآية الثانية من الآيات المنسوخة في سورة الاسراء قوله تعالى: «رَبُّكُمْ اَعْلَمُ بِكُمْ» الى قوله تعالى: «وَمَا اَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» الآيتان (٢٥، ٥٤) نسختا بآية السيف^(٤).

(١) نواسخ القرآن: ص ١٩١ وفيه (قلت وهذا ليس بنسخ عند الفقهاء انما هو عام دخله التخصيص والى نحو ما قلته ذهب ابن جرير الطبري).

(٢) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه تطبيق الدكتور حاتم صالح الضامن: ص ١٩٥.

(٣) ص ٤٤.

(٤) وفي طبعة دار الكتب بيروت (من ٢٥ حتى ٥٤/الاسراء/١٧) نسختا بآية السيف وهذا الخطأ الفاحش خطأ من الطبع أو من الناقل فالصواب الآية (٢٥، ٥٤) نسختا بآية السيف.

الآية (٢٥):

﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنَّ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾^(١)

والآية (٥٤):

﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَأْ يَرْجُمَكُم أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبِكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾^(٢)

ويتفق معه ابن سلامة^(٣) وابن البارزي^(٤) في الآية الثانية.

وقال ابن الجوزي^(٥): قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ للمفسرين في معنى

الوكيل ثلاثة اقوال^(٦):

الاول: كفيلا تؤخذ بهم قاله ابن عباس (رض).

الثاني: حافظا ورقيا قاله الفراء.

والثالث: كفيلا بهدايتهم وقادرا على اصلاح قلوبهم ذكره ابن الانباري.

وعلى هذا الآية محكمة وقد زعم بعضهم انها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح وقد

تكلمنا على نظائرها فيما سبق^(٧) ولم يتطرق لنسخ هذه الآية ابو جعفر النحاس^(٨).

والصواب عدم وجود النسخ لعدم وجود التعارض واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فأية

السيف مخصصة وليست ناسخة كما سبق مرارا في الآيات التي زعموا انها منسوخة بآية

السيف.

(١) سورة الاسراء/٢٥.

(٢) سورة الاسراء/٥٤.

(٣) ص ١٤١.

(٤) ص ١٩٥.

(٥) ص ١٩١.

(٦) انصار عدم النسخ: الرازي: ١٨٦/٢٠، الألوسي: ٥٦/١٥.

(٧) نواسخ القرآن: ص ١٩١.

(٨) ص ١٨١.

الآية (١١٠) ﴿قُلْ اذْهَبُوا إِلَى اللَّهِ اِذْهَبُوا الرُّحْمَانَ أَيَّ مَا تَذْهَبُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(١)

قال ابن حزم الاندلسي^(٢): نسخت بالآية التي في سورة الاعراف ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾^(٤) تَضْرَعًا^(٥) وَخِيفَةً^(٦) وَدُونَ الْجَهْرِ^(٧) مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ^(٨) وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ^(٩).
وتبع الاندلسي الآخرون من دعاة النسخ^(١٠).

والصواب عدم النسخ لعدم التعارض سواء اريد بالصلاة معناها الشرعي أو معناها اللغوي (الدعاء).

فكلتا الآيتين (الناسخة والمنسوخة) تامران بالتوسط في رفع الصوت فلا تعارض حتى يرفع بالنسخ فكل واحدة منهما تفسر ما هو المقصود من الأخرى.

(١) سورة الاسراء / ١١٠، والنسخ المزعوم وارد على قوله {وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا} وفي تفسيره اقوال اربعة كما نقلها الطبري: ٤٤٦/٦ اقر بها واقرا قراءة وسطا لا تهمر جهرا يشغل به من يصلي بقرئك ولا تخافت بها بحيث لا تسمع نفسك وابتغ بين الجهر والمخافتة.
(٢) انصار عدم النسخ: الرازي: ٧١/٢١، الألوسي: ١٥/١٩٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ.

(٤) أي سرا.

(٥) أي تذللًا.

(٦) أي خوفًا منه.

(٧) أي فوق السر ودون الجهر من القول قصدًا بهما.

(٨) أي أوائل النهار وآخره.

(٩) سورة الاعراف / ٢٠٥.

(١٠) ابن سلامة: ١٤١، ابن البارزي: ١٩٥، والضحاك ينظر ابن الجوزي: ص ١٩٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْكَهْفِ

الآية (٢٩) ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾^(١)
 زعم دعاة النسخ^(٢) ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

وزعم النسخ ساقط لأدلة منها :

١. عدم التعارض بين الآيتين لان الاولى تدل على ان للانسان الاختيار في مباشرة اسباب الضلال واسباب الهداية وخلق النتيجة من الله كما هو مذهب الاشاعرة والآية الثانية تدل على ان مشيئة الانسان اذا تعارضت مع مشيئة الله والثانية تلف ضد تحقق النتيجة لان قدرة الله فوق قدرة العباد في كل شيء. ولان النتيجة للاسباب من خلق الله والاسباب من العبد ومباشرة السبب لا تستلزم تحقق المسبب اذا لم يرد الله ذلك وهذا ما لا ينكره من له ادنى المستوى العلمي بالامور الدينية.
٢. الآية الاولى تهديد ووعيد ومن شروط النسخ قابلية الحكم للالغاء والوعيد لا يقبل ذلك والا للزم تخلف وعيده سبحانه وتعالى واللازم باطل فكذلك الملزوم^(٤).

(١) سورة الكهف/٢٩، سرادقها اي ما احاط بها والسرادق حائط من النار يحيط بهم والمراد من الآية انه ظهرت الحجة ووضح الحق من ربكم وزالت الشبهة (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر} هذا وهدى من الله وانذار ولذلك عقبه بقوله {انا اعتدنا للظالمين ناراً}.

(٢) ابن حزم الاندلسي: ٤٤، ابن سلامة: ١٤١، ابن الجوزي: ١٩٥.

(٣) سورة التكاوير/٢٩.

(٤) من انصار عدم النسخ: الكياالهراسي: ٢٧٠/٢.

النسخ المزعوم في

سورة مريم

زعم عشاق النسخ^(١) نسخ الآيات الآتية في سورة مريم:

- (٣٩) ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
 ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ
 يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ (٥٩)
 ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٧١)
 ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَسُدْ لَهُ الرُّخْسَانُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَى
 مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا
 وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ (٧٥)
 ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾ (٨٤)

(١) ابن حزم: ٤٥، ابن سلامة: ١٤٢، ابن البارزي: ١٩٥-١٩٦.

الآية (٣٩): ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) واكتفي بما قاله ابن الجوزي^(٢) في الرد على هذا الزعم الباطل حيث يقول: (زعم بعض المغفلين من ناقلي التفسير ان الانذار منسوخ بآية السيف وان هذا تلاعب من هؤلاء بالقرآن ومن اين يقع التنافي بين انذارهم القيامة وبين قتلهم في الدنيا) اي اذا اقتضى الامر قتلهم.

الآية (٥٩):

﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاهَا الصَّلَاةَ وَآتَبَعُوا الشُّهُرَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ حَيًّا﴾^(٣) زعموا^(٤) ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٦٠) بعدها وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ كَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلْأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ فِيهَا﴾^(٥) وزعم النسخ باطل لما ذكرنا مرارا ان الاستثناء تخصيص وليس بنسخ. يقول ابن الجوزي^(٦): (زعم بعض الجهلة انه منسوخ بالاستثناء بعده وقد بينا ان الاستثناء ليس بنسخ).

الآية (٧١) ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٧)

اي داخل جهنم، وزعم دعاة النسخ^(٨) انها منسوخة بالآية التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَكَثُرَ الظَّالِمِينَ فِيهَا حِثْيًا﴾^(٩). واكتفي بنقل رد ابن الجوزي على هذا الزعم الباطل حيث يقول: (زعم ذلك الجاهل انها نسخت بقوله ﴿ثُمَّ تُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ وهذا من افحش الاقدام على الكلام في كتاب الله سبحانه بالجهل).

(١) سورة مريم: ٣٩.

(٢) نواسخ القرآن: ص ١٩٣.

(٣) سورة مريم/ ٥٩.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) سورة مريم/ ٦٠.

(٦) نواسخ القرآن: ص ١٩٣.

(٧) سورة مريم/ ٧١.

(٨) المراجع السابقة.

(٩) سورة مريم/ ٧٢.

وهل بين الآيتين تناف فان الاولى تثبت ان الكل يردونها والثانية تثبت انه ينجو منهم من اتقى ثم هما خبران والاخبار لا تنسخ^(١).

الآية (٧٥):

﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْنُدْ^(٢) لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَىٰ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ^(٣) وَإِمَّا السَّاعَةَ^(٤) فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ هَرَبٌ مَّكَلًا وَأَضْمَقُ جُنْدًا^(٥)﴾
زعموا^(٦) انها منسوخة بآية السيف.

يقول ابن الجوزي: (وزعم ذلك^(٧) الجاهل انها منسوخة بآية السيف وهذا باطل قال الزجاج هذه الآية لفظها امر ومعناها الخبر والمعنى ان الله جعل جزاء ضلالتهم ان يتركه فيها وعلى هذا لا وجه للنسخ)^(٨).

واضيف الى ذلك ان التعارض اذا فرض فانما يرفع بالتخصيص ولا داعي الى زعم النسخ.

الآية (٨٤) ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ^(٩) إِنَّمَا كُنَّ هُمْ^(١٠) عِدًّا^(١١)﴾
قال دعاء^(١٢) النسخ نسخ اول هذه الآية بآية السيف.
وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض الموجب للنسخ.

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٣.

(٢) الامر بمعنى الخبر اي يمد له الرحمن مدا في الدنيا.

(٣) العذاب الدنيوي.

(٤) العذاب الاخروي.

(٥) سورة مريم / ٧٥.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) الاشارة الى من قال بنسخ الآيات السابقة من هذه السورة.

(٨) فواتح القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٤.

(٩) بطلب العذاب.

(١٠) الايام والليالي الى وقت عذابهم.

(١١) سورة مريم / ٨٤.

(١٢) المراجع السابقة.

يقول ابن الجوزي في رد هذا الزعم: (زعم بعض المفسرين انها منسوخة بآية السيف وهذا ليس بصحيح لانه ان كان المعنى لا تعجل بطلب عذابهم الذي يكون في الاخرة فان المعنى ان اعمارهم سريعة الفناء فلا وجه للنسخ وان كان المعنى لا تعجل بطلب قتالهم فان هذه السورة نزلت بمكة ولم يؤمر حينئذ بالقتال فنهيه عن الاستعجال بطلب القتال واقع في موضعه ثم امره بقتالهم بعد الهجرة لا يتنافى النهي عن طلب القتال بمكة فكيف يتوجه النسخ فسبحان من قدر وجود أناس يذهبون الى التأويلات البعيدة في القرآن يدعون نسخ ما ليس بمنسوخ وكل ذلك من عدم دقة الفهم نعوذ بالله منه)^(١).

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٤.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْاَنْبِيَاءِ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): نسخ منها آيتان (٩٨، ٩٩) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَّكْتَ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾^(٢) الآية.
وقال ابن سلامة^(٣): تحتوي من المنسوخ على ثلاث آيات متصلات نسخهن ثلاث آيات متصلات ايضا فالمنسوخات (٩٨، ٩٩، ١٠٠) والناسخات (١٠١، ١٠٢، ١٠٣).
ويتفق ابن البارزي^(٤) مع ابن سلامة فيما ذهب اليه^(٥) من زعم نسخ ثلاث آيات متواليات بثلاث آيات متواليات ايضا.

- (٩٨) ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾
(٩٩) ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
(١٠٠) ﴿لَهُمْ فِيهَا زُفُوفٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٤٥.

(٢) سورة الانبياء / ١٠١.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ١٤٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٩٧ ولم يرد بحث النسخ في سورة الانبياء في نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٥-

١٩٦. وذكر النحاس آية اخرى غير هذه الآيات كما ياتي بيان ذلك قريبا.

(٥) من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢/ ما بعد ص ٢٢٠ والألوسي: ١٧/ ما بعد ص ٩٠.

الآية (٩٨) ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ^(١) مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ^(٢) جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ^(٣)﴾

الآية (٩٩) ﴿لَوْ كَانَ هُوَ^(٤) آلهَةً^(٤) مَا وَدَّعُوهَا وَكُلٌّ^(٥) فِيهَا خَالِدُونَ﴾

الآية (١٠٠) ﴿لَهُمْ^(٦) فِيهَا زَوْجٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْتَمِعُونَ﴾

هذه هي الآيات المنسوخات على حد زعمهم.

وأما الناسخات فالآيات الثلاث الآتية:

الآية (١٠١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَّكَتَ لَهُمْ^(٧) مِنَّا الْحُسْنَى^(٧) أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾.

الآية (١٠٢) ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَمِيسَهَا^(٨) وَهُمْ فِي مَا اشْتَكَتْ أَنفُسُهُمْ^(٩) خَالِدُونَ﴾.

الآية (١٠٣) ﴿لَا يَخْزِيهِمُ النَّارُ الْكُبْرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ^(١٠) الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ

تُوعَدُونَ^(١١)﴾.

وزعم النسخ في الآيات المذكورة باطل لاسباب كثيرة منها :

١. نسخ ثلاث آيات متواليات متصلات بثلاث آيات متصلات متواليات لا وجود له الا في قاموس أنصارالنسخ واهل الغفلة بالقرآن ومكانته ومصدره.
٢. ان مثل هذا الصنيع يرفضه العقل السليم للمشرع الوضعي فكيف ينسب الى الله ما هو نقص بالنسبة الى العبد؟
٣. عدم وجود اي تعارض وتناقض بين الناسخات والمنسوخات لاختلاف الموضوع والمحمول في المجموعتين ففي المنسوخات الموضوع اهل الشرك والعابدون للاصنام والمحمول هو العقاب وفي مجموعة الناسخات الموضوع المؤمنون المتقون العابدون لله والمحمول هو الثواب.
٤. كل آية من المنسوخات خبر ووعيد وهما لا يعضعان للنسخ.

(١) من الاصنام.

(٢) وقود جهنم.

(٣) داخلون في جهنم.

(٤) الاوثان.

(٥) كما زعموا.

(٦) من العابد والمعبود.

(٧) منزلة.

(٨) صوت النار وجهنم.

(٩) من النعم.

(١٠) تستقبلهم الملائكة.

(١١) في الدنيا.

* وقال ابو جعفر النحاس^(١) وهو من دعاة النسخ والمبالغين فيه: حدثنا يموت باسناده عن ابن عباس ان سورة الكهف ومريم وطه والانبياء عليهم السلام نزلت بمكة ثم لم تجد فيهن ما يدخل في هذا الكتاب^(٢) الا موضعاً واحداً قال الله (ﷻ): ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْعَرْشِ إِذْ نَفَسَتْ﴾^(٣) فِيهِ هُنَّ الْقَوْمُ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَّمَتَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٤).

جماعة من الكوفيين يذهبون الى ان هذا الحكم منسوخ فان البهائم اذا افسدت زرعاً في ليل أو نهار لا يلزم صاحبها شيء. وزعموا انه منسوخ بقول الرسول (ﷺ) العجماء جبار (أو العجماء جرحها جبار)^(٥).

وحكم داود هو انه قضى بالغنم لصاحب الكرم لان ثمنها قريب منه وحكم سليمان هو انه قضى بان تدفع الغنم الى صاحب الحراث فيصيب من البانها واصوافها واولادها، ويدفع الكرم الى صاحب الغنم يقوم به حتى يرجع الى حاله فاذا رجع الى حاله سلم الكرم الى صاحبه والغنم الى صاحبها.

وهو النسخ باطله لاسباب منها:

١. ان هاتين الآيتين لا تدخلان في باب نسخ القرآن بالقرآن فالحكم كان في شريعة سابقة واذا قلنا انه اصبح جزءاً من شريعتنا فاقره القرآن فانه لا ينسخ بمحدث الاحاد.
٢. الآيتان من الاخبار والاخبار لا تقض للنسخ.
٣. لعل النسخ حصل بين حكم سليمان وحكم داود على اساس ان ما نزل على سليمان نسخ ما نزل على داود عند من يرى ان الانبياء لا يحكمون بالاجتهاد^(٦).
٤. ومن وجهة نظري ان النحاس قد اخطأ في ادخال هاتين الآيتين في كتابه الناسخ والمنسوخ كما هو واضح لان عنوان كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن: ص ١٨٤.

(٢) اي كتاب الناسخ والمنسوخ.

(٣) انفس بفتح الفاء وسكونها ان تنتشر الابل والغنم بالليل فترعى بلا راع.

(٤) سورة الانبياء، ٧٨، ٧٩.

(٥) رواه أحمد في مسنده: ٣١٩/٢، وسنن الترمذي: ٣/٦٦١ للمقرر في الشريعة الاسلامية انه لا ضرر ولا ضرار وفي الفقه الاسلامي صاحب الحيوان ضامن لكل ما يتلفه حيوانه اذا قصر في ضبطه اما اذا بذل العناية في منعه من الحاق الضرر بالغير ورغم ذلك احدث الضرر فلا يضمن.

(٦) ينظر تفسير هذا الموضوع التفسير الكبير للرازي: ٢١/١٩٥-١٩٩، وجمع البيان للطبرسي: ٧/٧٥.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْحَجِّ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): وهي من اعاجيب القرآن لان فيها مكيا ومدنيا وفيها حضريا وسفريا وفيها حريبا وفيها سلميا وفيها لياليا وفيها نهاريا فاما المكى فمن راس الثلاثين آية الى اخرها واما المدني منها فمن راس خمس عشرة الى راس الثلاثين واما الليلى منها فمن اولها الى راس خمس آيات واما النهاري منها فمن راس الخمس الى راس اثنتى عشرة واما الحضري فالى راس العشرين ونسب الى المدينة لقربه منها وفيها ناسخ ومنسوخ فمن ذلك المنسوخ آيتان (٥٢، ٥٦).

وكرر ابن سلامة^(٢) نفس الكلام المذكور لابن حزم ونقله منه حرفيا بل سرقه منه دون ان يشير اليه كما دتته في جميع ما ذهب اليه لكن قال تحتوى على ثلاث آيات منسوخات وهن الآيتان المذكورتان والاية (٦٨).

وقال ابن البارزى^(٣): المنسوخات اربع وهي (٣٠، ٤٩، ٦٨، ٧٨).

وقال النحاس^(٤): المنسوخات (٢٨، ٣٩، ٥١، ٧٨).

وقال ابن الجوزي^(٥): فيها آيتان منسوختان (٦٨، ٧٨).

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٤٦.

(٢) الناسخ والمنسوخ: ص ١٤٧.

(٣) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ص ١٩٧.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٦ وما بعدها.

(٥) نواسخ القرآن: ص ١٩٦.

- (٢٨) ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ
مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾
- (٣٠) ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾
- (٤٩) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
- (٥٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ
فِي أَمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَيَتَسَخَّطُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ
ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾
- (٥٦) ﴿الْمَلِكُ يُرَمِّدُ لَهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي
جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾
- (٦٨) ﴿وَإِنْ جَادَلوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
- (٧٨) ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾

الآية (٢٨) ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ^(١) لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ^(٢) عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ^(٣) الْأَنْعَامِ^(٤) فَكُلُوا مِنْهَا^(٥) وَأَطِعُوا النَّبَأِ^(٦) الْفَقِيرَ^(٧)﴾
 انفرد ابو جعفر النحاس بالقول بنسخ هذه الآية دون ان يذكر الآية الناسخة لها^(٧) وهذا من اخطائه في القول بنسخ بعض الآيات فالآية محكمة ما دامت السماوات والارض كما يقضي بذلك العقل السليم بداهة^(٨).

الآية (٣٠) ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾

يعني في سورة المائدة من الميتة والمنخقة والموقودة ونحوها.
 وهذا خطأ واضح لان الاستثناء تخصيص وليس بنسخ.

الآية (٤٩) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا آتَاكُمْ كَذِبًا مُّبِينًا﴾
 زعموا انها منسوخة بآية السيف

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين كون الرسول نذيرا وبشيرا وبين استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي فلو سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص عموم الاولى بآية السيف.

(١) وهي التجارة في الدنيا والاجر في الآخرة.

(٢) الايام العشر.

(٣) من الابهام لانها لا تنطق كما ينطق الانسان.

(٤) والانعام الابل والبقر والغنم والمعز.

(٥) الامر للندب والاباحة دون الوجوب.

(٦) الامر للوجوب والبائس الذي ظهر عليه اثر البؤس من الجوع والعري أو الذي يتكفف الناس.

(٧) ينظر الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٦ وما بعد.

(٨) انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٣/٢٩، الألويسي: ١٧/١٤٥.

الآية (٥٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَیَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾^(١) وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿

قال ابن حزم الاندلسي^(٢): الآية (٥٢) نسخت بالآية (٦) من سورة الاعلى ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنْمِي﴾.

وقال ابن سلامة^(٣): (تحتوي سورة الحج على ثلاث آيات منسوخات الآية الاولى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية، وذلك ان النبي ﷺ صلى باصحابه بمكة وقرا بهم سورة النجم حتى انتهت قراءته الى قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ، أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾^(٤) فاراد ان يقول ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾^(٥) فقال ﷺ: (تلك الغرائق العلى وشفاعتهم ترقى) فجاء جبريل ﷺ وقال: ما هكذا انزلت عليك فنسخها الله بقوله ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنْمِي﴾.

دهوى النسخ باطله“ والحديث المذكور متعلق لا صحة له اما بطلان دعوى النسخ فلعدم وجود التعارض بين الآيتين لاسباب كثيرة منها:

١. موضوع الآيتين يختلف كما هو واضح لكل ذي عقل سليم.
٢. ان الله لم يامر بالنسيان حتى ينسخ رفعه بعدم النسيان.
٣. النسيان وعدمه من الغرائز البشرية وليس من الاحكام الشرعية حتى ينسخ احدهما الاخر.

٤. هذا خلط بين الآية (١١٤) من سورة طه ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ فزعم نسخ هذه الآية ايضا بقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنْمِي﴾ ايضا باطل لان الله لم يامر اولاً بالعجل والنسيان حتى ينسخه بعدم النسيان لان كل من الناسخ والمنسوخ من الغرائز البشرية وليس من الاحكام كما ذكرنا.

(١) من انصار عدم النسخ: الأكوسي: ١٧١/١٧، والرازي: ٤٧/٢٣.

(٢) ص ٤٦.

(٣) ص ١٤٧.

(٤) الايات (١٩ و ٢٠ و ٢١).

(٥) سورة النجم/٢٢.

أما ما نقله ابن سلامة من أن الرسول قال (تلك الخرائق العلى وشفاعتهم ترتجى) فهو كلام محتلق ومدسوس رغم أن بعض المفسرين رددوه على سبيل النقل دون السند منهم الطبري^(١) وغيرهم لكنهم لم يردوا بشدة على هذا الكلام المختلق وإنما ذهبوا إلى تأويلات بعيدة لرواية مدسوسة محتلفة فاعطوا بذلك الضوء الأخضر لاعداء الاسلام منهم سلمان رشدي حيث استدل بهذا الكلام للمدسوس المختلق في كتابه (آيات شيطانية) فكثير من المفسرين ينقلون كل ما قيل من الصحيح والباطل ومن اللامعقول والخرافات ومن الحقائق مع الامور المختلفة دون تعليق عليها ولكن تنبه بعض المفسرين إلى خطورة هذه الرواية فردوا عليها بادلثة علمية ومنهم: الكياالهراسي^(٢) حيث قال: (ذكروا ان رسول الله سبق لفظه (ان تلك الخرائق العلى) وبيننا فساد ذلك وبيننا وجه الرواية الصحيحة في الاصول) ولكن لم اطلع على هذا الكتاب لأنقل للقارئ الكريم تفاصيل رده.

وقال القرطبي^(٣): الاحاديث المروية في النزول ليس منها شيء صحيح وقال حدثني ابي لقي بالمشرق من شيوخ العلماء والمتكلمين من قال هذا لا يجوز على النبي وهو معصوم في التبليغ، وقاله القاضي عياض في كتاب الشفا^(٤) بعد ان ذكر الدليل على صدق النبي (ﷺ) ان الامة اجمعت في طريقة البلاغ انه معصوم فيه من الاخبار عن شيء بخلاف ما هو عليه لا قصداً ولا عمداً ولا سهواً أو غلطاً (خطأ).

ثم يقول القرطبي: لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذان:

أحدهما: توهم اصله فيكفيك ان هذا حديث لم يخرج احد من اهل الصحة ولا رواه بسند صحيح سليم متصل ثقة وإنما أولع به ويمثله المفسرون والمؤرخون للولعون بكل غريب.

وقال ابو بكر الرازي^(٥): وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي (ﷺ) بإسناد متصل يجوز

ذكره.

ومن كتب في النسخ والمنسوخ في القرن الثالث الهجري ابو جعفر النحاس وهو رغم كونه من المبالغين في النسخ فإنه رد على الحديث المزعوم المذكور بقوة وشدة فقال^(٦): روى الزهري

(١) ١٨٦/١٧ الطبري: ٩١/٧، والرازي: ٥٠/٢٣.

(٢) أحكام القرآن: ٢٨٣/٤.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ٨١/١٧.

(٤) القرطبي للمرجع السابق.

(٥) للمرجع السابق: ٨١/١٧.

(٦) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: ص ١٩٠ وما بعدها.

عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال قرأ رسول الله (ﷺ) والنجم فلما بلغ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ قال: (وان شفاعتهم لترجى) منها فلقية المشركون فسلموا عليه وفرحوا فأنزل الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا كَفَرُوا بِهِ﴾ الآية.

وهذا حديث منقطع^(١) وفيه هذا الامر العظيم وكذا حديث قتادة وفيه (وانهن لهن الغرائيق العلى) ولو صح هذا لكان له تأويل وافطع من هذا ما ذكره الواقدي من كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله قال فسجد المشركون كلهم الا الوليد بن المغيرة فإنه اخذ تراباً من الارض فرفعه الى وجهه ويقال انه ابو اصبحة سعيد العاصي، حتى نزل جبريل فقرأ عليه النبي (ﷺ) هذا فقال له ما جنتك به وانزل الله ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ كَرَكُنٌ مِنْهُمْ شِيئًا قَلِيلًا﴾^(٢) الآية.

وهذا حديث منكر منقطع ولا سيما وهو من حديث الواقدي والدين والعقل يمنعان من هذا^(٣).

الآية (٥٦) ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ في قوله تعالى:

﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَصَلُّوا الصَّالِحَاتِ فِي حَيَاتِ النَّعِيمِ﴾

ادعى ابن حزم الاندلسي ومن تبعه^(٤) نسخها بآية السيف.

وهذه الدهوى باطلة لما يأتي :

١. لعدم وجود أي تعارض بين الآيتين بداهة.
٢. الآية وعيد والوعيد لا يفتضح للنسخ بداهة.
٣. الآية خبر والخبر لا يسري عليه النسخ بداهة.

(١) فطع الامر: اشتدت شناعته وجاوز المقدار في ذلك.

(٢) سورة الإسراء، ٧٤.

(٣) لمزيد من التفصيل راجع الناسخ والمنسوخ لابي جعفر النحاس: ص ١٩٠-١٩١ ومن انصار عدم

النسخ: الألويسي: ١٧/١٧٣، الرازي: ٤٨/٢٣.

(٤) ص ٤٦.

الآية (٦٨) ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾

قال ابن سلامة^(١): نسختها آية السيف.

ويرد هذا الزعم الباطل بما ردينا به زعم نسخ الآية (٥٦).

الآية (٧٨) ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(٢)

قال ابن سلامة^(٣) وابن البارزي: نسخ هذا الجزء من الآية (٧٨) من سورة الحج بآية

(١٦) من سورة التغابن ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

ويرد هذا الزعم باطل بأدلة منها:

١. بما ردينا به على زعم نسخ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾.

٢. القول بالنسخ خلط بين النسخ والتخصيص أو بينه وبين التقييد فالآية الأولى

عامة خصصت بالثانية وامثالها مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، أو

مطلقة قيدت بهذه الآية.

فكل امر من الله مقيد بكون المأمور به خاضعاً لقدرة المأمور لان من شروط الامر كون

المأمور مكلفاً اي بالغا عاقلاً عالماً بما يكلف به مختاراً قادراً على القيام بما يكلف به.

قال النحاس: قال الله (ﷻ): ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ من جعلها منسوخة قال هي

مثل قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ فنسخها عنده ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وهذا لا

نسخ فيه وقد بيناه في سورة آل عمران.

(١) ص ١٤٨.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي: ٧٢/٢٣، والالكوسي: ٢٠٩/١٧.

(٣) ص ١٤٨.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

زعم ابن حزم الاندلسي^(١): ان فيها آيتين منسوختين بآية السيف وهما (٥٤ و ٩٦).

وكرر نفس الكلام ابن سلامة^(٢) كعادته دون تعليل وتبعهما ابن البارزي^(٣) فأعاد ما قالاه دون تعليل أو تعليق.

ونقل نسخ الآيتين ابن الجوزي^(٤) مع التعليق وعدم الترجيح في الآية الاولى وترجح عدم النسخ في الآية الثانية.

(٥٤)

﴿فَلَنُرَهُمْ فِي عَمْرَبِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾

(٩٦)

﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيََٰ أَمْسَنَ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾

(١) ص ٤٦.

(٢) ص ١٤٩.

(٣) ص ١٩٧.

(٤) ص ١٩٧.

ففي الآية (٥٤) ﴿فَلْتَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾
 قال: اختلفوا هل هذه الآية منسوخة اولاً على قولين:
 الاول: منسوخة بآية السيف لانها اقتضت ترك الكفار على ما هم عليه.
 الثاني: ان معناها الوعيد والتهديد فهي محكمة.

وفي الآية (٩٦) ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾
 قال ابن الجوزي: للمفسرين في معناها اربعة اقوال:
 الاول: ادفع اساءة المسيء بالصفح. قاله الحسن.
 الثاني: ادفع الفحش بالاسلام. قاله عطاء والضحاك.
 الثالث: ادفع الشرّ بالتوحيد. قاله ابن السائب.
 الرابع: ادفع المنكر بالموعظة. حكاه الماوردي.

وقد ذكر بعض المفسرين: ان هذه الآية منسوخة. وقال بعض المحققين من العلماء لا حاجة بنا الى القول بالنسخ لان المداراة عمودة ما لم تضرّ بالدين ولم تؤد الى ابطال حق واثبات باطل.

والصواب هو عدم النسخ لان مقابلة السيئة بالحسنة من القيم العالية والاخلاق الفاضلة التي امر بها القرآن الكريم في آيات كثيرة قال تعالى: مخاطباً نبيه ﴿وَأَنْتَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾
 قالت عائشة (رضي الله عنها) ((كان خلقه القرآن)) ولكن مقابلة الاساءة بالحسنة لها حدود، كما قال ابن الجوزي واحياناً يكون جزاء السيئة سيئة قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ والآية المذكورة مخصصة بآية السيف فإذا وصلت الاساءة الى حد الاعتداء على مصلحة من المصالح الضرورية فيجب الدفاع عنها وفق آية السيف.

ولم يذكر النحاس اي نسخ للقرآن في هذه السورة، غير انه تطرق فيها لنسخ السنة الفعلية بالقرآن حيث قال^(١): حدثنا يموت باسناده عن ابن عباس قال سورة المؤمنون نزلت بمكة فهي مكية في رواية المعتمر عن خالد عن محمد بن سعيد قال كان النبي (ﷺ) ينظر الى السماء في الصلاة فأنزل الله هذه الآية ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾^(٢) فجعل رسول الله (ﷺ)

(١) ص ١٩٢.

(٢) سورة المؤمنون/٢.

وجهه حيث يسجد. وفي رواية كان المسلمون يلتفتون في الصلاة فينظرون فأنزل الله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ فأقبلوا على صلاتهم ونظروا امامهم وكانوا يستحبون الا يجاوز احدهم بصره موضع سجوده.
وبعض النحاس قائلًا: واكثر العلماء على ان الحشوع في الصلاة ان ينظر الى موضع سجوده ان كان قائمًا. ومنهم من قال الا بمكة فإنه يستحب ان ينظر الى البيت.

النسخ المزعوم في سُورَةُ النَّازِعَاتِ

زعم ابن حزم^(١) وابن سلامة^(٢) ان فيها من المنسوخ سبع آيات واستعرضها ابن الجوزي^(٣) ورد على زعم النسخ في اكثرهن. وزعم ابن الجارزي^(٤) ان المنسوخ فيها ثماني آيات. ويرى النحاس^(٥) ان المنسوخ فيها اربع آيات. وفيما يأتي نقل تلك المزاعم الباطلة والرد عليها:

- ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣)
- ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤)
- ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٦)

(١) ص ٤٧.

(٢) ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) ص ١٩٨-٢٠١.

(٤) ص ١٩٨.

(٥) ص ١٩٢-١٩٩.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلَّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (٢٧-٢٨)
- ﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِن أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾ (٣١)
- ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (٥٤)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظُّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٥٨)

الآية (٣) ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.^(١)

اختلف المفسرون^(٢) في تفسير هذه الآية ونقلوا أكثر من ستة اقوال مختلفة متضاربة حول تفسيرها وبصدد كونها منسوخة أو محكمة وهذه الخلافات الاجتهادية الظنية تكفي وحدها دليلاً قاطعاً على عدم وجود النسخ لان كل آية قرآنية ثبتت تلاوة وحكماً بالتواتر واصبحت من اليقينيات واليقين لا يزول الا باليقين.

(١) سورة النور/٣.

(٢) للاطلاع على هذه التفاسير والاختلاف ينظر التفسير الكبير للرازي: ٢٣/١٥٠-١٥٢، مجمع البيان للطبرسي: ١٧/١٢٤، جامع البيان للطبرسي: ١٢/١٦٧ وما بعدها، الكشاف للزمخشري: ٣/٤٨، احكام القرآن للكلية الهراسي: ٤/٢٩٥، حاشية الصاري على تفسير الجلالين: ٣/١٢٨ وما بعدها.

واختلف دعاة نسخ هذه الآية في ناسخها فمنهم^(١) من قال نسختها الآية (٣٢) من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

وهذا الزعم ساقط لاسباب كثيرة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الآيتين فالآية (٣) اعتبرت الشرك وممارسة عملية جريمة الزنا من موانع صحة الزواج بالنسبة للمؤمنين ما لم يتب الزاني او الزانية وما لم يؤمن المشرك أو المشركة بدليل سبب نزولها^(٢) والناسخة جاءت لبيان اباحة الزواج بكل من لا يوجد فيه مانع دائمي كالنسب والرضاع والمصاهرة أو مانع مؤقت كتعلق حق الغير بالزوجة بزواج أو عدة والشرك أو اي مانع آخر والايامى جمع أيم وهي من ليس لها زوج بكرة كانت أو ثيباً ومن ليس له زوج.

فالآية (٣٩) تعد مقيدة لاطلاق الآية (٣٤) أو مخصصة لعمومها.

ومنهم^(٣) من زعم ان الناسخة هي الآية (٣) من سورة النساء وهي قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية.

ويرد هذا الزعم بالآتي:

١. المراد بقوله (ما طاب) ما لا يوجد فيها مانع من موانع الزواج ومن الموانع الشرك والتعود على ممارسة جريمة الزنا.

٢. الآية خبر وبيان للواقع الغالب الاعم فالرجل المعتاد الزنا لا يقع اختياره في الزواج الا على متهتكة زانية مثله أو مشركة والمعتادة الزنا لا تصطفي زوجاً لها الا رجلاً زانياً أو مشركاً^(٤) وحرّم ذلك على المؤمنين تحريماً مؤقتاً فالزواج بين الزاني والزانية صحيح بعد التوبة وكذلك بالنسبة للمشرك والمشركة بعد الايمان^(٥).

(١) ابن حزم ٤٧، ابن سلامة ١٩١، ابن البارزي ١٩٨.

(٢) قبل الاسلام كانت بعض النساء يمارسن هذه الجريمة الشنيعة كمهنة للعيش واستمرت هذه الظاهرة فترة زمنية قليلة بعد الاسلام وفي تلك الفترة استأذن بعض رجال ضعاف الايمان من المهاجرين من الرسول (ﷺ) للسماح بالزواج بهن بسبب عامل الفقر فنزلت الآية وحرمت هذا الزواج وبقت كقاعدة دستورية خالدة للعمل بمقتضاها في كل زمان ومكان.

(٣) المراجع السابقة من التفاسير.

(٤) كما اشار الى ذلك قوله تعالى {الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ} النور/٢٦.

(٥) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٥١/٢٣، والالوسي: ٨٤/١٨، والقرطبي: ١٦٨/١٢.

الآية (٤) ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية التي تليها وهي ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

وهذا الزعم ساقط لان الاستثناء ليس نسخاً وانما هو تخصيص وقد تضمنت الآية (٤) ثلاث عقوبات:

أولها: بدنية (ثمانون جلدة).

والثانية: (عدم قبول الشهادة).

والثالثة: (الفسق). والثانية والثالثة نفسيتان والاستثناء لا يرجع الى الاولى لانها من الملقوق المشتركة بين الله وبين العبد الملقوق لا تسقط بالتوبة والاصلاح بخلاف الثانية والثالثة عند جمهور الفقهاء..

وقال الحنفية الاستثناء يكون للضرورة والضرورات تقدر بقدرها ولذا يرجع الى العقوبة الاخيرة فقط ولا تقبل شهادة الملقوق بالتوبة واصلاح النفس ورأي الجمهور هو الراجح.

الآية (٦) ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ اَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ اِلَّا اَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ اَحَدِهِمْ اَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ ﴾^(٢)

قال ابن حزم^(٣): نسخها بالآيتين اللتين بعدها وهما قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ اَنْ لَعَنَ اللّٰهُ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِيْنَ﴾^(٤) وكذلك ﴿وَالْخَامِسَةَ اَنْ هَضَبَ اللّٰهُ عَلَيْهَا اِنْ كَانَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾^(٥).

(١) سورة النور/٥.

(٢) سورة النور/٦.

(٣) ص٤٨.

(٤) سورة النور/٧.

(٥) سورة النور/٩، الآية الثامنة قوله تعالى {وَيَذُرْهَا عَنْهَا الْعَنَابُ اَنْ تَشْهَدَ اَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ}.

(فيدراً عنها الحد وعنه الحلف مع الملاعنة فإن نكل احدهما وحلف الاخر سقط الحد عن الحالف وأقيم الحد على الناكل) هذا ما قاله ابن حزم الاندلسي في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

ومن الواضح ان مثل هذا القول ابطاله لا يحتاج الى دليل لبداهته لان هذه الآية خاصة بحكم قذف الزوج لزوجته وهي محصنة للآية الرابعة العامة الشاملة لقذف الأزواج وغير الأزواج وان ما جاء في الايات (٧ و ٨ و ٩) هو متمم لحكم قذف الزوج لزوجته فكيف يكون متمم الشيء ناسخاً له؟

ويقول ابن سلامة^(١): (الآية الثالثة من الايات المنسوخة في سورة النور قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ هُدًى، إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ نزلت في عاصم بن عدي^(٢) الانصاري قال للنبي (ﷺ) يا رسول الله الرجل يدخل بيته فيجد مع امراته رجلاً فإن عجل عليه فقتله قتل به وان شهد عليه أقيم عليه الحد فما يصنع يا رسول الله؟

فما كان الا أيام يسيرة حتى أبلي رجل من أهل عاصم بهذه البلية فجاء عاصم الى رسول الله هارباً فقال يا رسول الله لقد ابتلي بهذه البلية رجل من اهل بيتي فقد وجد مع امراته رجلاً فنزل قوله تعالى: ﴿فَهَهَادَةٌ أَحَدِهِمْ لِرَبِّعِ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فنزلت الملاعنة وهي خاصة بقذف الأزواج لزوجاتهم وصورتها: ان يحضر الرجل فيشهد على امراته بالزنا بعد العصر في حفل من الناس أو بعد صلاة من الصلوات فيحلف بالله اربعة ايمان انه صادق فيما رماها به ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ينزل من موضع ارتقى عليه وتصعد امراته فتحلف اربعة ايمان بالله ان زوجها كاذب فيما قذفها به ورماها به وتقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان زوجها صادقاً فيما رماها به وان جاءت بحمل لم يلحق بالزوج منه شيء وتكون هي اباً وأماً فإن حلف احدهما ونكل الاخر اقيم الحد على الناكل وان نكلا جميعاً اقيم الحد عليهما جميعاً. والحد في مذهب اهل الحجاز الرجم وفي مذهب اهل العراق الجلد^(٣).

ولا نجد في كلام ابن سلامة تحديد الآية المنسوخة وانما كرم ما قاله ابن حزم مع شيء من التفصيل لاحكام اللعان.

(١) ص ١٥١.

(٢) بن الجدي البلوي المعجلاني حليف الانصار كان سيد بني العجلان استخلفه النبي (ﷺ) على العالية من المدينة. الاعلام: ١٣/٤.

(٣) الناسخ والمنسوخة - لابن سلامة هبة الله البغدادي: ص ١٥٢.

ويفهم من كلام ابن البارزي^(١) الذي تبع ابن حزم وابن سلامة في المغالاة في النسخ ان آية القذف منسوخة بآية اللعان. وهذا القول معقول ومقبول اذا اراد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وغيره لان آية اللعان خصت عموم آية القذف واخرجت من حكمها وعقوباتها الثلاث المذكورة سابقاً قذف الأزواج لزوجاتهم فعقاب هذا القذف هو التفرقة بين الزوجين بعد الاجراءات الشكلية المذكورة لان الشكوك تسربت الى الحياة الزوجية فتبقى هشة غير صالحة لتكوين الاسرة السعيدة الصالحة.

اما اذا اريد بالنسخ معناه الخاص عند الاصوليين فإنه خطأ لا يغتفر لان النسخ الغاء لما كان مراداً والتخصيص بيان لما لم يكن مراداً فلم يكن حكم قذف الزوج لزوجته كحكم قذف غير الزوج لزوجته منذ نزول آية القذف.

ومن الغريب ان آية القذف نسخت مرتين على حد زعمهم مرة بالاستثناء الوارد فيها ومرة اخرى بآية اللعان وهذه المهزلة لا يمكن تأويلها الا بجمل النسخ الوارد في كلامهم على معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وغيره.

الاية (٢٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا^(١) وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(٢)﴾
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^(٣)﴾
 زعموا^(٤) ان الآية (٢٧) نسخت بآية (٢٩) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْلُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ^(٥)﴾.
 وهذا^(٦) الزعم باطل^(٧) لانه خلط بين تخصيص العام ونسخه فالآية (٢٩) فيها شرطان لجواز الدخول في البيوت بدون الاستئذان والسلام:

(١) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (عبد الله بن عبد الرحيم): ص ١٩٨.

(٢) تستأذنوا، ففي الآية تقديم وتأخير لان السلام يكون قبل الاستئذان.

(٣) سورة النور/ ٢٧.

(٤) سورة النور/ ٢٨.

(٥) ابن حزم الاندلسي: ص ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البارزي: ١٥٨ وغيرهم.

(٦) سورة النور/ ٢٩.

(٧) من انصار عدم النسخ: الالوسي: ١٨/١٣٦، والرازي: ٢٣/١٩٨، والقرطبي: ١٢/٢١٩.

احدهما: كون تلك البيوت غير مسكونة من الغير.

والثاني: وجود متاع فيها للدخول كالدخول في الفنادق والمخانات من المسافرين الذين يجزؤون غرفاً منها ويضعون فيها امتعتهم فيخرجون وحين الرجوع لا يحتاج المسافر الى الاستئذان من صاحب الفندق أو الخان أو نحو ذلك ما دام حاملاً معه مفتاح الغرفة أو كان المفتاح معلقاً في مكان خاص من غرفة الاستعلامات ثم ان موضوع الآيتين يختلف فهو في الاولى بيت لم يتوفر فيه الشرطان المذكوران بخلاف الثاني.

ولا مبرر لزعم النسخ الساقط ما لم يقصد به معناه العام عند السلف وما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ انما اريد به معناه العام والا فابن عباس ارفع شأناً من ان يقع في هذه الاخطاء.

قال ابو جعفر النحاس^(١): للعلماء في آية (٢٧) من سورة النور قولان فمنهم من قال: هي منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٢٩) ومنهم من قال: الآيتان محكمتان اذ المراد بالبيوت في الآية الاولى البيوت التي لها ارباب وسكان وفي الآية (٢٩) المراد البيوت التي ليس لها ارباب يعرفون ولا سكان والقول الاول يروى عن ابن عباس^(٢) وعكرمة والقول الثاني انهما محكمتان قول اكثر اهل التأويل^(٣).

وقال ابن الجوزي^(٤): (الآية ٢٧) فيها قولان:

احدهما: نسخت واسئنى منها «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ» الآية وهذا مروى عن الحسن وعكرمة والضحاك وليس هذا بنسخ وانما هو تخصيص.

والثاني: ان الآيتين محكمتان فالاستئذان شرط في الاولى اذا كان للدار اهل والثانية وردت في بيوت لا ساكن لها والاذن لا يتصور من غير اذن فبإذا بطل الاستئذان لم تكن البيوت الحالية داخلية في الاولى وهذا اصح).

واقول: ان الخلاف لفظي لان من قال انها منسوخة اراد بالنسخ التخصيص فالآية (٢٧) عامة شاملة للمسكونة فخصص عموم الاولى وما نقل عن ابن عباس والضحاك وعكرمة وغيرهم من القول بالنسخ انما ارادوا به معناه العام الشامل للتخصيص بل ارادوا به التخصيص فقط.

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/ص ١٩٥ وما بعدها.

(٢) وهو لم يرد بالنسخ المعنى الخاص عند علماء الاصول لانه كان في مقدمة السلف الصالح.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نواسخ القرآن: ص ١٩٩.

الآية (٣١) ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ^(١) وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ^(٢) وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ^(٣) إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ ^(٤) 〉

قال دعاة النسخ ^(٥) ان هذه الآية منسوخة بالآية (٦٠) من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ ^(٦) مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَيْهِنَّ غَيْرَ مُتَّبِعَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(٧) 〉.

والقول بهذا النسخ باطل " لاختلاف الموضوع في الايتين لان الاولى تخص اللاتي يمشى الافتتان بهن والثانية تخص المعائن اللاتي لا يخاف الافتتان بهن فلا تعارض بين الايتين وعلى فرض وجوده فإنه يرفع بتخصيص الثانية لعموم الاولى.

قال ابن الجوزي ^(٨): (عن عكرمة عن ابن عباس (ع)) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ الى قوله ﴿لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ نسخ ذلك واستثنى منه ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ وكذلك قال الضحاك وهذا ليس بصحيح لان الآية الاولى فيمن يخاف الافتتان بها وهذه الآية في المعائن فلا نسخ).

الآية (٥٤) ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ^(٩) 〉

زعم دعاة النسخ ^(١٠) ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

(١) وهو الوجه والكفان فيجوز نظره الى لاجنبي ان لم يخف فتنة.

(٢) ان يستن الرئوس والاحناق والصدور بالمقانع.

(٣) اي الخفية وهي ما عدا الوجه والكفين.

(٤) سورة النور/٣١.

(٥) ابن حزم: ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البارزي: ١٩٨ وغيرهم.

(٦) قلن عن الحيض والولادة لكبرهن.

(٧) سورة النور/٣١.

(٨) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٩) سورة النور/٥٤.

(١٠) منهم ابن حزم الاندلسي: ص ٤٨، وابن سلامة: ص ٥٢.

وهذا الزعم باطل " لعدم وجود التعارض بين الايتين واذا سلمنا جدلاً وجود التعارض فإن الاولى عامة خصص عمومها بآية السيف كما ذكرنا سابقاً في نظائرها من الايات المزعوم نسخهن بآية السيف.

قال ابن الجوزي^(١): (زعم بعضهم انها منسوخة بآية السيف وليس هذا صحيحاً لان الامر بقتالهم لا ينافي ان يكون عليه ما حمل وعليهم ما حملوا ومتى لم يقع التنافي بين الناسخ والنسخ لم يكن نسخ).

الآية (٥٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ^(٢) وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْعُلُمَ مِنْكُمْ^(٣) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٤) مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ^(٥) وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ^(٦) مِنَ الظُّهْمِ^(٧) وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^(٨) ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ^(٩) لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿

بعد ان بين الله سبحانه وتعالى آداب واحكام الزيارات والاستئذان من غير اهل البيوت بين هنا احكام الزيارة والاستئذان من اهل البيوت فالخدم من العبيد والجواري والاطفال المميزون الذين لم يدخلوا سن البلوغ والرشد لهم ان يدخلوا بدون استئذان مسبق الا في ثلاث اوقات هي اوقات كشف العورة عادة ففي هذه الاوقات على هؤلاء الخدم ان يستئذنوا وهي وقت ما قبل صلاة الفجر حيث يكون الناس في ثياب النوم عادة ووقت القيلولة لانهم

(١) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٢) من العبيد والاماء ومن الواضح ان الحكم بالنسبة لهؤلاء انتهى لان الاسلام وضع طرقاً كثيرة لانتهاء استعباد الانسان للانسان وقد انتهى من غير الرجعة فالحكم انتهى بالنسبة لهؤلاء لانتهاء علمه.

(٣) من الاحرار وعرفوا امر النساء وميزوا بين العورة وغيرها.

(٤) اي في ثلاثة اوقات.

(٥) لانه وقت القيام من النوم وليس ثياب اليقظة.

(٦) التي تلبس في اليقظة تضعونها للقيلولة.

(٧) اي من اجل الظهيرة وهي وقت شدة الحر.

(٨) لانه وقت التجرد من الثياب والنوم في الفراش.

(٩) اي هي اوقات ثلاث عورات، يقول الصاوي على تفسير الجلالين وسبب نزول هذه الآية، ان رسول الله ﷺ بعث غلاماً من الانصار يقال له مدج بن عمرو الى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ليدعوه فدعاه فوجده نائماً وقد اغلاق عليه الباب فدق الغلام عليه الباب فناداه ودخل فاستيقظ عمر فانكشف منه شيء فقال عمر وددت ان الله نهى ابناؤنا ونساءنا وخدمنا ان يدخلوا علينا في هذه الساعة الا ببأذن ثم انطلق الى رسول الله ﷺ فوجد هذه الآية نزلت فخر ساجداً شكراً لله.

يخلعون ملابسهم ويرتدون ثياب النوم لأجل الراحة والنوم وعند صلاة العشاء حيث يخلعون ملابس اليقظة ويرتدون ثياب النوم.

وقد سمى سبحانه وتعالى تلك الاوقات الثلاث عورات قهوراً لانكشاف العورات فيها وهذا من أدب القرآن العظيم الذي يغفله أو يهمله كثير من الناس في حياتهم الاسرية.

وقد زعم دعاة النسخ^(١) ان هذه الآية المتضمنة لهذه الآداب العظيمة منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا^(٢) كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ^(٣) كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ^(٤)﴾.

وهذا الزعم باطل " لعدم وجود التنافي بين الايتين فالآية الاولى تضمنت احكام الاستئذان بالنسبة للخدم من العبيد والحواري والاطفال المميزين الذين لم يبلغوا بعد سن الحلم فعليهم بالتقيد بالاستئذان في ثلاث اوقات فقط دون غيرها والآية الثانية بينت حكم الاستئذان بالنسبة للكبار الاحرار فعليهم الاستئذان في جميع الاوقات فالإيتان تختلفان في الموضوع والحكم والوقت فأين التعارض يا عشاق النسخ حتى يرفع بالنسخ؟

قال النحاس^(٥): في هذه الآية ستة اقوال والقول السادس انها محكمة واجبة ثابتة على الرجال والنساء قول اكثر اهل العلم.

وقال ابن الجوزي^(٦): اختلفوا في هذه الآية فذهب الاكثرون الى انها محكمة^(٧).

(١) ابن حزم الاندلسي: ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن الجارزي: ١٩٨، وابن المسيب نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ٢٠١.

(٢) اي في جميع الاوقات.

(٣) من الاحرار الكبار.

(٤) سورة النور/ ٥٩.

(٥) الناسخ والمنسوخ: ص ١٩٨.

(٦) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٧) من انصار عدم النسخ: الالوسي: ٢١٤/١٨، والرازي: ٣٢/٢٤، والقرطبي: ٣٠٢/١٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْفُرْقَانِ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): فيها من المنسوخ ايتان وقال ابن سلامة^(٢): وفيها من المنسوخ ايتان متلاصقتان وتبعهما ابن البارزي^(٣) وتطرق النحاس^(٤) لآية واحدة فقط^(٥) ونقل ابن الجوزي^(٦) زعم نسخ ثلاث آيات من دعاء النسخ تحت عنوان باب ذكر الايات التي ادعى عليهن النسخ في سورة الفرقان.

- (٤٣) ﴿لَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾
 ﴿وَهَيَّاهُ الرَّحْمَانُ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوًى وَإِذَا خَاطَبَهُمُ
 الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾
 (٦٣) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ
 اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ كُفْرًا﴾
 (٦٨)

(١) النسخ والمنسوخ: ص ٤٨.

(٢) النسخ والمنسوخ: ص ١٥٤.

(٣) المرجع السابق: ص ١٩٩.

(٤) النسخ والمنسوخ: ص ٢٠٢.

(٥) وهي الآية ٦٣.

(٦) ص ٢٠٢.

الآية (٤٣) ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾^(١)

زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

وهذا زعم باطل " لعدم وجود أي تعارض بين الايتين واكتفى بنقل ما قاله ابن الجوزي^(٢) من انه (زعم الكلبي انها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح لان المعنى أفأنت تكون حفيظاً عليه تحفظه من اتباع هواه فليس للنسخ وجه).

الآية (٦٣) ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوًْا^(٣) وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجِبَاهُ قَالُوا﴾^(٤)

زعموا^(٥) انها منسوخة بآية السيف.

وفي الرد على القول بنسخها بآية السيف اكتفى بما قاله ابن الجوزي^(٦) من ان القول بالنسخ بآية السيف باطل " لان اسم الجاهل يعم المشرك وغيره فإذا خاطبهم مشرك قالوا: السداد والصواب في الرد عليه وحسن المحاوراة في الخطاب لا ينافي القتال فلا وجه للنسخ.^(٨)

الآية (٦٨) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٩)

قال ابن حزم^(١٠) وابن سلامة^(١١) ومن تبعهما في هذا الزعم انها منسوخة بالاستثناء.

(١) سورة الفرقان/٤٣.

(٢) ص ٢٠٢.

(٣) اي بسكينة وتواضع.

(٤) بما يكرهونه.

(٥) سورة الفرقان/٦٣، قالوا سلاماً اي قولاً يسلمون فيه من الاثم، وهم يقولون انك مع القدرة على الانتقام لان من شيمة المسلم في حرمه القرآن العظيم ان يقابل السيئة باحسنه ما لم تصل السيئة الى حد الاعتداء على المصالح الضرورية.

(٦) ابن حزم: ٤٩، ابن البارقي: ١٩٩.

(٧) ص ٢٠٢.

(٨) من انصار عدم النسخ الا لوسي: ٤٤/١٩، والرازي: ١٨٠/٢٤، والقرطبي: ٧٠/١٣.

(٩) سورة الفرقان/٦٨.

(١٠) ص ٤٨.

(١١) ص ١٥٤.

الوارد في الآية (٧٠) ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ الآية.
 وهذا الزعم باطل لأنه خلط بين التخصيص بالاستثناء وبين النسخ.
 وقال ابن الجوزي^(١): (قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الى
 قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ للعلماء فيها قولان:

الاول: انها منسوخة ولهؤلاء في ناسخها ثلاثة اقوال:
 الناسخ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ الآية.
 قاله ابن عباس (رضي الله عنه) والاكثرون على خلافه من أن القتل لا يوجب الخلود.
 الناسخ هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾^(٢) الآية.
 وهذا لا يصح لان المشرك لا يغفر له اذا مات مشركاً.
 الناسخ الاستثناء في الآية (٧٠) وهذا باطل لان الاستثناء ليس بنسخ.
 والقول الثاني: انها محكمة والخلود انما كان لانضمام الشرك الى القتل والزنا^(٣).

(١) ص ٢٠٢.

(٢) سورة النساء / ٤٨.

(٣) نواسخ القرآن - ابن الجوزي: ٣٠٢.

النسخ المزعوم في سورة الشعراء

زعم دعاء النسخ^(١) ان في هذه السورة آية واحدة منسوخة وهي:
قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ^(٢) أَلَمْ تَرَى أَنَّهُمْ فِي كُلِّ
وَاقٍ^(٣) يَهيمُونَ^(٤) وَأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ^(٥)﴾

فقالوا نسخت الآية (٢٢٤) بالاستثناء الوارد في الآية (٢٢٧) ﴿إِلَّا
الَّذِينَ^(٦) آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ الآية.
وهذا الزعم باطل اذا لم يقصد بالنسخ التخصيص لان الاستثناء
للتخصيص ثم ان الآية خبر وهو لا يوضع للنسخ^(٧).

-
- (١) ابن حزم ٤٩ ابن سلامة ١٥٥ ابن البارزي ١٩٩ ورواه النعمان عن ابن عباس النحاس ص ٢٠٣ ونسب
القول الى عكرمة ابن الجوزي ص ٢٠٥
- (٢) سورة الشعراء / ٢٢٤ والغاؤون جمع الغاوي بمعنى الضالّ والمنقاد للهوى.
- (٣) من اودية الكلام وفنونه.
- (٤) اي يمضون ويهاوون الحد مدحاً وهجاء.
- (٥) سورة الشعراء / ٢٢٥.
- (٦) وهم الشعراء المسلمون منهم حسان (ابو الوليد) بن ثابت الخزرجي الانصاري شاعر الرسول (ﷺ).
- وكعب بن مالك احد شعراء رسول الله (ﷺ) الذين كانوا يردون الاذى عنه (ت-٥٣هـ) خزائن الادب:
١/٢٠٠، وعبد الله بن رواحة الخزرجي الانصاري.
- (٧) من انصار عدم النسخ الالوسي: ١٩/١٤٥، والرازي: ٢٤/١٧٥.

النسخ المزعوم في سورة النمل

زعم دعاة النسخ ان في هذه السورة آية واحدة (٩٢) منسوخة وهي:

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ^(١) فَمَنْ أَخْتَصَىٰ فَاتِّمَّ بِهَدْيِ لِنَفْسِهِ
وَمَنْ ضَلَّ فَتَلَّ إِلَّا مَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾^(٢)

وقالوا^(٣) هذه الآية منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لأنه خلط بين تخصيص العام ونسخه من جهة ولان في الآية وعيداً وهو لا يوضع للنسخ^(٤).

فوظيفة الرسول (ﷺ) الانذار ﴿كَبَارِكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ هَبْنِهِ
لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾^(٥). ووظيفة آية السيف الدفاع عن المصالح
الضرورية كلما تعرضت للاعتداء. فالاسلام ليس دين سفك الدماء
وهو لا يفرض على احد بالسيف كما ذكرنا مراراً.

(١) اي انما امرت ان اتلو القرآن.

(٢) سورة النمل/٩٢.

(٣) منهم ابن حزم ٤٩، ابن سلامة ١٩٦، ابن البارزي ١٩٩، وقتادة، نواسخ القرآن لابن الجوزي ٢٠٥.

(٤) قال ابن الجوزي المرجع السابق: وقد تكلمنا على جنس هذا وبيننا ان الصحيح انه ليس بمنسوخ.

(٥) سورة الفرقان/١.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْقَصَصِ

زعم دعاء^(١) النسخ ان في هذه السورة الآية (٥٥) منسوخة بآية
السيف وهي:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا
وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾

ما جاء في هذه الآية^(٢) من اداب التعامل مع الغير مسلماً كان أو
غير مسلم هو من اروع اداب القرآن العظيم الذي علّم الانسان
كيف يجب ان يتعامل مع الناس حين الاحتكاك بهم.

وزعم النسخ باطل لا يستحق الرد واثبات بطلانه لبداهة ذلك لذا
اكتفي بنقل ما قاله النحاس^(٣) حيث قال: للعلماء فيه اربعة اقوال
والقول الرابع ان هذا قول جميل ومخاطبة حسنة وليس من جهة
الاسلام ولا نسخ فيه.

واضيف الى هذا الكلام القول باننا اذا اخذنا برأي دعاء النسخ
يكون الواجب على المسلمين هو القتال طيلة الحياة دون اعطاء أية
أهمية للجوانب الاخرى للحياة.

(١) ابن حزم ٤٥، ابن سلامة ١٥٦، ابن البارزي ٢٠٠.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ٢٤/٢٦٣، والالوسي: ٢٠/٩٥، القرطبي: ١٣/٢٩٨.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٠٣.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

زعم البعض^(١) أن في هذه السورة آية واحدة (٤٦) منسوخة
بالآية (٢٩) من سورة التوبة واطاف اليها البعض^(٢) الآية (٥٠)
وزعم انها منسوخة بآية السيف.

(٤٦)	﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾
(٥٠)	﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ هِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا آتَا كَذِيرٌ مُبِينٌ﴾

الآية (٤٦) ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ
وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(٣)
اي ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالطريقة التي هي احسن^(٤) كمقابلة خشونتهم باللين
وشغبهم بالنصح الا الذين ظلموا منهم بالافراط في الاعتداء وقولوا لهم لا فرق بيننا
وبينكم سوى ما تفرضه عليكم احواءكم وتوجيه اوهامكم.

(١) ابن حزم: ٥٠، ابن سلامة: ١٥٧.

(٢) منهم ابن المارزي: ص ٢٠٠.

(٣) سورة العنكبوت/٤٦.

(٤) كما قال تعالى {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}.

والآية الناسخة على حد زعمهم هي قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا
بِالْيَوْمِ الْآخِرِ... وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾^(١).

وزعم النسخ باطل " لعدم وجود التعارض بين الايتين بسبب الاستثناء الوارد في الآية
(٤٦) وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٢) أي ظلموا أنفسهم بالشرك وظلموكم
بالاعتداء على مصالحكم الضرورية من الدين والحياة والعرض والمال فعندئذ عليكم برد
ظلمهم عن طريق استخدام القوة بعد فشل المجادلة والتي هي احسن وهذا نفس الحكم
الوارد في الآية (٢٩)، فإذا لم يوجد التعارض فكيف يصح النسخ؟

الآية (٥٠):

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾

زعموا انها منسوخة بآية السيف^(٣).

وهذا الزعم باطل " لعدم وجود التعارض لان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا كَذِيرٌ﴾ لا يعني عدم
جواز استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي فوظيفة الرسول الانذار ووظيفة كل انسان
رسولاً كان أو غيره هو رد العدوان كلما تعرض له بقدر ما يدفع به هذا العدوان لقوله
تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا تعتدوا).

قال ابن الجوزي^(٤): (قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا كَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ زعم بعضهم انه منسوخ بآية
السيف وهذا لو كان في قوله ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا كَذِيرٌ﴾ احتمال اما هنا فلا لان هذه الآية اثبتت
انه نذير ويزيد إحكامها انها خبر).

(١) سورة التوبة/٢٩.

(٢) سورة العنكبوت/٥٠.

(٣) ينظر ابن البارزي المرجع السابق: ص ٢٠٠.

(٤) ص ٢٠٧.

النسخ المزعوم في سورة التوبة

زعم دعاة النسخ^(١) ان في هذه السورة الآية (٦٠) منسوخة بآية
السيف.

قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا
يُوقِنُونَ﴾^(٢)

وزعم نسخ هذه الآية باطل " لان الامر بالصبر لا يستلزم النهي عن
القتال عند الاقتضاء فلا تعارض وبالتالي فلا نسخ.

قال ابن الجوزي^(٣): (زعم السدي انها نسخت بآية السيف وهذا انما
يصح له ان لو كان الامر بالصبر عن قتالهم فاما اذا احتمل ان
يكون صبراً على ما امر به أو عما نهى عنه لم يتصور نسخ).

(١) ابن حزم: ص ٥٠، ابن سلامة: ص ١٥٨، ابن البارزي: ص ٢٠٠ وغيرهم.

(٢) سورة الروم/٦٠.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٠٧.

النسخ المزعوم في سُورَةُ لُقْمَانَ

زعم دعاة النسخ ان في هذه السورة آية واحدة منسوخة وهي:
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ
فَنُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(١)
وهي منسوخة على حد زعمهم بآية السيف^(٢).

وهذا الزعم باطل للأسباب الآتية:

١- عدم وجود التعارض بين الآيتين كما هو واضح لكل ذي عقل
سليم وإذا وجد فإنه يرفع بالتخصيص فلا مجر للنسخ.

٢- في الآية وعيد وهو لا يخضع للنسخ.

٣- الآية خير والخير لا تسري عليه أحكام النسخ.

قال ابن الجوزي^(٣): (قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾،
ذهب بعض المفسرين الى ان هذه منسوخة بآية السيف وقال بعضهم
نسخ معناها لا لفظها بآية السيف وهذا ليس بشيء لانها انما
تضمنت التسلية له من الحزن وذلك لا ينافي القتال).

(١) سورة لقمان/٢٣.

(٢) ابن حزم: ٥٠، ابن سلامة: ١٥٨، ابن البارزي: ٢٠٠.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٠٨.

النسخ المزعوم في سُورَةُ السَّجْدَةِ

زعم دعاة النسخ^(١) ان الآية (٣٠) من هذه السورة وهي
الاخيرة فيها:
﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانظُرْ إِلَهُمْ مُنْتَظِرُونَ ﴾ منسوخة بآية السيف.
وهذا الزعم باطل لأسباب كثيرة منها:

- ١- عدم وجود اي تعارض بين هذه الآية وآية السيف لان معنى الآية انتظر موعدي لك بالنصر على اعدائك انهم منتظرون بك حوادث الزمان من موت أو قتل فيستريحون منك. هل هذا المعنى يستلزم تحريم القتال في المستقبل كلما دعت الحاجة اليه حتى يلقى وينسخ هذا التحريم بوجوبه عند الحاجة فأين التعارض حتى يرفع بالنسخ وهو الفناء وحي سابق بوحى لاحق.
- ٢- للانتظار ظروفه الخاصة وللقتال ظروفه الخاصة ومن شروط التعارض والتناقض وحدة الظرف والزمان.
- ٣- إنه وعد من الله تعالى والوعد والوعيد لا يسري عليهما النسخ.

(١) ابن حزم الاندلسي: ص ٥٠، ابن سلامة: ١٥٨، ابن البارزي: ص ٢٠١، رواه الضحاك النسخ عن ابن عباس النحاس: ص ٢٠٧، وابن الجوزي: ٢٠٨ وقال الصاوي: ٢٦٧/٣: فأعرض عنهم اي اتركهم ولا تتعرض لهم وهذا قبل الامر بقتالهم فهو منسوخ باية الجهاد ويحتمل ان الآية محكمة ومضى فأعرض عنهم اي اقبل عذر من اسلم منهم واترك ما هو عليه وقد وقع منه ذلك.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ السَّجْدَةِ

زعم دعاة^(١) النسخ ان في هذه السورة الآية (٢٥) منسوخة بآية
السيف.

الآية (٢٥) ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا كَفَرْنَا﴾
القول بنسخ هذه الآية زعم باطل بحيث لا يحتاج اثبات بطلانه الى
الدليل لبدايته والاستدلال على البديهييات من باب العبث، ورغم
ذلك اقول لهؤلاء ان هذه الآية قاعدة دستورية ازلية أخذت بها
جميع دساتير وقوانين دول العالم وان هذه القاعدة من مظاهر عظمة
الاسلام الذي اقرت عدم مسؤولية اي انسان عن الاعمال الجرمية
للغير ما دام هذا الغير عاقلاً واما إذا كان قاصراً تحت وصاية أو
ولاية فإنه قد يسأل عما يحدثه هذا التابع القاصر من الحاق الضرر
بالغير إذا كان الولي أو الوصي لم يمنعه من ذلك ولهذا الآية آيات
اخرى مرادفة لها منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا
هَيْئَهَا وَلَا تَزِدُ وَازِرَةً وَزَرَ الْخُرَى﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَدَلْ فَلَنَسْأَلَنَّ
يَعْلَمُ هَيْئَهَا وَلَا تَزِدُ وَازِرَةً وَزَرَ الْخُرَى﴾^(٣).
يقول ابن الجوزي^(٤): ولا ارى لنسخها وجهاً لان مؤاخذه كل واحد
بفعله لا يمنع من قتال الكفار.

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥١، ابن سلامة: ١٥٩.

(٢) سورة الانعام/١٦٤.

(٣) سورة فاطر/١٨.

(٤) نواسخ القرآن: ٢١١.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ طه

زعم أنصار النسخ^(١) ان في هذه السورة:

الآية (٢٣) ﴿إِن آتَاكَ بِهَا كَلِيمٌ﴾ منسوخة بآية السيف.

ويدل على بطلان هذا الزعم الآية (٢٤) التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا كَلِيمٌ﴾. فوظيفة الانبياء والرسل تبليغ الحق والرسالة الالهية وبيان ان من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره وهذا لا يتعارض مع آية السيف واستخدام القوة ضد المعتدي كلما دعت الحاجة اليه.

قال ابن الجوزي^(٢): قال بعض المفسرين نسخ معناها بآية السيف وقد تكلمنا على جنسها وبيننا إنه لا نسخ.

(١) وفي مقدمتهم ابن حزم: ٥١، ابن سلامة: ١٦٠، ابن البارزي: ٢٠١.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢١٢.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الصَّافَّاتِ

زعم عشاق النسخ^(١) ان فيها اربع آيات منسوخات بآية السيف وهن الآيات (١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٨) و(١٧٩):

الآية (١٧٤) ﴿فَتَوَلَّوْا^(٢) عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٣)

الآية (١٧٥) ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾

الآية (١٧٨) ﴿وَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾

الآية (١٧٩) ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾

فزعوا ان هذه الآيات الاربع المتواليات نسخت كل واحدة منها بآية السيف. وتكررت الآية (١٧٤) في الآية (١٧٨) والآية (١٧٥) في الآية (١٧٩) تأكيداً لتهديدهم بأن الله سوف يحاسبهم في الدنيا أو الآخرة ولتسليية الرسول (ﷺ).

وزعم نسخ هذه الآيات الاربع بآية السيف باطل لادلة كثيرة منها:

عدم وجود اي تعارض بين ما جاء في هذه الآيات من الامر بصبر الرسول (ﷺ) واصحابه لعل اعداءهم يهتدون وبين آية السيف التي يجب تطبيقها كلما تعرضت المصالح العامة الدينية والدينيوية لخطر العدو فإذا كان التعارض غير قائم فما هو الداعي الى اساءة الادب مع القرآن الى هذه الدرجة والقول بنسخ اربع آيات متواليات يؤكد بعضهن البعض في المعنى والحكم.

(١) ومنهم ابن حزم: ٥٢، ابن سلامة: ١٦٠، ابن البارزي: ٢٠٢ مقاتل بن حيان نواسخ القرآن: ٢١٢

وغيرهم من عشاق النسخ.

(٢) اي اعرض عن كفار مكة.

(٣) اي الى حين قيامهم بما يوجب استخدام القوة ضدهم أو الى موتهم ومحاسبتهم من الله (ﷻ).

- ١- كيف يتصور ان تتكرر آية واحدة مرتين لاهمية الموضوع ثم تنسخ في كل مرة
فما هذا التناقض الذي لا وجود له الا في قاموس دعاة النسخ.
- ٢- الآيات الاربع للتهديد والوعيد فالنسخ يستلزم قتل وعيد الله واللازم باطل
بداهة فكذلك المزوم.

النسخ المزعوم في سُورَةُ ص

زعم دعاة^(١) النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين بآية السيف وهما:

الآية (٧٠) ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَا كَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾

الآية (٨٨) ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾

والقول بالنسخ لهذه الآيات كمزاعمهم السابقة قول باطل لأسباب كثيرة منها:

١- عدم وجود اي تعارض بين ما جاء في هذه الآيات وبين آية السيف والنسخ فرع التعارض.

٢- في الآيتين وعيد والوعيد لا نسخ فيه.

يقول ابن الجوزي^(٢): (زعم بعض من لا فهم له انها^(٣) منسوخة بآية السيف وليس بصحيح لانه وعيد بعقاب اما ان يراد بوقعة الموت أو القتل أو القيامة وليس فيه ما يمنع قتال الكفار) اي كلما دعت الحاجة الى هذا القتال.

(١) ومنهم ابن حزم: ٥٢، ابن سلامة: ١١٦، وزاد ابن البارزي آية ثالثة منسوخة بآية السيف وهي الآية

(١٧) {اصبر على ما يقولون} الآية.

(٢) نواسخ القرآن: ص ١٤٢.

(٣) اي الآية (٨٨).

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الزُّمَرِ

زعم ابن حزم^(١) وانصاره من المبالغين في النسخ ومن المسيئين الى جلاله ذات الله وعظمة القرآن لجهل أو افراط وتفريط في افكارهم اللامسؤولة ان سورة الزمر مكية وجميعها محكم غير سبع آيات نسخت بآية السيف^(٢). وهن:

- (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾
 (١٣) ﴿قُلْ إِنِّي أَخْلَفُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾
 (١٥) ﴿فَأَضْمُوا مَا كَفَرْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾
 (٣٦) ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَسَاءَ لَهُ مِنْ هَادٍ﴾
 (٣٩) ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اهْتُمُّوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي هَامِلٌ فَمَوِّقٌ كَعَمَلُونَ﴾
 ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ حَضَلْ فَإِنَّمَا يَهْدِي اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُحِيطٌ بِمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾
 (٤١) ﴿عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنتَ تَعْلَمُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا كَانُوا بِهِ يَخْتَلِفُونَ﴾
 (٤٦)

الآية (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.
 الآية (١٣) ﴿قُلْ إِنِّي أَخْلَفُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾
 نسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لِيُخْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا فَآخَرَ﴾.

(١) ص ٥٢ ابن سلامة ١٦٢ وقال ابن البارزي المنسوخ فيها أربع آيات. ولم يرد ذكر سورة الزمر في كتاب النحاس وقناة وغيرها ممن كانوا أكثر دقة منهم.

(٢) أي باستثناء الآية (١٣).

وقد سبق رد هذا الزعم في سورة الانعام الآية (١٥) ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ حَصَّنْتُ رَأْيِي فَهَلَّابٌ يَوْمَ هَطِيمٍ﴾ حيث زعموا انها منسوخة بالآية الثانية من سورة الفتح، وبيننا في رد هذا الزعم الفاسد بما فيه الكفاية ولا موجب للتكرار ولكن اضيف الى ما سبق ملاحظة اخرى وهي: كيف تتكرر آية واحدة مرتين لاهميتها وتنسخ في كلتا المرتين؟ اترك الجواب لكل ذي عقل سليم.

الآية (١٥) ﴿فَاصْبِرُوا مَا حِثَّمْنَا مِنْ دُونِهِ﴾.

الآية (٣٦) ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ حَافٍ﴾.

الآية (٣٩) ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

الآية (٤١) ﴿فَمَنْ أَمَنَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ حَضَلْ فَأَلْمَا يَهْدِلْ عَلَيْهَا وَمَا آتَتْ هَلِيهِمْ

بِوَكِيلٍ^(١)﴾.

واضاف ابن سلامة^(٢):

الآية (٤٦) وهي:

هَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ

وزعموا ان هذه الآيات باستثناء الآية (١٣) كل واحدة منها منسوخة بآية السيف.

فبطلان هذه المزاعم الفاسدة واضح وبدهي وثبات البديهيات بالادلة من العبث وضياع الوقت والعمر فأين التعارض بين هذه الآيات وبين آية السيف حتى يرفع بالنسخ فوصلت المبالغة الى درجة ان سلطة الله في الحكم بين عباده منسوخة بآية السيف ايضاً وان كل وعيد ورد في القرآن كذبتة آية السيف، عفا الله عنهم يوم القيامة لأنهم معذرون.

قال ابن الجوزي^(٣) في رد زعم نسخ الآية (١٥): (ليس هذا بأمر وانما هو تهديد وهو محكم فهو كتولـه ﴿اعْمَلُوا مَا حِثَّمْنَا﴾ وقد زعم بعض من لا فهم له انه منسوخ بآية السيف وانما قال هذا لانه ظن انه امر وهذا ظن فاسد وخيال رديء).

وكذلك رد على بقية المزاعم فمن يهمه التفصيل فليراجع كتاب نواسخ القرآن (ص ٢١٥-

٢١٦).

(١) الوكيل هو المحاسب على افعال الناس من خير وشر.

(٢) الناسخ والمنسوخ: ص ١٦٣.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢١٥.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْحَاقِقَاتِ

زعم^(١) دعاة النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين بآية السيف وهما:

الآية (٥٥) ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾.

الآية (٧٧) ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي لَعْنَهُمْ أَوْ نَكْفِيَنَّكَ فَإِنَّا يُرْجِعُونَ﴾.

والمنسوخ المزعوم في الآيتين هو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾.

والزعم باطل لادلة واضحة منها:

١- هذا الخطاب ليس موجهاً الى الرسول (ﷺ) وحده وانما الخطاب خاص واراد الله به كل فرد من افراد الاسرة البشرية بانه عندما يواجه مشكلة دينية أو دنيوية عليه اولاً ان يتحلى بالصبر وهو من اعظم الصفات من الاخلاق الحميدة على كل انسان يتحلى به.

فكم من المشاكل المستعصية نالت حلها بدون اي اذى وبدون اراقة دماء واتلاف اموال أو غير ذلك.

٢- الامر بالصبر تكرر في سورة واحدة في آيتين لاهميته.

٣- كيف يأمر الله سبحانه وتعالى بشيء ويوجهه خاص في سورة واحدة مرتين ثم ينسخه في كلتا المرتين أليس هذا من الغريب حتى ولو صدر من الانسان العادي؟

- ٤- الآيتان وردتا في مقام التهديد وقد اجمع العقلاء من المسلمين على ان آيات التهديد والوعيد والوعد والاخبار لا تقبل النسخ.
- قال ابن الجوزي^(١): قوله تعالى: ﴿لَا صَبْرَ لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ هَٰذَا﴾ هذه الآية في هذه السورة في موضعين وقد ذكروا انها منسوخة بآية السيف وعلى ما قررنا في نظائرها لا نسخ).
- ٥- لا يوجد اي تعارض بين الصبر حالاً واستخدام القوة مآلاً لاختلاف الزمان والحال.

النسخ المزعوم في سُورَةِ فَصَّلَاتٍ

قال ابن حزم^(١): في هذه السورة آية واحدة منسوخة بآية السيف وهي:

الآية (٣٤) ﴿وَلَا تَمَسُّهُ الْعَسََّةُ وَلَا السَّيِّئَةُ إِذْ فَعَّ بِأَتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ
هَكَوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.

مع ان المعاني السامية في هذه الآيات تأبى النسخ والالغاء لان الله تعالى يقول للانسان في كل زمان ومكان إذا اعترضتك سيئة فادفعها بحسنة فذلك افعال في دفعها اي اكثر تأثيراً على ازالة السيئة حيث تجعل الذي بينك وبينه عداوة كأنه صديق حميم وهذه الحكمة لا يوفق اليها الا الصابرون ولا يعطاها الا كل ذي حظ عظيم هذا إذا أمكن دفع السيئة بالحسنة اما إذا لم يمكن ذلك فعلى الانسان ان يقابل السيئة بالسيئة كاستخدام القوة لحل المشكلة وازالة الخطر القائم.

فهل هذه المعاني العالية في الاسلام تلغى وهل هناك تعارض بينها وبين اللجوء الى القوة عند الحاجة؟ كلا ثم كلا.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الشُّورَى

من دعاء النسخ^(١) من زعم ان في هذه السورة ثماني آيات منسوخات ومنهم^(٢) من قال المنسوخ سبع آيات ومنهم^(٣) من زعم انها ست.
وذكر النحاس خمساً وهن الآيات (٥ و ١٥ و ٢٠ و ٣٣ و ٣٩) واستعرض ابن الجوزي^(٤) تسعاً وفند مزاعم القائلين بنسخ تلك الآيات.

- (٥) ﴿كَذَٰلِكَ السَّمَاوَاتُ يَكْتَظِرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ۗ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾
- (٦) ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَلَّوْا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَتَىٰ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ يَخِشَوْا فِي يَوْمٍ يُكْوِلُونَ﴾
- (١٥) ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾
- (٢٠) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُزِئِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ كَشِيرٍ﴾
- (٢٣) ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنَّا الْمُرْسَلُونَ﴾
- (٣٩) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾
- (٤٠) ﴿وَجَزَاءٌ سِوَىٰ سِوَىٰ مِثْلِهَا﴾
- (٤١) ﴿وَلَمَنْ انْتَصَرَ بِعَدُوِّهِ فَأُوتِيَ مِمَّا كَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلٍ﴾

(١) منهم ابن حزم: ٥٣-٥٤.

(٢) كابن سلامة: ١٦٤-١٦٥.

(٣) كابن البارزي: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) نواسخ القرآن: ٢١٨-٢٢٢.

وفي الآتي عرض وتفنيذ لمزاعم القائلين بالنسخ في سورة الشورى:
 الآية (٥) ﴿كَذَٰبُ السَّمَاوَاتِ يَكْفُرُونَ مِنَ قَوْلِهَا وَأَمَلِكَةٌ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ
 وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِنَّا اللَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (٧) في سورة غافر وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
 يَعْمَلُونَ الْعَرَضَ وَمَن حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية.
 واكتفي في رد هذا الزعم بنقل ما قاله ابن الجوزي في رده حيث قال^(١): (قوله تعالى:
 ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ زعم قوم منهم منبه، والسدي، ومقاتل بن سليمان انها
 منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ وهذا قبيح لان الآيتين خبر والخبر لا
 ينسخ^(٢) ثم ليس بين الآيتين تضاد لان استغفارهم للمؤمنين استغفار خاص لا مدخل فيه الا
 من اتبع الطريق المستقيم فلاولئك طلب الغفران والإعادة من النار وادخال الجنان).

ويستخلص من كلام ابن الجوزي هذا ان القول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص هذا إذا
 لم يقصد بالنسخ معناه العام والا فلا اعتراض على قولهم بالنسخ بمعنى التخصيص فلفظ
 (من) في الآية الاولى اسم موصول يفيد العموم لذاته ويشمل المؤمنين وغيرهم فخص العموم
 في الآية الثانية بالمؤمنين.

الآية (٦): ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَلَّوْا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنتَ بِمُكَيِّلٍ﴾
 زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

والصواب عدم وجود النسخ لعدم وجود التعارض بين الناسخ والمنسوخ لان الله اخبر عن
 امهاله الكفار بعد الانذار فقال ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَلَّوْا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ الةة عبدوها من دون الله
 يعني كفار مكة ﴿اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ اي حافظ عليهم اعمالهم لا يغرب شيء منها عنه
 ﴿وَمَا أَنتَ بِمُكَيِّلٍ﴾ اي ما أنت بمسلط عليهم لتدخلهم في الايمان قهراً وانما بعثت
 نذيراً لهم وداعياً الى سبيل الرشدا واما الوصول الى الهدف فهو خاضع للسلطة الالهية فقط.
 فآين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بالنسخ ؟

(١) نواسخ القرآن: ص ٢١٨.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٤٦/٢٧، والالوسي: ١١/٢٥، والقرطبي: ٥٠٤/١٦.

قال ابن الجوزي^(١): (قد زعم كثير من المفسرين انها منسوخة بآية السيف وقد بينا مذهبنا في نظائرها وان المراد ان لم نوكلك بهم فتؤخذ بأعمالهم فلا يترجه نسخ).
ثم ان الآية خبر ووعيد وكلاهما لا يقبل النسخ.

الآية (١٥) ﴿فَلَذَلِكَ فَادَعُ وَاَسْتَعِمْ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأَمَرْتُ لِأَهْلِ بَيْتِكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَالْإِلهُ الْمَصِيرُ﴾.

هذه الآية مرتبطة بالآيات السابقات اللاتي فيهن بيان وحدة الاديان من قوله ﴿سَرِعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَهَارُونَ أَن آيْمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا كَذَّبُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ الى اخره ثم قال سبحانه مخاطباً بنبيه محمد (ﷺ) فلذلك فادع الى الاتفاق على هذا الاصل المشترك بين جميع الاديان واستقم على الدعوة كما امرك الله ولا تتبع أهواءهم وأهوامهم وقل آمنت بكل كتاب انزله الله اجمالاً وامرني ربي ان اعدل بينكم فلا احابي طائفة ولا جنساً الله ربنا وربكم لنا جزاء اعمالنا ولكم جزاء اعمالكم ولا محل للخصومة بيننا بعد ظهور الحق سوى ما يزيئنه العناد والشقاق الله يجمع بيننا واليه المصير^(٢).

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (٢٩) في سورة التوبة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية.

أين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بنسخ الاولى بالثانية، هل الاولى دلت من قريب أو بعيد على تحريم قتال المعتدين كلما دعت الحاجة الى هذا القتال حتى يلغى ذلك التحريم بهذا الايجاب؟ الجواب: كلا ثم كلا.

(١) نواسخ القرآن: ص ٢١٩.

(٢) المصحف المفسر للاستاذ محمد فريد وجدي.

(٣) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٥٨/٢٧، والالوسي: ٢٥/٢٥، والقرطبي: ١٣/١٦.

الآية (٢٠) ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَرُبَّ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ كَشِيرٍ ﴾ .

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (١٨) في سورة الاسراء .

وهذا الزعم باطل " للأسباب التي بينا في الرد على الزعم القائل بنسخ الآية (١٤٥) من سورة آل عمران بالآية (١٨) من سورة الاسراء فلا داعي للتكرار .

ثم كيف يتكرر حكم في سورتين ويتكرر نسخه في كل سورة ما هذه العجائب والغرائب ^(١) .

الآية (٢٣) ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ .

زعموا انها منسوخة بالآية (٤٧) من سورة سبأ ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَهِيدٌ ﴾ .

وهذا الزعم باطل " لان المراد بالاجر في الآية الثانية صلة القرى فالآية الاولى مخصصة بالاستثناء والثانية تأكيد لهذا الاستثناء فأين التعارض بين المؤكد والمؤكد حتى يرفع بالنسخ ؟ اي قل لا أسألكم على ما أتعاطاه من التبليغ والارشاد والنصح لكم الا ان تودوني لقرباتي منكم أو تودوا قرباتي .

قال ابن الجوزي ^(٢) : (عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال لم يكن بطن في قريش الا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيهم قرابة فنزلت ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ اي الا ان تصلوا قرابة ما بيني وبينكم ^(٣) وهذا هو الصحيح ولا يتوجه على هذا نسخ اصلاً .

الآية (٣٩) ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾

زعم دعاة النسخ ^(٤) انها منسوخة بآية السيف .

وهذا الزعم باطل " لانه مبني على انها وردت بشأن المشركين وهو خطأ لأنها منوطة بالآيات السابقات عليها ومن قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٦٢/٢٧، والالوسي: ٢٧/٢٥، والقرطبي: ١٩/١٦ .

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢٢٠ .

(٣) فتح الباري: ١٠/١٨٥ .

(٤) منهم ابن حزم: ص ٥٤، وابن سلامة: ص ١٦٥، وابن البارزي: ص ٢٠٤ .

غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ»^(١) «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ»^(٢)، ثم قال سبحانه «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»^(٣).

وخلاصة معاني هذه الآيات الثلاث هي ان الذين يبتعدون عن ارتكاب الكبائر من الذنوب والامور المنكرة وإذا غضبوا يغفرون ولا يبطشون والذين اجابوا ربهم لما دعاهم ورسوله وهم الانصار واقاموا الصلاة ويبنون قراراتهم على مبدأ الشورى والتشاور فلا يبتون بأمر حتى يأخذ بعضهم رأي الاخرين فيه وما رزقناهم يتصدقون على الفقراء والذين إذا نابهم ظلم أو حيف لا يبتون مكفوفي الايدي بل يدفعونه عنهم بإقدامهم وشجاعتهم فينتصرون.

فأين التعارض بين هذا وبين آية السيف يا أنصار النسخ حتى يرفع بالنسخ^(٤).

الآية (٤٠) «وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»

وزعم دعاة^(٥) النسخ انها منسوخة بقوله تعالى: «فَمَنْ هَفَاً وَأَصْلَحَ فَاجْزِهِ عَلَى اللَّهِ» وهي تنمة الآية (٤٠) فزعموا ان الشرط الثاني من الآية نسخ الشرط الاول منها وهذا منتهى الخطأ.

يقول ابن الجوزي^(٦): (زعم بعض من لا فهم له ان هذا الكلام منسوخ بقوله تعالى: «فَمَنْ هَفَاً وَأَصْلَحَ فَاجْزِهِ عَلَى اللَّهِ»^(٧) وليس هذا بقول من يفهم الناسخ والمنسوخ لأن معنى الآية من جازى مسيئاً فليجازه بمثل اسأته ومن عفا فهو أفضل).

وسمى سبحانه وتعالى عقاب السيئة سيئة رعاية للجانب البلاغي (مشاكلة) والا فالجزاء العقابي للجاني ليس سيئة اي جزاء الفعل السيئة عقوبة تتلاءم مع حجمها فمن عفا وأصلح ما بينه وبين عدوه فأجره على الله انه لا يجب الظالمين.

(١) سورة الشورى / ٣٧.

(٢) سورة الشورى / ٣٨.

(٣) سورة الشورى / ٣٩.

(٤) وقد رجح اكثر المحققين الذين ادركوا معنى الآية بصورة صحيحة عدم وجود النسخ ومنهم ابن الجوزي نواسخ القرآن: ص ٢٢١ ومن انصار عدم النسخ القرطبي: ٤٢/١٦، والرازي: ١٦٧/٢٧، والالوسي: ٤٧/٢٥.

(٥) وفي مقدمتهم ابن سلامة الناسخ والمنسوخ: ص ١٦٦.

(٦) نواسخ القرآن: ص ٢٢١.

(٧) سورة الشورى: ٤١.

الآية (٤١) ﴿وَلَمَنَ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ﴾

ان من انتصر لنفسه بعدما ظلم فأولئك لا سبيل لمعاتبتهم ومحاسبتهم ومعاتبتهم وانما العتاب أو العقاب على الذين يظلمون الناس ويفسدون في الارض بغير حق أولئك لهم عذاب اليم.

زعم دعاة^(١) النسخ ان هذه الآية منسوخة بالآية (٤٣) من نفس السورة ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَظَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ هَزْمِ الْأُمُورِ﴾، اي ومن صبر على الاذى وغفر لذنب من أساء اليه ولم ينتصر لنفسه فإن ذلك لمن الامور المعروفة المحبذة لأن المثل العربي يقول (المحبة بعد العداوة أحلى من الحلاوة).

هذه الفضائل التي نتعلمها من القرآن العظيم هي قمة الاخلاق ومنتهى الانسانية لتعامل الانسان مع أخيه الانسان ولكن كثيراً من الناس أساوا سمعة الاسلام والقرآن لجهلهم أو تقليدهم للغير أو تعصبهم الاعى.

يقول ابن الجوزي^(٢) (رحمه الله): (قوله تعالى: ﴿وَلَمَنَ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ﴾ زعم بعض من لا يفهم انها نسخت بقوله ﴿وَلَمَنَ صَبَرَ وَظَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ هَزْمِ الْأُمُورِ﴾ وليس هذا بكلام من يفهم الناسخ والمنسوخ لأن الآية الاولى تثبت جواز الانتصار وهذه تثبت ان الصبر أفضل).

(١) ومنهم ابن حزم الاندلسي: ٥٥، وابن البارزي: ص ٢٠٤.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢٢١-٢٢٢.

النسخ المزعوم في سورة الزخرف

قال ابن حزم الاندلسي السورة مكية جميعها غير آيتين (٨٣) و(٨٩) نسختا بآية السيف وتبعه ابن سلامة^(١) وردد ما قاله ابن حزم دون تغيير أو تعليل واقتصر أبو جعفر النحاس^(٢) على الآية (٨٩) وزاد ابن البارزي الآية (٤١) وادعى ان الآيات الثلاث نسخت بآية السيف^(٣).

واستعرض ابن الجوزي^(٤) الايتين الاوليين ورد على زعم الآية الاولى (٨٣) وسكت عن الترجيح في الثانية. ولم يذكر النحاس^(٥) النسخ في الآية (٨٣) ونقل النسخ في الآية (٨٩) دون ترجيح.

- (٨٣) ﴿فَلَرَّهَمْ يَهْرُسُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يَوْمَعُدُونَ﴾
(٨٩) ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾

(١) ص ١٦٧.

(٢) ص ٢١٨.

(٣) ص ٢٠٥ (فَأَمَّا نَذَبْنِ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَلِمُونَ) سورة الزخرف/٤١ وزعم النسخ في هذه الآية ساقط لعدم وجود أي تعارض بينها وبين آية السيف لذا اهتمت الرد على دعوى نسخها.

(٤) نواسخ القرآن ص ٢٢٢.

(٥) ص ٢١٨.

الآية (٨٣) ﴿فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون﴾^(١)
 أي دعهم يخوضوا في باطلهم ويلعبوا في دنياهم حتى يلاقوا يومهم يوم القيامة
 الذي دعوا به، قال الزحخشري^(٢): هذا دليل على أن ما يقولونه من باب الجهل
 والخوض واللعب واعلام الرسول ﷺ) أنهم من المطبوع على قلوبهم الذين لا يرحمون
 البتة.

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٨٣) بآية السيف :

- ١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين فالآية (٨٣) بيان لدور الرسول ﷺ) بعد التبليغ ومحاولة هدايتهم وارشادهم الى طريق الصواب فهذا الدور ينتهي بتركهم للسلطة الالهية ومحاسبتهم في الآخرة اذا لم ينتج ما قام به الرسول ﷺ).
- ٢- فالآية لم تحرم القتال اذا اعتدى هؤلاء على المسلمين حتى يكون الأمر بالقتال في آية السيف نسخا لهذا التحريم.
- ٣- لا يوجد القول بنسخ هذه الآية في تفاسير المحققين^(٣).
- ٤- ولو فرض جدلا وجود التعارض مع آية السيف فان عمومها يخص بهذه الآية فآية السيف خاصة بحالة الاعتداء ورد الاعتداء.
- ٥- القول بالنسخ يستلزم القول بان هذه الآية جاءت بحكم خاص بعهد الرسالة واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك الملزوم.
- ٦- الآية اذا كانت منسوخة هي وامثالها بآية السيف فان ذلك يدل على ان الأصل في الاسلام هو الحرب وسفك الدماء والسلم استثناء وهذا مخالف لروح الشريعة الاسلامية وعتويات القرآن الكريم ولا يقول هذا القول الا الجاهل في دينه وفي دنياه.
- ٧- الآية تهديد ووعيد وقد اجمع العقلاء والعلماء على ان الوعيد لا يسري عليه

(١) سورة الزخرف/٨٣.

(٢) الكشاف: ٣/٤٩٧.

(٣) ينظر التفسير الكبير للرازي: ٢٧/٢٣٤ وما بعدها، القرطبي: ١٦/١٢١، الكيس: ٩/٥٩، وما بعدها الكشاف: ٣/٤٩٧، البيضاوي بلا رقم، الصاوي: ٤/٥٨، ابن العربي: ٣/١٦٧٧، وغيرها من التفاسير الاخرى المعتمدة.

النسخ.

٨- وانكر ابن الجوزي^(١) بشدة زعم نسخ هذه الآية.

الآية (٨٩) ﴿فَأَنْصَحَ هُنَّهْمُ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٢)

أي فاعرض عن دعوتهم يائساً عن ايمانهم وودّعهم وتاركهم وقل لهم نسلم منكم ومشاركة فسوف يعلمون. وهذا وعيد من الله لهم وتسلية لرسوله (ﷺ)^(٣).

قال الرازي^(٤): قال سيبويه انما معناه المشاركة ونظيره قول ابراهيم ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَفِيْرُ لَكَ رَبِّي﴾^(٥) وكتوبه تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا كَيْفِي الْجَاهِلِيْنَ﴾^(٦).

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٨٩) بآية السيف :

يستدل على بطلان هذا الزعم بالأدلة التي اثبتنا بها بطلان زعم نسخ الآية (٨٣) واضيف اليها الأدلة الآتية:

١- ما نقل عن ابن عباس من القول بنسخ هذه الآية بآية السيف خلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مرارا في الايات التي زعم المتأخرون انها منسوخات بآية السيف بالمعنى الخاص للنسخ فالنسخ عند ابن عباس غير النسخ عند الاصوليين وهو الغاء حكم سابق بدليل شرعي لاحق، وقد سبق بيان ذلك في نظائرها.

٢- انكر الرازي^(٧) القول بنسخ هذه الآية فقال وعندي ان التزام النسخ في هذه الآية مشكل لان الأمر لا يفيد الفعل الا مرة واحدة فاذا اتى به مرة واحدة فقد سقطت دلالة اللفظ فاي حاجة فيه الى التزام النسخ؟

٣- لم يتطرق المحققون من المفسرين للقول بنسخ هذه الآية^(٨).

(١) نواسخ القرآن ص: ٢٢٢.

(٢) سورة الزخرف: ٨٩.

(٣) الكشاف للزخشري: ٤٩٩/٣.

(٤) التفسير الكبير: ٢٧/٢٣٥.

(٥) سورة مريم: ٤٧.

(٦) سورة القصص: ٥٥.

(٧) التفسير الكبير: ٢٧/٢٣٦.

النسخ المزعوم في سورة الدخان

قال ابن حزم الاندلسي^(١) وجميعها محكم غير آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿فارتقب انهم مرتقبون﴾^(٢) نسخت بآية السيف وكرر ابن سلامة كعادته هذا الكلام^(٣) دون تعليق او تعليل وكذلك ابن البارزي^(٤).

ولم يتطرق له النحاس^(٥) وقال الطبري^(٦): انتظر انت يا محمد الفتح من ربك والنصر على هؤلاء المشركين انهم ينتظرون عند انفسهم قهرك وغلبتك ويصدّهم عما آتيتهم به من الحق من اراد بقوله واتباعك عليه وقال بما يقرب من هذا المعنى البيضاوي والقرطبي^(٧) والطبرسي^(٨) والزنجشيري^(٩) ولم يتطرق له ابن العربي^(١٠).

ادلة بطلان زعم نسخ الآية (٥٩) من سورة الدخان بآية السيف:

١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين كما نقلنا تفسيرها من التفاسير المعتمدة والنسخ فرج التعارض.

(١) راجع المراجع المذكورة من التفاسير في الآية (٨٣).

(٢) ص ٥٥.

(٣) سورة الدخان: ٥٩.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ١٦٨.

(٥) ص ٢٠٥.

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص ٢١٨-٢١٩.

(٧) جامع البيان في تفسير القرآن: ٨٣/٢٤.

(٨) الجامع لاحكام القرآن: ١٦/١٥٥.

(٩) مجمع البيان: ٧٠/٩.

(١٠) الكشاف: ٣/٥٠٨.

(١١) احكام القرآن: ٤/١٦٧٨.

١. لم يجرّم سبحانه وتعالى في هذه الآية القتال على المسلمين اذا تعرضوا للاعتداء. حتى ينسخ التحريم بايجاب القتال في آية السيف.
٢. اذا وجد التعارض وسلمناه جدلا فانه يرفع بالتخصيص لان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف اذا صح زعم التعارض فانها مخصصة بها لان آية السيف خاصة بمالة الاعتداء. وفق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَكَىٰ هَيْكَلُكُمْ فَاهْتَكُوا هَيْكَلِي بِمِثْلِ مَا اهْتَكَىٰ هَيْكَلِكُمْ﴾.
٣. الآية خبر وقد اجمع العقلاء على ان اخبار الله تعالى تنسخ والا للزم الكذب بالنسبة الى الله عز وجل وهو منزّه عن ذلك باجماع العقلاء..
٤. الاصل في الاسلام السلم باجماع العقلاء. واما الحرب فهي استثناء وآية السيف خاصة بهذه الحالة الاستثنائية.
٥. لم يتطرق المحققون من المفسرين للقول بنسخ هذه الآية سوى الصاوي^(١) الذي هو من المغالين في القول بالنسخ لان القرآن لا ينسخ بالاجتهاد فما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين.
٦. انكر ابن الجوزي القول بنسخ هذه الآية حيث قال: (ذهب جماعة من المفسرين الى انها منسوخة بآية السيف ولا نرى ذلك صحيحاً لانه لا تنافي بين الآيتين وارتقاب عذابهم اما عند القتل او عند الموت او في الآخرة وليس في هذا منسوخ).

(١) حيث قال تعليقا على تفسير الجلائين ٤/٦٧ قوله وهذا يمثل الأمر بالجهاد فهو منسوخ لان معنى ارتقاب امهلم من غير قتال حتى يحكم الله بينك وبينهم“ وهذا زعم ساقط لا يسنده دليل شرعي من النص ولا عقلي من المفكرين من اصحاب العقول السليمة.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْجَاثِيَةِ

قال دعاء النسخ الآية (١٤) من هذه السورة قوله تعالى:
﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُونَ﴾^(١)

معنى الآية (قل) الخطاب خاص واريد العموم فيشمل الرسول (ﷺ) وغيره يتمتعون
بالايمان وهم يلاقون الأذى من الغير اغفروا ليغفروا عن ذنب المذنب اذا لم يصل الى حد
يستوجب استخدام القوة ضده لان الله يجزي الغافر بالثواب والمذنب بالعقاب وكل
منهما له ثمرة عمله ان خيراً فخير وان شراً فشر وهذا المعنى اكدته الآية التي تليها
وهي قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ
تُرْجَعُونَ﴾^(٢).

وزعم دعاء النسخ انها منسوخة واختلفوا في نسخها وسبب نزولها وكونها مكية او
مدنية فقيل منسوخة بآية السيف (الآية الخامسة من سورة التوبة) وقيل منسوخة
بالآية (٢٩) من سورة التوبة وقيل بالآية (٣٦) منها وقيل بالآية (٥٧) من سورة
الانفال وقيل بالآية (٣٩) من سورة الحج.

وقيل مكية فهي منسوخة وقيل مدنية فهي عكمة وقيل سبب نزولها الخلاف بين
عبد الله بن ابي وعمر فشم الأول الثاني وهم الثاني بقتله وقيل نزل في ايداء المشركين
للسور (ﷺ) وقيل في ايدائهم للمسلمين وقيل نزلت في غزوة بني المصطلق فليست

(١) سورة الجاثية: ١٤.

(٢) سورة الجاثية: ١٥.

منسوخة^(١) فهذه الاجتهادات الفردية والخلافات غير المستندة الى نص في القرآن او السنة النبوية او الاجماع كيف يشبث بها نسخ قرآن ثابت بالتواتر ثبوتنا يقينا ؟
وهو النسخ باطلة للاسباب الآتية :

١- لا يوجد نص في القرآن الكريم ولا في سنة ثابتة ولا اجماع الفقهاء الصحابة او التابعين يدل على نسخ الآية (١٤) من سورة الجاثية فالقول بالنسخ مجرد اجتهاد مبني على التناقض الضمني بين الآية الناسخة والمنسوخة بحيث لا يمكن الجمع بينهما وهذا التناقض غير قائم لوجهين:

احدهما: اختلاف الموضوع فالآية (١٤) تتعلق بقضايا شخصية للافراد الذين يتعرضون لايذاء الغير وآية السيف موضوعها الاعتداء على المصالح الضرورية للمسلمين فموضوع الآيتين مختلف.

والثاني: اختلاف الزمان والظروف فالظروف المحيطة بالآية (١٤) غير ظروف اعلان الحرب واستخدام القوة ضد العدو.

٢- ما جاء في الآية (١٤) من صفات الفضيلة للمسلمين التي امر بها القرآن في آيات كثيرة منها قوله تعالى في وصف المؤمنين ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاهِبِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ هَنِ النَّاسِ﴾^(٢).

٣- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض بين الآية (١٤) والآية الناسخة لها فانه يرفع بتخصيص الثانية لعموم الاولى لان الآية (١٤) عامة تشمل الايذاء الذي لا يصل الى حد استخدام القوة والايذاء الذي يستوجب ذلك^(٣) فآية السيف او آية آية أخرى زعموا انها ناسخة لها مخصصة لذلك العموم فالقول بالنسخ خلط بينه

(١) المزيد من التلصيل يراجع في هذه الخلافات اللا منطقية المراجع الآتية: ابن حزم الاندلسي: ص ٥٦، النحاس: ص ٢١٨، ابن سلامة: ص ١٦٨، كتاب النسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى لقتادة بن دهامة السدوسي: ص ٤٤، ابن الجوزي: ص ٢٢٤-٢٢٥، ابن البارزي: ص ٢٠٥، القرطبي: ١٦/١٦١، الزخشري- الكشاف: ٣/٥١٠-٥١١، البيضاوي بلا رقم، الصاري: ٤/١٩، الطبري: ٢٤/٨٦، الطبرسي: ٩/٧٤، ابن العربي: ٤/١٦٨١، الرازي: ٢٧/٢٦٤، الكياهراسي احكام القرآن: ٤/٣٧١.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٤.

(٣) يقول الرازي التفسير الكبير: ٢٧/٢٦٤، والاقترب ان يقال انه محمول على ترك المنازعة في المحقرات وعلى التجاوز عما يصور عنهم من الكلمات المؤذية الى آخره.

وبين التخصيص.

- ٤- ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه والسدي وقتادة والضحاك من القول بنسخ آية (١٤) خبر آحاد ولا ينسخ به القرآن أي لا يجوز الاستدلال به على نسخ آية ثابتة بالتواتر التي ثبوتها يقين والاجماع قائم على ان اليقين لا يزول الا باليقين. واذا سلمنا جدلا ان هذه الأخبار الأحادية سند شرعي فانهم ارادوا بالنسخ معناه العام عند السلف لا معنى الاصوليين المتأخرين الخاص.
- ٥- القول بالنسخ يستلزم القول بان الآية (١٤) خاصة بالواقعة التي نزلت لأجلها وهذا مخالف لاجماع العلماء العقلاء على ان العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْأَحْقَافِ

زعم ابن حزم الاندلسي^(١) انها مكية وجميعها حكم غير آيتين (٩ و ٣٥) الأولى نسخت بالآية (٢) من سورة الفتح والثانية نسخ معناها بآية السيف. ونقل قبله عن قتادة^(٢) وقال به ابن سلامة^(٣) وابن البارزي^(٤) وقال به غيرهم.

- (٩) ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِهَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَصِّلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَلَا إِلَّا كَذِبٌ مُّبِينٌ﴾
﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَعَلَّ بِهَذَا الْوَعْدِ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾
- (٣٥)

(١) ص ٥٦.

(٢) نصوص مغلقة في علوم القرآن الكريم تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن: ص ٤٧.

(٣) ص ١٦٩.

(٤) ص ٢٠٥.

الآية (٩) ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدِينِكُمْ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا آتَا إِلَّا لَدَيْرٌ مُّبِينٌ﴾^(١)

زعم دعاة النسخ ان هذه الآية لما نزلت فرح المشركون والمنافقون وقالوا: كيف نتبع نبياً لا يدري ما يفعل به ولا بنا في الآخرة وانه لا فضل له علينا ولولا انه ابتدع الذي يقوله من تلقاء نفسه لآخبره الذي بعثه بما يفعله فنسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَكْتُمُ مِنْ دَلِيلِكَ وَمَا كَانُوا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْكَ وَأَنْتَ عِنْدَ اللَّهِ بِمَا كُنْتَ تَعْمَلُ صَرِيحاً مُسْتَكْتَباً﴾^(٢) وارغم الله قول الكفار بنزول هذه الآية فقالت الصحابة حينئذ يا رسول الله لقد بين الله لك ما يفعل بك فليت شعرنا ما يفعل الله بنا (او ما هو فاعل بنا) فنزلت الآية الخامسة من هذه السورة هي قوله تعالى: ﴿لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ قَوْلًا حَقّاً﴾^(٣).

وهو نسخ الآية (٩) من سورة الاحقاف باطلة للدلالة الآتية :

١. الآية خبر من الله وخبره لا ينسخ والا لانقلب الى الكذب والله منزله عنه يقول النحاس^(٤): ومحال ان يكون فيها ناسخ ولا منسوخ من جهتين : احدهما: انه خبر.

والثانية: ان من أول السورة الى هذا الموضع خطابا للمشركين واحتجاجا عليهم وتوبيخا لهم فوجب ان يكون هذا ايضا للمشركين كما كان قبله وبعده ومحال ان يقول ﷺ للمشركين ما ادري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة ولم ينزل ﷺ في أول مبعته الى وفاته يخبر ان من مات على الكفر يخلد في النار ومن مات على الايمان واتبعه واطاعه فهو في الجنة فقد درى ﷺ ما يفعل به وبهم (الى

(١) سورة الاحقاف:٩.

(٢) سورة الفتح:٢ الآية الأولى منها قوله تعالى (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً).

(٣) سورة الفتح:٥، ينظر تفسير الصاوي:٤/٧٥، وابن سلامة ص١٦٩-١٧٠، نصوص معلقة المرجع السابق ص٤٣.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص٢١٩.

يوم القيامة) وليس يجوز ان يقول ما ادري ما يفعل به ولا بكم في الآخرة فيقولون كيف نتبعك وانت لا تدري اتصير الى فضض ودعة او الى عذاب وعقاب^(١).

ونقل القرطبي هذا الكلام من النحاس بعد ان نقل قول دعاء النسخ بنسخه وأنكر وجود النسخ في الآية فقال: (والآية ليست منسوخة لانها خبر قال النحاس: محال ان يكون في هذا ناسخ ولا منسوخ من جهتين الى آخره^(٢)).

٢. وما نقل عن انس بن مالك، وابن عباس وقتادة والحسن والضحاك، وعكرمة من القول بالنسخ فالمراد به البيان فما قالوا من ان الآية (٢) من سورة الفتح نسخت الآية (٩) من سورة الجاثية ارادوا بالنسخ معناه العام عند السلف وقصد به البيان، يقول القرطبي: (قال الحسن في تفسير الآية لا ادري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا اما في الآخرة فمعاذ الله فقد علم انه في الجنة حين أخذ ميثاقه في الرسل ولكن قال ما ادري ما يفعل بي في الدنيا أخرج كما اخرجت الانبياء قبلي او أقتل كما قتلت الانبياء قبلي ولا ادري ما يفعل بكم الى آخره ثم يقول قلت وهذا معنى القول الأول الا انه اطلق فيه النسخ بمعنى البيان^(٣) وقال بعدم صحة القول بنسخ آية (٩) من سورة الاحقاف ابن الجوزي^(٤)).

الآية (٣٥) ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُدُّونَ مَا يُوْعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَعَلَىٰ قَوْمِكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٥)
 زعم دعاء النسخ ان الامر بالصبر في هذه الآية نسخ بأية السيف.

وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الآيتين قال سبحانه وتعالى مخاطبا رسوله (ﷺ) فاصبر على اذى قومك كما صبر اولوا العزم ذوو الثبات والصبر على

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: لابي جعفر النحاس: ص ٢١٩.

(٢) ينظر الجامع لاحكام القرآن: للقرطبي: ١٦/١٨٦.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ١٦/١٨٧.

(٤) نواسخ القرآن: ص ٢٢٧، وفيه (قلت القول بنسخها لا يصح لانه اذا اخفى عليه علم شيء ثم اعلم به لم يدخل في ناسخ ولا منسوخ).

(٥) سورة الاحقاف: ٣٥.

الشذائد من الرسل من قبلك ولا تستعجل لهم نزول العذاب بهم فانه نازل بهم لا محالة. وهذا وعد بالعذاب الدنيوي وهو القتال اضافة الى العذاب الأخرى وفيه اشارة الى انه يأتي ذلك اليوم يؤمر بهادهم فلا تعارض بين الآية (٣٥) من سورة الفتح وبين آية السيف من سورة التوبة حتى تنسخ الثانية الأولى لرفع هذا التعارض واذا سلمنا جدلا بوجود التعارض فانه يرفع بالتخصيص ولا داعي الى النسخ اضافة الى عدم وجود دليل في القرآن او في السنة النبوية او اجماع الصحابة او التابعين يدل على هذا النسخ وانما هو مجرد اجتهاد خاطئ ولو فرض انه صائب فانه يكون دليلاً ظنياً والثابت باليقين لا يزول بالظن.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

- (٤) ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِذَا فِئَاءُ﴾
 ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَإِنْ تَوَلَّوْا وَتَوَلَّوْا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا
 (٣٦) يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾

قال ابن حزم الأندلسي^(١) اختلف فيها هل هي مكية او مدنية وجميعها محكم غير آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِذَا فِئَاءُ﴾^(٢) نسخ المن والفداء بآية السيف.

وقيل: بنسخ آية ثانية وهي الآية (٣٦) نسخت بالآية (٣٧) وهذا القول هو رأي ابن سلامة حيث قال بنسخ الآيتين^(٣) وقال النحاس^(٤) قال قتادة نسختها ﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾^(٥) وقال مجاهد نسختها ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٦) وقال عطاء: فلا يقتل المشرك ولكن يمن عليه ويفادي اذا اسر كما قال عز وجل ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِذَا فِئَاءُ﴾.

(١) ص ٥٦.

(٢) سورة عمدة: ٤.

(٣) ص ١٧٣.

(٤) ص ٢٢.

(٥) سورة الانفال: ٥٧ تمام الآية (فأما تلقتهم في الحرب فشرّد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون).

(٦) سورة التوبة: ٥.

قال ابن الجوزي^(١) فيه قولان:

الاول: انها محكمة وان حكم المنّ والفداء باق لم ينسخ وهذا مذهب ابن عمر والحسن وابن سيرين ومجاهد واحمد والشافعي.

والثاني: ان المنّ والفداء نسخ بقوله ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وهذا مذهب ابن جريج والسدي وابي حنيفة.

وقال ابن البارزي بنسخ الآيتين (٥ و ٣٦) دون بيان تعليل.

آراء المفسرين :

* قال ابن العربي^(٢): اختلف الناس في هذه الآية هل هي منسوخة او محكمة ف قيل هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ قاله السدي.

الثاني: انها منسوخة فاهل الاثنان فانهم لا يعاهدون وقيل انها محكمة على الاطلاق قاله السدي.

الثالث: انها محكمة بعد الاثنان قاله سعيد بن جبير لقوله ﴿مَا كَانَ لِإِيَّائِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣).

ثم قال ابن العربي: والتحقيق الصحيح انها محكمة في الأمر بالقتال.

* قال الطبري^(٤) اختلف فيه أهل العلم: فقال بعضهم هو منسوخ نسخه قوله ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وقوله ﴿لَإِنَّمَا تُكَلَّفُكُمُ فِي الْحَرْبِ فَشْرًا بِهَمِّ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾.

ثم يقول الطبري^(٥): والصواب من القول عندنا في ذلك ان هذه الآية محكمة غير منسوخة وذلك ان صفة الناسخ والمنسوخ ما قد بينا في غير موضع في كتابنا انه ما لم يميز اجتماع حكميهما في حال واحدة او ما قامت الحجة بان احدهما ناسخ الآخر.

(١) ص ٢٢٨.

(٢) احكام القرآن: ٤/١٦٨٩.

(٣) ثخن في الأمر: بالغ وثخن في العدو بالغ وغلظ في قتلهم.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٦/٣٦.

(٥) ٢٦/٣٧.

* قال الرازي: ﴿فَأَمَّا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاءُ﴾ (أماً) وإنما للحصر وحالهم بعد الاسر غير منحصر في الأمرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمنّ والفداء فكان هذا سؤال يطرحه الرازي ثم يبيح عنه فيقول: نقول هذا ارشاد فذكر الامر العام المجازي في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في اسر العرب فانّ النبي (ﷺ) كان معهم فلم يذكر الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المشخن الإزمان ولان القتل ذكره بقوله فضرِب الرقاب فلم ينف الا الامران^(١) أي اطلاق سراح الاسير اما منأ أي تفضلاً أي بدون مقابل او فداء مقابل الاسرى او المال او أي اتفاق آخر بين المتحاربين.

* وقال الطبرسي^(٢): (وقيل ان حكم الآية منسوخ بقوله ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ويقوله ﴿فَأَمَّا كَتَبْتُمْ فِي الْعَرَبِ﴾ هذا ما روي عن قتادة والسدي وابن جريج وقال ابن عباس والضحاك الفداء منسوخ وعن ابن عمر والحسن وعطاء ان حكم الآية ثابت غير منسوخ ثم يقسم الطبرسي الاسير الى قسمين فاذا اسر اثناء القتال فالامام مخير بين قتلهم وقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ويتركهم حتى ينزفوا ولا يجوز المنّ والفداء والنوع الثاني يؤخذون بعد ان وضعت الحرب اوزارها وانقضى القتال فالامام مخير بين المنّ والفداء والاسترقاق وضرب الرقاب).

وفي اعتقادي هذا الاجتهاد من الطبرسي اكبر خطأ ارتكبه في حياته وهو قول مرفوض شرعاً وعقلاً وهذا غريب كيف يصدر عن مثل هذا العالم؟

واكتفي بهذا القدر من نقل واستعراض الآراء حول موضوع معاملة اسرى الحرب. وأقول: ان كل من قال بنسخ هذه الاية فقد اخطأ في اجتهاده خطأ فاحشاً وان من اضاف الى هذين الأمرين (المنّ والفداء) امرين آخرين (القتل والاسترقاق) فقد ارتكب خطأ مخالفاً للحصر الوارد في الآية الكريمة لاسباب كثيرة منها :

٦-الاسلام جاء بنظام تقرير الانسان من الاستعباد وحصر العبودية لله وحده فامر الانسان ان يكرر ذلك في صلاته مرات عديدة يومياً حتى يشعر بكرامته وشخصيته وذلك في صلواته الخمس ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٤٤/٢٨.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٧/٩.

٧- لم يكن الله سبحانه وتعالى جاهلاً او ناسياً او خاطئاً نعوذ بالله من ترك الأمرين المضافين من قبل من تولى ذلك باجتهاده الخاطئ ولم يقولهم الله بهذه الاضافة بدليل ثابت مشروع.

٨- لم يقتل الرسول العظيم اسيراً واحداً لكونه من اسرى الحرب ومن قتلهم من الاسرى كان لسبب آخر يجعله مستحقاً لهذا القتل كما هو واضح لكل من درس حياة الرسول (ﷺ) بعمق وانصاف وبعيد عن التعصيب الاعمى لكلام الغير.

٩- اجمع العقلاء على كوكب الارض في جميع القوانين الوضعية على تحريم قتل الاسير وتعذيبه واهانتة وعلى تحريم الاسترقاق، فهل هؤلاء اكثر شفقة بانسانية الانسان من الله سبحانه وتعالى الذي قال في اكثر من آية منها قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ اَهْفُرْ وَاَرْحَمْ وَاَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾^(١) ووصف نفسه بصفتين عظيمتين في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ﴾ ولا يزال كثير ممن لم يفهم الدين بصورة صحيحة ولم يدرس القرآن بعمق ولم يتحرر من التعصب الاعمى لاقوال الغير ولسانه امهر من عقله وقوله اعرض من عمله يزعم جواز استرقاق الانسان لاختيه الانسان وجواز قتل الاسير.

الاسلام بريء من تلك العقول المتخلفة الجامدة المتعصبة كيف يتصور ان يبيع سبحانه وتعالى ما يعتبره الانسان وصمة عار وهو استعباد الانسان لاختيه الانسان؟

الآية (٣٦) ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾^(٢)

زعم دعاة النسخ ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا فَيُخِذْكُمْ﴾^(٤) ﴿تَبَخَّرُوا وَيُخْرِجْ أَضْعَافَكُمْ﴾^(٥).^(٦)

(١) سورة المؤمنون: ١١٨.

(٢) أي الانتقال فيها بحيث ينصرف عن عالم المعنويات والآخرة.

(٣) أي الا يقدر الاستطاعة للاتفاق على المحتاجين.

(٤) أي يبالغ في طلبها.

(٥) أي يخرج البخل احتلادكم لان الانسان جبل على حبة الاموال.

(٦) سورة عمده: ٣٧.

واكتفي في رد هذا الزعم الساقط بما قاله ابن الجوزي^(١) من انه:
(زعم بعضهم انها منسوخة بآية الزكاة وهذا باطل لان المعنى لا يسألكم جميع
اموالكم قال السدي ان يسألكم جميع ما في ايديكم تبخلوا. وزعم بعض المغفلين من
نقطة التفسير انها منسوخة بقوله ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا﴾ وهذا ليس معه
حديث).

وسلمت سورتا الفتح والحجرات من أسنتهم وزعمهم بوجود النسخ فيهما.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْقُرْآنِ

زعم دعاة النسخ^(١) ان في هذه السورة آيتين منسوختين من حيث الحكم وباقيتين من حيث التلاوة وهما (٣٩ و ٤٥) نسختا بآية السيف.

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ
الْقُرُوبِ﴾ (٣٩)
﴿لَنَحْنُ أَهْلُهُمَّ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَن
يَخَافُ وَيَهْدِي﴾ (٤٥)

الآية (٣٩):

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْقُرُوبِ﴾^(٢)

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥٧، ابن سلامة: ١٧٤، ابن البارقي: ٢٠٦، وورد النحاس الآية (٣٩) في كتابه النسخ والمنسوخ ص ٢٢٣، لكن قال: ويوز ان يكون حكما ولم يرد ذكرها في كتاب النسخ والمنسوخ في كتاب الله لقتادة: ص ٤٤، ونقل نسخها ولم ينتصر لنسخها واستعرض ابن الجوزي في كتابه نواسخ القرآن نسخ الآية (٤٥) ص ٢٣٠.

(٢) سورة ق: ٣٩.

دهوى النسخ باطله للأدلة الآتية:

٤- لم يقل بها كبار المفسرين منهم: الطبري^(١) والطبرسي^(٢) والرازي^(٣) والقرطبي^(٤) والبيضاوي والكيالهراسي^(٥) وابن العربي^(٦) والصاوي^(٧) وقال الزخشي^(٨) وقيل هي منسوخة بآية السيف ولكن لم يؤيد هو النسخ.

٥- لا يوجد أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف فالصبر في ظرف لا يتعارض مع استخدام القوة في ظرف آخر يستوجب ذلك.

٦- تنتم الآية ﴿وَسَخَّ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ والآية التي تليها (٤٠) ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ ارشاد توجيهي روحي ونفسي للإنسان انه كلما اصيب بما يميزه من مشاكل الحياة يلجأ الى الصلاة لانها سكينه ويذكر الله تطمئن القلوب، قال النحاس^(٩) في تفسير الآية: (فتأول هذا بعض العلماء على انه اذا احزن انسانا امر فينبغي ان يفرغ الى الصلاة قال حذيفة كان النبي ﷺ اذا احزنه امر فرغ الى الصلاة).

الآية (٤٥):

﴿كَحْنُ أَهْلُمْ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾^(١٠)
 وزعم نسخ هذه الآية باطل لعدم وجود أي تعارض بينهما وبين آية السيف، لانها آية وعيد والوعيد لا يخلع للنسخ، ولاسباب اخرى سبق ذكرها أكثر من مرة.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ١١٢/٢٤.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٥٠/٩.

(٣) التفسير الكبير: ١٨٤/٢٨.

(٤) الجامع لاحكام القرآن: ٢٤/١٧.

(٥) ٣٨٧/٤.

(٦) ١٧١٥/٤.

(٧) ١٢٢/٤.

(٨) الكشاف: ١٢/٤.

(٩) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٢٤.

(١٠) سورة ق: ٤٥.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الزَّكَاةِ

زعم دعاة^(١) النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين الآية (١٩) منسوخة بآية الزكاة والآية (٥٤) منسوخة بالآية (٥٥) من نفس السورة.

(١٩)

﴿وَلِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾

(٥٤)

﴿فَقَوْلٌ مِنْهُمْ مِمَّا آتَى بِمَلُومٍ﴾

الآية (١٩) ﴿وَلِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^(٢)
وزعم النسخ باطل للدلالة الآتية :

١- عدم وجود أي تعارض بين هذه الآية وآية الزكاة لان المراد بالحق الوارد فيها اذا كان زكاة فهي من الآيات الأمرة بالزكاة فلا يعقل ان تكون هناك آيتان تأمران بحكم واحد تنسخ احدهما الأخرى.

وان كان المراد صدقة التطوع وتقديم العون المالي للمحتاجين كل بقدر طاقته ومكنته المالية فان هذا الحكم بابق ما دامت الحياة باقية والتضامن والتكافل الاقتصادي من أهم واجبات الانسان فكيف يتصور نسخ مثل هذا الحكم؟

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥٧، ابن سلامة: ١٧٤-١٧٥، وابن البارزي: ٢٠٦-٢٠٧، وغيرهم من عشاق النسخ.
(٢) سورة الذاريات: ١٩.

٢- هذا الزعم الساقط كزعم نسخ الآيات الأمرة بالانفاق بآية الزكاة قد ردينا عليها سابقاً بما يكفي فلا داعي للتكرار.
 يقول ابن الجوزي^(١) : (الحق ههنا النصيب وفيه قولان:
 الأول: أنه ما يصلون به رحماً أو يقرون به ضيفاً أو يحملون به كلا أو يفتنون به محروماً وليس بالزكاة قاله ابن عباس.
 والثاني: انه الزكاة قاله قتادة وابن سيرين.
 وقد زعم قوم ان هذه الآية اقتضت وجوب اعطاء السائل والمحروم فذلك منسوخ بالزكاة والظاهر انها حث على التطوع ولا يتوجه نسخ^(٢)).

الآية (٥٤) ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ مِمَّا آتَيْتُمْ بِمُلُومٍ﴾^(٣)
 زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْرِهْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)
 هذا الزعم الساقط لا يتصوره الا عشاق النسخ ولا يوجد الا في قاموسهم. وهو باطل لادلة منها:

- ١- كيف يتصور ان يشرع سبحانه وتعالى حكماً ثم يتراجع عنه بين عشية وضحاها فيلغي هذا الحكم ويأتي بآية مباشرة تتعارض مع الآية الأولى؟
- ٢- لا يوجد اي تعارض بين الآيتين بل هما متلازمتان من حيث الحكم غير ان حكم الآية (٥٤) ينفذ بعد تنفيذ حكم الآية (٥٥) فوظيفة الانبياء والرسل ومن يحمل علمهم عبارة عن التوجيه والارشاد واراءة طريق الصواب والتبليغ باوامر الله ونواهيها فاذا اصر الطرف المقابل على غيه وضلاله ولم ينفعه الارشاد فيجب الوقوف عند هذا الحد استبعاداً للمضاعفات ذات النتائج السلبية على الفرد والمجتمع بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَكْرِهْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من حيث الاقدام على الايمان قبله ومن حيث الاستمرار عليه بعده.

(١) نواسخ القرآن ص: ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق ص: ٢٣١.

(٣) سورة الذاريات: ٥٤.

(٤) سورة الذاريات: ٥٥.

وإذا لم ينفع الذكرى من يوجه الى الايمان وطريق الصواب فيأتي دور حكم الاية الثانية وهو قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ مِمَّا آَلَتْ بِكُمْ﴾ بعد اداء واجبك من التبليغ والتوجيه واداءة الطريق.

يقول ابن الجوزي^(١): زعم قوم انها منسوخة ثم اختلفوا في ناسخها فقال بعضهم آية السيف وقال بعضهم ان ناسخها ﴿وَلَا تَرْفَعِ الْيَدَانِ فِي السَّلَامِ﴾ وهذا قد يخيل ان معنى قوله ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ﴾ اعرض عن كلامهم فلا تكلمهم وفي هذا بُعد.

٣- قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ﴾ ليس معناه اعرض عن قتالهم اذا كان هناك ما يستوجب هذا القتال حتى يلقى الأمر بالاعراض عن القتال بالأمر به.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الطُّورِ

قال ابن حزم الاندلسي^(١): جميعها محكم غير آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٢) نسخ الصبر منها بآية السيف.

وقال ابن سلامة^(٣): (وفيها من المنسوخ آيتان: الآية الأولى قوله تعالى: ﴿قُلْ كَرِهْتُوْا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتْرِيبِينَ﴾^(٤) نسخ ذلك بآية السيف.

الآية الثانية ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ نسخ الأمر بالصبر بآية السيف).

ويتفق ابن البارزي^(٥) مع ابن سلامة فيما قاله من الزعم المذكور، وقال النحاس^(٦) ان ما نسخ من قوله تعالى في الآية (٤٨) هو ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ خلافاً للآخرين القائلين بان المنسوخ هو اول الآية وهو ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ دون ان يذكر ناسخه.

وذكر ابن الجوزي^(٧) ان دعاة النسخ زعموا ان في سورة الطور ثلاث آيات منسوخة وهي (٣١ و ٤٥ و ٤٨).

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٥٨.

(٢) سورة الطور: ٤٨.

(٣) ص ١٧٥.

(٤) سورة الطور: ٣١.

(٥) ص ٢٠٧.

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٢٦.

(٧) نواسخ القرآن: ص ٢٢٢.

الآية (٣١) ﴿قُلْ تَرِيسُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرِيسِينَ﴾^(١)

قالوا: انها منسوخة بآية السيف.

وهذه الدعوى باطلة للأدلة الآتية :

١- الآية تهديد وهو لا يفتضح للنسخ^(٢).

٢- لا يوجد اي تعارض بين هذه الآية وبين آية السيف لان في الآية تهديد اشارة

بتطبيق آية السيف عليهم في المستقبل وليس نهيا عن الاعراض عن القتال

اذا ما دعت اليه الحاجة.

قال ابن الجوزي^(٣): زعم بعضهم أنها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح اذ لا

تضاد بين الآيتين.

الآية (٤٥) ﴿قَلْبَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾^(٤)

يصعقون أي يموتون. زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

والزعم باطل للأسباب الآتية :

١- الآية وعيد والوعيد لا ينسخ بالاجماع، قال ابن الجوزي^(٥): وقد زعم بعضهم ان

هذه الآية منسوخة بآية السيف واذا كان معنى ذرهم وعيد لم يقع نسخ.

٢- عدم وجود التعارض بين هذه الآية وآية السيف لان الأمر بتركهم مسبني على

عدم تأثيرهم بالارشاد وازاءة الطريق والموعظة الحسنة والمجادلة بالتالي هي

احسن.

(١) سورة الطور: ٣١.

(٢) قال الصاوي: ١٢٣/٤: ((قل تريسوا)) امر تهديد على حد(اعملوا ما شئتم)) وقال الرازي: ٢٨٠/٢٥٥

: ذلك ليس بأمر وانما كقول السيد الغضبان لعبيده اعمل ما شئت فاني لست عنك بغافل.

(٣) ص ٤٣٢.

(٤) سورة الطور: ٤٥.

(٥) نواسخ القرآن: ص ٢٣٢.

قال الرازي^(١): أي اذا تبين انهم لا يرجعون فذرهم حتى يلاقوا. ثم يقول: القول بنسخ هذه الآية وامثالها ضعيف لعدم وجود التعارض. وقال: وفيه الاشارة الى انه لم يبق في نصهم نفع.

الآية (٤٨) ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾^(٢)
وقال ابن الجوزي^(٣): (زعم بعض المفسرين ان معنى الصبر منسوخ بآية السيف وليس بصحيح لانه يجوز ان يصبر لحكم ربه ويقا تلهم ولا تضاد بين الآيتين).

(١) التفسير الكبير: ٢٨/٢٦٩.

(٢) سورة الطور: ٤٨.

(٣) نواسخ القرآن ص: ٢٣٢.

النسخ المزعوم في سورة النجم

قال ابن حزم الاندلسي^(١) انها مكية وجميعها محكم غير آيتين
وهما (٢٩ و ٣٩) الاولى منسوخة بآية السيف والثانية بآية
(٢١) من سورة الطور وتبعه ابن سلامة^(٢) وابن البارزي^(٣) في
الزعم المذكور ونقل النحاس^(٤) زعم نسخ الآية (٣٩) دون
(٢٩) في كتابه النسخ والمنسوخ في القرآن.

- (٢٩) ﴿فَأَضْرِبْ مَنْ مَنَّ عَلَيْنَا مِنْ كَوْنِنَا رَبِّهِ ثُمَّ إِذْ يَنْزِلُ السَّمَاءَ كَالْعَنَابِ الْمُنِزَّلِ الْخَمِيرَ﴾
(٣٩) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾

(١) ص ٥٨.

(٢) ص ١٧٦.

(٣) ص ٢٠٧.

(٤) ص ٢٢٧.

الآية (٢٩) ﴿فَاعْرِضْ عَنْ مَن تَوَلَّى هُنَّ ذُكُورًا وَلَمَّا يَبْرِزُوا إِلَّا الْحَيَاءَ الدُّنْيَا﴾^(١)

زعموا انها منسوخة بآية السيف.

قال الطبرسي في تفسير هذه الآية^(٢): فاعرض يا محمد^(٣) عن من لم يقر بتوحيدنا فمال الى الدنيا ومنافعها اي لا تقابلهم على افعالهم واحتملهم ولا تدع مع هذا وعظهم ودعاهم الى الحق.

واضيف الى كلام الطبرسي: ان الاعراض لا يعني تحريم استخدام القوة ضد المعتدي كلما اعتدى على مصلحة من المصالح الضرورية بموجب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

فاين التعارض بين هذه الآية وآية السيف يا عشاق النسخ ؟

الآية (٣٩) ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾^(٤)

هذه الآية تعتبر من اهم القواعد العامة في القرآن الكريم ليسير على هذا كل انسان عاقل.

قالوا منسوخة بالآية (٢١) من سورة الطور ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ حَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴿٤١﴾ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ ﴿٤٢﴾﴾.^(٥)
قال الرازي^(٦): قيل بان قوله ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ كان في شرع من تقدم ثم ان الله تعالى نسخه في شرع محمد^(ﷺ) وجعل للانسان ما سعى وما لم يسع، وهو

(١) سورة النجم: ٢٩.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٧٧/٩.

(٣) الخطاب ليس خاصا بالرسول^(ﷺ) وانما هو موجه الى كل من يؤمن بالله ويؤمن بكل ما يتفرع عن الايمان بالله.

(٤) سورة النجم: ٣٩.

(٥) أي ما نقصنا الابناء من ثواب اعمالهم لقصر اعمارهم وما نقصنا الآباء من ثواب اعمالهم شيئا بالحاق ذرياتهم بهم.

(٦) سورة الطور: ٢١.

(٧) التفسير الكبير: ١٦/٢٩.

باطل اذ لا حاجة الى هذا التكلف بعدما بان الحق وليس المراد من الآية ان له عين ما سعى بل المراد ليس له الا ثواب ما سعى او الا اجر ما سعى او يقال ان المراد ان ما سعى محفوظ له مصون عن الاحباط.

وزعم النسخ باطل للدلالة التالية :

١. الآية خبر والاخبار لا تخضع للنسخ، يقول ابن الجوزي^(١): قول من قال ان هذا نسخ غلط لان الآيتين خبر والاخبار لا يدخلها النسخ ثم ان الحاق الابناء بالآباء وادخالهم في حكم الآباء بسبب ايمان الآباء فهم كالبعض تبع الجملة ذلك ليس لهم انما فعله الله سبحانه بفضله وهذه الآية تثبت ما للانسان الا ما يتفضل به عليه.
٢. عدم وجود التعارض بين الآيتين كما هو واضح لمن له ادنى ادراك بحقيقتهما واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص عموم الآية (٣٩) فلا مبرر للقول بالنسخ.

النسخ المزعوم في سورة القم

زعم ابن سلامة^(١) وابن البارزي^(٢) ومن تبعهما في هذا الزعم ان الآية (٦):

﴿فَكُلٌّ مِنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاهِي إِلَىٰ هِي وَنُكْرٍ﴾ منسوخة بآية السيف.

لم يذهب الى هذا الزعم الساقط كل من ابن حزم الاندلسي^(٣) والنحاس^(٤) مع انهما من عشاق النسخ وانكر النسخ ابن الجوزي^(٥) فقال: (وقد زعم قوم ان هذا القول منسوخ بآية السيف وقد تكلمنا على نظائره وبيننا انه ليس بمنسوخ).

والصواب ان زعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الآيتين فموضوع كل منهما يختلف وظروف كل منهما تختلف وأن الأمر بالتولي عنهم بعد عدم انتفاعهم بالتبليغ والتوجيه وراءة الطريق لا يتعارض مع استخدام القوة عند الحاجة ولا يدل على تحريم القتال ضد كل من يتعدى على المصالح الضرورية للمسلمين.

(١) ص ١٧٦.

(٢) ص ٢٠٨.

(٣) ص ٥٨.

(٤) ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٥) ص ٢٣٤.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْوَاقِعَاتِ

وقد نجت سورة الرحمن والواقعة من سنتهم وزعمهم بوجود النسخ فيها فاعترف عشاق النسخ كلهم بخلو هاتين السورتين من النسخ لكن قال ابن سلامة^(١) وقد اجمع المفسرون كلهم على ان لا ناسخ في سورة الواقعة ولا منسوخ الا ما قاله مقاتل بن سليمان فانه قال وفيها منسوخ وهو قوله تعالى: ﴿قُلَّةٌ مِنَ الْأُولَىٰ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾^(٢) نسخها قوله تعالى: ﴿قُلَّةٌ مِنَ الْأُولَىٰ وَقُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾^(٣) والثلة الجماعة العظيمة قال الفخر الرازي^(٤) (رحمة الله على روحه الطاهرة):

المشهور ان الاولين من كان قبل نبينا من الرسل والانبياء من كان من كبار اصحابهم اذا جمعوا يكونون اكثر بكثير من السابقين من امة محمد وعلى هذا قيل ان اصحاب الرسول (ﷺ) صعب عليهم قتلهم فنزل بعده ﴿قُلَّةٌ مِنَ الْأُولَىٰ، وَقُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾.

وهذا في غاية الضعف لوجوه :

احدها: ان عدد امة محمد (ﷺ) ان كان في ذلك الزمان بل الى آخر الزمان بالنسبة الى من مضى في غاية القلة فاذا كان عليهم من انعام الله على خلق كثير من الاولين وما هذا الا خلط غير جاز.

وثانيها: ان هذا كالنسخ في الاخبار وانه في غاية البعد.

(١) ص ١٧٧.

(٢) سورة الواقعة الايتان: ١٣ و ١٤ وقبلهما الايات (١٠ و ١١ و ١٢) (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ).

(٣) سورة الواقعة الايتان: ٣٩ و ٤٠.

(٤) التفسير الكبير: ٢٩/١٤٩.

وثالثها: ما ورد بعدها لا يرفع هذا لان الثلثة من الاولين هنا في السابقين من الاولين وهذا ظاهر لان امة محمد كثروا ورحمهم الله فعفا عنهم امورا لم تعف عن غيرهم فجعل للنبي الشفاعة فكثر عدد الناجين وهم اصحاب اليمين واما من لم يأتهم ولم يرتكب الكبيرة من امة محمد فهم في غاية القلة وهم السابقون.

ورابعها: هذا توهم وكان ينبغي ان يفرحوا بهذه الاية لانه تعالى قال ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ دخل فيهم الأول من الرسل والانبياء والأولياء الذين كانوا في درجة واحدة يكون ذلك انعاما في حقهم ولعله اشارة الى قوله (ﷺ): (علماء أمتي كانبيااء بني اسرائيل) هذه الشقوقات الاربعة من متفرعات الوجه الاول.

الوجه الثاني: (المراد منه السابقون الأولون من المهاجرين والانصار فان اكثرهم في الدرجة العليا لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَلْفَقَ﴾ الآية ﴿وَكَلِيلَ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ الذين لم يلحقوا بهم من خلفهم وعلى هذا فقوله ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ يكون خطابا مع الموجودين وقت التنزيل ولا يكون فيه بيان الاولين الذين كانوا قبل نبينا وهذا ظاهر فان الخطاب لا يتعلق الا بالموجودين من حيث اللفظ ويدخل فيه غيرهم بالدليل.

الوجه الثالث: ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ الذين آمنوا وعملوا الصالحات بأنفسهم ﴿وَكَلِيلَ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ الذين قال الله تعالى فيهم ﴿وَأَتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فالمؤمنون وذرياتهم ان كانوا من اصحاب اليمين فهم في الكثرة سواء لان كل صبي مات واحد ابويه مؤمن فهو من اصحاب اليمين واما ان كانوا من المؤمنين السابقين فقلما يدرك ولدهم درجة السابقين وكثيرا ما يكون ولد المؤمن احسن حالا من الأب لتقصير في ابيه ومعصيته لم توجد في الابن الصغير وعلى هذا فقوله ﴿الْآخِرِينَ﴾ المراد منه الآخرون التابعون من الصغار^(١).

هذه هي الشقوقات والاحتمالات التي تصورها الرازي في تفسير هذه الآية ولا توجد شائبة النسخ في كلها.

سورة الحديد نجت من تهمة النسخ والحمد لله.

النسخ المزعوم في سورة الحشر

قال دعاة النسخ ليس فيها منسوخ وفيها ناسخ وهو قوله تعالى: ﴿مَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾^(١) نسخ الله بها آية الانفال ﴿يَسْأَلُوكَ هُنَّ الْأَنْفَالَ﴾^(٢) الآية وقد سبق الرد على هذا الزعم في سورة الانفال.

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) سورة الانفال: ١.

النسخ المزعوم في

سُورَةُ الْمُتَحَنِّنَاتِ

(او الامتحان)

قال ابن حزم الاندلسي^(١) فيها من المنسوخ ثلاث آيات (٨ و ١٠ و ٦٠) وقال ابن سلامة^(٢) المنسوخ فيها (٨ و ١٠ و ١١) ونقل ابن الجوزي^(٣) النسخ في الآيات (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) وذكر النحاس^(٤) نسخ الآيات (٨ و ١٠ و ١١ و ١٢).

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

(٨-٩)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يَعْزِمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

(١٠)

﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَايِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾

(١١)

(١) ص ٥٩-٦٠.

(٢) ص ١٨٠-١٨١.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٣٩-٢٤٢.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٣٥-٢٥٠.

الآيتان (٨ و ٩) ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾... ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَكَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّهُمْ فَوَإِنَّكَ لَهُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١)

زعم بعض دعاة النسخ^(٢) ان هاتين الآيتين منسوختان بآية السيف وبعضهم زعم^(٣) ان الآية (٨) نسخت بالآية (٩) واختلفوا في المعنى المراد من لفظ ﴿الَّذِينَ﴾ في الآية (٨) منهم من قال اهل العهد الذين عاهدوا الرسول (ﷺ) على ترك القتال وهم خزاعة. ومنهم من قال الذين آمنوا بمكة^(٤) ومنهم من قال هم اقرباء المسلمين من المشركين، ومنهم من قال هم المشركون مطلقا^(٥) وذلك قبل ان يؤمروا بقتال المشركين ثم نسخت بآية السيف ومنهم من قال النساء والصبيان. ومنهم من قال انها نزلت في اسماء بنت ابي بكر حين قدمت أمها فتيلة عليها وهي مشركة بهدايا فلم تقبلها ولم تأذن لها بالدخول فامرها الرسول (ﷺ) ان تدخلها وتقبل منها وتكرمها^(٦) كما اختلفوا في انها محكمة او منسوخة.

الرأي الصائب :

الصواب ان الآية غير منسوخة للأدلة الآتية :

١. عدم وجود التعارض بين هذه الآية وآية السيف او بينها وبين الآية (٩) التي تليها.
- قال الطبري^(٧) : (وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال عنى بذلك ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٨) من جميع اصناف الملل والأديان ان تبرؤهم^(٩) وتصلوهم^(١٠) وتقسطوا اليهم وان تعدلوا في التعامل معهم^(١١) .

(١) سورة المتحنة: ٨٩.

(٢) قال ابن سلامة: ص ١٨٠، وابن البارزي: ص ٢٠٩، نسخ معنى الآيتين بآية السيف.

(٣) هذا ما قاله ابن حزم الأندلسي: ص ٦٠.

(٤) الرازي: ٢٩/٣٠٤-٣٠٥، الطبرسي: ٢٧٢/٩.

(٥) الطبرسي: ٢٧٢/٩، ابن العربي: ١٧٧٢/٤، القرطبي: ١٨/٥٩-٦٠.

(٦) الرازي: ٢٩/٣٠٥.

(٧) ١٣/٢٨.

(٨) أي لاجل الدين فحرف (في) للتعليل مثل دخلت امرأة النار في حفرة.

(٩) البرّة: المبالغة في الاحسان.

(١٠) صلة الرحم بين الاقارب ولو كانوا من المشركين.

ان الله عز وجل عم بقوله ﴿الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ جميع من كان ذلك صفته فلم يفتص به بعضا دون بعض ولا معنى لقول من قال ذلك منسوخ^(١).

٢. آية السيف خاصة بظروف الاعتداء فيجب استخدام القوة ضد المعتدي في حالة الاعتداء اذا لم يمكن دفعه الا بالقوة سواء كان المعتدي مشركا او مسلما معاهداً او لا.

٣. القول بالنسخ يستلزم القول بان الآية (٨) خاصة بعهد الرسالة في حين انها قاعدة دستورية عامة تنطبق على كل فرد وجمتمع من الاسرة البشرية في كل زمان ومكان.

٤. وعلى تقدير وجود التعارض بين الآية (٨) وآية السيف فانه يرفع بالتخصيص فلا داعي للنسخ.

٥. لا يوجد أي تعارض بين الآية (٨) والآية (٩) حتى يرفع بنسخ الثانية للأولى لان كل واحدة منهما تعالج حكما وموضوعا مختلفان عن حكم وموضوع الثانية فحكم وموضوع الآية (٨) اباحة التعاون بالبر والعدل والتعامل بالتي هي احسن للمسلمين مع الذين لم يقاتلوهم لاجل الدين ولم يساهموا في اخراجهم من ديارهم في حين ان الآية الثانية تعالج حكما وموضوعا مختلفان من حيث الطبيعة والشروط مع حكمه وموضوع الآية (٨) كما ياتي في الفقرة (٦) الآتية.

٦. لا يوجد أي تعارض بين الآيتين (٨) و(٩) وبين آية السيف حتى تنسخا بها لرفع التعارض كما زعم البعض^(٢).

اما عدم تعارض الآية الأولى مع آية السيف فلما ذكرنا في الفقرة (٥) السابقة وعدم تعارض الثانية (٩) مع آية السيف واضح ايضا لنفس السبب فحكم وموضوع الآية (٩) هو النهي عن تعاون المسلمين مع المشركين الذين قاتلوهم لاجل الدين وساهموا في اخراجهم من ديارهم، وتحريم جعلهم اولياء ونصراء لهم ومن يتعامل معهم مثل ذلك يعد من الظالمين

(١) والعدل في الاسلام واجب مع الصديق والعدو في حالتي السلم والحرب قال تعالى (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ اَلَّا تَدُلُّوْا اَعْدَاءَهُمْ هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ).

(٢) لمزيد من التفصيل راجع جامع البيان في تفسير القرآن- للطبري: ٤٢/٢٨ وما بعدها.

(٣) كابن سلامة حيث قال في كتابه- النسخ والمنسوخ: ص ١٨٠ (نسخ معنى الآيتين بآية السيف) ووافق ابن البارزي في نسخ الآية (٨) بآية السيف ينظر المرجع السابق ص ٢٠٩.

يتجنى على الاسلام وعلى المسلمين، فهل هذا المعنى يتعارض مع وجوب القتال ضد المعتدي من المشركين كلما اعتدوا على المصالح الضرورية للمسلمين؟

الآية (١٠) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ^(١) فَامْتَحِنُوهُنَّ ^(٢) اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ^(٣) فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ ^(٤) مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ^(٥) لَا مِنْ حَيْلٍ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ^(٦) وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا ^(٧) وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ^(٨) إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ ^(٩) أَجُورَهُنَّ ^(١٠) وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ ^(١١) وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ^(١٢) وَلَيْسَ أَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ^(١٣) ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ^(١٤)﴾

- (١) اللاتي كنّ سابقا من الكفار واعتنقن الاسلام والتحقن بالمسلمين بعد صلح الحديبية وهاجرن من مكة مقر المشركين الى المدينة مركز المسلمين.
- (٢) بما يشبه ايمانهن وورغبتهن في الاسلام واعتناقه ولم يهاجرن لغرض آخر.
- (٣) أي بايمانهن في الواقع لانه وحده يتولى السرائر.
- (٤) العلم هنا بمعنى الظن الغالب فلا يشترط اليقين لصعوبة اثباته.
- (٥) رغم طلب ازواجهن واقاربهن لانه بعد الرد في الصلح الثابت بفعل النبي (ﷺ) قد نسخ بهذه الآية او خصص عمومها بها فلا يشمل الرد النساء.
- (٦) وهذا يدل على انقطاع علاقة الزوجية باسلام احد الزوجين اذا انتهت العدة دون دخول الزوج الاخر في الاسلام اما اذا اعتنق الاسلام هو ايضا اثناء العدة يعد الزواج مستمرا.
- (٧) زوج المرتدة الملحقة بدار الكفر يطلب مهرها من بيت المال ومهر من اسلمت على من يتزوجها فان لم تتزوج فعلى بيت المال يدفع للزوج الكافر السابق.
- (٨) أي اذا اسلمن وانقضت عدتهن لتحريم زواج المشركات ومعتدة الغير وتبداء العدة من الاسلام.
- (٩) أي مهودهن فعلى من يتزوج بتلك المؤمنات المهاجرات دفع مهرها السابق لزوجها الكافر السابق اضافة الى المهر الجديد واذا لم تتزوج يكون مهر الزوج السابق من بيت المال.
- (١٠) جمع عصمة وهي ما يعتصم به من كل سبب والمراد هنا عقد الزواج.
- (١١) الكوافر: جمع كافرة كضوارب جمع ضاربة أي لا تمسكوا بزواج زوجاتكم اللاتي يعتنقن الاسلام بعد اسلامكم فبقين على الشرك او اللاحقات للمشركين المرتدات لقطع ارتدادهن نكاحكم.
- (١٢) أي اطلبوا مهود زوجاتكم اللاتي ارتدن والتحقن بدار الكفر فان لم يدفعه العدو فعلى بيت المال كما يحق للكافر الذي اسلمت زوجته والتحق بدار الاسلام ان يطلب من المسلمين او من يتزوج بها مهرها السابق.
- (١٣) فما هو خاص بذلك الطرف انتهى بانتهائه فليس نسخا وما لا يختص به باق فلم لم يشبه نسخه.
- (١٤) سورة المتحنة: ١٠.

قال ابن حزم الأندلسي^(١) نسخت بجزء منها وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ وقيل نسخت بالآية الأولى من سورة التوبة^(٢) وبهذا القول الثاني قال ابن سلامة^(٣). وقال ابن الجوزي^(٤): قال مقاتل بن سليمان هؤلاء الآيات أي (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) نسختها آية السيف.

والقول بنسخ الآية (١٠) باطل للدلالة الآتية :

١٠- لسبب نزولها عن عروة قال كان مما اشترط سهيل بن عمرو على النبي (ﷺ) يوم الهدبية الا يأتيك احد منا وان كان على دينك الا ردتنا اليها حتى أنزل الله في المؤمنات ما انزل^(٥).

وقال ابن عباس^(٦): جرى الصلح مع مشركي قريش عام الهدبية على ان من أتاه من أهل مكة رده اليهم وجاءت سعيدة^(٧) بنت الحارث الاسلامية^(٨) وزوجها كان من المشركين وهو صيفي بن الراهب وقيل مسافر المخزومي فقال يا محمد اردد علي امراتي فانك شرطت ذلك وهذه طبقة الكتاب (كتاب الصلح- المعاهدة-) لم تجف بعد، فنزل الله هذه الآية فنسخت فعل الرسول (ﷺ) لان المعاهدة لم تكن متكافئة حيث اشترطوا فيها ان على النبي (ﷺ) رد من يلتحق بهم من المشركين والمشركات سواء مع اعتناق الاسلام او بدونه ولكن كل من يلتحق من المسلمين والمسلمات بالمشركين لا يلتزمون بالرد سواء كان الالتحاق بعد الارتداد او مع الاحتفاظ بعقيدة الاسلام^(٩).

وامتنع الرسول (ﷺ) حتى قبل نزول الآية عن الرد على اساس ان البند الوارد في الصلح بشأن الرد كان خاصا بالرجال وعلى هذا الاساس كانت الآية مطابقة لما تم

(١) ص ٦٠.

(٢) وهي قوله تعالى (بَرَاءةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ).

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ١٢٨، وفيه (نسخها الله بقوله (بَرَاءةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) الآية).

(٤) نواسخ القرآن: ص ٢٤٢.

(٥) القرطبي: ١٨/٦١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) في كثير من التفاسير (سبيعة) بدلا من سعيدة وما في القرطبي هو الاقرب للصواب لانه مطابق لما ورد في اسد الغابة: ٥/٧٤٥.

(٨) وقيل اول امرأة اسلمت والتحقت بالمسلمين ونزلت الآية هي ام كلثوم بنت عقبة.

(٩) ينظر الكشاف للزجاج: ٤/٩٢، والطبري: ٢٨/٤٥.

الاتفاق عليه فجاءت بيانا لا ناسخا ومن ذهب الى ان الرد كان بالنسبة للرجال والنساء قال الآية نسخت السنة النبوية في ما يتعلق بصلح الحديبية بالنسبة لرد النساء لكن في هذه الحالة الآية خصصت عموم فعل الرسول فاخرجت منه النساء^(١).

١١- الاحكام الواردة في الآية (١٠) منها خاصة بنود صلح الحديبية وبالظروف التي كانت تحيط بالمسلمين في تعاملهم مع المشركين فانتهت بانتهاء تلك الظروف مثل الزام بيت المال بدفع مهر زوجة اسلمت والتحقت بدار الاسلام لزوجها السابق النبي بقي على شركه وكفراه اذا لم تتزوج فاذا تزوجت بمسلم فعلى هذا المسلم دفع مهرها السابق لزوجها السابق اضافة الى دفع مهر خاص لها وكذا الزمت الآية بيت المال وامام المسلمين بدفع المهر لمن زوجته ارتدت والتحقت بدار الكفر.

ومن الواضح انتهاء الاحكام الخاصة بظرف معين تنتهي بانتهاء هذا الطرف وهذا الانتهاء لا يصدق عليه تعريف النسخ باجماع العلماء والعقلاء.

اما الاحكام العامة الشاملة لكل زمان ومكان من الآية (١٠) فهي باقية ما دامت الحياة باقية مثل الفرقة الزوجية باسلام احد الزوجين فاذا اسلمت الزوجة ولم يسلم الزوج الى ان انتهت عدتها من تاريخ اسلامها فان الفرقة تعتبر قائمة بالاثر الرجعي من تاريخ اسلامها اما اذا اسلم الزوج اثناء العدة يعتبر الزواج قائما تشجيعا لاهتتاق الزوج الاسلام اما اذا اسلم الزوج وكانت الزوجة كتابية فيبقى زواجهما بدون اسلام الزوجة واذا كانت مشركة يطبق نفس الحكم المذكور في اسلام الزوجة.

فزوجة غير المسلم اذا اسلمت لها لن تتزوج من تشاء بعد انتهاء عدتها وان لم يطلقها زوجها. فمثل هذه الاحكام باقية باجماع فقهاء الاسلام.

١٢- القول^(٢) بان الآية منسوخة بجزء منها وهو «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» لا يستحق الرد لانه قول تافه مرفوض شرعا وعقلا.

١٣- قول مقاتل بن سليمان^(٣) ومن يتفق معه في نسخ الآية (١٠) بأية السيف بطلانه بدعي لعدم وجود أي تعارض بين الاحكام الواردة في هذه الآية وبين احكام آية السيف فكل آية تعالج موضوعات غير ما تعالجه الأخرى.

(١) وهذا ما قاله ابن العربي - في احكام القرآن: ٤/١٧٧٤، وفيه (خروج النسخ من عهد الرسول في صلح الحديبية كان تخصيصا للعموم لا ناسخا للعهد كما توهمه بعض الغافلين).

(٢) من القائلين به ابن حزم الأندلسي ص: ٦٠.

(٣) نواسخ القرآن - لابن الجوزي ص: ٢٤٢.

١٤- القول بان قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِهِمَا لَكُمْ فُرُوجٌ﴾^(١) زعم البعض^(٢) أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ وهذا الزعم باطل غلط بين النسخ والتخصيص.

اضافة الى ما ذكرنا من الادلة على عدم نسخ الآية (١٠) فانها تعد مصدراً لالتزام الدولة بتعويض ضرر المتضررين بسبب الحرب القائمة بينها وبين دولة اخرى سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة.

وفيما يتعلق باحكام الآية (١٠) ينظر المراجع من التفاسير المعتمدة^(٣) ولا يوجد من يعتد بكلامه من العلماء والعقلاء من يقول بنسخ الآيات (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) من سورة المتحنة.

الآية (١١) ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ هِيءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ^(٤) فَعَاقِبْتُمْ^(٥) فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾.

هذه الآية تنتم لاحكام الآية (١٠) بل مؤكدة لبعض أحكامها وهذه الاحكام الخاصة ببند صلح الحديبية وبالظروف التي كان يعيش فيها المسلمون وتعاملهم مع المشركين من

(١) سورة المتحنة: ١٠.

(٢) قال ابن الجوزي: ص ٢٤١، (وقد زعم بعضهم انه منسوخ بقوله) (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) وليس هذا شيء لان المراد بالكوافر الوثنيات ثم لو قلنا انها كانت اباحة الكتابيات الوثنيات لكانت تقييماً لا نسخاً).

(٣) جامع البيان لاحكام القرآن- للطبري: ٢٨/٤٤، وما بعدها مجمع البيان للطبرسي: ٩/٢٧٢، التفسير الكبير للرازي: ٢٩/٣٠٥، وما بعدها احكام القرآن لابن العربي: ٤/١٧٧٤، وما بعدها الكشاف للزخشري: ٤/٩٢، القرطبي: ١٨/٦٦، وما بعدها الصاري: ٤/١٩٤ وما بعدها.

(٤) أي خسرت شيئاً من المال بسبب التعاق زوجاتكم اللاتي تركزن دار الاسلام اثناء صلح الحديبية والتحقن مرتدات بدار الكفر فتعوض هذه الخسارة من غنائم الحرب ان وجدت والا فمن بيت المال او من مهر الزوجات المهاجرات التي كان المفروض ان تعطى لازواجهن الكفار لان الكفار الذين كانوا الطرف الثاني للمعاهدة ابوا ان يقوموا بالمقابلة بالمثل فيدفعون بدل هذه الخسارة كما كان المسلمون يقومون بذلك فيدفعون لازواج المؤمنات المهاجرات من دار الكفر الى دار الاسلام مهرهن.

(٥) قال الزخشري -الكشاف: ٤/٩٤ : (شبه ما حكم به على المسلمين والكافرين من اداء هؤلاء مهر نساء اولئك تارة واولئك مهر نساء هؤلاء اخرى بأمر يتعاقبون فيه كما يتعاقب في الركوب وغيره ومعناه فجايت عقوبتكم من اداء المهر فاتوا من فاتته امراته الى الكفار مثل مهرها من مهر المهاجرة ولا تزوتها الكافر) . أي يعطى لزوج مسلم ارتدت زوجته والتحق بالكفار مهر زوجة آمنت والتحق بالمسلمين بدلا من ان يعطى لزوجها الكافر لانهم ابو المقابلة بالمثل.

أهل الصلح قد انتهت بانتهاء تلك الظروف وانتهاء الحكم بانتهاء طرفه الخاص او انتهاء الغرض الذي شرع الحكم لاجله لا يسمى نسخا في الاصطلاح الذي هو الغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق.

ورغم ذلك زعم ابن حزم الأندلسي^(١) ومقاتل بن سليمان^(٢) وابن سلامة^(٣) ومن تبعهم في هذا الزعم ان الآية (١١) نسخت بآية السيف.

وهذا خطأ فاحش وغلط بين انتهاء الحكم بانتهاء طرفه وغرضه وبين النسخ بالمعنى الاصطلاحي.

وقد سلمت سورة الصف وسورة الجمعة وسورة المنافقون وسورة التغابن وسورة الطلاق وسورة التحريم وسورة الملك من لسان عشاق النسخ فقالوا لا يوجد في هذه السور المنسوخ ولكن يوجد في بعضها الناسخ كسورة المنافقون^(٤) وسورة التغابن^(٥).

سورة الفجر، وسورة البلد، وسورة الشمس، وسورة الليل، وسورة الضحى، وسورة (لم نشرح) آياتها محكمات سالمات من زعم النسخ.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٦٠.

(٢) نواسخ القرآن - لابن الجوزي، ص ٢٤٢.

(٣) الناسخ والمنسوخ.

(٤) والناسخ قوله تعالى (سواء عليهم استغفرت لهم او لم تستغفر لهم)

(٥) الناسخ (فاتقوا الله ما استطعتم).

النسخ المزعوم في سُورَةُ التِّينِ

زعم البعض^(١) ان الآية (٨) ﴿الَّذِينَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم غريب وخارج عن حدود المعقول وجناية على الله فهذه الآية من امهات الايات التي لا تقبل النسخ اياً كان تفسيرها ولا يوجد اي تعارض بينها وبين آية السيف^(٢).

سورة القلم وسورة القدر وسورة (لم يكن) وسورة الزلزلة وسورة العاديات وسورة القارعة وسورة التكاثر ايات هذه السور محكمات سالمات من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم الاندلسي ص٦٦ وابن سلامة ص١٩٥.

(٢) قال السيوطي (الاتقان في علوم القرآن: ٢٢/٢) ((قيل انها مما نسخ بآية السيف وليس كذلك لانه تعالى احكم الحاكمين ابداً لا يقبل هذا الكلام النسخ وان كان معناه الامر بالتفويض وترك العقاب)). وقال ابن الجوزي (نواسخ القرآن ص٢٥٢) ((زعم بعضهم انه نسخ معناه بآية السيف لانه ظن ان معناها دعهم وخذل عنهم وليس الامر كما ظن فلا وجه للنسخ)). واقول حتى بهذا التفسير بحسب الظن الفاسد الآية لا تقبل النسخ.

النسخ المزعوم في سُورَةِ الْغَصَّةِ

زعم^(١) البعض^(٢) ان الآية (٢) ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٣) التي تليها مباشرة. وهذا الزعم باطل وخلق بين النسخ والتخصيص وحتى زاعم هذا القول ابن حزم الاندلسي يقول في بداية كتابه^(٣): ((والنسخ انما يقع في الامر والنهي ولا يجوز ان يقع في الاخبار المحضة والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً والفقهاء على خلاف ذلك)).

وسورة الهمزة وسورة الفيل وسورة قريش وسورة الدين
(الماعون) وسورة الكوثر آياتها محكمات سالمات من زعم
النسخ.

(١) منهم ابن حزم ص ٦٧ وابن سلامة ص ١٩٧.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٨.

النسخ المزعوم في سُورَةُ الْكَافِرُونَ

زعم البعض^(١) ان في هذه السورة الاية (٦) ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ نسخت بآية السيف.

هذا الزعم باطل مبني على اقرارهم على دينهم من حيث صحته وعدم نسخه بالقرآن وهذا المعنى بعيد لان الاقرار في هذه الآية انما هو لاعطائهم حرية ممارسة شعائر دينهم وحرية اهل الكتاب لممارسة شعائر دينهم اقرها القرآن الكريم في آيات كثيرة وسمح بها الرسول (ﷺ) في حياته ولكن هذه الحرية لا تعني القول بعدم نسخ الشرائع السابقة في الاحكام التي تتعارض مع الشريعة الاسلامية. فلا تعارض بين نسخ تلك الشرائع وبين السماح لاهل الكتاب لممارسة شعائر دينهم في البلاد الاسلامية ثم ان العلاقات بين الشعوب غير الاسلامية والشعوب الاسلامية استقرت على الاعتراف بحرية ممارسة الاديان رغم وجوب دعوتهم الى اعتناق الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ومناقشتهم بالتالي هي احسن لا بفرض العقيدة عن طريق القوة والتهديد.

سورة النصر وسورة تبت وسورة الاخلاص وسورة الفلق وسورة
الناس آيات هذه السور حكيمات سالمات من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم ص ٦٨ وابن سلامة ص ١٩٩.

الاستنتاج

بإمكان كل ذي عقل سليم يملك ادنى المعرفة بالقرآن ان يستنتج من هذا البحث وامثاله بالنسبة لوجود النسخ في القرآن الكريم النتائج الآتية:

أولاً. النسخ ووقوه

١. النسخ الغاء وحي سابق بوحى لاحق متلو أو غير متلو.
٢. لا خلاف بل يجب ان لا يكون هناك خلاف في نسخ الشرائع الالهية السابقة بالنسبة لاحكامها التي تتعارض مع القرآن الكريم لان القرآن دستور الهي اخير معدل لجميع الشرائع السابقة.
٣. لا خلاف في نسخ السنة النبوية بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت المقدس الثابت بالسنة النبوية بآية الامر بالتوجه الى بيت الله الحرام.
٤. لا خلاف في نسخ السنة بالسنة كنسخ النهي عن زيارة القبور بالامر بها.
٥. لا خلاف في جواز وقوع النسخ عقلاً في القرآن لانه امر ممكن والله تعالى على كل شيء ممكن قدير.
٦. انما الخلاف في نسخ احكام بعض الايات الموجودة في مصحف عثمان بن عفان (رضي الله عنه) مع بقاء الفاظها والامر بتلاوتها^(١).

ثانياً. أنواع النسخ: صريح وضمني

أ. النسخ الصريح

- لا يوجد النسخ الصريح في القرآن بإجماع علماء المسلمين قديماً وحديثاً وجميع ادلة اثبات النسخ في القرآن تدل على وقوعه عقلاً وضمناً.
١. لا توجد في القرآن الكريم آية تدل صراحة على ان الآية الفلانية نسخت بالآية الفلانية.

(١) كما يوجد الخلاف في التلاوة مع بقاء الحكم وفي التلاوة والحكم معاً.

٢. لا توجد في الحديث الشريف سنة متواترة تدل صراحة على ان الآية الفلائية نسخت بالآية الفلائية.
 ٣. لا يوجد اجماع لفقهاء الصحابة أو فقهاء التابعين يدل صراحة على ان الآية الفلائية ناسخة لآية كذا.
 ٤. لا توجد رواية صحيحة ثابتة بالتواتر من كُتَّاب^(١) الوحي تنص على ان الآية كذا نسخت آية كذا.
 ٥. لا توجد رواية صحيحة متواترة عن اعضاء لجنة جمع القرآن تدل صراحة على ان الآية كذا نسخت بالآية كذا في عهد الرسالة^(٢) وعهد ابي بكر وعمر وعثمان بن عفان.
- ولم اجد من بين دعاة النسخ واحدا ممن ساهم في كتابة الوحي وجمع القرآن وعلى سبيل المثل زيد بن ثابت كان كاتب الوحي وساهم في جمع القرآن في عهد الرسالة وعهد الخلفاء الراشدين ولم يرو احد من دعاة النسخ عن هذا الصحابي الجليل انه قال الآية كذا نسخت بآية كذا والمثل العربي يقول (صاحب الدار ادري بما فيها).

(١) وهم ثلاثة واربعون كاتباً أشهرهم: الخلفاء الاربعة وعبد الله بن مسعود وابو سفيان وابناه: معاوية ويزيد، وسعيد بن العاص وابناه: ابان وخالد، وزيد بن ثابت، والزيبر بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن ابي وقاص، وعامر بن فهيرة، وعبد الله بن الارقم، وعبد الله بن رواحة، وعبد الله بن سعد بن ابي السرح، وابي بن كعب، وثابت بن قيس، وحنظلة بن الربيع، وشرحبيط بن حسنة والعلاء بن الحضرمي، وخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومعيقب بن ابي فاطمة الدوسي، وحذيفة بن اليمان، وحويطب بن عبد العزيز العامري. ينظر تاريخ القرآن للعلامة ابي عبد الله الزنجاني تحقيق احمد امين، طبعة بيروت ص٤٢.

(٢) جمع في عهد النبي ﷺ بعض من الصحابة القرآن كله وبعض منهم جمع القرآن ثم كمله بعد النبي ﷺ والجمع على عهد النبي ﷺ هم علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) وسعد بن عبيد بن النعمان عمرو بن زيد، وابو الدرداء عزيز بن زيد، ومعاذ بن جبل بن اوس وابو زيد ثابت بن زيد بن النعمان وابي بن كعب بن قيس، وعبيد بن معاوية، وزيد بن ثابت بعد ان استشهد كثير من حفظة القرآن بعد وفاة الرسول ﷺ طلب عمر بن الخطاب من ابي بكر (رضي الله عنهما) جمع القرآن خشية اختفاء بعضه بوفاء حفظته فقال ابو بكر الصديق لزيد بن ثابت انك رجل شاب عاقل لا تهتمك وقد كنت تكتب الوحي فتتبع القرآن والجمع كان بأخذه من الحفظة وما كتب في عهد الرسالة وفي عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) قدم حذيفة بن اليمان على عثمان فقال له يا امير المؤمنين ادرك هذه الامة قبل ان يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فأرسل عثمان الى حفصة ان ارسلني اليها بالمصحف ثم نرده اليك فارسلته حفصة الى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في اربعة مصاحف ورد نسخة حفصة وابقي عنده واحدا منها وارسل الثلاثة للبصرة والكوفة والشام بالمرجع السابق ص٤٦-٤٧.

ب. النسخ الضمني:

هو ان يتعارض نصان بحيث لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر وبالتالي لا يمكن رفع هذا التعارض الا باعتبار المتأخر منهما تشريعاً ناسخاً للمقدم. وهذا التعارض يساري التناقض فكل تناقض تعارض دون العكس الكلي لامكان الجمع والترجيح في التعارض دون التناقض، وقد ذكرنا الشروط التي يجب توافرها حتى يقوم التناقض.

ثالثاً. شروط النسخ في القرآن:

شروط النسخ في القرآن بالعقل والاستقراء التام اربعة وهي:

١. ثبوت قرآنية كل من الناسخ والمنسوخ بالتواتر فكل ما ليس بمتواتر ليس بقرآن للاجماع على ان كل كلمة من كلمات القرآن ثبوتها متواتر.
 ٢. ثبوت تأخر الناسخ في التشريع والنزول عن المنسوخ بالتواتر فلا يكفي مجرد الاجتهاد وروايات الآحاد لان ما ثبت بالتواتر لا يثبت زواله الا بالتواتر.
 ٣. قابلية الحكم للالغاء فأمهاث الاحكام كوجوب الصلاة والصيام والزكاة وتحريم القتل والسرقه والزنا غير قابلة للالغاء للحسن الذاتي للعبادات والقبح الذاتي للجرائم.
 - وكذلك الاخبار والوعد والوعيد (التهديد) غير قابلة للالغاء لان ذلك الالغاء يؤدي الى نسبة الكذب الى الله وخلف وعده ووعيده وهو مستحيل لانه منزه عن كل عيب ونقص بدهاءة.
 ٤. قيام التناقض بين الآيتين ومن المستحيل عقلا وعملا وجود آيتين في القرآن الكريم يقوم بينهما التناقض بحيث يستحيل جمعهما ورفعهما معاً.
- وهذه الحقيقة ثابتة في الواقع لكن معرفتها تتطلب عقلاً سليماً بعيداً عن تقليد الاقوال واطلاعاً دقيقاً على آيات القرآن الكريم والمأمأ واسعاً بعلم المنطق واصول الفقه والفلسفة وعلم البلاغة تلك العلوم الالوية الاربعة التي هي ضرورية لكل من يتعامل مع النصوص.

رابعاً. منشأ خطأ القول بالنسخ في القرآن :

يرجع خطأ القائلين بالنسخ في القرآن بمفهومه الحديث عند المتأخرين من الاصوليين وهو الغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق الى الاسباب الآتية:

١. الخلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح والنسخ بمعناه الخاص عند الاصوليين المتأخرين فكل من قال بالنسخ بالمعنى الحديث استند الى اقوال من قال به بمعناه القديم العام كابن عباس وقتادة وعكرمة والضحاك وعطاء وغيرهم ممن قالوا بالنسخ في القرآن بمعناه العام الشامل لتخصيص العام وتقييد المطلق وتفصيل المجمل والتدرج والرخصة ونحو ذلك لانهم ارادوا بالنسخ كل ما يطرأ من تغير على ظاهر النص بأي وجه كان.
- وبناء على ذلك فإن الخلط بين النسخ بالمعنى العام والنسخ بالمعنى الخاص هو العامل الرئيس للحكم الباطل على عدد كثير من آيات القرآن بالفناء العمل بها رغم وجودها في المصحف الشريف الذي بين ايدي المسلمين اليوم في العالم الاسلامي.
٢. الخلط بين النسخ والتخصيص كما في القول بنسخ آية الوصية الواجبة بايات الميراث فهي مخصصة بهذه الايات وليست منسوخة.
٣. الخلط بين النسخ وتقييد المطلق كما في الآية (٢٠) من سورة الشورى مع الآية (١٨) من سورة الاسراء حيث زعموا ان الاولى منسوخة بالثانية.
٤. الخلط بين النسخ وتفصيل المجمل كما في تفصيل آية فرض الصيام بالايات التي تليها مباشرة وهي تبين اركان وشروط واحكام الصيام الوارد مجملاً في قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) الآية.
٥. الخلط بين التدرج والنسخ كما في آيات احكام تعاطي كافة انواع المسكرات بما فيها الخمر بالمعنى الخاص العربي فتم تحريم الخمر بمعناه العام بأربع مراحل ولم يقر القرآن حله في آية مرحلة منها حتى يلقى بالمرحلة الثانية كما زعموا.
٦. الخلط بين الرخصة والنسخ كما في الآيتين (٦٥ و٦٦) من سورة الانفال فالحكم في الاولى عزيمه وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ حِشْرٌ فَلْيَضْحَكُوا وَلَا يَسْخَرُوا مِنْكُم مَّا كُنْتُمْ تَحْتَكُمُ﴾ الآية والحكم في الآية الثانية رخصة وهو قوله تعالى: ﴿الآن خُفِّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَكَلَّمَ اللَّهُ قَوْمَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَنذَرَهُمْ وَأَخَذَ الْوَعْدَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ الآية فالحكمان باقيان ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض ويحوز الجمع بينهما بخلاف الجمع بين النسخ والمنسوخ فهو غير ممكن بالمفهوم الخاص للنسخ.
٧. الخلط بين نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت المقدس في الصلاة الثابت بالسنة النبوية بالقرآن الأمر بالتوجه الى البيت الحرام.

٨. اخلط بين الحديث الشريف والقرآن كزعم نسخ عشر رضعات بخمس رضعات.
٩. اخلط بين العرف الجاهلي والقرآن كما في (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة) هذا كان عرفاً موجوداً قبل الاسلام بإجماع المؤرخين فزعموا ان الآية بقى حكمها والغيت تلاوتها دون بيان حكمة هذا العمل اللامعقول وهو الغاء نص اخطر عقوبة في اخطر جريمة من حيث الالفاظ الدالة على الحكم وابقاء الحكم بدون وجود نص يدل عليه.
١٠. اخلط بين الغاء شريعة سابقة بالقرآن وبين نسخ القرآن بالقرآن كالغاء عدد الطلقات اللامحدود وحصره في ثلاث مرات والغاء اعتبار الطهار طلاقاً وهو ذلك.
١١. اخلط بين انتهاء الحكم بانتهاه طرفه وغرضه وبين النسخ كما في بعض الاحكام الخاصة بصلح الهديبية وقد سبق بيان ذلك.
١٢. اخلط بين التعارض الوهمي والتعارض الحقيقي وقد بينا سابقاً ان هناك ايات حكم بنسخهن بناء على التعارض الموهوم غير الموجود في الحقيقة والواقع.
١٣. اخلط بين التعارض والتناقض فزعموا ان كل تعارض يرفع بالنسخ كما في التناقض مع ان المتعارضين قد يمكن الجمع بينهما كما في آية عدة الوفاة وآية ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فالجمع بينهما هو ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ابعد الاجلين من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن وضع الحمل فأيهما اطول تنتهي عدتها به كما يمكن رفع التعارض بين المتعارضين بتجميع العمل بأحدهما كالتعارض بين العام والخاص فيرفع بتجميع العمل بالخاص على العمل بالعام.
١٤. اخلط بين شروط نسخ القرآن بالقرآن وشروط نسخ السنة بالسنة أو بالقرآن فلم اجد مرجعاً يميز بين هذين النوعين من الشروط ويبيّن ان شروط النسخ في القرآن اربعة بخلاف شروط نسخ غير القرآن.
١٥. اخلط بين اليقين والظن وبالتالي اهدار قاعدة (ما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين) أو (ما ثبت وجوده بالتواتر لا يثبت زواله الا بالتواتر) وكان هذا اخلط العامل الرئيس للحكم على كثير من الايات القرآنية الثابتة بالتواتر واليقين بالاجتهادات الفردية الظنية كما سبق بيان ذلك في غلّه.

فلم يشبث نسخ آية معينة بالقرآن أو السنة المتواترة أو اجماع فقهاء الصحابة أو اجماع فقهاء التابعين وكل شيء يؤخذ من مصدره ومنبعه الاصلي لا من اجتهادات تشمل الصواب والخطأ وهي لا تفيد الا الظن.

١٦. الاخذ بالمعيار الشخصي دون الموضوعي في القول بالنسخ بالاعتماد على شخصية القائل دون النظر في القيمة العلمية لمقولته وبذلك اهدروا قاعدة (انظر الى ما قيل ولا تنظر الى من قال)^(١).

١٧. حصر الاجتهاد في أهل ماضي الاسلام وتحرمة على اهل الحاضر والمستقبل وهذه المصيبة تأتي في مقدمة اسباب تأخر هذه الامة عن ركب الحضارة البشرية رغم ان علمها كان يرفرف على ريع المعمورة في وقت كانت شعوب اكثر العالم يحكمها قانون الغاب.

١٨. القول السائد الشائع الخاطئ للمقلد المتعصب الاعمى (أنا مع الجمهور) بدون ان يعرف هوية هذا الجمهور هل هم فقهاء الصحابة أو فقهاء التابعين أو المقلدون الذين يرددون كلام الغير ويعطونه قوة النصوص.

١٩. تقديس كل قديم ولو كان خاطئاً وتفنيذ كل جديد ولو كان صائباً.

٢٠. الانانية وعدم اعتراف الانسان برأي من يعاصره وانتقاده في غيابه وعدم مواجهته بالمناقشة العلمية لاثبات الحق.

خامساً. خطورة القول بالنسخ في القرآن :

القول بوجود آيات في القرآن الغي العمل بها لكن بقت تلاوتها في المصاحف ترتب عليه نتائج خطيرة على الاسلام، واستحالات عقلية على الله كما في الايضاح الاتي:

١. اعطاء الضوء الاخضر لاعداء الاسلام للطعن في القرآن بأنه ليس وحياً.

٢. ولبن يهمة الاطلاع على هذه الحقيقة فليراجع مجلة المنار المصرية الاعداد الصادرة

من ١٩٠٥ وما بعدها التي هي زاخرة بمقالات شيوخ وعلماء الازهر في الرد

على المستشرقين الذين طعنوا في القرآن بايات النسخ وقالوا في مؤلفاتهم لو

كان القرآن وحياً من الله لما حدث فيه النسخ والالغاء لان الله على كل شيء

(١) في كل قول يجب النظر الى نفس القول لتلويحه الا قول الله وقول رسوله (ﷺ) فينظر فيهما الى القائل لتصور عقل الانسان عن الاحاطة بأبعادهما.

قدير وليس عاجزاً من ان يأتي بحكم صالح لكل زمان ومكان والتعديل والالغاء في الاحكام من سمات القوانين الوضعية التي يشرعها الانسان.

٣. القول بوجود آيات^(١) في القرآن ملغاة من حيث العمل بها وباقيات من حيث التلاوة يستلزم ان ينسب الى الله اما الجهل، أو العيب، أو العجز، أو الخضوع للتطورات، أو عدم خلود الشريعة الاسلامية واللازم باطل بل مستحيل عقلاً بإجماع جميع العقلاء قديماً وحديثاً والمستلزم للباطل باطل بدهاة. وجه الملازمة هو التفصيل الاتي:

- أ. لو لم يعلم الله حين تشريع حكم بأنه لا يصلح للطرف الذي يأتي في المستقبل أو كان يعلم ذلك ولكن اراد به اختبار عبده للزمت نسبة الجهل الى الله في الحالتين لان الاختبار انما يكون لمن يجهل الواقع والحقيقة واللازم باطل بل مستحيل عقلاً بإجماع العقلاء والعلماء فذلك الملزوم بدهاة.
- ب. اذا كان الله عالماً بأن الحكم الاول لا يصلح للمستقبل وكان بإمكانه ان يأتي بحكم صالح لكل زمان ومكان ورغم ذلك شرع الحكم ثم الغاه بين عشية وضحاها وأحلّ محله حكماً آخر ملائماً للزم قيامه بالعيب والله منزّه من ان يعمل العيب بإجماع العلماء والعقلاء فاللازم باطل فذلك الملزوم بدهاة.
- ج. اذا كان الله عالماً بأن الحكم الاول لا يصلح للمستقبل لكن لم يستطع ان يأتي بحكم اخر صالح للحاضر والمستقبل للزم القول بعجزه شأنه شأن من يشرع القانون الوضعي الذي ليس بإمكانه ان يأتي بقانون صالح لكل زمان ومكان. واللازم باطل بل مستحيل بإجماع العقلاء والعلماء فذلك الملزوم بدهاة.
- د. القول بالغاء بعض آيات القرآن بعد تشريعها تمشياً مع التطورات التي لا تتلام مع تلك الآيات يستلزم القول بأن هذه التطورات حدثت رغم ارادته والا لما أتت مخالفة لمستوره. واللازم باطل بإجماع العقلاء والعلماء بالبدهاة فذلك الملزوم.

(١) عندها عند ابن حزم الاندلسي (٢١٤) من مجموع (٥٠٠) من آيات الاحكام و(١٣٤) عند النحاس و(٢١٣) عند ابن سلامة و(٦٦) عند عبد القادر البهداهي و(٢٠) عند السيوطي و(٥) عند مصطفى زيد وهكذا الاعداد تختلف باختلاف الاجتهادات.

د. لو صح ان الغاء بعض آيات القرآن جاء رعاية لتغير المصالح البشرية خلال (٢٣) سنة من عمر الوحي في بيئة بدائية كسائر بيئات العالم آنذاك للزم القول بالغاء البقية الباقية من آيات القرآن في الوقت الحاضر بعد ان تغيرت المصالح البشرية مائة اضعاف. واللازم باطل بإجماع العلماء والعقلاء وبالبداهة فكذلك الملزوم.

اضافة الى ان الله سبحانه نص في القرآن الكريم على خلود هذه الشريعة وصلاحها لكل زمان ومكان وعلى ان سيدنا محمداً (ﷺ) خاتم الانبياء وان القرآن هو الدستور الاخير المعدل للسنن السابقة فقال سبحانه ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٢).

سادساً. لا يوجد في القرآن النسخ بمعناه الخاص:

من نتائج هذا البحث انني لم اطلع بعد مراجعة مئات المراجع المعتمدة دليلاً قطعياً في القرآن أو السنة النبوية أو اجماع فقهاء الصحابة أو اجماع فقهاء التابعين أو من كُتِّبَ الوحي أو من اعضاء لجنة جمع القرآن يدل على الغاء العمل بآية معينة في القرآن الذي بين ايدي المسلمين اليوم مع بقاء تلاوتها.

ولكن هناك بعض آيات قليلة جداً توقف العمل بأحكامها على اساس ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمياً كصرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم^(٣) أو على اساس ان الحكم كان خاصاً بشخص الرسول (ﷺ) أو بظرف خاص كبعض الاحكام الشرعية جاءت بخصوص بعض بنود صلح الهدبية بتعامل الرسول مع مشركي مكة كما ذكرنا سابقاً.

وكذلك يوجد في القرآن الكريم آيات قليلة جاءت احكامها خاصة بالتعامل مع العبيد والجزاري وقد اثبتنا سابقاً ان الاسلام لم يأت بنظام الاسترقاق ولم يقره ابداً ولم يستعبد الرسول (ﷺ) احداً في حياته ولكن لم يكن بالامكان الغاء نظام الرق دفعة واحدة لاسباب

(١) سورة الاحزاب: ٤٠.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِسِيِّينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ سَبِيلَ اللَّهِ لَأَبْوَسُ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة: ٦٠، حيث اجمع فقهاء الصحابة في عصر خلافة ابي بكر (رضي الله عنه) على إيقاف صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم لاستغناء الاسلام عن استمالة قلوبهم.

ذكرناها سابقاً لذا وضع الاسلام طرقاً متعددة للقضاء عليه وانهايه وقد انتهى من غير رجعة ومن الواضح ان انتهاء الحكم لانتهاه سببه أو غرضه لا يسمى نسخاً بالمعنى الخاص عند الاصوليين فالاحكام التي نظمت التعامل مع العبيد والجواري كانت للفترة الانتقالية وانتهت بانتهاء تلك الفترة التي مدتها لم تتجاوز القرن الأول الهجري.

وفي الحتام لساني عاجز وقلمي قاصر عن اداء الشكر لله عز وجل حيث أعانني بلطفه على تقديم هذه الخدمة المتواضعة للقرآن العظيم الذي يعجز عقل الانسان عن الاحاطة بأبعاده كما يعجز عن الاحاطة بالكون.

فإن كنت مصيباً فمن الله وإن كنت مخطئاً فمني ومن الشيطان وفي جميع الاحتمالات سأكون مثاباً ومأجوراً إن شاء الله لأنني لم أقم بهذا العمل إلا لوجه الله الخالص والله على ما أقول شهيد.

المراجع

تفاسير القرآن الكريم

١. أحكام القرآن للشيخ الإمام أبي جعفر أحمد بن علي المعروف بـ(الخصاص) الرازي الخنفي (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق الصادق قمحاري.
 ٢. أحكام القرآن للشيخ الامام أبي الحسن محمد المعروف بـ(الكياالهراسي) الشافعي البغدادي (ت: ٥٠٤هـ) طبعة دار الكتب العربية.
 ٣. أحكام القرآن للفاضل أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن العربي الحافظ المالكي (ت: ٥٤٣هـ) تحقيق محمد علي الجبالي.
 ٤. آلاء الرحمن في تفسير القرآن للعلامة الشيخ محمد جواد البلاغي. مطبعة العرفان.
 ٥. البيضاوي للفاضل ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشوزاي البيضاوي (ت: ٧٩١هـ).
 ٦. البيان في تفسير القرآن للإمام أبي القاسم الموسوي المغربي منشورات دار التوحيد.
 ٧. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين الشهرستاني بطيب الري (٥٤٤-٦٠٤هـ) نشر دار الفكر للطباعة.
 ٨. تفسير النسفي للإمام العلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي طبعة عيسى البايي.
 ٩. تفسير المنار للعلامة الشيخ محمد رشيد رضا.
 ١٠. حاشية العلامة الصاري للشيخ أحمد الصاري المالكي على تفسير الجلالين.
 ١١. روح المعاني للأكوسي. (محمد بن عبدالله)
 ١٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وهيون الاقاريل في وجوه التأويل للإمام أبي القاسم جار الله عمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧-٥٢٨هـ) طبعة تهران.
 ١٣. مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس الهجري طبعة بيروت.
 ١٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للعلامة أبي محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي طبعة الدوحة (ت: ٥٤١هـ).
 ١٥. مواهب الرحمن في تفسير القرآن لاستاذي وشيخي الشيخ عبد الكريم محمد المدرس أطال الله عمره ط/١٩٨٦م.
- الحديث الشريف وشروحه
١٦. صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ) دار الفكر العربي.

١٧. فتح الباري شرح صحيح الامام ابي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للامام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٢-٨٥٢هـ) تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

المؤلفات في نسخ القرآن

١٨. الاتقان في علوم القرآن للعلامة جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

١٩. الرأي الصواب في نسخ الكتاب للشيخ جواد موسى محمد عفانة.

٢٠. فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي حسن العريض.

٢١. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي عبد الله بن حزم الاندلسي (ت: ٣٢٠هـ).

٢٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨هـ).

٢٣. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للامام هبة الله بن سلامة الضرير (ت: ٤١٠هـ).

٢٤. ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (ت: ٧٣٨هـ).

٢٥. النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد نشر دار الفكر العربي.

٢٦. النسخ في القرآن للشيخ عبد المتعال محمود الجبري.

٢٧. نواسخ القرآن لابي فرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) طبعة بيروت.

المراجع الاصولية

٢٨. الاحكام في اصول الاحكام لأبي محمد علي بن حزم الاندلسي الظاهري مطبعة العاصمة القايرة.

٢٩. الاحكام في اصول الاحكام للعلامة الأمدني (علي بن محمد).

٣٠. اصول الفقه للشيخ محمد المحضري المكتبة التجارية الكبرى.

٣١. اصول الفقه في نسيجه الجديد للمؤلف.

٣٢. التقرير والتحصيل لابن امير الحاج شرح التحرير للامام الكمال بن همام المطبعة الاميرية.

٣٣. التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة (عبد الله بن مسعود) المطبعة المحرية.

٣٤. جمع الجوامع للامام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي وشرحه للجلال المحلي.

٣٥. مختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب بشرح قاضي عضد.

علم المنطق

٣٦. البرهان للكنبوي (الشيخ إسماعيل بن مصطفى) (ت: ١٢٠٥هـ).

٣٧. تهذيب الكلام للتفتازاني بشرح الحبيصي للشيخ عبد الله بن فضل.

علم البلاغة

٣٨. المطول للتفتازاني. (سعد الدين)